د. سُعَاد الصّبَاح

التخطيطُ والتنمية في الاقتصادِ الكويتيّ ودَوْرُ المرأة

الجزء الأول

Z 8.00

التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة

جميع حقوق النشر محفوظة

الطبعة الثانية
ايلول / سبتمبر ١٩٨٩

د. سُعَاد الصّبَاح

التخطيطُ والتنمية في الاقتصادِ الكويتيّ ودَوْرُ المرأة

مؤسسة سُعَاد الصَبَاح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت

تمهيد

تواجه الدول الخليجية المنتجة للنفط مشكلات اقتصادية واجتماعية على درجة عالية من الخطورة. فإن الاعتماد شبه الكامل على مادة خام وحيدة، معرضة للاستنفاذ – ينطوي على مخاطر جسيمة في الأجلين القصير والطويل معاً. ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد الشديد على الأيدي العاملة الأجنبية المتعددة الجنسيات، والتي تشكّل ما لا يقل عن ثلثي القوى العاملة، قد يكوّن عنصر تهديد للتناسق الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، في نفس الوقت الذي تزداد فيه نسبة العمالة الأجنبية. فمن الغريب أن نجد أنّ نسبة مشاركة الأناث من أهل البلاد الأصليين في العمالة منخفضة، مما يعني عدم الاستفادة إلى حدٍّ كبير من هذا العنصر الإنتاجي الهام وخاصةً في ظروف تتسم بندرة الأيدي العاملة بصفة عامة.

فإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المعقدة للمشكلات السالفة الذكر، وإذا أضفنا إليها أنّ القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه البلاد محدودة للغاية، بسبب اختلال التوازن فيما يتعلق بعناصر الانتاج والقطاعات والمؤسسات وأسواق المال، لاتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنه ما لم تتخذ هذه الدول اجراءات وسياسات مخطّطة ومدروسة من الآن فإنّها قد تواجه مستقبلاً يحمل في طياته مخاطر جسيمة.

اختارت هذه الدراسة دولة الكويت كمثل للدول التي تواجه المشاكل السالفة الذكر، واعتمدت الدراسة هدفين رئيسيين:

أولاً: محاولة التقدم باستراتيجية عامة لتخطيط التنمية في الكويت حتى عام ٢٠٠٠. وترمي هذه الاستراتيجية إلى **اقامة قاعدة اقتصادية متوازنة** عن طريق دعم القطاع الداخلي غير النفطي وذلك لمواجهة مرحلة ما بعد النفط. ومن ناحية أخرى ترمي الاستراتيجية إلى **اقامة هيكل متوازن لقوة العمل**، ضماناً لاستمرارية التناسق الاجتماعي والاستقرار السياسي عن طريق الاقلال تدريجياً من العنصر الأجنبي في قوة العمل؛ مع السعي في الوقت نفسه إلى تشجيع المرأة الكويتية للمشاركة المستمرّة في قوة العمل.

ثانياً: التركيز على موضوع مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل. وتقدم الدراسة في هذا الصدد محاولة جدّية، كمية وكيفية، لتفهمّ، ومن ثم تحديد، العوامل التي تؤثر على مدى «التزام الكويتيات بالعمل»، نظراً لأنه على أساس هذا الفهم يصبح في الامكان تنفيذ سياسة تتعلّق بهذا القطاع من القوى العاملة بصورة واقعية.

فيما يتعلق باستراتيجية عامة لتخطيط التنمية – قدّمت الدراسة نموذجاً تخطيطياً مستقبلياً طويل الأجل تم تطبيقه على الكويت حتى عام ٢٠٠٠. والنموذج المقترح هو من نوعية النماذج الرياضية المثلى ويحتوي على الأهداف المقترحة للخطة والتي تتمثل في البناء التدريجي للقطاع الداخلي غير النفطي والتقليل التدريجي للعمالة الأجنبية مع محاولة زيادة نسبة مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل. كما يتضمنّ النموذج خطّاً رياضياً يمثل المعالم الرئيسية للاقتصاد الكويتي والعلاقات الاقتصادية الأساسية فيه. وواضح أن دالة الأهداف تمثل ما هو مرغوب فيه، بينما النمط الرياضي يمثل واقع الاقتصاد الكويتي والقيود التي تتحكم فيه. ولتحديد ما يمكن تحقيقه فلقد اختارت الدراسة أربعة (أدوات) وهي: الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي، سعر النفط الخام أو إنتاجه، حجم التغير في عدد العمالة الأجنبية، ومعدّل مشاركة المرأة الكويتية في قوّة العمل. ولقد تمّ حلّ النموذج التخطيطي باستخدام بيانات كمية عن القيم المثلى للتغيرات الأساسية والوسائل والأهداف سنوياً للفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٧.

واعتمدت الدراسة منهج البحث الميداني لمعرفة العوامل والحوافز التي تؤثر على مشاركة والتزام المرأة الكويتية بالعمل – فتمّ تصميم استمارة بحث عن المرأة الكويتية والعمل تتكون من ٤٥ سؤالاً وثلاثة ملاحق. وتتوزع الأسئلة على أربعة أقسام: الأول يتضمن اسئلة عامة عن السن والحالة الاجتماعية والعائلية ... الخ، والثاني عن الحالة التعليمية، كالشهادة ومكان الدراسة وطبيعتها ... الخ، والثالث عن الحالة المالية والسكنية. أما القسم الرابع فيتعلق بالعمل وطبيعة ودرجة الخبرة والتدريب ... الخ. أما الملاحق فالأول منها يخصّ المرأة المتزوجة والثاني المرأة المطلقة أو الأرملة والثالث المرأة غير المتزوجة. ولقد تم تصميم الأسئلة اعتماداً على

النظرية الاقتصادية المتعلقة بالعوامل الممكنة والمساعدة والحافزة للمرأة على المشاركة في العمل والالتزام بالاستمرار فيه. وتم توزيع استمارة البحث على عينة من ٥٠٠ تبعاً للتوزيع القومي، منها ٥٠٠ للقطاع العام و ٥٠ للقطاع الخاص مع التركيز على العاملين في قطاع التعليم.

ولقد تم تحليل البيانات احصائياً وبصورة دقيقة. وتمثل ذلك في تكوين جداول تكرارية للتعرّف على الخصائص المميزة للعينة. ثم تبع ذلك تكوين جداول ارتباطية متشابكة بهدف اكتشاف العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على المتغير الرئيسي وهو التزام المرأة الكويتية بالعمل واستمرارها.

ثم تبع ذلك تطبيق نظام احصائي متقدم وهو المعروف بـ (AID) بهدف تقسيم العيّنة إلى مجموعات منفصلة تتسم بالتجانس من حيث وجهة النظر بالنسبة للعمل وحتى يمكن تحديد أسواق العمل المتخصصة. ولقد نجم التحليل عن تقسيم العينة إلى عشرة مجموعات متجانسة فيما يتعلق بالالتزام بالعمل لكل مجموعة ثم تركيب وقياس علاقة كمية تربط استمرارية العمل كمتغير أساسي بعوامل النظرية الاقتصادية.

وبعد أن تمّ تجميع النتائج من القسمين طرحت على بساط البحث اختبارات الكويت الاستراتيجية وحددت معالم السياسة العامة للتنمية والسياسة الخاصة لتحفيز المرأة الكويتية على الالتزام بالعمل والاستمرار فيه.

وقد بَدَأت العمل في هذا الكتاب عندما كنت أدرس بكلية الدراسات الشرقية والافريقية، بجامعة لندن، عام ١٩٧٦، تحت اشراف البروفسور إديث بنروز، التي أقر بفضلها العظيم في إرشادي وتشجيعي. ولابد من الاعراب عن امتناني أيضاً للأستاذ الدكتور أحمد المقدم الذي دَرَّسَني الاقتصاد واشترك مع البروفسور بنروز في الاشراف على هذا الكتاب، والذي واصل – اثر انتقالي إلى جامعة صري – اشرافه المدقق المفعم بالحماسة وبعد النظر. وإني لمدينة له بالكثير، وسأظل عارفة بفضله على الدوام. كذلك أشعر بالامتنان للبروفسور كولن روبنسن،

رئيس قسم الاقتصاد بجامعة صري، لتفضله بقبول طلب انضمامي للقسم، وكذلك البروفسور ديفيد سمپسون رئيس لجنة الممتحنين والاستاذ بجامعة ستراث كلايد.

ولابد لي أن أوجه الشكر أيضاً للاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي الاستاذ بجامعتي القاهرة والكويت، الذي أرشدني في المراحل الأولى من هذا الكتاب، والاستاذ الدكتور فتح الله الخطيب والاستاذ الدكتور فؤاد هاشم اللذين شجعاني على الشروع في إعداد رسالتي للدكتوراه، اثناء اشرافهما على رسالتي للماجستير بجامعة القاهرة.

ويلزم أيضاً أن أقر بالعرفان والامتنان لعدد من الأفراد والمؤسسات. فهناك الدكتور پيتر ماكيرنان بجامعة سانت اندروز باسكتلنده والاستاذ الدكتور فهد الثاقب بجامعة الكويت والآنسة منال الصباح والسيدة كوثر الجوعان والآنسة منى طالب والسيدة معالي النصف والعاملون بوحدات الكمپيوتر بالامپيريال كولدج بلندن وبجامعة صري، وبوزارة التخطيط بالكويت.

وأخيراً أود أن أسجل اعتذاري وشكري لأطفالي، الذين تحملوا الحرمان من قدر كبير من حنان الأم ورعايتها لسنوات طوال.

المحتويات

تمهيد
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
الفصل الأول: استراتيجية لتخطيط التنمية في الكويت: أهداف الدراسة، نطاقها، مناهج البحث فيها وجوانب تنظيمها ١
الفصل الثاني: المناهج النظرية للتنمية ١٧
الفصل الثالث: نظرة على الاقتصاد الكويتي ٤٩
الفصل الرابع: اطار تخطيط مشروعات التنمية في الكويت: تحديد نموذج للتخطيط على المدى البعيد وشرح وسائل تنفيذه ٨٧
الفصل الخامس: مساهمة الكويتيات في القوى العاملة: مسح عام ١٢٤
الفصل السادس: مزيد من التحليلات الاحصائية: تحديد المجموعات المتجانسة واستخدام طريقة التحليل التراجعي ١٦٦
الفصل السابع: ملاحظات ختامية ٢١٥
ملحق «أ» استمارة البحث ٢٢٥
ملحق «ب» راجع الملحق «ب» في النسخة الانجليزية من هذا الكتاب
ملحق «جـ» راجع الملحق «جـ» في النسخة الانجليزية من هذا الكتاب
ملحق «د» راجع الملحق «د» في النسخة الانجليزية من هذا الكتاب
ملحق «هـ» راجع الملحق «هـ» في النسخة الانجليزية من هذا الكتاب
المراجع ٢٣٨

فهرس الجـداول:

٣-١	تعداد سكان الكويت	٥٥
٣-٢	نسبة الزيادة في عدد السكان	٥٦
٣-٣	اجمالي الناتج المحلي	٦١
٣-٤	حصة القطاع النفطي	٦١
٣-٥	انتاج البترول الخام	٦٣
٤-١	نتائج استراتيجية التنمية الأولى في الكويت	١١٦
٤-٢	نتائج استراتيجية التنمية الثانية في الكويت	١١٨
٤-٣	انتاج النفط الخام (E.1)	١٢١
٤-٤	انتاج النفط الخام (E.2)	١٢١
٥-١	نسبة الاستجابة	١٤٣
٥-٢	التوزيع حسب الحالة الاجتماعية	١٤٤
٥-٣	التوزيع حسب السن	١٤٥
٥-٤	التوزيع حسب التعليم	١٤٦
٥-٥	التوزيع حسب المرتب	١٤٦
٥-٦	التوزيع حسب المهنة	١٤٦
٥-٧	جدول متقاطع يؤخذ فيه متغير «راغبة في مواصلة العمل» كمتغير تابع	١٥٧
٥-٨	جدول متقاطع يؤخذ فيه متغير «الحافز على العمل» كمتغير تابع	١٦٢
٥-٩	جدول متقاطع تختار فيه متغيرات تابعة	١٦٤
٦-١	المهنة: نتائج الاحتمالات الخطية	١٦٩
٦-٢	قائمة بالمتغيرات المستقلة	١٨٠
٦-٣	المحاولة التحليلية الأولى بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي: متغير تابع عددي – ٢٧ متغيراً مستقلاً	١٨٣
٦-٤	المجموعات النهائية طبقاً للمحاولة التحليلية الأولى (١-أ)	١٨٤

٦–٥	المحاولة التحليلية الثانية بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي: متغير تابع ثنائي التفرع – ٢٧ متغيراً مستقلاً	١٨٦
٦–٦	المجموعات النهائية للمحاولة التحليلية الثانية	١٨٧
٦–٧	التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ٢(أ): متغير تابع عددي – ١٢ متغيراً مستقلاً	١٩٠
٦–٨	التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي. المجموعات النهائية – التحليل ٢(أ)	١٩٠
٦–٩	التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ٢(ب): متغير تابع ثنائي التفرع – ١٢ متغيراً مستقلاً	١٩١
٦–١٠	المجموعات النهائية ٢(ب)	١٩١
٦–١١	التحليل الثالث لاستكشاف التفاعل التلقائي: متغير تابع ثنائي التفرع – ١٧ متغيراً مستقلاً	١٩٥
٦–١٢	التراجعات على المجموعات النهائية – التحليل ١(ب)	٢٠٣
٦–١٣	التراجعات على المجموعات النهائية – التحليل ٢(ب)	٢٠٤
٦–١٤	قائمة المتغيرات	٢٠٥
٦–١٥	التراجع في حالة التفاعل المتبادل، المتغيرات المستقلة	٢٠٩
٦–١٦	التراجعات على المجموعات النهائية – التحليل الثالث	٢١٣
٧–١	جدول أرقام الاحتياطيات الرسمية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط	٢٢١

فهرس الأشكال

١–	النموذج الكلاسيكي للتنمية	٢١
٢–	نموذج – لويس – للتنمية	٢٥
٣–	شرك التوازن المنخفض	٣١
٤–	نموذج خوجة / سادلر	٩٤
٥–	معدل المشاركة ومراحل التنمية	١٣٠
٦–	مثال لشجرة استكشاف التفاعل التلقائي	١٧٤

الفصل الأول

استراتيجية لتخطيط التنمية في الكويت ...
اهداف الدراسة ونطاقها ومناهج البحث فيها وجوانب تنظيمها

١-١ المقدمة والأهداف

الكويت بلد يتميز بوفرة رؤوس الأموال، ولكن معظمها يرجع إلى مصدر طبيعي وحيد قابل للنفاد(exhaustible) هو النفط. ومن ناحية أخرى نجد أن نمو الاقتصاد تعوقه مقدرة محدودة على الاستيعاب، (limited absorptive capacity) بسبب صِغَر الاقتصاد نسبياً، وما يصاحب ذلك من نقص مزمن في الأيدي العاملة. ويعتبر الاقتصاد مزدوجاً (dual economy)، فهناك من جهة قطاع نفطي متقدم نسبياً، ومن جهة أخرى قطاع صناعي وليد. وقطاع للخدمات متطور مع انعدام القطاع الزراعي تقريباً.

وفي مثل هذه الظروف يجد المرء من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الاستناد إلى أيٍّ من النظريات أو المناهج التقليدية الخاصة بالتنمية. وسبب ذلك هو الخاصية المشتركة بين هذه المناهج، التي تفترض إحدى حالتين، أولاهما أن الدولة المعنيّة اقتصادها متقدم وإن عاق نموّه الاختناقات، والثانية أن الاقتصاد متخلف يعوزه رأس المال ويعاني من فائض في الأيدي العاملة بسبب ازدياد السكان. واقتصاد الكويت لا يندرج تحت أيٍّ من هذين النمطين، ومن ثم فلابد لمشكلة رسم استراتيجية للتنمية أن تعتمد على اتباع نهج عملي ينشد حلاً منطقياً ومرغوباً فيه، ويتضمن عناصر مختلفة من مناهج نظرية متباينة.

ومع افتراض التوصل إلى نهج نظري مناسب، يصبح لهذه الدراسة هدفان متصلان ببعضهما البعض:

(١) يتلخص الهدف الأول للدراسة في محاولة اقتراح استراتيجية عامة

لتخطيط مشروعات التنمية في الكويت حتى عام ٢٠٠٠. وتدعو مثل هذه الاستراتيجية العامة إلى الاقتناع بمنطلقين، أولهما الاقرار الشجاع بأن عصر النفط وما صحبه من ازدهار مفاجيء مصيره إلى الانتهاء. أما المنطلق الثاني فهو أن انتهاءه قد يكون أقرب مما يراود رغبات واضعي السياسة العامة. وعلى هذا فإن الهدف الأول لاستراتيجية التنمية هو السعي لضمان نهاية منظمة لا عشوائية لعصر النفط عن طريق محاولة بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط، يكون أساساً لعهد ما بعد النفط. وإذا استعرضنا بعض الإحصائيات[1] لاتضح أهمية هذا الهدف. فإن عائدات النفط تمثل أكثر من ٩٥٪ من الموارد الكلية للنقد الأجنبي، و ٩٠٪ من ايرادات الحكومة عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ و ٧٧٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥. ومثل هذا الاعتماد الكلي على النفط ينطوي على مخاطر جمة على المدى القصير والمدى الطويل معاً. ومن هنا يتبين لنا في المدى القصير أن التقلبات التي تطرأ على سعر النفط والطبيعة الموسمية للطلب عليه وحساسيته الشديدة للأحداث المحلية والدولية، فضلاً عن تأثره بالتغيرات في أسعار التبادل الأجنبي، ولاسيما سعر الدولار الأميركي، كل ذلك يؤدي إلى آثار عكسية تضر بالاقتصاد الوطني. وأما في المدى البعيد فنجد أن الموقف أشد خطورة. فالنفط مورد قابل للنفاد، وانتهاؤه كما ذكرنا من قبل هو أمر واقع آجلاً أو عاجلاً. والمرء بحاجة لأن ينظر بمنتهى الجد إلى الجهود والاستثمارات الكبيرة في مجال المواد البديلة عن النفط، وهي جهود واستثمارات تزايدت منذ مطلع السبعينات.

ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للكويت، فإنها الدولة الخليجية الوحيدة المنتجة لنوع واحد من النفط والذي يحتوي على درجة عالية من الكبريت. ومن المعروف أن المنتجات التي تستخرج من هذا النوع من النفط، تعد أكثر قابلية للاستبدال. ولا يمكن تحسين اقتصاديات هذا النوع من النفط الخام إلا إذا عالجته مصافٍ للتكرير ذات إمكانيات حديثة ومتقدمة (refineries with upgraded facilities) إلا أن ارتفاع تكاليف النفط الخام، وانخفاض أسعار المنتجات الثقيلة على المدى الطويل، قد أسهما بشكل ملحوظ في هبوط أرباح المصافي. وكان من نتيجة ذلك أن حدث انخفاض من الاستثمارات اللازمة

لتحديث هذه المصافي، مما نجم عنه انخفاض نسبتها حتى في الولايات المتحدة الأميركية[٢].

وهناك نتيجة ثانية للتنمية غير الكافية للقطاع الاقتصادي غير النفطي، وهي الاعتماد الكبير على الواردات، الذي أخذ في الازدياد المستمر بمعدلات مرتفعة جداً. فمثلاً نجد أن الواردات قد زادت في الفترة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٦ بأكثر من ٢٩ مرة، إذ ارتفعت قيمتها من ٣٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٥٥ إلى ٩٧٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٦. كما ارتفعت هذه القيمة عام ١٩٧٧ إلى ١١٢٣ مليون دينار كويتي. وبالنظر إلى ما سبق ذكره لا يصح أن يكون هناك أي شك على لاطلاق في أن بناء قطاع اقتصادي داخلي متطور غير نفطي لابد أن يكون بذي أهمية قصوى في أية خطة للتنمية[٣].

ومع التقدير التام للمشكلات الناشئة عن نقص الايدي العاملة، والامتنان الكامل للقطاع الأجنبي من القوى العاملة، فلابد للكويت أن تتبع سياسة للتنمية تكون واقعية بما يكفي للاعتراف بالحاجة إلى الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي. فإذا وضعنا هذا في الاعتبار فينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن في ميدان القوى العاملة بين الكويتيين وغير الكويتيين. ولهذا الهدف عنصران على قدم المساواة من الأهمية، أولها ضرورة بذل مجهودات متضافرة لانقاص النسبة المتزايدة باطّراد لغير الكويتيين في ميدان القوى العاملة، بطريقة منظمة يقصد منها تقليل الآثار الضارة بالانتاج، ولها جانبها الانساني الذي يعترف بدور العاملين غير الكويتيين، ايجابياً وانتاجياً، وجانبها الواقعي الذي يضمن استمرار الانسجام الاجتماعي. أما العنصر الثاني في هذا الهدف فيتمثل في الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة الكويتية في مضمار العمل في حد ذاته، وباعتبارها قوة تعويضية تحل محل القوى العاملة المخفّضة.

وإذا استعرضنا بعض الاحصائيات لتبين أهمية الهدف الثاني من أهداف استراتيجية التنمية. فمثلاً نجد أن السكان غير الكويتيين قد ازداد عددهم في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧٥ بأكثر من ٦ مرات، أي من ٩٢ ألفاً إلى ٥٦٣ ألفاً، في

حين لم يزد عدد السكان الكويتيين إلا بمقدار ٤ مرات، من ١١٣,٦٢٢ إلى ٥٢٣,٠٠٠. كذلك ارتفعت نسبة غير الكويتيين إلى التعداد العام للسكان من ٤٤ر٩٪ عام ١٩٥٧ إلى ٤٩ر٦٪ عام ١٩٦١، إلى ٥٢ر٩٪ عام ١٩٦٥. وبقيت هذه النسبة عند ٥٢ر٩٪ عام ١٩٧٠ ثم انخفضت قليلاً إلى ٥٢ر٥٪ عام ١٩٧٥، ولكنها ارتفعت بشكل مثير إلى ٥٨ر٥٪ كما تشير النتائج الأولية للإحصاء السكاني عام ١٩٨٠. أما فيما يتعلق بتكوين السكان غير الكويتيين، فيتضح اتجاهان لهما مغزاهما. فمن ناحية نجد أن هناك زيادة في عدد الأشخاص دون الخامسة عشرة من أعمارهم، من ١٩٪ عام ١٩٥٧ إلى ٢٣ر٦٪ عام ١٩٦١ إلى ٢٨ر٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٧ر١٪ عام ١٩٧٠، وان انخفضت هذه الزيادة إلى ٣٠٪ عام ١٩٧٥. ومن ناحية أخرى نجد أن هناك زيادة ملحوظة في نسبة الأجنبيات من ٢١٪ عام ١٩٥٧ إلى ٤٣٪ عام ١٩٧٥. ويدل هذان الاتجاهان إلى زيادة في معدل اعتماد الصغار والاناث على ذويهم (high dependency rate). فإذا أضفنا إلى ذلك تعدد الجنسيات للأجانب، فضلاً عن زيادة عددهم على عدد الكويتيين، لأدركنا الخطر الكامن في هذا الوضع، ولاسيما أذا تعلق الأمر بدولة صغيرة[٤].

وينعكس التكوين السكاني على تكوين القوى العاملة. فقد كانت نسبة غير الكويتيين إلى القوى العاملة ٦٩٪ عام ١٩٥٧، ثم زادت هذه النسبة إلى ٧٧٪ عام ١٩٦٥، وعادت فانخفضت إلى ٧٣٪ عام ١٩٧٠ وإلى ٧٠٪ عام ١٩٧٥. وفي ذلك العام بلغ عددهم ٢١٢,٧٣٨ شخصاً من أصل اجمالي الأيدي العاملة البالغة ٣٠٤,٥٨٢ شخصاً. وهذه نسبة مرتفعة جداً مهما كانت مستويات القياس. وعلاوة على ذلك فقد استمر معدل اسهام غير الكويتيين في الانخفاض من ٦٧٪ عام ١٩٥٧ إلى ٥٧٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢ر٤٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٧ر٤٠٪ عام ١٩٧٥. ويرجع هذا إلى حد ما إلى الزيادة في عدد غير الكويتيين دون الخامسة عشرة من أعمارهم، والمعدل الشديد الانخفاض لاسهام غير الكويتيات، والذي لم يتعد ٩ر١٢٪ عام ١٩٧٥. وبالاضافة إلى هذا طرأت زيادة على عدد «غير المشاركين اقتصادياً» (economically inactive)، وهذه فئة فريدة في نوعها

ضمن التعداد الكويتي، وتضم من يقدرون على العمل وإن لم يرغبوا فيه. وقد زادت هذه الفئة في أوساط غير الكويتيين من ١ر١٩٪ عام ١٩٦٥ إلى ٥ر٢٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧ر٣٠٪ عام ١٩٧٥. أما فيما يتعلق بمستوى المهارات في أوساط غير الكويتيين، فان توزيعهم على أساس درجة التحصيل العلمي إنما يكشف عن خطورة الوضع. ففي عام ١٩٧٥ كان ٩ر٣٢٪ أميين، و ٤ر٢٥٪ يستطيعون القراءة والكتابة بالكاد، في حين تلقى ٦ر٩٪ تعليمهم الابتدائي، و ٨٪ اجتازوا مرحلة التعليم المتوسط، و ٢ر١٤٪ تلقوا تعليمهم الثانوي، بينما لم يتلق التعليم الجامعي إلا ٩ر٩٪. وبعبارة أخرى يمكن اعتبار اكثر من ٧٠٪ غير ماهرين، بالنظر إلى مستوى تعليمهم المنخفض. وفي مثل هذه الظروف ليس هنالك مجال للشك من ضرورة تحقيق قطاع متوازن للقوى العاملة. وفي هذا الصدد تود الباحثة أن تشدد على أن الدعوة إلى تحقيق هذا الهدف لا ينطوي على أي تعصب. ومن جهة أخرى ليس لدى الباحثة ما يدعوها إلى الاعتذار عن صراحتها وصدقها. على ألا يساء في تفسير نواياها. كما انه ليس هناك أي ميل سياسي خلف الدعوة إلى التقليل من حجم العمالة الاجنبية.

(٢) أما الهدف الثاني لهذه الدراسة فيرمي إلى التركيز على أحد اهداف خطة التنمية، واخضاعه للتحليل العلمي. وكما سبق أن ذكرنا فان التعويض جزئياً عن سياسة خفض عدد غير الكويتيين في مضمار القوى العاملة يقتضي من واضعي السياسة العامة أن يوفروا الحوافز اللازمة، وتحريك القوى الاجتماعية المتوفرة «لتعزيز القطاع الكويتي من القوى العاملة بتشجيع المواطنات الكويتيات اللاتي لا يستفاد منهن في خدمة الاقتصاد القومي». وصحيح أن معدل إسهام المرأة الكويتية قد ارتفع من ١٪ عام ١٩٥٧ إلى ٢ر٣٪ عام ١٩٧٥، بل ربما يكون قد بلغ ٥٪ حسب التقديرات الأولية لاحصاء عام ١٩٨٠. مما يبعث على عدم الرضا أن يكون عدد الكويتيات العاملات ٧,٤٧٧ عاملة فقط عام ١٩٧٥ من أصل التعداد الاجمالي للكويتيات البالغ ٢٣٥,٤٤٨، ومن أصل عدد المواطنات القادرات على العمل (active population) البالغ عددهن ١١١,٢٧١. ولكن إذا قدِّر للسياسة الهادفة إلى زيادة معدل إسهام الكويتيات أن تنجح، فلابد أن تكون

هذه السياسة واقعية، ولاسيما في مجتمع اسلامي تقليدي. وينبغي أن تعتمد هذه الواقعية على فهم تام لتلك العوامل التي تحفز الكويتيات على المشاركة أو عدمها في مضمار العمل. وفي هذا الصدد لا يرجح أن تصلح نظريات تشغيل المرأة في توفير الحل اللازم ما لم تستكمل بعمل «ميداني تجريبي»، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن معظم هذه النظريات قد ظهرت إلى حيز الوجود لعلاج مشكلات المجتمعات الغربية المتقدمة. ومن هنا يصبح الهدف الثاني لهذه الدراسة محاولة فهم العوامل «الفعلية» المحدِّدة لمشاركة المرأة الكويتية، عن طريق ممارسة العمل الميداني باستخدام طريقة المسح. والجديد في هذه الدراسة هو التركيز على فكرة «الالتزام بالعمل»، واثرها على معدل الاسهام في القوى العاملة. وهذا مهم بوجه خاص في مجتمع يفيض بالوفرة، يرجح أن تؤدي الأحوال المالية فيه إلى التشجيع على الابتعاد عن ميدان العمل. وإذا قدِّر للكويتيات أن يعوضن عن الانخفاض في عدد الأيدي العاملة غير الكويتية، فلابد أن نفرق بين «المرأة ذات المهنة المستمرة»، وغيرها ممن يكون وجودها في سوق العمل عابراً.

وخلاصة القول إن لهذه الدراسة هدفين: ١) محاولة عرض استراتيجية لتخطيط التنمية في الكويت بهدف تعزيز القطاع الداخلي غير النفطي لأقصى حد، والاقلال من الأيدي العاملة غير الكويتية، مع محاولة تشجيع المرأة الكويتية في الوقت نفسه على الانخراط في ميدان العمل. ٢) محاولة فهم «العوامل الفعلية المحدِّدة» لمدى «التزام المرأة الكويتية بالعمل»، وذلك عن طريق استخدام طريقة المسح.

١-٢ اطار الدراسة

تغطي الدراسة ثلاثة قطاعات رئيسية للدخل في الاقتصاد الكويتي، أولها القطاع النفطي المربح جداً في الوقت الراهن، وان كان عمره قصير الأجل بكل أسف، وثانيها القطاع الخارجي الذي يكاد يختنق من التراكم المفرط، وإن كان يحقق عائداً منخفضاً بسبب عدم الاستقرار الماثل في كل وقت، وثالثها وآخرها القطاع غير النفطي، الذي يعتمد أساساً على التجارة، وإلى حد ما على أوجه النشاط المالي المحدودة داخل البلاد.

وتتخذ الدارسة من عام ١٩٧٥ قاعدة لبحثها، بالنظر إلى توفر البيانات اللازمة في تلك السنة، ولكنها تعالج أمور التخمين على امتداد فترة تنتهي بعام ٢٠٠٠.

تعالج الدراسة هذه القطاعات الثلاثة الرئيسية للدخل القومي باعتبارها داخلية النشأة (endogenous) وتسعى إلى التعرف على العوامل المحدِّدة لها. فتقديراً لأهمية العمل عولج هذا القطاع على أساس شبه داخلية المنشأ، بمعنى أنه لم تطبّق عليه نماذج تفصيلية، وتَركّز الاهتمام على اختيار عوامل قوية لها تأثيرها المحتمل على قطاع العمل. أما فيما يختص بالقطاع النفطي، فلم تجر محاولة لتطبيق نموذج معين عليه، بقصد تبيان التفاعل الكامن المتبادل بين الاعتبارات المحلية والدولية. وبدلاً من ذلك فقد استخدم منهاج عملي (pragmatic approach)

وقد تطلب هذا أولاً افتراض معقول لتطور أسعار النفط الخام الكويتي المصدّر، والتوصل إلى المعدل الأمثل لانتاج النفط الخام. كما تطلب ثانياً إجراء محاولة لايجاد المسار الأمثل لسعر النفط، مع افتراض وجود مخطط مَرغوب فيه من جانب الحكومة لتحديد معدل إنتاج النفط الخام.

وتتميز هذه الدراسة بأنها ديناميكية، توفر الحلول والمسارات للمتغيرات الداخلية (endogenous variables) بما في ذلك الأهداف والأدوات خلال فترة الخطة ١٩٧٥ - ١٩٩٧.

أما فيما يتعلق بميدان الدراسة فقد أعد استبيان للمسح، ووزع على عيّنة من ٥٠٠ من الكويتيات العاملات، في الفترة ما بين اكتوبر وديسمبر ١٩٨٠. واتباعاً للنسب السائدة في البلاد فقد خصص ٩٠٪ من نسخ الاستبيان للقطاع العام و ١٠٪ للقطاع الخاص.

١-٣ منهاج البحث

تتبع الدراسة نهجاً كمياً، وبالتالي تسعى للتوصل إلى حلول كمية للمتغيرات المعنيّة. وفي ظل هذا النهج اختارت الدراسة إطار النماذج الرياضية المثلى - math). ematical optimization models) والسبب في ذلك واضح من حيث أن هذا

الاطار يعكس بشكل ممتاز جوهر مشكلة الندرة الاقتصادية، وهي المتعلقة بتوزيع موارد محدودة على اهداف متنافسة. واضافة إلى ذلك نجد أن تطورات البرمجة الحديثة قد سهّلت على دارسي الاقتصاد معالجة مشكلات النماذج الرياضية الديناميكية المثلى دون الانغماس بالضرورة في غوامض الرياضيات المتجرة وتعقيداتها.

واعتماداً على المنهج الرياضي الأمثل نجد أن استراتيجية التنمية الكويتية المشروحة في هذه الدراسة تتألف من العناصر المعتادة من مثل تلك النماذج. وعلى هذا:

أ – تم تحديد دالّة موضوعية لزيادة حجم الدخل المستمد من القطاع الاقتصادي الداخلي غير النفطي لأقصى حد ممكن، وتخفيض عدد العاملين الأجانب إلى أقل مستوى ممكن على امتداد الفترة المخطّط لها.

ب – تم تحديد نموذج للاقتصاد الكويتي حسبما يراه الباحث، بحيث يعكس تلك القوى التي تعوق نمو هذا الاقتصاد. ويتركز النموذج حول دالّة انتاج «كوب – دوغلاس» (Cobb-Douglas production function) للقطاع الاقتصادي غير النفطي، إلى جانب دالة ديناميكية (equation of motion) تصف عملية تراكم رأس المال في هذا القطاع. وفيما يتعلق بالدخل الأجنبي ثم تحديد علاقة لوغارتمية خطية بسيطة تربط بين الدخل والأصول. وأما بالنسبة لقطاع العمل فقد نظر إلى كل أنواع المهارات في مجموعها، وإن تم بعد ذلك تجزئة القوى العاملة إلى مكوّناتها. فهناك الكويتيون وغير الكويتيين، ثم هناك تقسيم الفئة الأولى إلى ذكور وإناث. وقد خصص مكان بارز لمعدل مساهمة الكويتيات في قطاع العمل. وفيما يختص بقطاع النفط، فقد اتّبعنا منهاجاً تدريجياً عملياً (pragmatic approach) يقيم علاقة تحديدية بين الدخل الناجم عن النفط وبين الأسعار والانتاج. وعلى هذا فقد بدأنا البحث بشكل تجريبي على أساس عدة مخططات لايجاد الصلة بين السعر والانتاج.

جـ – واعتماداً على ما فات تم اختيار أربعة أدوات هي(instruments of policy)

(١) الاستثمار في القطاع الاقتصادي غير النفطي.
(٢) التغير في قطاع العمالة الاجنبية في الكويت (استناداً إلى مقدار الزيادة في تصاريح العمل).

(٣) معدل مساهمة الكويتيات في مجال العمل.
(٤) معدل انتاج النفط الخام أو سعر الخام الكويتي المصدّر.

وعلى هذا أصبح في الامكان اختزال المشكلة إلى مجرد اختيار المسارات المثلى لهذه الأدوات الأربعة، ابتداءً بعام ١٩٧٥ وانتهاءً بعام ١٩٩٧، وهي مسارات تزيد الدخل في القطاع الداخلي الاقتصادي غير النفطي لأقصى حد، وتقلل حجم القوى العاملة الأجنبية إلى أدنى حد اثناء الفترة المخطط لها. ومثل هذه المسارات تضع اعتباراً أيضاً للعوائق التي تتبين في نموذج الاقتصاد الكويتي. ورغبة في تتبع المسارات المثلى لمعدل مساهمة الكويتيات في العمل أعدت استمارة بحث على عيّنة من ٥٠٠ مواطنة كويتية عاملة. وقد قسمت هذه العيّنة بالاسترشاد بالنسب السائدة في البلاد، فخصصت نسبة ٩٠٪ للقطاع العام و ١٠٪ للقطاع الخاص؛ وفي إطار النسبة المقررة للقطاع العام خصصت ٥٣٪ للعاملات في الوظائف التعليمية. واستخدمت طريقة الاستدلال على التفاعل الأوتوماتيكي [٥] (automatic interaction detector, A.I.D.) في التعرف على الفئات المتجانسة داخل العيّنة. وصنّفت هذه الفئات على أنها تمثل «أسواق عمل واحدة» من حيث مبدأ «الالتزام بالعمل». كذلك استخدمت طريقة الاستدلال على التفاعل الأوتوماتيكي لتحديد متغيرات التفاعل. وعلى أساس النتائج المستخلصة من طريقة الاستدلال هذه تم تحديد نموذج احتمال خطّي (linear probability model) باستخدام «الالتزام بالعمل / غير الالتزام بالعمل» (commitment/non-commitment of work) كمتغير تابع (endogenous) وتم تقييمه بطريقة التحليل الاحصائي (regression analysis) لعشر فئات، بالإضافة الى التحليل على المستوى القومي.

١-٤ ملخص عام للنموذج الرياضي الأمثل

يتألف هذا النموذج – كما ذكرنا في القسم السابق – من ثلاثة عناصر هي دالة الأهداف (objective function) والقيود (constraints) والأدوات (instruments). وفيما يلي موجز لهذه العناصر:

١-٤-١ دالة الأهداف (objective function)

تعرّف هذه الدالة أغراض استراتيجية التنمية. فإذا كانت Y(2) تمثل الدخل في القطاع الاقتصادي غير النفطي و Y(9) تمثل مجموع القوى العاملة الأجنبية في الكويت، تصبح دالة الأهداف كما يلي:

$$OPTIMIZE = f(Y(2)_t, Y(9)_t). \quad t = 1,.....T$$

١-٤-٢ القيـــود (constraints)

١ – دالة الدخل الاجمالي Y(1)

$$Y(1) = Y(2) + Y(3) + E(1)$$

باعتبار أن Y(1) الدخل الاجمالي و Y(2) دخل القطاع الاقتصادي الداخل غير النفطي و Y(3) الدخل من الاصول المالية بالخارج و E(1) الدخل النفطي.

٢ – يتحدد الدخل من القطاع غير النفطي بمقدار مجموع رأس المال في القطاع الاقتصادي الداخلي غير النفطي ومجموع القوى العاملة. وعلى هذا نجد أن:

$$Y(2) = a_1 Y(4)_{-1}{}^{a2} Y(8)_{-1}{}^{a3} \quad a_2 + a_3 = 1$$

وتستخـدم هنـا دالـة «كـوب – دوغلاس» الانتاجيـة (Cobb-Douglas production function) مع افتراض ثبات الانتاجية بالنسبة للحجم (constant returns to scale) مما يوحي بامكانية تطبيق قانون تناقص الغلّة فيما يتعلق برأس المال والقوى العاملة. باعتبار أن Y(4) هي مجموع رأس المال في القطاع الاقتصادي الداخلي غير النفطي. و Y(8) هي مجموع القوى العاملة.

٣ – يعتبر الدخل الناجم عن الأصول المالية في الخارج بمثابة دالة لوغاريتمية خطية (logarithmic function) لمجموع الموجودات الخارجية في بداية السنة.

$$Y(3) = a_4\, Y(5)_{-1}^{\,a5} \quad o<a_4<1 \quad o<a_5<1$$

باعتبار أن Y(3) تمثل الدخل من الخارج و Y(5) تمثل مجموع الموجودات الخارجية. ويطبق قانون تناقص الغلة بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الخارجية.

٤ – تراكم رأس المال في القطاع الاقتصادي غير النفطي يعني أن مجموع رأس المال في القطاع الاقتصادي غير النفطي يزداد على مر الزمن نتيجة الاستثمارات المتعاقبة. وعلى هذا نجد أن:

$$Y(4) = Y(4)_{-1} + U(1)$$

باعتبار أن U(1) الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي من قبل القطاعين الخاص والعام معاً.

٥ – يتغير مجموع الأصول المالية الموجودة في الخارج، نتيجة حدوث فائض أو عجز في ميزان المدفوعات.

$$Y(5) = Y(5)_{-1} + Y(6)$$

باعتبار أن Y(6) هي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات.

٦ – يحسب الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على النحو التالي:

$$Y(6) = Y(1) - U(1) - Y(7) - E(2)$$

باعتبار أن Y(7) هي الانفاق على الاستهلاك الخاص و E(2) هي الانفاق الحكومي.

٧ – يعتبر الانفاق على الاستهلاك الخاص بمثابة دالّة خطية متجانسة للدخل غير النفطي. وعلى هذا نجد أن $Y(7) = a_6 Y(2)$

وهناك افتراض ضمني في هذه العلاقة يوحي بالتساوي بين الميل الحدّي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك.

٨ – يتجزأ إجمالي القوى العاملة في أي وقت إلى كويتيين يرمز إليهم بـ $E(3)$ وغير كويتيين يرمز إليهم بـ $Y(9)$ وعلى هذا نجد أن:

$$Y(8) = E(3) + Y(9)$$

٩ – يفترض أن يتغير محتوى القوى العاملة من غير الكويتيين بما يتفق والتغيرات في معدل مساهمة الكويتيات في مجال العمل، وأحد المتغيرات في سياسة الحكومة، وليكن هو عدد تصاريح العمل الممنوحة للأجانب. وعلى هذا نجد أن:

$$Y(9) = Y(9)_{-1} - E(5) - E(5)_{-1} + U(2)$$

ويلاحظ أنه إذا كانت $U(2)$ سالبة فمعنى ذلك أن متغيّر سياسة الحكومة بالنسبة للتغيرات في القوى العاملة الأجنبية، إنما يعكس مقدار الاستغناء عن العاملين برفض تجديد إقاماتهم. وترمز $E(5)$ إلى الكويتيات العاملات.

١٠ – المتطابقتان التاليتان صحيحتان:

$$E(3) = E(4) + E(5)$$

مجموع العاملين الكويتيين = مجموع العاملين الذكور + مجموع العاملات

$$E(5) = E(6) \times E(7)$$

مجموع العاملات الكويتيات = معدل مساهمة الكويتيات × عدد المواطنات الكويتيات

١-٤-٣ تصنيف المتغيرات

بالإضافة إلى ما سبق لابد من تحديد المتغير Y(10) ضماناً لئلا تتجاوز متطلبات الاستيراد بقصد الاستهلاك ولأغراض الاستثمار، مقدار الدخل الناجم عن النفط وعن الأصول المالية المستثمرة خارج البلاد. أي:

$$Y(10) = (E(1) + Y(3)) - (\phi_1 Y(2) + \phi_2 U(1)) > \bullet$$

وعلى هذا يمكن تصنيف متغيرات النماذج على النحو التالي:

متغيرات أهداف داخلية المنشأ (target and endogenous variables)

Y(1) الدخل الاجمالي
Y(2) الدخل عن القطاع الاقتصادي غير النفطي
Y(3) الدخل من الاصول المالية خارج البلاد
Y(4) مجموع رأس المال في القطاع الاقتصادي الداخلي غير النفطي
Y(5) مجموع الاصول المالية في الخارج
Y(6) العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات
Y(7) الانفاق على الاستهلاك الخاص
Y(8) مجموع القوى العاملة
Y(9) العاملون غير الكويتيين
Y(10) متغيّر للتدقيق في القيود

متغيرات خارجية المنشأ (exogenous variables)

E(1) الدخل من قطاع النفط
E(2) الانفاق على الاستهلاك الحكومي
E(3) العاملون الكويتيون
E(4) القوى العاملة من الكويتيين الذكور
E(5) القوى العاملة من الكويتيات
E(6) معدل مساهمة الكويتيات في مجال العمل

E(7) عدد المواطنات الكويتيات.

الادوات

U(1) الاستثمارات الكلية (الخاصة والحكومية) في القطاع الداخلي غير النفطي.

U(2) التغيرات في حجم العمالة غير الكويتية.

١-٤-٤ النموذج الموسع

يلاحظ أن الدخل النفطي ومعدل مساهمة الكويتيات في سوق العمل قد تحددا باعتبارهما من العناصر الخارجية المنشأ، وذلك في النموذج بصورته المشروحة أعلاه. وفي صدد تطبيق النموذج الموسع على حالة الكويت حتى عام ٢٠٠٠ يعالج معدل مساهمة الكويتيات باعتباره الاداة U(3) ، وانتاج النفط الخام (أو سعره) باعتباره الاداة U(4) . وقد أدى هذا إلى ظهور العلاقتين التاليتين:

$$E(6) = Y(11)$$
$$= E(7).\ U(3)$$

و

$$E(1) = Y(12)$$
$$= E(1).\ U(4)$$

باعتبار أن E(1) ترمز الآن إلى أيٍّ من سعر الخام أو انتاجه، إذا عومل أيهما كعنصر خارجي المنشأ. أما Y(11) فتمثل الآن مجموع العاملات الكويتيات، في حين ترمز Y(12) إلى الدخل الناشيء عن النفط.

١-٥ موجز دراسة معدل مساهمة المرأة الكويتية في ميدان العمل

أعدت استمارة البحث على أساس من النظريات الاقتصادية والنتائج المستقاة من التجربة والملاحظة، وخصوصاً في أوساط العاملات المتزوجات. وتتألف

استمارة البحث من ٤٥ سؤالاً موجهاً للجميع، و ١٦ سؤالاً للمتزوجات و ٥ أسئلة للمطلقات والأرامل و ٣ أسئلة لغير المتزوجات. وتغطي الأسئلة الظروف المتمكِّنة (enabling factors) مثل وضع الأسرة ولاسيما فيما يتعلق بالأطفال، والظروف الميسِّرة (facilitating factors) مثل مستوى التعليم والخبرة في العمل، والظروف المعجِّلة (precipitating factors) مثل النواحي المالية ونوع المواقف، علاوة على عوامل أخرى مثل الاسكان وشخصية الزوج .. الخ[٦]. وقد تم فحص خصائص العينة من خلال التوزيع التكراري (frequency distribution). وقد تبين من الفحص أن هناك عيّنة تتألف من السيدات في مقتبل العمر (أقل من ٣٠ سنة)، وتتوزع عناصرها بشكل يكاد يكون متكافئاً بين متزوجات وغير متزوجات، يتميزن بارتفاع مستوى تعليمهن، ويحصلن على دخول تقع ضمن الشرائح المرتفعة نسبياً. وأغلبية هؤلاء السيدات لا تحركهن دوافع مالية، ومعظمهن من «ذوات المهن الباقية» اللاتي يعتزمن الاستمرار في العمل إلى أن تتحقق أهدافهن. ومع انتقاء متغيّر صاحبات الاستمرار في المهنة / غير الاستمرار في المهنة، تم إجراء تحليل بطريقة تحليل جداول ارتباطية متشابكة (cross tabulation) لثمانية عشر متغيّر. وكانت الصورة التي نجمت غير واضحة. ففي ١٤ من ١٩ حالة لم يكن $\times^2$ بذي شأن، بل إن الترابط المتنبأ به في الحالات الأربع الباقية كان معدوماً أو بالغ الضعف. ومع الاقرار بمحدودية التحليل بطريقة الجداول المتشابكة، واستخدام عدد من المتغيرات المستقلة، طبقت طريقة التحليل التراجعي على البيانات غير المجمّعة. وكانت النتائج مشجعة، وإن لم تكن مرضية. وكان مرجع ذلك إلى مشكلات التعرّف، ولاسيما الحاجة إلى تطبيق عنصر التخمين على أسواق العمل «الفردية أو المتجانسة»[٧]. وقد استخدمت بعد هذا طريقة التحليل بالاستدلال بالتفاعل الأوتوماتيكي (A.I.D. analysis)، لفحص العيّنة بغرض التعرف على مجموعات متجانسة. ثم طبقت طريقة التحليل التراجعي (regression analysis) على جملة العيّنة وعلى مجموعات منها. وقد وضع فرضان: أولهما هو فرض التمكين (enabling factors) والتيسير (facilitating factors) والتعجيل (precipitating factors) والوضع المالي، والثاني هو وجه النظر النفسية[٨] (attitudanal factors). وفي الاجمال جاءت النتائج لصالح

الفرض الأول، مبرزة عناصر التعليم والدخل الإضافي للزوج وعدد الأطفال. على أن هذا الاداء النموذجي تراوح بين المجموعات العشر التي حددها الاستدلال بالتفاعل الأوتوماتيكي (A.I.D. analysis) . وكانت العوامل النفسية مهمة لهذه المجموعات العشر، كما كان متوقعاً. وقد تم الحصول على نتائج مثيرة جداً بوجه العموم.

١-٦ تنظيم الدراسة

يبحث الفصل الأول أهداف الدراسة ونطاقها ومناهج البحث فيها، فضلاً عن وصف خصائصها. أما الفصل الثاني فيشرح الخلفية النظرية للتنمية، مع التحليل النقدي لمختلف مناهج معالجتها. ويَرِد في الفصل الثالث فَبِهِ تحليل لبنية الاقتصاد الكويتي وللمشكلات التي تواجهه. وفي الفصل الرابع ترد تفاصيل نموذج للتخطيط على المدى البعيد، ووسائل تطبيقه على الكويت حتى عام ١٩٩٧. ويركز الفصلان الخامس والسادس على دراسة معدل مساهمة المرأة الكويتية في ميدان العمل، في حين يشتمل الفصل السابع على موجز للدراسة، وعلى تحديد النتائج المستقاة ومغزاها. هذا بالاضافة إلى عرض مقترحات لاجراء المزيد من الأبحاث.

الفصل الثاني

المناهج النظرية للتنمية

٢-١ مقدمة

تمثل مشكلة التنمية تحدّياً فكرياً كبيراً تَولّد عنه قدر وافر من المؤلفات في السنوات العشر الماضية، بالإضافة إلى كثير من المناقشات النظرية الحامية. على أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى صيغة عامة لحل المشكلات ذات الجوانب المتعددة، والتي تتعلق بموضوع التنمية. فكل مشكلة ترتبط بغيرها، وتتقبل اكثر من حل واحد، وغالباً ما تثير الحلول نفسها مزيداً من المشكلات. وفضلاً عن ذلك ليس هناك تماثل بين أي دولتين متخلفتين. فهناك اختلافات في الحجم والمساحة وكثافة السكان ونوع الموارد الطبيعية ودرجة الاعتماد على التجارة الخارجية ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية الفلسفة الاقتصادية. ولعل العامل الوحيد المشترك بين هذه الدول هو رغبتها في رفع مستويات المعيشة فيها. وفي مثل هذه الظروف يصعب إصدار أحكام عامة في هذه المشكلة. ومن ثم تصبح معظم نظريات التنمية مجرد معالجات مختلفة من وجهات نظر متباينة. ونهتم في هذا الفصل ببحث هذه المعالجات المختلفة.

يحدد القسم الأول من هذا الفصل مفهوم التنمية، في حين يستعرض القسم الثاني الاتجاهات الكلاسيكية (classical approaches to development) إزاء مشكلة التنمية، بينما يعالج القسم الثالث مناهج التنمية في فترة ما بعد كينز (post-Keynesian). أما القسم الرابع في هذا الفصل فبه استعراض للمناهج التركيبية(structural approaches)، وأما القسم الأخير فيضم بعض الملاحظات العامة.

٢-٢ ابعاد مشكلة التنمية

من المهم أن نميز بين «النمو الاقتصادي» و «التنمية الاقتصادية». فاصطلاح النمو يشير إلى زيادة الانتاج، في حين يدل اصطلاح التنمية على زيادة الانتاج فضلاً عن حدوث تغيرات فنية وتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والادارية. والتصنيع يؤدي بالضرورة إلى التنمية. كما أن النمو السريع في الانتاج الصناعي قد لا يصاحبه حتماً زيادة في عدد العاملين. على أنه من الصواب أن يقال إن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون نمو، وهو ما لابد أن يتوفر أولاً كي تتمخض عنه تغيرات أخرى.

ويمكن أن تتخذ السنوات العشرون الأخيرة من تاريخ الدول النامية دليلاً لاظهار أن معدلات النمو لم تواكبها مؤشرات أخرى للتنمية. ولعل التمعن في مؤشرات التنمية يمكننا من تحديد أبعاد المشكلة. فمثلاً نجد أن إجمالي الناتج القومي، وهو مؤشر يكثر استخدامه، قد يكون أشد المؤشرات تضليلاً، لأنه غالباً ما يبالغ في الفروق القائمة بين المستويات النسبية للمعيشة في دولتين. فهو ببساطة يحوّل العملات الأجنبية إلى دولارات أميركية، بسعر التحويل الدولي، دون أن يأخذ في الاعتبار عوامل مثل التنمية الريفية، وغير ذلك من أوجه النشاط المحلي. كما أن أرقام الدخل بالنسبة للفرد قد تكون مضللة أيضاً. فمثلاً نجد أن الزيادة السريعة في الدخل بالنسبة للفرد قد يصاحبها انهيار في مستويات المعيشة بالنسبة للعشرين في المئة من السكان الذين يعيشون عند أدنى درجات السلّم الاجتماعي.

ومن مؤشرات التنمية الأخرى التي لابد من دراستها نجد أن هناك نواح اجتماعية تشمل الغذاء والصحة والتعليم والبيئة. فعلى الرغم من حدوث تقدم ملحوظ فما زالت مستويات التغذية والرعاية الصحية والاسكان والتعليم ومعرفة القراءة والكتابة متدنّية، كما أن المرافق العامة لم ترق إلى مستوى يمكن أن يواكب نمو السكان في الحضر. ويعتبر الاستثمار في هذه المجالات سمة مهمة في بعض النظريات الحديثة عن التنمية.

ومهما يكن من أمر فقد ارتفعت بشكل مثير معدلات النمو في الدول النامية في

العشرين سنة الماضية، وهناك من الأدلة ما يفيد بأن العوامل الاقتصادية تستجيب للمثيرات الاقتصادية. ونجاح «الثورة الخضراء» في آسيا هو مثال على استجابة العوامل الاقتصادية في العالم الثالث للتقنية الحديثة. أما التحدي الرئيسي الذي يبدو أن هذه الدول تواجهه الآن فيمكن في مجال التغيرات على الصعيد البيروقراطي والتنظيمي.

٢-٣ الاطار الكلاسيكي للتنمية

معظم نماذج التنمية تتخذ من مستوى الانتاج مؤشراً تقريبا للتنمية. وقد لاحظنا في القسم السابق عدم وفاء هذا المؤشر بالغرض. ومع هذا فان لاجمالي الناتج القومي ما يبرره كمؤشر، نظراً لأنه أسهل ما يكون تطويعاً للتقدير والقياس، مع أن الذين يستخدمونه لا يدركون ما به من نواقص.

وتتألف المدرسة الفكرية الكلاسيكية من كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس بصفة أساسية. ومع أن هذه المدرسة الفكرية اشتهرت بمساهماتها في نظرية التوزيع، إلا انها أسهمت بشكل بارز أيضاً في نظرية النمو على المدى الطويل. ولقد كان كتاب آدم سميث «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها» معنياً أساساً بموضوع النمو والتنمية. كما أسهم كتّاب آخرون من أصحاب النظرة الكلاسيكية بشكل ملحوظ في نظرية التنمية. وواقع الأمر أن الموقف الكلاسيكي من التنمية الطويلة المدى، إنما يعتمد على نظرية الريع عند ريكاردو، ونظرية الاجور عند ميل، ونظرية السكان عند مالثوس، وتحليل ماركس لمعدل الربح والتقدم الفني. ولكن البحث المفصّل لنظريات هؤلاء الكتّاب إنما يقع خارج نطاق هذه الدراسة، غير أننا نورد فيما يلي عرضاً للنهج الكلاسيكي.

٢-٣-١ النموذج الكلاسيكي الأساسي[1] (the basic classical model)

يحدد النهج الكلاسيكي – كما هو الحال في معظم النماذج الاقتصادية – طبيعة العلاقة المتبادلة بين المدخلات (inputs) من جهة، والنمو المترتب في المدخلات والمنتجات (inputs and outputs) من جهة أخرى.

وتفترض النظرية الكلاسيكية دالة يعتمد فيها مستوى الانتاج على رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية ومعدل التكنولوجيا المتاحة للاقتصاد. ويعتمد رأسمال المساهم على الأرباح المكتسبة العائدة إلى اصحاب رأس المال، في حين يمكن تعريف الأرباح على أنها المبلغ المتبقي بعد تسديد الأجور. وهذا بدوره يعتمد على العمالة الكلية ومعدل الأجور، بينما العمالة الكلية تعتمد على النمو السكاني. ويرى بعض الكتّاب أن النمو السكاني داخلي المنشأ،(endogenous) وهو يعتمد في تقدير مالثوس ومن يذهبون مذهبه على النمو في الدخل. أما في رأي كتّاب آخرين مثل ماركس فيعتبر النمو السكاني خارجي المنشأ (exogenous).

ويعتمد معدل الأجور بتفاوت مستوى الكفاف (subsistance level). وطبقاً لسميث وريكاردو هناك علاقة بين أجر الكفاف والنمو السكاني. فهو بعدم ارتفاعه الشديد لا يحث على النمو السكاني، كما انه لا يقلل من هذا النمو نظراً لعدم انخفاضه الشديد. وبعبارة أخرى نجد أن معدل الأجور متَمَشٍّ مع معدل ثابت للنمو السكاني. وفي رأي ماركس ان معدل الأجور العامل على ان يتعادل مع مستوى المحافظة على الحياة بالنسبة للعامل. وترتبط الفكرة الماركسية لمستوى الكفاف بمفهوم «الاستغلال»، الذي يقول بأن العامل لا يحصل على القيمة الكاملة لعمله، وبمفهوم «الجيش الاحتياطي الصناعي» الذي يبقي على العاملين دائماً بأعداد تزيد على مستوى الطلب.

أما الموارد الطبيعية فتعتبر من القضايا المسلّمة التي لا تخضع للسياسة العامة. كذلك ينظر إلى التقدم التقني بصفة عامة على أنه خارجي المنشأ، وإن كان سميث وماركس يعتبرانه نتاجاً للتراكم الرأسمالي.

وتعتمد انتاجية الأيدي العاملة على كمية رأس المال ومستوى التكنولوجيا. ونظراً لأن الأرض مورد ثابت، فعندما يزداد عدد السكان وقوة العمل ينطبق قانون الغلة المتناقصة، مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج الحدّي للعاملين، بسبب وفرة الأيدي العاملة بالنسبة لمساحة محددة من الأرض.

وما ذكرناه آنفاً هو اللبنات التي يبنى منها النموذج الكلاسيكي للتنمية. ولكي

نرى كيف يتشكل هذا النموذج، علينا أن نفترض أن الاقتصاد ما زال في مراحله الباكرة، وأن مستوى نسبة السكان إلى الأرض منخفض. ومن هنا يصبح مستوى الأرباح والأجور وتراكم رأس المال مرتفعاً جداً. وفي الإمكان أن نحسن فهم عملية النمو في هذا الاقتصاد من هذه المراحل الأوَلية، بالاستعانة بالرسم البياني المقترح من بومول[٢] وفيه تظهر كمية العمل على المحور الأفقي، في حين يظهر إجمالي الانتاج وإجمالي الأجور على المحور الرأسي.

شكل (١)

النموذج الكلاسيكي للتنمية

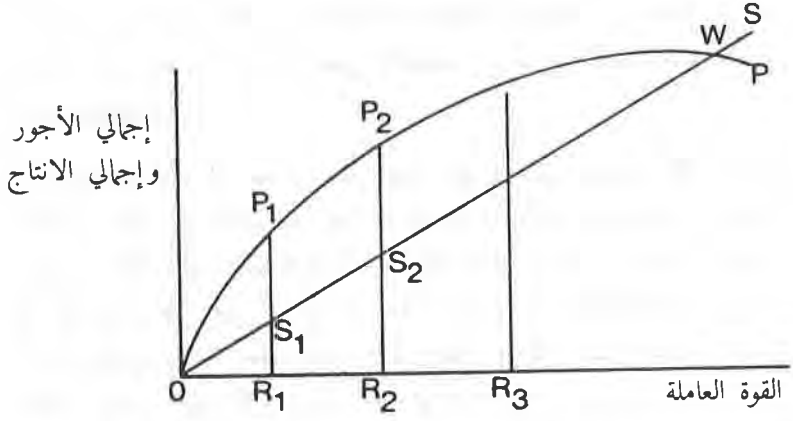

ومنحنى OP في الرسم البياني هو منحنى اجمالي الانتاج، وهو يصور تناقص الغلة. أما الخط OS الذي يمر بالخط الأصلي فيرمز إلى إجمالي الأجور إذا دفع لكل عامل معدل أجر مستوى الكفاف. وميل الخط OS هو عبارة عن معدل أجر الكفاف، وهو ناتج قسمة اجمالي الاجور على عدد العاملين عند أي نقطة في الرسم البياني.

ولتكن الأيدي العاملة أولا OR_1 . في هذه النقطة يكون إجمالي الأجور R_1S_1 (مع افتراض أن معدل الأجر هو معدل أجر الكفاف)، وكمية اجمالي الأرباح S_1P_1 . وهذه تساوي إجمالي الانتاج OP_1 مطروحاً منه الأجور

المدفوعة R_1S_1 . ومن شأن هذا أن يؤدي إلى التراكم والاستثمار، في حين يؤدي الاستثمار إلى دفع معدل الأجر إلى R_1P_1 ، وهنا يتوقف التراكم. ولكن مع معدل الأجر هذا، وهو أعلى من معدل مستوى الكفاف، يتزايد عدد السكان، وبالتالي ينخفض معدل الأجر ثانية إلى مستوى الكفاف، وهنا نصل إلى الوضع OR_2. ونجد هنا أرباحاً يرمز إليها بـ S_2P_2. وتتكرر العملية، وتزداد الأجور إلى R_2P_2 ، في حين يرتفع عدد السكان إلى OR_3. ونصل بعد سلسلة من الخطوات المشابهة إلى النقطة W ، وعندها يلتقي المنحنى OP بالخط OS . ولا تتحقق هنا أية أرباح، حتى لو كان معدل الأجر عند مستوى الكفاف، إذ ان الأجور تستنفد إجمالي الانتاج. وعند هذه النقطة لا يتحقق أي تراكم آخر ولا يزداد عدد السكان، وبالتالي يصل الاقتصاد إلى ما يعرف بـ «حالة الركود» (stationary state).

وتجدر الاشارة إلى نقطتين بشأن هذا النموذج. فقد افترضنا أولاً أن النمو السكاني يتكيف في الحال مع التغيرات في معدل الأجر. وليس هذا صحيحاً بالضرورة. فقد يكون هناك تخلف كبير، حيث يمكن أن تتحقق بعض الأرباح، وقد يمر وقت أطول قبل الوصول إلى «حالة الركود». أما النقطة الثانية فهي أن التقدم التكنولوجي قد يمنع اقتراب حالة الركود. ويمكن إظهار هذا عن طريق انتقال منحنى اجمالي الانتاج إلى أعلى موازياً للمنحنى الأصلي.

وما سبق لا يعدو أن يكون عرضاً وجيزاً للمنهج الكلاسيكي. ولكن هناك قضايا حيوية ما زالت مطروحة للنقاش. فكيف يحدث تراكم رأس المال؟ وما الذي يحدد معدل الربح؟ وما هي العوامل التي تؤثر على التقدم التكنولوجي؟ وللاجابات على هذه الأسئلة مغزى هام بالنسبة لمشكلات التنمية في الدول النامية في عصرنا الحاضر.

فما هي أولاً علاقة المنهج الكلاسيكي بالمشكلات التي تواجه الدول النامية؟ من رأي جون روبنسون أن النموذج الكلاسيكي لا غنى عنه في تحليل عملية التصنيع المخطط في دولة متخلفة كثيفة السكان. والسبب في هذا أن تراكم رأس

المال يحدده معدل نمو انتاج سلعة ذات كثافة عمالية. وعلى هذا تصبح الارباح ومن ثم تراكم رأس المال فوائض (residuals). وإذا لم يسمح لمستوى الأجور الفعلية في بلد كثيف السكان بالانخفاض، فلابد من زيادة انتاج السلع ذات الكثافة العمالية.

ونجد ثانياً أن لهذا النموذج الكلاسيكي مغزاه بالنسبة لعملية تراكم رأس المال. فالأرباح تعد فوائض. ولكن هل ذلك يعني ان جميع المدخرات يتم استثمارها؟ وتبعاً للمنهج الكلاسيكي ليس هناك تمييز بين المدخرات المرغوب بها والاستثمار المخطط. فكل المدخرات لابد من استثمارها. ولكن في غياب المؤسسات المالية التي كان يمكن أن تتيح مجالات جذابة للاستثمار، يفضل الناس في الدول النامية الاحتفاظ بمدخراتهم في موجودات مأمونة لا تتأثر بالتضخم، مثل الأرض والذهب. والحق أن هذا قد يبدو تصرفاً عاقلاً تجاه وضع مالي متقلب محفوف بالمخاطر. وهذا معناه أن على الدول النامية واجب تحسين الأوضاع المشجعة على الاستثمار، واقامة مؤسسات مالية قديرة. وينادي سميث وريكاردو باتخاذ اجراءات تقلل من عنصر المجازفة، وانشاء مؤسسات قانونية ومالية.

والنقطة الثالثة أن معدل الربح والعوامل المحدِّدَة له، إنما تؤثر أيضاً على تراكم رأس المال. والواقع أن تعبير «حوافز الاستثمار» لا يتضمن الانعدام النسبي للمجازفة فحسب، وانما يشتمل أيضاً على معدل مردود الاستثمار. ولكن العوامل المحدِّدة لمعدل الربح ليست واضحة تماماً في النموذج الكلاسيكي. كما أن هذا النموذج لا يوضح أيضاً كيفية استجابة الاستثمار لتغيرات في معدل الربح.

وخلاصة القول أن النموذج الكلاسيكي له أهمية بالنسبة للدول النامية، بالنظر إلى تشديده على عنصر النمو السكاني وأهمية القطاع الزراعي ومقدار إنتاجيته. كما تعتمد على هذا النموذج الكلاسيكي مختلف المناهج التنموية اللاحقة مثل نموذج آرثر لويس عن فائض العمل (surplus labour)، وتحليل هارفي ليبنستين «مشكلة مستويات الدخل الدنيا» (low level equilibrium trap) ومنهج «الدّفعة الكبرى» (big push theory).

٢-٣-٢ مدخل (لويس - في - راني) ومشكلة التنمية
(the Lewis-Fei-Ranis approach to the development problem)

شرح السير آرثر لويس في مقالته «التنمية الاقتصادية والعرض الغير محدود للعمالة»، خطة للتنمية ذات اتجاه كلاسيكي. وفيما يلي استعراض وجيز للسمات الأساسية لهذه الخطة[٣].

الفكرة الرئيسية في نموذج لويس هي «الازدواجية الاقتصادية». فالدول النامية تتميز بتواجد قطاعين متميزين، أولهما «صناعي» متقدم عادة، والثاني «زراعي» متخلف. وفي منهج لويس يتميز أحد القطاعين عن الآخر بطرق الانتاج ونوع الموارد ووسائل الدفع. ويتميز القطاع الزراعي الذي وصفه لويس بقطاع مستوى الكفاف، بوفرة الأيدي العاملة مقارنة بالأرض ورأس المال، وبطرق الانتاج التقليدية وانخفاض الانتاجية. والمدخول الوحيد من الناحية العملية في هذا القطاع هو الأيدي العاملة التي تتوفر بكميات غير محدودة. أما القطاع الرأسمالي أو الصناعي فهو اكثر تقدماً نسبياً في طرق انتاجه، وهو يحتاج إلى المزيد من رأس المال. وتناقص الغلّة في ميدان الأيدي العاملة واضح في كلا القطاعين. على أنه في القطاع الزراعي الذي ترتفع فيه نسبة العمال إلى الأرض، يرجح أن يكون الانتاج الحدّي للعمال شديد الانخفاض أو منعدماً. ونظراً للمؤسسات التقليدية الراسخة مثل النظام الأسري المترابط، يقَسّم اجمالي الانتاج بالتساوي نوعاً ما بين العاملين في الزراعة. وعلى هذا تسود «البطالة المقنّعة» (disguised unemployment) في القطاع الزراعي. وكما يقول كيندلبيرغر في عبارات شيّقة موحية: «ان العامل يضمن لنفسه على أقل تقدير مكاناً على مائدة الطعام، حتى ولو لم يسهم بشيء في إجمالي الانتاج».

وهناك عدة معان «للبطالة المقنعة» كما يقال عنها في القطاع الزراعي، حيث يدفع للعامل ما يتجاوز قيمة انتاجه الحدّي. فأولاً تتوفر الأيدي العاملة بكثرة، وفي الامكان زيادة الانتاج إذا ما انتقل العمال من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة. وثانياً يستطيع القطاع الصناعي توظيف هذا الفائض العمّالي بمعدل أجر ثابت. وقد

يكون هذا المعدل أعلى إلى حد ما من معدل الأجر في القطاع الزراعي، كي يأخذ في الاعتبار الاختلافات القائمة في مستويات المعيشة بين الريف والحضر. أما الأجر الأساسي فيكون مساوياً لمتوسط انتاج العامل في القطاع الزراعي. ويرجع السبب في هذا إلى أن التكلفة البديلة (opportunity cost) للأيدي العاملة في القطاع الصناعي تساوي قيمة الأجر في القطاع الزراعي.

وفي القطاع الصناعي تستخدم القوى العاملة إلى المستوى الذي تتساوى فيه قيمة انتاجها الحدّي مع معدل الأجر الحقيقي الثابت. وهذه هي كمية العمل التي تزيد عندها أرباح صاحب العمل إلى الحد الأقصى. ولكن هذه الكمية لابد أن تكون أقل من كمية العمل المتوفرة في القطاع الصناعي والواردة إليه من القطاع الزراعي. ومن رأي لويس أن نقل فائض العاملين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي. ويوضح الرسم البياني أدناه هذا الرأي:

شكل (٢)

نموذج – لويس – للتنمية

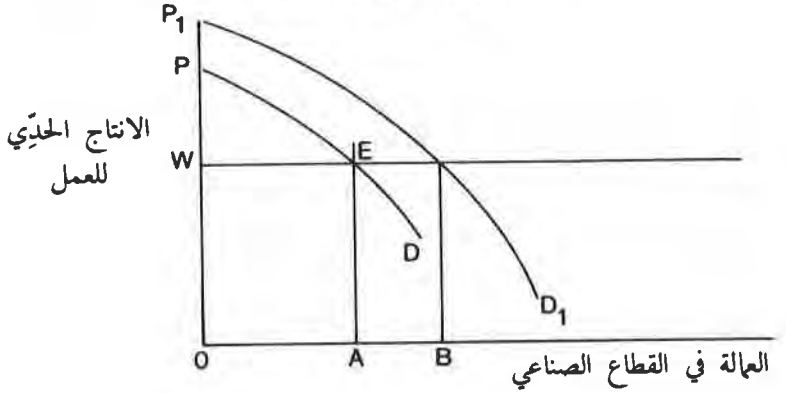

ويفترض هنا أن يكون عرض العمالة في القطاع الصناعي مرناً تماماً عند معدل الأجر الثابت.OW. ويفترض أيضاً أن يكون معدل الأجر هذا مساوياً لمتوسط انتاج العمال المستخدمين في الزراعة ، بالاضافة إلى علاوة تعوّض عن الفروق في

ظروف العمل بين الريف والمدينة. وإذا كان الانتاج الحدّي للعمال في الصناعة يرمز إليه بـ PD_1 ، تكون كمية القوى العاملة المستخدمة OA . وعند هذه النقطة يصبح الانتاج الحدّي للعمل مساوياً لمعدل الأجر الثابت.OW. وكما يتضح من الرسم البياني هناك انتاج فائض مساو لـ .WPE . وبامكاننا أن نرى ذلك كربح متبق بعد سداد الأجور، بالأسلوب الكلاسيكي. وفي الإمكان إعادة استثمار الفائض، وتوظيف المزيد من الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى الانتاجية. ويتضح هذا الأمر في الرسم البياني عن طريق تحويل منحنى الانتاج الحدّي للعمل إلى P_1D_1 وتوظيف العاملين إلى .OB . وهكذا يكون قد توفر المزيد من العمل AB .

ويمكن لهذه العملية أن تستمر ما دام معدل الأجر باقياً عند.OW. ويجوز أن يرتفع معدل الأجر هذا في النهاية إما بسبب استنفاد فائض الأيدي العاملة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة في الانتاجية الزراعية ومعدلات أعلى للأجور، واما بسبب ارتفاع معدل الأجر نفسه في المدينة، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومن شأن هذا كله أن يؤدي إلى انخفاض في الفائض في القطاع الصناعي.

والفكرة الرئيسية التي أسهم بها لويس هي إظهاره كيف يمكن استخدام المدخرات الخفية في القطاع الزراعي لزيادة الانتاج الصناعي. وللقطاع الزراعي مدخرات خفية بمعنى أن قسماً من القوى العاملة فيه إنما يستهلك اكثر مما يسهم به في مجال الانتاج. وهذه الأيدي العاملة غير المنتجة يمكن اعادة استخدامها بصورة منتجة في القطاع الاقتصادي المتقدم. وزيادة على ذلك نجد أن سحب الأيدي العاملة من القطاع الزراعي لا يخفّض من حجم الانتاج فيه، استناداً إلى الفرض القائل بأن هذه الأيدي العاملة تشكل «بطالة مقنعة». ويجوز أن يقال ان هذا لا يمثل فقط نقل العاملين من ذوي الموارد الحقيقية، حيث ان العاملين المستخدمين الآن في الصناعة يستهلكون ما كانوا يستهلكونه في السابق في الزراعة. ولكنهم الآن منتجون. ومثل هذه الأيدي العاملة تسمح باعادة استثمار الأرباح في القطاع

الصناعي. وتكمن مساهمة لويس في تحديد دور المدخرات تحديداً دقيقاً في الاقتصاد المزدوج.

ويلاحظ هنا التشابه الوثيق بين هذا النموذج والمنهج الكلاسيكي. بل إن هذا النموذج يبرز أيضاً الدور الحاسم الذي يلعبه القطاع الزراعي المنتج للمواد الغذائية في عملية التنمية. على أنه مع ذلك يعتبر القطاع الصناعي بمثابة «القطاع الرائد».

وقد قام رانيس و فيي[٤] من جامعة ييل بصقل هذا النموذج وتوسيع مداه. وتكمن مساهمتهما الرئيسية في إيضاح وسائل الاستثمار وشرح الحاجة إليه، وذلك في القطاعين الزراعي والصناعي معاً. وهما يقسمان العملية إلى ثلاثة أطوار. ففي الطور الأول ينعدم الانتاج الحدّي للعمال الزراعيين، وهناك إمدادات مرنة من الأيدي العاملة بمعدل أجر معين إلى القطاع الصناعي. وهذه المرحلة تتفق والنموذج الأصلي عند لويس. أما المرحلة الثانية، ومع السحب المستمر للأيدي العاملة، فإن الانتاجية الحدية من القطاع الزراعي تصبح موجبة، وإن كان ما زال اقل من معدل الأجر المحدد في القطاع الصناعي. وفي المرحلة الثالثة يميل الانتاج الحدّي في القطاع الزراعي إلى تعزيز اتجاه معدل الأجر إلى الارتفاع. وليس في هذه المرحلة فائض في الأيدي العاملة، بينما يميل معدل الأجر إلى تجاوز أجر الكفاف المحدد في القطاعين. وهكذا يتحدد معدل الأجر بقوانين العرض والطلب على القوى العاملة.

وللمرحلتين الثانية والثالثة حساسيتهما بسبب ما ينطويان عليه من فكرة سحب الأيدي العاملة من قطاع الزراعة. فقد ينخفض الانتاج الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعار المواد الغذائية. كما أن الاستثمار المتواصل في القطاع الصناعي قد يفضي إلى حدوث تضخم، لسبب أساسي هو أن شروط التعامل التجاري قد تكون في هذه المرحلة غير صالحة للقطاع الصناعي. فقد ترتفع أسعار المواد الغذائية بالنسبة إلى أسعار السلع المصنوعة. كما قد ترتفع معدلات الأجور أيضاً، مما قد يخفض فائض موارد الاستثمار في القطاع الصناعي. وفي الإمكان تأجيل هذه المرحلة الحساسة عن طريق استثمار رؤوس الأموال في القطاع الزراعي. ومثل هذا الاستثمار قد يزيد من انتاجية هذا القطاع ويبقي اسعار المواد الغذائية منخفضة. كما

أنه قد يحتفظ بمعدل الأجر قليلاً ويطيل من مرحلة الأيدي العاملة الفائضة. ومن رأي في – رانيس أن الحل يكمن في الاستثمار المتوازن في القطاعين معاً. كما أنهما يدعوان إلى الأخذ بأسباب التقدم الفني «المستوعب للأيدي العاملة» (labour absorbing technical progress) في القطاع الصناعي، لاستيعاب قدر اكبر من العاملين بالاستعانة بقدر معين من رأس المال المساهم.

ومثل هذه الاقتراحات التي أضفاها رانيس و في إنما تبعث المزيد من الحياة في هذا النموذج، وتعرض بوضوح اكبر تفاصيل الأفكار التي قدمها لويس. ولكنهما تعرضا بدورهما إلى سيل من الانتقادات، بعضها يتعلق بالمفاهيم النظرية، في حين يعتمد البعض الآخر على الحقائق المستمدة من التجربة. ولعل أشد الانتقادات مغزى هو ما يتعلق بمفهوم «البطالة المقنّعة». فهل الانتاج الحدّي للأيدي العاملة في القطاع الزراعي منعدم حقاً؟ يقول أي.كَي. سن[٥] إن هناك مشكلة نظرية في تحديد «البطالة المقنّعة». فلابد أن نميز بين عدد العاملين وساعات العمل (ساعة / عمل). واذا كان المطلوب هو الحفاظ على الانتاج الزراعي رغم سحب الأيدي العاملة، فلابد أن ترتفع انتاجية الباقين في القطاع الزراعي والا انخفض الانتاج. فإذا كان الانتاج الحدّي (ساعة / عمل) للعمال المسحوبين إيجابياً، لانخفض الانتاج الكلي. ومن شأن هذا أن يمكّنهم من الاستمتاع بالمزيد من الفراغ. وإذا قنا الآن بسحب قسم من الأيدي العاملة، فلابد للقسم المتبقي أن يفضل العمل والدخل الناجم عنه على الفراغ. ولكن إذا لم يطرأ تغيير على تفضيلهم للدخل بالنسبة للاستمتاع باوقات الفراغ أكبر، ولابد أن ينخفض الإنتاج الكلي. ولهذا فان الانتاج الحدّي للعاملين قد يكون منعدماً حتى مستوى معين، طبقاً لهذه النظرية، ولكنه لن ينعدم بالنسبة للقوى العاملة في مجموعها.

ومن مشكلات النموذج الأخرى أنه يفترض أن المتبَقّين في قطاع الزراعة لا يزيدون من مستويات استهلاكهم. ولكن إذا كان عليهم أن يعملوا ساعات اكثر فقد ترتفع هذه المستويات. ولئن فعلوا ذلك فسوف ينخفض «الفائض السلعي» المتاح للقطاع الصناعي، وسوف تتحول شروط التعامل التجاري ضد مصلحة هذا القطاع. ويمكن التغلب على هذه المشكلة بفرض ضريبة على الأرض لامتصاص

الفائض، أو بعرض حوافز أخرى للزراعيين كي يحولوا الفائض إلى القطاع الصناعي.

والنتائج (empirical studies) المتوفرة على وجود البطالة المقنّعة ليس قاطعاً. وقد شكّك تي. دبليو. شولتز[٦] من جامعة شيكاغو، في كتابه المثير للجدل وعنوانه «الزراعة التقليدية»، في سلامة المبدأ القائل بأن الانتاج الحدّي للأيدي العاملة في قطاع الزراعة التقليدية منعدم. وفي رأيه أن الانتاج الحدّي للأيدي العاملة لم يكن منعدماً، استناداً إلى أدلة مستقاة من الزراعة الهندية. فقد أهلك وباء الانفلونزا الذي اجتاح الهند بين عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ حوالي ٨٪ من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي. وفي العام التالي قلت مساحة الأراضي المزروعة وهبط الانتاج الزراعي. ويَخلص شولتز من هذا إلى أن الانتاج الحدّي للأيدي العاملة في الزراعة في الهند لم يكن منعدماً. فلو كان الانتاج منعدماً لما قلت مساحة الأراضي المزروعة. ومع ما في نظرية شولتز من طرافة إلا أنها عرضة لعدد من الانتقادات[٧] [٨]. فوباء الانفلونزا لم يؤدِ إلى عدد من الوفيات فحسب، وانما ترك من بقوا على قيد الحياة في حالة من الوهن الشديد لا تسمح لهم بالعمل بطاقتهم الكاملة. وإلى جانب هذا فقد درس شولتز ارقام الانتاج ومساحة الأرض المزروعة في موسم الجفاف لا في موسم المطر. فالأرض المزروعة قد تكون مساحتها قليلة في موسم الجفاف سواء عمّ الوباء أو لم يعمّ، نظراً لعدم هطول الأمطار أساساً. وأما نتائج دراسات أخرى متعلقة بنموذج لويس فطبيعته أعم. ويستمد هذا من الأبحاث التي أجراها روبرت مابرو[٩] عن مصر، وهي أحدى الدول النامية التي يبدو أن معظم افتراضات نموذج لويس تنطبق عليها. ففي مصر بقي حجم الأيدي العاملة في المجال الصناعي على حاله في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٨، في حين ارتفع حجم الانتاج، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الهجرة من الريف إلى المدينة.

على أن الانتقادات لا يصح أن تنتقص من التوافق والاتساق الداخلي للنموذج. فهو كمنهج نظري يعد مساهمة كبرى في اقتصاديات التنمية. ويوفر التاريخ الاقتصادي أمثلة من عدة بلدان كاليابان وروسيا، عملت على تنمية

القطاعات الصناعية فيها باستخراج الفائض من القطاعات الزراعية. وواقع الأمر أن المدخرات الزراعية قد اتاحت الحافز على التصنيع. ويوفر نموذج لويس إطاراً نظرياً يمكن في نطاقه تعبئة المدخرات الزراعية لأغراض التنمية الصناعية. على أن هذا لا يمكن أن يتم إلا بعد حدوث تغييرات في المؤسسات. فلابد مثلاً من وضع الإجراءات المالية الكفيلة باجتذاب وتجميع المدخرات الزراعية. كما يتطلب الأمر تخطيطاً حريصاً لمجالات الاستثمار. كذلك ينبغي وضع اعتبار للامكانيات التكنولوجية في القطاع الصناعي. بل انه لابد من أن تؤخذ في الحسبان أيضاً مؤثرات التجارة الخارجية على الاقتصاد المفتوح. ومع أن نموذج لويس قد أثبت فشله في الاختبار العملي في بلدان كمصر، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه غير صالح للتطبيق. فهو على العكس من ذلك يشير إلى الحاجة إلى تغييرات في الهياكل والمؤسسات، وتحسين الإدارة الاقتصادية. وفي معظم الدول النامية نجد أن سعر العمل في السوق (معدل الأجر)، بالنسبة لرأس المال، لا يعكس ما في هذه الدول من إمكانيات. ومع أن معظم الدول النامية غنية بالأيدي العاملة، فقيرة في رأس المال، إلا أن معدل الأجر مرتفع بالنسبة الى سعر الفائدة. ويرجع ذلك اساساً إلى قوانين العمل التي تضمن الاحتفاظ بمعدل الأجر في مستوى أعلى بكثير من التكلفة البديلة للأيدي العاملة، والاحتفاظ بسعر الفائدة في مستوى أقل من التكلفة البديلة لرأس المال. وهذا مخالف لافتراضات نموذج لويس التي سبق وصفها. وأخيراً قد يكون النموذج مناسباً بصفة خاصة للتجمعات الزراعية الكثيفة السكان.

٢-٣-٣ شَرَك التوازن المنخفض ونظرية الجهد الأدنى الحَرِج[١٠] [١١]

Low level equilibrium trap & the critical minimum effort thesis

ترتبط نظرية الجهد الأدنى الحرج ارتباطاً وثيقاً بنظرية السكان عند مالثوس. والمبدأ الرئيسي في هذه النظرية هو أن الزيادات الطفيفة في الدخل الفردي Per capita income، إنما يبتلعها النمو السكاني الذي كان قد حث عليها أصلاً، في حين أن الزيادات الكبيرة في الدخل بالنسبة للفرد، والتي نشأت عن «الدفعة الكبرى» Big Push في مجهودات التنمية، سوف تمكّن الاقتصاد من تفادي جذب النمو السكاني. ولابد من أن نلاحظ هنا افتراضين أساسيين، الأول أنه

عندما يرتفع دخل الفرد عن «مستوى الكفاف»، تحدث زيادة في معدل النمو السكاني، الذي يبتلع الزيادة في الدخل. ولكن هناك حداً مادياً أعلى لمقدار الزيادة في السكان. وأي زيادة في الدخل بعد هذا الحد لن تؤدي إلى زيادة السكان، بل على العكس قد تقلل منه. والافتراض الثاني المألوف هو أنه في مستويات الدخل المنخفض، ينخفض أيضاً حد الادخار وبالتالي مقدار الاستثمار. ونتيجة لهذا سوف ينخفض معدل النمو.

وما دام النمو في دخل الفرد يقل عن مستوى معين، فسيظل الاقتصاد محصوراً في شَرَك تنعدم فيه احتمالات النمو. ويرجع هذا إلى أن أي زيادات في الدخل تحت مستوى معين سوف تؤدي إلى زيادة في عدد السكان. ويكمن الحل في تحريك الاقتصاد بعيداً عن هذا الشَرَك، من خلال جهود ضخمة في مجال الاستثمار. ويتضح هذا النموذج في الرسم البياني أدناه.

شكل (٣)

شرك التوازن المنخفض

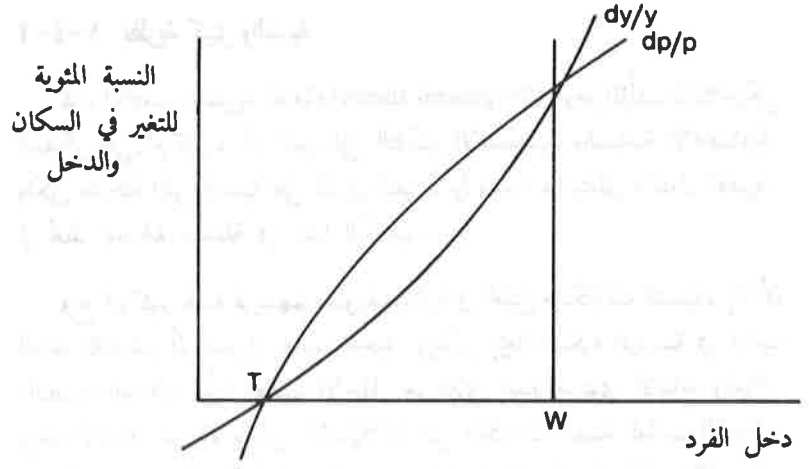

عند أي مستوى لدخل الفرد يوجد معدل معين لنمو الدخل dy/y ، ونمو معين في السكان dp/p . فاذا كان dy/y أكبر من dp/p ، نجد

أن دخل الفرد (y/p) يزداد. أما إذا زاد dp/p عن dy/y فنجد أن دخل الفرد ينخفض. ولكن إذا كان dy/y = dp/p أصبح دخل الفرد ثابتاً (كما يتضح عند النقطة T).

ويوضح الرسم السابق منهاج التنمية كما وضعه ريتشارد نلسون[١٠] وهارفي ليبنستين[١١]. وتعتمد هذه النظرية بشكل حاسم على الافتراضات التي قدمت فيما يتعلق بالعلاقة بين مستوى الدخل والنمو السكاني من ناحية ومستوى دخل الفرد ونمو الدخل من ناحية أخرى. ومع أن للنموذج سلبياته إلا أنه يركز على قضية السكان الحاسمة. كما أنه يشدد أيضاً على الحاجة إلى بذل مجهود كبير في مجال التنمية. وهو يبين ما يمكن أن يفعله النمو السكاني البالغ الارتفاع بمستويات الدخل. وتكمن القيمة الأساسية للنموذج في تركيبه النظري ومضمونة بالنسبة للسياسة السكانية.

٢-٤ مناهج كينز «والمدرسة الكنزية»
(Keynesian and post Keynesian approaches to development)

٢-٤-١ نظرية كينز والتنمية

كان لكتاب «النظرية العامة» (the general theory)، وهو المؤلّف الكلاسيكي للمفكر جَي.ام كينز، أثر كبير على التفكير الاقتصادي والسياسة الاقتصادية. ولكن مشكلة النمو والتنمية على المدى البعيد، ولاسيما فيما يتعلق بالدول الفقيرة، لم تحظ بمعالجة مستقلة في هذا الكتاب.

ومع أن كينز نفسه لم يسهم بصورة مباشرة في تحليل مشكلات التنمية، إلا أن أتباعه كان لهم أثر كبير في هذه الناحية. ويمكن إيجاز الفكرة الرئيسية في كتاب «النظرية العامة»، بأن الطلب الاجمالي هو الذي يحدد مستوى الانتاج والعمالة. ويعد الانفاق على الاغراض الاستهلاكية من المكونات المهمة للطلب الإجمالي. ومن التجديدات الهامة «للنظرية العامة» ما تعلق بتحليل السلوك الاستهلاكي. فمن رأي كينز أن الاستهلاك دالّة ثابتة للدخل، وانه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك أيضاً، ولكن بمستوى أقل من مستوى زيادة الدخل. أما المكوّن الثاني من مكونات

الطلب الاجمالي فهو الاستثمار. ويعتقد أن الاستثمار هو دالّة عكسية لسعر الفائدة. أما سعر الفائدة نفسه فيحدده العرض والطلب على المال. وقد ينتج تحليل «الطلب على النقود» عن دالة كينز المشهورة المعروفة بدالة تفضيل السيولة. بل ان أيّ زيادة في أيّ من مكونات الطلب سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، بمضاعف الزيادة الأوليّة في الطلب اعتماداً على قيمة المضاعف ويعتمد الأخير مع الميل الحدّي للاستهلاك. وأخيراً كانت رسالة كينز الأساسية هي أن عدم كفاية الطلب الاجمالي قد ينجم عنه توازن عند مستوى دون العمالة الكاملة.

وكان في.كي.آر.في راو[١٢]، الاقتصادي الهندي وأحد تلامذة كينز هو أول من بحث مسألة امكان تطبيق نظريات كينز الاقتصادية على الدول النامية. ويكمن جوهر فكرة راو في أن نموذج كينز في شكله الأصلي، ليست له علاقة كبيرة بمشكلات الدول الفقيرة. ويرجع هذا إلى بعض السمات الهيكلية التي تميز الدول النامية، ومنها القطاعات غير المرتبطة بالسوق والموجهة أساساً لاتباع حدّ الكفاف. وبعبارة أخرى فان الكثير من النشاط الاقتصادي لا يدخل إلى دائرة السوق. والبطالة التي تسود في هذه الانظمة الاقتصادية ليست من نفس نوع البطالة الاجبارية(involuntary unemployment) كما ترد في نظرية كينز، والتي تستجيب للتغيرات في الطلب الإجمالي، وانما هي «بطالة مقنعة» (disguised unemployment). ومعظم الدول النامية هي دول يغلب عليها الطابع الزراعي. ومثل هذه الخاصية تؤدي إلى منحنى عرض انتاجي غير مرن.

وبالنظر إلى هذه الخصائص جميعاً، نجد أنه لا مجال لتطبيق نظرية كينز القائلة بأن الزيادة الخارجية المنشأ في الطلب الاجمالي لابد أن تؤدي إلى زيادة في العمالة والانتاج. وما زال مبدأ المضاعف (the multiplier) فيه سارياً. وبعبارة أخرى نجد انه إذا حدثت مثلاً زيادة في الاستثمارات ذات التمويل الخارجي التلقائي، فان الدخل يزداد بمضاعف الاستثمار الأصلي. والواقع أن المضاعف فيه في حالة الدول الفقيرة قد يكون مرتفعاً نسبياً، نظراً لأن الميل الحدّي للاستهلاك (marginal propensity to consume) في المستويات الدنيا ميّال إلى الارتفاع. ولكن الزيادات في الدخل التي تنشأ من ذلك هي زيادات في الدخل النقدي

وليس في الانتاج الفعلي، ويرجع هذا بصفة أساسية إلى عدم مرونة الانتاج الزراعي. وفي القطاع الصناعي أيضاً هناك عدة اختناقات ومظاهر لانعدام المرونة تحول دون زيادة الانتاج. ويتبع هذا ألا يتحقق نجاح يذكر لمحاولات زيادة الانتاج والعمالة باللجوء باتباع سياسة عجز الميزانية. فمثل هذا التمويل لابد أن يكون تضخمياً. ويخلص راو إلى نتيجة مؤداها أن العملية الاقتصادية تتألف من درجتين. الأولى ينتقل فيها الاقتصاد – عند مستوى معين للتنمية الاقتصادية – من مستوى منخفض للعمالة إلى العمالة الكاملة. والثانية تنطوي على انتقال من مستوى ما للعمالة الكاملة، عند مستوى معين من التنمية الاقتصادية، الى مرحلة أخرى من العمالة الكاملة عند مستوى آخر من التنمية. ومشكلة التنمية اذا نظر إليها النظرة المناسبة، هي من النوع الثاني. فمن الجائز أن يقال بشكل ما إن الدول الفقيرة تمر بحالة من «العمالة الكاملة». وفي الإمكان تطبيق نموذج كينز على مشكلات الانتقال من مستوى منخفض للعمالة إلى العمالة الكاملة، ولكن ليس على وضع نحتاج فيه إلى الانتقال من مستوى ما للعمالة الكاملة إلى مستوى آخر في العمالة الكاملة.

٢-٤-٢ التطورات في فترة ما بعد كينز

يمكن تتبع تأثير كينز على اقتصاديات التنمية في نموذج النمو أو معادلة النمو المشهورة عند « هارود – دومار » (Harrod-Domar growth equation). فنموذج «هارود دومار» هو توسيع لتحليل كينز لمشكلات العمالة القصيرة المدى في نظام رأسمالي، ليصبح تحليلاً للنمو الطويل الأجل القادر على كفاية نفسه بنفسه. فقد صاغ السير روي هارود الأستاذ بجامعة اكسفورد وايفزي دومار الأستاذ بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا نماذج للنمو تكاد تكون متشابهة. وفيما يلي سنركز على وجهة نظر هارود[١٣].

والسؤال الأساسي الذي يطرحه هارود يتعلق بما إذا كان هناك مسار نمو مستقر (stable equilibrium) للاقتصاد، وما إذا كان يمكن للاقتصاد أن يظل على هذا المسار. وبعبارة أخرى هل هناك معدل للنمو يمكن أن يعادل بين المستوى الفعلي للمدخرات من جانب المجتمع ومستوى الاستثمار المخطط. ويطلق هارود على

معدل النمو الذي يعادل بين المستوى الفعلي للمدخرات والاستثمار المخطط اسم معدل النمو المرغوب فيه(warranted rate of growth). ويمكن تصوير هذا النموذج على أفضل وجه بمجموعة من المعادلات البسيطة.

فهناك أولاً المعادلة التي تحدد دالة الادخار:

$$S_{(t)} = s\,Y_{(t)} \qquad \text{(i)}$$

والمدّخرات في فترة $t(S_t)$ هي دالة مباشرة للدخل في الفترة $t(Y_t)$. و s. في الجانب الأيمن من المعادلة (C) تشير إلى الميل الحدّي للادخار، وهو ما يفترض أن يكون مساوياً المتوسط للميل للادخار. وبعبارة أخرى نجد أن الادخار هو دالة تناسبية للدخل. وترمز S إلى نسبة الدخل المدخر. لاحظ أيضاً أن المستوى الفعلي والمقصود للادخار هما نفس الشيء في هذا النموذج.

وهناك ثانياً المعادلة التي تحدد دالة الاستثمار:

$$I_{(t)} = V(Y_{(t)} - Y_{(t-1)}) \qquad \text{(ii)}$$

فالاستثمار المطلوب أو المخطط في الفترة $t(I_t)$ يفترض أن يكون نسبة ثابتة V من الزيادة في الدخل من الفترة (t-i)s(t) والنسبة V هي المعجل (the accelerator)، ويفترض أن يكون ثابتاً، ويحدد بموجب الاعتبارات التكنولوجية. ومن هنا فإذا زاد الانتاج تطلب الأمر مزيداً من رأس المال لانتاجه. والزيادة في رأس المال هي بمثابة استثمار. وعلى هذا تشير إلى الاستثمار أو الزيادة في رأس المال المطلوب لزيادة الانتاج وحده. ولابد أن يلاحظ أيضاً أن المعادلة (ii) تتعلق بالاستثمار المرغوب فيه أو المخطط. وهي تبين كمية الاستثمار التي يرغب المستثمرون تخصيصها إذا زاد الدخل بقدر معين.

إذن فالمعادلة (i) تعطينا المقدار الفعلي أو المتحقق للمدخرات كنسبة من الدخل. ولكن المدخرات الفعلية لابد أن تساوي الاستثمار الفعلي. فالمدخرات تساوي الدخل مطروحاً منه الاستهلاك. كما أن الاستثمار هو أيضاً ما تبقى من الدخل بعد الوفاء باحتياجات الاستهلاك. وعلى هذا يصبح الاستثمار الفعلي

والمدخرات الفعلية نفس الشيء. أما المعادلة الثانية فتتعلق بالاستثمار المرغوب فيه أو المخطط. فالمستثمرون لا يشعرون بالارتياح إلا إذا تساوى الاستثمار الفعلي الذي يباشرونه مع المقدار الذي يرغبون في استثماره. وبعبارة أخرى نجد أن الاستثمار الفعلي في حالة التوازن لابد أن يساوي الاستثمار المرغوب. ولكي يحدث هذا لابد أن ينمو الدخل بمعدل يشجع المستثمرين على استثمار الكمية التي تستثمر فعلاً. ومعدل نمو الدخل هذا، الذي يدعى بمعدل النمو المرغوب فيه، يتضح بموازنة المعادلة (i) بالمعادلة (ii) .

$$s\,Y_{(t)} = V(Y_{(t)} - Y_{(t-1)}) \qquad \text{(iii)}$$

فإذا قسمنا جانبي المعادلة على نجد أن

$$s\ _{V}Y_{(t)} = Y_{(t)} - Y_{(t-1)} \qquad \text{(iv)}$$

أو

$$s\ _{V} = Y_{(t)} - Y_{(t-1)} \qquad \text{(v)}$$

وإذا ميزنا الطرف الأيمن من المعادلة، الذي يحدد معدل النمو، بالرمز g ، لأصبحت المعادلة هي معادلة هارود الأساسية الشهيرة:

$$g = s/V$$

وكل ما تحدده هذه المعادلة هو أن الاقتصاد سيسير على معدل مستقر للنمو المرغوب فيه، لو زاد الدخل بالمعدل المحدد بنسبة الادخار إلى نسبة رأس المال – الانتاج. ومن النتائج الأخرى المعروفة عن نموذج هارود أن هذا المسار أبعد ما يكون عن الاستقرار. وقد اهتم هارود بأمر آخر هو مسألة ما إذا كان معدل النمو المرغوب فيه سيكون مساوياً لمعدل النمو الطبيعي الذي يحدده النمو السكاني والتقدم التكنولوجي.

والمسألة التي تهمنا هي أثر النموذج على اقتصاديات التنمية[١٤]. فقد كان لهذا النموذج أثر قوي على مشروعات التخطيط الاقتصادي ولاسيما في الهند، وتكمن جاذبيته في تحديده لمعدل الادخار ونسبة رأس المال – الانتاج المطلوبة لاحداث معدل نمو معلوم. ومعدل النمو القابل للتحقيق يعتمد على مقدار المدخرات التي يمكن استخراجها من الاقتصاد، ونوع المشروعات الاستثمارية التي يقع عليها اختيار المخططين، لتحديد نسبة رأس المال – الانتاج. فإذا كانت هناك نسبة معروفة محددة سلفاً لرأس المال – الانتاج، بالنسبة للاقتصاد، وإذا كان خبراء التخطيط قد حددوا هدفاً لمعدل النمو القابل للتحقيق في مدة معينة، لأمكن للمعادلة أن تعطينا كمية المدخرات المطلوبة لبلوغ معدل النمو المستهدف.

ولقد تأثرت خطط التنمية الخمسية في الهند، ولاسيما الخطة الأولى والخطة الثانية، إلى حد ما بنموذج هارود – دومار[١٥]. وكانت الخطة الأولى بصورة ما تضع الادخار هدفاً لها. فقد استهدفت تحقيق زيادة في إجمالي الدخل بمقدار يتراوح بين ١٠ و ١١٪ على امتداد الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥، وزيادة في دخل الفرد تتراوح بين ٥ و ٥½٪.

أما الخطة الخمسية الثانية فقد طرأ عليها بعض التغير. فقد أعد الأستاذ ماهالانوبيس إطاراً نظرياً محدداً لهذه الخطة، ورسم لها نموذجاً قَسَّمَ الاقتصاد[١٦] إلى قطاعين، أحدهما قطاع السلع الإنتاجية والثاني هو قطاع السلع الاستهلاكية. ويتألف إجمالي الاستثمار عند الفترة من مسارين: فهناك نسبة تتجه إلى قطاع السلع الانتاجية والثانية تخصص إلى قطاع السلع الاستهلاكية. ويتحدد بعد ذلك إجمالي الإنتاج المتولّد في كل قطاع بمقدار نسبة الاستثمار فيه ومعدل انتاجية القطاع. وكان من رأي ماهالانوبيس أن الدول الشبيهة بالهند لابد أن تشدد على أهمية قطاع السلع الانتاجية حتى تزيد من معدل النمو والعمالة مستقبلاً، وخصوصاً إذا كانت احتمالات التصدير غير طيبة، وإذا تعذر استيراد وسائل الانتاج عن طريق زيادة الصادرات التقليدية للبلاد. والاهتمام بالصناعات الثقيلة في الخطة الخمسية الثانية، إنما يستمد من فلسفة هذا النموذج.

ويوضح كل ما سلف مدى التأثير الذي مارسه نموذج هارود – دومار الكينزي الطراز على التخطيط الاقتصادي في الدول النامية. والأمر الأساسي الجدير بالملاحظة هو تشديد هذه النماذج بشكل أو بآخر على الاستثمار الفعلي لرأس المال. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون الكينزيون على دور الاستثمار. ونتيجة لهذا التشديد يتم تجاهل العوامل الحاسمة الأخرى في عملية النمو، مثل امدادات القوى العاملة الماهرة، والعوامل النمطية، والاستقرار السياسي الخ. ولكن هل يمكن أن تتحقق التنمية من الاستثمار المتزايد دون اعتبار للعوامل الأخرى الملازمة له مثل الامدادات المرنة للقوى العاملة الماهرة؟ وليس لدى نموذج هارود – دومار أو تنويعاته الأخرى مثل نموذج ماهالانوبيس، ما تقدمه بشأن كيفية زيادة المدخرات. فهذه النماذج تتجاهل مشكلات توزيع الدخل، والأحوال المالية وغير ذلك من المشكلات التنظيمية المتعلقة بتعبئة المدخرات. على أنه لا يصح توجيه اللوم بالكامل إلى نموذج هارود – دومار. فهو لم يقصد منه أصلاً تحليل مشكلات التنمية، ولكن العيب يكمن في الطريقة الميكانيكية التي طبق بها. ولهذا السبب كان من رأي جون روبنسون[١٧] أن نموذج هارود قد الحق ضرراً عظيماً باقتصاديات التنمية.

٢-٤-٣ رأس المال البشري (human capital theories)

لأن منهج استثمار رأس المال الثابت لا يعطي ثماراً كبيرة، لذلك بدأ الاتجاه إلى تحسين مهارات العاملين وتثقيفهم، أو «استثمار الموارد البشرية» (investment in human resources). وكان هذا المنهج انعكاساً لأفكار تي. دبليو شولتز[١٨]، وهو يشدد على ضرورة العودة إلى استثمار رأس المال البشري، وهو على نقيض رأس المال المادي. في معظم الدول النامية يعتبر التعليم، أو الحصول على شهادة علمية رسمية على الأقل، بمثابة مهرب من الفقر. والطلب على التعليم مرتفع نسبياً في هذه الدول. ولقد سعت بعض البلدان إلى زيادة الانفاق في هذا الاتجاه، عن طريق انشاء طائفة متعددة من المدارس والكليات الفنية، مما خلق مشكلة جديدة تتمثل في فئات المتعلمين العاطلين. وقد لا يكمن الخطأ في النظرية الأساسية الخاصة بـ «الاستثمار في الموارد البشرية»، وإنما في الطريقة التي طبقت بها هذه النظرية. فقد اكدت نظريات شولتز الباكرة على امكان الاستفادة من الاستثمار في

التعليم الابتدائي والثانوي. ولكن بعض الدول النامية ركّزت اهتمامها على التعليم العالي، ولم تلق بالاً إلى التدريب العملي. وفضلاً عن ذلك فربما لم يتم تقييم سوق لمتعلمين تقييماً صحيحاً. ولئن أمكن لخريج الدراسات الأدبية الحصول على مرتب أعلى مما يحصل عليه دارس العلوم، فلن يختار الدراسة العلمية إلا القليل.

وخلاصة القول فقد يقال إن اقتصاديات كينز كان لها أثر على اقتصاديات التنمية، وإن لم يكن هذا الأثر طيباً بوجه الإجمال. ولقد ثبت عموماً أن النموذج المعد لتحليل مشكلات الدول المتقدمة لا يصح للتطبيق على الدول النامية. فمن السمات الأساسية لاقتصاديات هذه الدول أنها لا تستجيب للزيادات في الاستثمار المادي الثابت، الذي يشكل جوهر اقتصاديات كينز.

٢-٥ المنهج الهيكلي للتنمية (the structuralist approach to development)

تتمثل المدرسة الهيكلية في الفكر الاقتصادي في كتابات غونار ميردال وراؤل بريبيش وهانز سينغر وألبرت هيرشمان وددلي سيرز. وتندرج تحت لواء هذه المدرسة نظرية «النمو غير المتوازن»، والنظرية المقابلة لها والمعروفة بنظرية «النمو المتوازن»، والدّفعة الكبرى، والتصنيع البديل عن الاستيراد.

والسمة الرئيسية لهذا المنهج تتمثل في رفض الفكرة الكلاسيكية الحديثة الخاصة بالتوازن والانتقال السلس من توازن إلى آخر. وقد يكون من الصحيح أن يقال إن هذه المدرسة تساوي بين التنمية واختلال التوازن. فرفض فكرة التوازن يؤدي أيضاً إلى رفض عدة سمات أخرى للنظريات الكلاسيكية الحديثة، مثل المعرفة الكاملة ودالات الانتاج السلس، والفكرة القائلة بأن نظام الاسعار في السوق الحر يؤدي بتخصيص الموارد على أمثل وجه. ومفكري هذه الدراسات ينظرون إلى الاقتصاد على أنه متسم بالجمود والاختناقات. فالنظام تسوده الاقتصاديات الخارجية والمشروعات غير القابلة للتجزؤ. فالنواقص والجمود في السوق هي التي تؤدي إلى عجز نظام الاسعار وفشله. وكل هذا يشير إلى الحاجة لا إلى جهد كبير فحسب، وانما إلى سلطة مركزية أيضاً لتوجيه العمليات.

٢-٥-١ نظرية «الدّفعة الكبرى» (big push theory)

وفقاً لآراء الأستاذ روزنستاين رودان[١٩] و[٢٠] في مقالة مشهورة له إن هناك حاجة لاستثمارات على نطاق واسع من جانب الحكومات في البلدان النامية. وتعتمد هذه النظرية بصورة أساسية على افتراض «الاقتصاديات الخارجية» (external economies) وعدم قابلية المشروعات الاستثمارية للتجزؤ. و«الاقتصاديات الخارجية» هي أية منافع تعود على الاقتصاد ككل، ولكن يتعذر تجسيدها في شكل أرباح زائدة لدى المؤسسة التجارية أو النشاط الصناعي المعين الذي يقوم بالاستثمار. فهذه منافع لا يمكن حسابها ضمن التكاليف والفوائد العائدة على كيان بذاته. ووجود الاقتصاديات الخارجية معناه أن هناك اختلافاً بين المعدل الخاص للعائدات بالنسبة لاستثمار بذاته، ومعدلها الاجتماعي. وقصارى القول أن المعدل الخاص للعائدات لابد أن يكون أقل من معدلها الاجتماعي.

فإذا حدث أن سادت «الاقتصاديات الخارجية» النظام، فان الأمر لن يحتاج فقط إلى «دَفعة كبرى» أو جهد واسع النطاق، بل إلى تدخل الدولة. فأصحاب رأس المال لن يقوموا باستثمارات ليس لها ربح. وكون هذه الاستثمارات مربحة اجتماعياً قد يكون أمراً غير ذي موضوع في تقديرهم. بل إن نظام الاسناد لا يشير بوجود مثل هذه الاقتصاديات. فنحن نحتاج إلى دَفعة كبرى نظراً لأن الاقتصاديات الخارجية هي نتيجة للمشروعات المكملة وغير القابلة للتجزئة. كما أن الوضع يستلزم اتخاذ اجراء معين، لأن النشاط الخاص وحركة السوق لا يعترفان بوجود هذه الاقتصاديات، ولا يستجيبان لحالتها الراهنة.

وتجدر هنا ملاحظة السمات الرئيسية للنظرية وهي: فشل دور السوق بسبب عدم القابلية للتجزئة والاختناقات الهيكلية. وقد أثيرت الشكوك حول هذه النظرية[٢١] على أساس أنها تبالغ في التشديد على الصناعة بشكل مناقض للزراعة، وفي أهمية الاقتصاديات الخارجية، كما أنها تنادي باعتماد لا مبرر له على تدخل الدولة.

٢-٥-٢ نظرية «النمو غير المتوازن» (unbalanced growth) مقابل نظرية «النمو المتوازن» (balanced growth)

إن نظرية «النمو غير المتوازن» التي دعا إليها هيرشمان[٢٢] والتي أثارت جدلاً كبيراً، إنما تمد جذورها أيضاً لفكرة الجمود والاختناقات وحالة اختلال التوازن. والواقع أن النظرية تدعو إلى التعمد في خلق حالة من اختلال التوازن، مما يستثير رد فعل يسعى إلى التنمية.

ويقول هيرشمان إن الاختناق الرئيسي في طريق التنمية هو الافتقار إلى «المقدرة على اتخاذ القرار»، أو موهبة الاقدام على المشروعات. ولابد من الحث على اتخاذ القرارات بالاستثمار. والسبيل الوحيد إلى ذلك هو التعمد في خلق حالات «اختلال التوازن». ومثل هذه الحالات سوف تؤدي إلى حدوث الدوافع والضغوط اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

ويتم ذلك عن طريق الاستثمارات الضخمة في مجالات صناعية قليلة مختارة بعناية، مع مشروعات متكاملة (complementaries)، أو وصلات «خلفية» (backward linkages) و «أمامية» (forward linkages) على حسب قول هيرشمان. فاقامة مصنع للسيارات سوف يؤدي إلى إثارة الطلب على الفولاذ والاطارات المطاطية. وهذه هي الوصلة «الخلفية». كما أن انتاج السيارات قد يثير الحاجة إلى طرق أفضل، وهذه هي الوصلة «الأمامية».

وقد دعا هيرشمان أيضاً إلى تبني المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية على أساس أنها اكثر إنتاجاً، وأقدر على توليد كميات اكبر من المشروعات المتكاملة. ويلاحظ في حالة نظرية «النمو غير المتوازن»، خروجها على اقتصاديات التوازن، وتشديدها على العنصر البشري.

كذلك تظهر الاقتصاديات الخارجية والمشروعات المتكاملة في نظرية النمو المتوازن أيضاً، ولكن التشديد هنا على أوجه الاعتماد المتبادل في جانب الطلب لا العرض. والمبدأ الرئيسي في هذه النظرية هو أن الدول النامية تواجه بأسواق صغيرة. والحل كما يقول راغنار نيرسك[٢٣]، وهو من الشارحين المبكرين لنظرية النمو

المتوازن يكمن في ايجاد «نمط متوازن للاستثمار في عدد من الصناعات، بحيث أن الناس الذين يعملون بطريقة منتجة اكثر، بمزيد من رأس المال والوسائل الفنية المحسّنة، إنما يصبحون زبائن لبعضهم بعضاً».

وقد ظهرت نظريتا النمو المتوازن وغير المتوازن في مرحلة باكرة من اقتصاديات التنمية، وكان لها أثر كبير. ولكن النظريتين بهما الكثير من مظاهر القصور[٢٤]. ولعل العيب الرئيسي هو أن النظريتين تتجاهلان مسألة عرض الموارد القابلة للاستثمار. فمن أين تأتي المدخرات أصلاً؟ لقد أقر راغنار نيرسك بأنه كان يفترض وجود امدادات من رأس المال لا حدود لها. ويقدم جيرالد ماير حكماً متزناً على هاتين النظريتين بقوله: «لقد أحيط كل من النهجين بتحفظات كثيرة، لدرجة أن النقاش حولها يبدو الآن عقيماً ... ويجوز أن يقال انه في حين يتعين على أية دولة نامية جديدة أن تهدف إلى تحقيق التوازن باعتباره معياراً للاستثمار، فان هذا الهدف لن يتحقق إلا اذا اتبعت أولاً وفي معظم الحالات سياسة الاستثمار غير المتوازن».

٢-٥-٤ استراتيجية إحلال التصنيع محل الاستيراد[٢٥ ٦ ٢٧٢ ٢٨]
(the strategy of import — substituting industrialisation

لا يكتمل أي استعراض لمناهج التنمية دون بحث لفلسفة إحلال التصنيع محل الاستيراد، ولتطبيقاتها. فقد اتبعت معظم دول أميركا اللاتينية والهند وباكستان هذه الاستراتيجية طيلة الخمس عشرة سنة الماضية. ويمكن تصنيف هذا المنهج باعتباره هيكلياً، من حيث أنه يعتمد على التدخل في التجارة الدولية كوسيلة للنهوض بالتصنيع. فالتصنيع، ببساطة، هو المحرك الأول للتنمية. وكان راؤل بريبيش الاقتصادي البالغ النفوذ من أميركا اللاتينية، والأمين العام السابق لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كان أول من دعا إلى التصنيع كبديل عن الاستيراد. وتعتمد فكرته على الفرض القائل بأن الأرباح المكتسبة من التجارة الدولية توزع بشكل غير متكافىء بين الدول النامية المصدرة للسلع الأولية، والدول الصناعية المصدرة للسلع المصنوعة. وسوء التوزيع للأرباح هذا إنما ينشأ

من الانهيار على المدى الطويل لأسعار السلع الأولية التي تصدرها الدول النامية، بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة المستوردة من الدول المتقدمة. وقد أدى الدخل المنخفض نسبياً، المترتب على الطلب على المنتجات الأولية، وتفاوت الأسعار، والاحلال المطرّد للمواد غير الطبيعية (synthetic)، أدى كل ذلك إلى ضعف الطلب على المنتجات الأولية.

كذلك يقال إن التقدم الفني الذي يحدث في الدول النامية إنما ينتقل إلى الدول المتقدمة في شكل أسعار منخفضة. ولكن ثمار التقدم الفني في الدول المتقدمة تبقى في مكانها في شكل أجور مرتفعة. ومرجع هذا إلى الضغوط النقابية وندرة الأيدي العاملة في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فان الضغوط السكانية تنزع إلى خفض معدلات الأجور وتحول بينها وبين الارتفاع بما يساوي التقدم الفني. ويتمثل الأثر المترتب على ذلك في التوزيع غير المتكافىء للمكاسب المستمدة من التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولقد وجهت الانتقادات بصورة شاملة لنظرية بريبيش[٣٠] [٣١]، من النواحي النظرية والاحصائية معاً. ولكن نظراً لفكرة التوزيع غير المتكافىء هذه، فقد غدت النظرية قاعدة فكرية لمبدأ تقييد استيراد السلع المصنوعة، وإقامة صناعات محلية تتوفر لها الحماية من المنافسة الدولية عن طريق فرض الرسوم الجمركية وتحديد الحصص النسبية.

ويمكن رد فكرة حماية الصناعة الوليدة عن طريق التعرفة الجمركية إلى فريدريك وجون ستيوارت مل. فقد ذكرا أن باستطاعة بعض الصناعات الوصول إلى مرتبة النضج واكتساب المقدرة على المنافسة الدولية إذا اتيح لها الوقت. ولكن هذه الصناعات – في مراحلها الباكرة – قد لا تتحمل مجابهة المنافسة الدولية، لمجرد أن دولاً أخرى قد سبقتها. ومن هنا تحتاج مثل هذه الصناعات إلى الحماية بالتعرفة. على أن هذه الحماية يجب أن تكون وقتية، وأن تلغى عندما تنضج الصناعة وتستطيع الوقوف على قدميها دون عون.

ولكن يصعب الدفاع عن هذه الحجج على أساس نظري. فقد ثبت الآن أن

معظم اجراءات الحماية هي من قبيل الحلول القليلة الفعالية. أما الحل الأمثل فيكمن في علاج المشكلة من أساسها، لا التدخل في حرية التجارة الدولية. فإذا كان لصناعات معينة أي مستقبل طيب، فلابد أن تخصص لها الاعانات، ولكن لا يصح فرض الرسوم على السلع التي تنتجها هذه الصناعات. فمثل هذه الرسوم تؤدي الى ارتفاع التكاليف على المستهلك. وإذا كانت معدلات الأجور في الصناعة مرتفعة بشكل مصطنع، يكون الحل الصحيح هو تخصيص اعانات للأجور. أما التدخل في التجارة الدولية فكفيل بأن يضيف اعباء جديدة على التكلفة الاقتصادية.

أما التكلفة الاجتماعية لاستراتيجية استبدال الواردات بالتصنيع، فيمكن تعداد مظاهرها دون حدود. فالمستويات العليا للقدرة غير المنتفع بها، والتي تواجهها معظم الصناعات، والتحول غير المحمود لصالح التجارة على حساب الزراعة، والتحيّز ضد الصادرات بسبب هذه الاستراتيجية، كل ذلك مدعم بالوثائق. ولكن ليس هناك داع لاساءة الثقة بنظرية التنمية من خلال التصنيع. فالكثير من المشكلات قد يرجع إلى الاهتمام غير الكافي بمتطلبات التصنيع، وعدم مراعاة الأنظمة التي تشترطها السوق، وسوء الادارة الاقتصادية بوجه عام.

ويجدر بنا قبل اختتام هذا القسم أن نشير إلى النهضة الجديدة في معظم الدول النامية. وتتعلق هذه النهضة بالاتجاه إلى تخفيف القيود على الواردات والتأكيد على ترويج الصادرات[٣٢]. والتنمية التي تتزعمها الصادرات شعار قديم. فقد دعا الأستاذ مينت[٣٣] ولفترة طويلة الى الأخذ بسياسات منفتحة على الخارج تهتم بالتصدير. ولا يعني هذا قصر الدول النامية على تصدير المنتجات الأولية، وإنما يعني التشديد على أهمية تعداد الموارد وحصرها مع وضع اعتبار للتكاليف المقارنة. ولكثير من الدول النامية ميزة نسبية في تصدير السلع المصنوعة التي تعتمد على العمالة المكثفة. ولقد استغلت هذا العامل بنجاح دول مثل هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا. على انه يجب أن يلاحظ أن هذه الدول قد تتمتع بمزايا خاصة لا تتمتع بها غيرها. وقد يكون صغر حجمها النسبي أحد الأسباب في ذلك. كما قد يكون وجود عدد كبير من المهاجرين من ذوي المهارات فيها سبب آخر. وعلاوة على

ذلك فان الاستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه البلدان قد أسهمت في تحقيق النجاح لها في مجال تصدير السلع المصنوعة. وينطبق هذا القول على الدول الصغيرة التي لا تواجهها مشكلات النقص في العملات الأجنبية. ومن القضايا المهمة أمام الدول النامية في عالم اليوم معرفة أفضل السبل لاستخدام مواردها على نحو ينعش اقتصادياتها. وفي هذا السياق تصلح الخبرة المستمدة من استراتيجية إحلال التصنيع محل الاستيراد في بعض البلدان، واستراتيجية الاعتماد على التصدير في غيرها.

٢-٦ خاتمـة

كان ما تقدم استعراضاً عاماً للمناهج الرئيسية للتنمية. وهذا الاستعراض يمثل – كما ذكرنا في المقدمة – نظرة عامة شاملة اكثر من كونه تحليلاً تفصيلياً.

ويتضح من المناهج الرئيسية التي بحثناها أنه ليست هناك نظرية واحدة للتنمية. ولئن كان لأيٍ من هذه المناهج صفة التعميم، فهو منهج «الحركة الديناميكية العظيمة» (the magnificent dynamics of the classical approaches) للاقتصاديين الكلاسيكية، نظراً لشموله قطاعاً عريضاً. ولكن حتى في هذا المنهج لا نجد مجالاً كبيراً لعنصر التغير في المواقف التنظيمية والاتجاهات ازاء التنمية. ومع هذا فهو يشدد على دور «السلع الأجورية» أو انتاج الغذاء، وأهمية التكنولوجيا في عملية التنمية. ويستمد نموذج لويس بشكل عام من المنهج الكلاسيكي. ولكن فيه أيضاً عناصر كلاسيكية جديدة مختلطة به. ومن أمثلة هذه العناصر مفهوم التكلفة البديلة (opportunity cost) في مجال تحديد معدل الأجر الصناعي. ولقد احدثت نظرية لويس أثراً كبيراً، ولكن لابد من وضع اعتبار لما بها من حدود وقيود. فهي تتجاهل الكثير من العقبات الكامنة في أساس المجتمع والتي تقف في طريق التنمية. وما ينقصها على وجه الخصوص تحليل دور المهارات العمالية. فالعمالة تعالج على أنها كلّ لا شكل له. ولكن القطاع الصناعي يحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة، ولا يمكن لمشروعات التنمية أن تستمر بمجرد نقل العمال الزراعيين غير المهرة إلى القطاع الصناعي. على اننا لابد أن نقر أن لويس ربما كان يفكر في الصناعات الريفية وتشجيع التراكم الرأسمالي. وقد

تكفي الأيدي العاملة الأقل مهارة لادارة أمثال هذه الصناعات. ولكن إذا كان هذا صحيحاً فلابد أن يوضع اعتبار لانتاجية العمالة وتكوين رأس المال.

كذلك تبرز نظرية لويس مشكلة استخلاص الفائض في القطاع الزراعي. فالى جانب مشكلات تعبئة هذه المدخرات، هناك المسألة الأشمل الخاصة بما إذا كان استخلاص هذه المدخرات منهجاً مثالياً للتنمية. ففي كثير من الدول النامية مثل الهند وباكستان، لم تكن المعاملات التجارية في صالح الزراعة. وكان لهذا عواقب وخيمة على الانتاجية في القطاع الزراعي. على أن التجارب التاريخية عرضة للشك فيما إذا كان يحق اخضاع القطاع الزراعي لتكاليف باهظة خدمة لمصالح التصنيع.

ويثير نموذج لويس، هو والمنهج الهيكلي، قضية دور الزراعة في مجال التنمية. فلقد استمر الجدال حول الصناعة مقابل الزراعة مدة طويلة. وتأثرت هذه المجادلات في معظم الأحيان بالاعتبارات الايديولوجية والعاطفية. فالزراعة مرتبطة بالتخلف والنمط الاستعماري للتنمية، في حين ينظر للصناعة من ناحية أخرى على أنها القوة الأساسية وراء التنمية. ولا نستطيع هنا تجاهل الاعتبارات السياسية والأيديولوجية. فالتصنيع – كما قال هاري جونسون – هو سلعة الاستهلاك الجماعي، بمعنى أن المجتمع يستمد الرضا والاشباع من ادراكه أن لديه صناعات تماثل ما لدى الدول الأخرى. فالاندفاع دون تمييز لاقامة مصانع الفولاذ والسيارات، بل ووحدات انتاج الطاقة النووية في بعض الحالات، قد يرجع إلى حد ما إلى هذا الولع الأيديولوجي والعاطفي بالتصنيع. ولكن على الاقتصادي العِلمي أن ينظر إلى قضية الزراعة مقابل الصناعة من وجهة نظر اقتصاديات حصر وتوزيع الموارد بوجه عام. فهذه المشكلة لا يمكن النظر إليها بمنظار الزراعة مقابل الصناعة، أو في إطار المجابهة بين قطاع وآخر. فالتحدي هنا يكمن في التكاليف الاقتصادية النسبية لعدة قطاعات ومشروعات في ضوء الموارد والمؤسسات والمعلومات المتاحة.

والتقدم الذي حدث مؤخراً في مجال تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية، إنما

يساعد كثيراً على اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد. والكتابات الخاصة باقتصاديات توزيع الاستثمارات تفيض بالنظريات والمقترحات. كما أن اسلوب تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية الذي روج له آي.أم.أس ليتل وميريليس إنما يعتبر تجميعاً لهذه النظريات، وهو يقدم الارشادات القيمة لتوزيع الاستثمارات واختيار المشروعات.

ومن التطورات المهمة الأخرى الجديرة بالملاحظة في نموذج لويس تحليل الهجرة من الريف إلى المدينة. وتبين الأبحاث التي قام بها مابرو أنه قد حدث نزوح كبير من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية في معظم الدول النامية. ولكن هذه الهجرة لم تؤد إلا إلى بطالة سافرة ومقنعة معاً. والنماذج التي وضعها كل من مابرو وهاريس وتودارو إنما تحلل العوامل التي تحفز على هذه الهجرة. ويتضح أن اتخاذ القرارات بصورة عقلانية في ضوء المعلومات المتاحة هو الذي يفسر أسباب هذه الهجرة. وهذه الكتابات التي تستفيد من نظرية الاحتمال (فاحتمال الحصول على عمل في المراكز الحضرية هو متغير مهم في النموذج) تكثر فيها التكهنات. ولم يعالج استعراضنا هذا تلك القضية. فحجم النزوح إلى المدن هو من الكبر والضخامة بحيث يجدر التساؤل عما إذا كان هناك ما يدعو إلى التفكير في تنظيم نزوح مضاد. فهل يمكن نقل الصناعات إلى الأرياف؟ وما هو نطاق التنمية الريفية بمعزل عن الطرق التقليدية للإنتاج الزراعي؟ وترتبط بهذا المجال أيضاً مجموعة الأبحاث التي أجرتها أخيراً منظمة العمل الدولية حول ما يعرف بـ «القطاع غير الرسمي» (informal sector) في المراكز الحضرية في الدول النامية. ويعني القطاع غير الرسمي تلك المهن التي لا تندرج تنظيمياً في اطار الأعمال ذات الكيانات القانونية. فليس لها مقارّ لمصانعها وليس لها قوى عاملة منظمة. ويضم هذا القطاع بوجه العموم عدة أنشطة مجزأة مثل أعمال التجارة البسيطة المتعلقة بالتضليحات، والتي غالباً ما تدار على قارعة الطريق، والأعمال المنزلية التي يقوم بها الخدم، الخ. وينظر إلى هذا القطاع على أساس أن به امكانيات كبيرة لتوفير العمالة. وهذا أيضاً جانب لا يشمله هذا الاستعراض.

وفي إطار المنهج الكينزي تتيح مناقشة نموذج هارود – دومار إلقاء نظرة فاحصة

على مسألة الاتساق في تخطيط مشروعات التنمية. كما أنها تفتح الباب أمام بحث القضايا المتعلقة بمشكلات تعبئة الموارد. وهنا لابد أيضاً من بحث دور التكنولوجيا.

ولقد كان المنهج الهيكلي مجال بحث فياض بالحركة والنشاط. فهو يركز على عدة اختناقات وصمود. ولهذا المنهج طرافته، إذ يقف على نقيض من اقتصاديات التوازن. وهو أيضاً مجال نجد أن الاعتبارات الايديولوجية والسياسية فيه تتغلغل الفكر النظري. وبعض النظريات في هذا الميدان قد ظل معنا لسنوات طويلة وانتهت فاعليته. ولكن البعض الآخر ما زال يناقش بحرارة واحتداد. وينطبق هذا على مسألة سياسات التنمية المعتمدة على الداخل مقابل غيرها مما ينفتح على الخارج. ولم يسع هذا الاستعراض إلى تقديم تحليل مفصل للمناهج المتفتحة على الخارج. فهناك مؤلفات كثيرة عن هذا الموضوع. بل ان بعض المعلقين قد نوهوا بمخاطر التشديد الزائد عن الحد على ترويج الصادرات. وترتبط بهذا الموضوع مشكلات تتركز على التمييز في التعرفة الجمركية بالنسبة لصادرات السلع المصنوعة من الدول النامية، ودور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في ترويج هذه الصادرات، ومسألة الاعانات المدعمة للسلع المصدّرة. ويتطلب بحث هذه الموضوعات دراسة منفصلة.

الفصل الثالث

نظرة على الاقتصاد الكويتي

٣-١ مقدمة

كان عام ١٩٤٦ بمثابة نقطة تحول في تاريخ الكويت، باعتباره الخط الفاصل بين فترتي ما قبل النفط وما بعده. ففي ذلك العام صدّرت الكويت أولى شحنات نفطها[١]. وكان الاقتصاد الكويتي يتسم حتى ذلك الوقت باكثر السمات تمييزاً للتخلف، بكل مستويات القياس. فقد كان الاقتصاد بسيطاً يبلغ دخل الفرد فيه مستوى شديد الانخفاض (نسبة الى معدل الدخل حالياً)، إذ لم يكن يتجاوز ٢١ دولاراً طبقاً لتقديرات أعدت فيما بعد في منتصف الستينات[٢]، إلى جانب انخفاض المدخرات السنوية وانعدام معدل النمو تقريباً. كما كان هناك اعتماد مفرط على استيراد وسائل الانتاج (أو رأس المال العيني) والسلع الاستهلاكية، في حين تفشّت الأمية، وافتقرت البلاد إلى القواعد الاقتصادية والخدمات الكافية، وكانت سوق العمل فيها «محدودة». وعلى الرغم من الافتقار التام تقريباً إلى البيانات الاحصائية اللازمة، فيجوز أن يقال إن فترة ما قبل اكتشاف النفط قد تميزت باقتصادها البدائي وبالاعتماد على مصدر وحيد للدخل ألا وهو استخراج اللؤلؤ بالغوص في مياه البحر، وهي مهنة كانت تتيح عمالة موسمية. أما ثاني أهم الأنشطة فكان الملاحة.

وعلى النقيض من ذلك نجد أن الكويت اليوم قد تبدلت أحوالها تبدلاً مثيراً يستعصي على كل وصف. ويستحيل التعبير بجمل قليلة عن طبيعة هذا التحول أو اتجاهه أو عِظَمِه، وقد يحتاج الأمر إلى استخدام لغة الخيال التي نجدها عادة في الكتابات الروائية. ولكن الحقيقة أغرب من الخيال أحياناً. ولقد تمكنت الكويت بفضل حسن طالعها المتمثل في ثروتها النفطية العظيمة من تحقيق ما يمكن وصفه بالإقلاع العمودي «من موقع تجاري محلي صغير، وميناء للزوارق، إلى دولة وافرة

الثراء ذات مكانة دولية بارزة»[٣]، وكل هذا في غضون فترة بسيطة من الزمن. فالكويت اليوم تتصدر قائمة الدول التي يرتفع فيها دخل الفرد، وتمتاز بمعدل نمو عال وثابت نسبياً، ولها معدل ادخار يعتبر من أعلى المعدلات، وتقيم قواعد للاقتصاد والخدمات بلغت مراحل متقدمة، وتطبق نظاماً للرعاية الاجتماعية[٤].

ومع هذا فخلف هذه الصورة الزاهية تكمن مشكلة أساسية وخطيرة، تلقي ظلاً من الشك على مستقبل الاقتصاد الكويتي، وتثير حوله جواً من عدم الاطمئنان. والسبب الرئيسي في هذا الشك هو أن النفط الذي كان وحده مسؤولاً عن ثراء الكويت وتمتعها بالوفرة سوف يجف حتماً يوماً ما، أو قد يصبح في أحسن الاحتمالات قليل الرواج من الناحية الاقتصادية بسبب الظهور المؤكد لمواد بديلة يعتمد عليها، وبكميات كافية. ومن هنا كانت أهمية الحاجة إلى تخطيط مشروعات التنمية.

ولكن خطط التنمية لا تأتي جاهزة، بل إنها تفضّل حسب المقاس، ولابد أن تصلح للمناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل دولة على حدة. ونظراً لأن مثل هذا المناخ لا يولد في فراغ، فان تاريخ البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلى جانب سماتها الطبيعية، هي أمور متصلة تماماً بتصميم خطط التنمية وتنفيذها. ولهذا السبب قررنا وضع الاقتصاد الكويتي تحت المجهر في هذا الفصل.

٣-٢ السمات الطبيعية «جغرافية وتاريخية»

تقع الكويت على الشاطىء الشمالي الغربي للخليج العربي، على مسافة ٥٠ ميلاً من مصب شط العرب (العراق)، وعلى بعد ١٣٨ ميلاً بطريق البحر و ١٠٠ ميل براً من البصرة، وتحدها من جهة الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية. وأما من ناحية الجنوب فنجد أن الكويت والمملكة العربية السعودية تملكان معاً المنطقة المحايدة، التي تحف بالخليج أيضاً. وتبلغ مساحة الكويت ٦,٠٠٠ ميل مربع تقريباً، وأما المنطقة المحايدة فمساحتها حوالي ٢,٠٠٠ ميل مربع. وهي تضم عدداً من الجزر القريبة من الساحل، اكبرها مساحة بوبيان وفيلكا ودربة. وفيلكا الجزيرة الوحيدة المسكونة بصفة دائمة، وعليها يقع معبد يوناني قديم يعتقد أن

قوات الاسكندر هي التي شيدته. ويمتد الخط الساحلي مسافة ٢٥ ميلاً، ويتيح حماية كافية لميناء الكويت.

ولا يعرف إلا القليل عن التاريخ الباكر للكويت من المصادر المتوفرة للمعلومات، وفي بعض الملاحظات التي تركها لنا الرحّالة الأوروبيون. أما الشيء المؤكد فهو أن المدينة قد استعمرها حوالي عام ١٧١٠ أفراد قبيلة من اتحاد (عنزه) وكانت زعامة المستقرين في تلك المنطقة في يد أسرة الصباح.

وكان آل صباح وآل خليفة (في البحرين) قد استقروا أول الأمر في قطر، بعد انتقالهم من نجد. وهاجرت الأسرتان إلى الكويت، ولكن لم يمض وقت طويل حتى انتقل آل خليفة إلى البحرين، وأصبحوا قادة المجتمع هناك، تاركين آل صباح شيوخاً معترفاً بهم على مستوطنة الكويت المتنامية.

ويقدم لنا الرحالة الدنماركي كارستن نيبور[٥]، الذي أبحر في الخليج عام ١٧٦٤، أول وصف نعرفه عن الكويت. فقد كتب يقول: «ان الكويت مدينة وميناء بحري، تستغرق الرحلة اليها من البصرة ثلاثة أيام. ويعيش السكان على صيد اللؤلؤ والأسماك، ويقال إنهم يستخدمون في هذا النوع من النشاط البحري اكثر من ثمانمئة زورق. وفي الموسم الملائم كل عام تصبح هذه المدينة مهجورة أو تكاد، إذ يخرج الجميع إما إلى صيد اللؤلؤ والسمك، واما سعياً وراء التجارة»[٥].

ولم يكن لدى الكويت نظام حكم يتجاوز النظام القبلي التقليدي الذي تتركز فيه السلطة في يد حاكم. وكان الأمن والنظام يفرضان بطريقة بسيطة لا رسميات فيها، على حسب ما تقتضيه أحكام الشريعة الاسلامية، المتكيفة مع الأعراف القبلية والعادات المحلية. واحتفظ بفرقة من الحرس عددهم قليل، لحماية الأمن الداخلي، وفي الظروف الطارئة كان الجميع يتحملون مسؤولية حماية البلاد من الأخطار الخارجية.

ومناخ الكويت وسماتها الطبيعية نموذج للمنطقة بوجه عام. فالبلاد كلها قاحلة

أو شبه قاحلة، ويتراوح المعدل السنوي للمطر بين ٤ و ٥ بوصات. وهطول المطر قليل وغير منتظم، وهو محصور في الفترة ما بين أواخر اكتوبر وأوائل مارس. فإذا بكّر المطر ظهر من العشب ما يكفي لرعي الماشية. وفي مواسم المطر الوافر ينبت في الصحراء اكثر من مئة نوع من النباتات البرية. والجو جاف، باستثناء بعض أسابيع ترتفع فيها نسبة الرطوبة في مايو وسبتمبر. وتهب ريح «الشمال» بصفة مستمرة طيلة نحو اربعة أو خمسة أسابيع في مستهل الصيف، وهي ريح لطيفة، وان كان يخشى أمرها أيضاً لما تأتي به من عواصف رملية. وتزيد درجة الحرارة في الصيف عن ١١٠° فهرنهايت. وكانت ندرة المياه العذبة تمثل مشكلة كبيرة حتى عام ١٩٥٠. وكانت المياه تستورد من العراق، لأن معظم المياه الجوفية سيئة الطعم أو شديدة الملوحة، ومن ثم غير مناسبة للشرب أو الزراعة الاعتيادية. ومع هذا فربما يكون الكويتيون قد انقذوا بسبب جفاف الجو وندرة المياه من مرض الملاريا وسائر الحميّات التي تفشت في مناطق أخرى من الخليج.

٣-٣ هيكل الاقتصاد الكويتي

يثير هيكل الاقتصاد الكويتي تحدياً أمام الاقتصاديين من خبراء التنمية، من حيث ان اقتصاد الكويت لا يندرج بسهولة تحت أي من التصنيفات التقليدية العامة للدول «المتقدمة» أو «المتخلفة». فقد أسهمت سرعة التغيير في اخفاء الفروق المميزة بين هذه وتلك، لدرجة أن الاقتصاد الكويتي أصبح يجمع بين السمات الواضحة المعالم لكل منهما.

فمن جهة نجد أن الاقتصاد يتميز بزيادة فائض رأس المال. فليس هناك دولة في العالم تشبه الكويت من حيث سرعة تطورها. فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي منذ منتصف الخمسينات، وظل ثابتاً نسبياً، في حدود ٧ر٧٪ في المتوسط. كما ان دخل الفرد في الكويت هو أعلى دخل في العالم، ومعدلات الادخار فيها تعتبر في أعلى المستويات، فضلاً عن أن ميزان مدفوعاتها في حالة فائض مستمر بصفة مستمرة. وكل هذه دلائل تشير إلى اقتصاد متقدم. غير أن هناك من جهة أخرى سمات واضحة للتخلف. ومن هذه عدم كفاية الموارد المحلية من الأيدي العاملة

المدربة فنياً، والاعتماد الكامل على استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية، والاعتماد المفرط للاقتصاد على انتاج وحيد هو النفط. كما تتميز الكويت أيضاً بضيق نطاق سوقها، وهو أمر راجع إلى قلة عدد سكانها.

ويعطينا الوصف السابق أول لمحة عن بنيان الاقتصاد الكويتي. وسوف نركز على شرح جوانب هذا الهيكل الاقتصادي في هذا الفصل من الكتاب.

المهم أن نؤكد أن هذا الفصل لا يغطي الاقتصاد الكويتي تغطية تامة. كما أنه لا يعد بشرح تفصيلي لجميع المشكلات التي تواجه هذا الاقتصاد. فسوف يقتصر الايضاح على ما يتعلق بأهداف هذه الدراسة (أنظر الفصل الأول).

٢-٣-١ السكان والأيدي العاملة والموارد الطبيعية

السكان

كان تعداد السكان في الكويت عام ١٩٤٦ من أقل التعدادات في العالم، إذ قدر وقتها بحوالي ٩٠,٠٠٠ نسمة، وكان معظم الأهالي من الكويتيين الأصليين، ولم تزد نسبة غير الكويتيين عن ١٠٪[٦].

ولكن البلاد شهدت على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة انفجاراً سكانياً هائلاً، بسبب العوامل الآتية:

١ - وفرة الهجرة إلى الكويت وتجنّس الأجانب.
٢ - ارتفاع معدل النمو الطبيعي للكويتيين.
٣ - انخفاض معدل الوفيات.

وسوف نبحث فيما يلي دور كل من هذه العوامل في التزايد السكاني في الكويت.

فالسبب الأساسي للتزايد السكاني في الكويت هو وفرة الهجرة اليها، وتجنس الأجانب بالجنسية الكويتية. ولم يكن من قبيل الحوادث العارضة أن تتصادف

بدايات نزوح المهاجرين مع السنوات القليلة الباكرة التي بدأ فيها تصدير النفط. فقد انجذب المهاجرون إلى الكويت بعد أن تبين فجأة انها تملك من اكبر الاحتياط النفطي في العالم، وأن ثروتها النفطية آخذة في التزايد. ففي المقام الأول أصبح في إمكان الدولة – التي تؤول إليها وحدها عائدات النفط الهائلة – أن تشرع في تخطيط مشروعات تنموية على نطاق واسع، تعتبر من قبيل ارساء الاساس الاقتصادي للبلاد، مثل شبكات الكهرباء وامدادات المياه وشق الطرق وتشييد المباني العامة، الخ (infrastructure) . ولم تكن الأيدي العاملة الكويتية كافية لسد احتياجات الاشغال العامة، لانها كانت تفتقر إلى المهارات الضرورية والمعرفة الفنية. بل ان من المشكوك فيه أيضاً كفايتها من الناحية العددية، نظراً لأن تعداد سكان الكويت قدّر عام ١٩٥٢ بحوالي ١٢٥,٠٠٠ شخص. وعلى هذا اضطرت الحكومة إلى اجتذاب العمال المهرة الأجانب[٧].

وقد انجذب مهاجرون آخرون إلى الكويت وقد بهرتهم احتمالات النهضة العمرانية، ويندرج في هذه الفئة الآلاف من العاملين ذوي المهارات المتوسطة، من العرب وغيرهم.

أما العامل الثاني الذي أسهم في التزايد السكاني في الكويت فهو ارتفاع معدل النمو الطبيعي للكويتيين، وهو يزيد على ٤٪ في العام، وبذا يكون من أعلى المعدلات في العالم. كما أسهم تجنس عشرات الآلاف من أهل القبائل[٨] بشكل ملحوظ في نمو تعداد السكان الكويتيين.

ويتصل العامل الثالث بانخفاض معدل الوفيات بين الرضّع والبالغين، بفضل قيام الدولة بتوفير الخدمات الطبية والصحية والاجتماعية على نطاق واسع.

وكما ذكرنا آنفاً شهدت السنوات القليلة الأولى من عهد النفط بداية نزوح المهاجرين وتجنس الأجانب. ففي الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٧ تضاعف عدد السكان أكثر من مرتين، كما يتضح من أرقام تعداد عام ١٩٥٧. فقد بلغ عدد السكان في ذلك العام ٢٠٦,٤٧٦ شخصاً. وكان نصيب غير الكويتيين في هذا

العدد ٩٢,٨٥١، مما يشير إلى أن نصيب غير الكويتيين من إجمالي السكان – في الفترة نفسها – قد زاد بما يتجاوز عشر مرات. وعلى هذا كان غير الكويتيين يشكلون عام ١٩٥٧ حوالي ٤٥٪ من إجمالي السكان، في حين أن نصيبهم عام ١٩٤٦ لم يكن يتجاوز ١٠٪.

واستمر النمو السريع في عدد السكان الاجمالي بمعدل متزايد في السنوات التالية. فعلى امتداد السنوات الثلاث عشرة بين ١٩٥٧ و ١٩٧٠ ازداد العدد الاجمالي للسكان بحوالي أربع مرات، من ٢٠٦,٤٧٦ في عام ١٩٥٧ إلى ٧٣٨,٦٦٢ في عام ١٩٧٠. وفي هذه الفترة نفسها انخفضت نسبة الكويتيين إلى مجموع السكان من أغلبية في حدود ٥٦ر٢٪ عام ١٩٥٧ إلى ما يزيد قليلاً عن ٤٧٪ في الأعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

جدول ٣–١ تعداد سكان الكويت

	١٩٤٦	١٩٥٧	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
كويتيون	٨١ ٠٠٠	١٠٧ ٢٤٦	١٥٠ ٥٢١	٢٢٠ ٠٥٩	٣٤٧ ٣٩٦	٥٠٢ ٣٠٠
غير كويتيين	٩ ٠٠٠	٨٣ ٥٤٨	١٥٣ ٥٥٣	٢٤٧ ٢٨٠	٣٩١ ٢٦٦	٥٦٣ ٠٠٠
إجمالي	٩٠ ٠٠٠	١٩٠ ٧٩٤	٣٠٤ ٠٧٤	٤٦٧ ٣٣٩	٧٣٨ ٦٦٢	١ ٠٦٦ ٤٠٠

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي، مجلس التخطيط، تعداد السكان لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

* تعداد مقدّر لعام ١٩٤٦.

** استبعد البدو من تعداد عام ١٩٥٧، وقدر عددهم بحوالي ١٥,٦٧٩

*** استبعد البدو من تعداد عام ١٩٦١، وقدر عددهم بحوالي ١٧,٧٤٧.

يصور الجدول السابق مدى التزايد السكاني الذي شهدته الكويت. ويقدر عدد السكان الاجمالي عام ١٩٧٣ بحوالي ٩٠٧,٢٤٠ شخصاً. وقد ازداد عدد الكويتيين وغير الكويتيين على امتداد السنوات الخمس الماضية (١٩٦٦ – ١٩٧٠)، بنفس المعدل السنوي البالغ حوالي ١١ر٦٪، واحتفظت كل من الفئتين بنصيبها النسبي في تعداد السكان. وينعكس هذا في الجدول التالي:

جدول ٣-٢ نسبة الزيادة في عدد السكان

الفترة	الكويتيون	غير الكويتيين	المجموع
١٩٥٧ – ١٩٦١	٩ ر١٠	٢٠ر٩٥	١٤ر٨٤
١٩٦١ – ١٩٦٥	١١ر٥٥	١٥ر٢٦	١٣ر٤٢
١٩٦٦ – ١٩٧٠	١١ر٥٧	١١ر٦٤	١١ر٦٢
١٩٧٠ – ١٩٧٥	٢ ر٤	٦ ر٣	٩ ر٣

إلاّ أن معدلات الزيادة في عدد الكويتيين وغير الكويتيين قد انخفضت بشكل ملحوظ في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

القـوى العاملـة[٩]

تمثل فئة العاملين بالنسبة للسكان ككل حوالي ٥٥٪، وهي نسبة لا بأس بها إذا قورنت بالأرقام الدولية. وتجدر الاشارة إلى ثلاث سمات بارزة في ميدان العمالة بالكويت، أولها هي غلبة غير الكويتيين من قوة العمل. فغير الكويتيين يشكلون حوالي ثلثي السكان العاملين، في حين لا يشكل الكويتيون إلا حوالي ثلث الأيدي العاملة ككل. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم المغتربين في الكويت قد جاءوا إليها بقصد العمل، وبأن تصاريح الهجرة لا تصدر للمغتربين إلا إذا كان لهم عمل ثابت في الكويت.

أما السمة الثانية فتتعلق بفئة تدرج في الاحصائيات الرسمية للقوى العاملة في البلاد تحت اسم (غير المحتاجين) ("not in need"). وهذه الفئة من الناس تضم القادرين جسمانياً دون أن تكون لهم رغبة في العمل. وإذا استبعدت هذه الفئة من إجمالي القوى العاملة، لانخفض نصيب الكويتيين في سوق العمالة إلى الربع.

وأما السمة الثالثة فتتمثل في وجود عدة أقليات كبيرة يعمل أفرادها في القطاعين العام والخاص. ويكشف تعداد عام ١٩٧٠ عن أنه كان هناك حوالي عشر أقليات يعمل أفرادها إما في الحكومة وإما في القطاع الخاص، أو فيهما معاً.

ولبعض أفراد هذه الأقليات مهارات معينة، أما غيرهم فيحدوهم الدوافع لاثبات وجودهم والتفوق على غيرهم. وبديهي أن هؤلاء المغتربين هم من العناصر الفعالة في التغيرات التنموية.

وتكشف دراسة البنية السكانية من حيث العمر أن نصيب من هم دون الخامسة عشرة في قطاع المواطنون الكويتيون كان ١ر٥٠٪ عام ١٩٧٠، في حين أن نصيب نفس هذه الشريحة في قطاع غير الكويتيين قد بلغ ٣٧٪. ويتوقع من النمو المتواصل في شريحة من هم دون الخامسة عشرة في اوساط الكويتيين أن يمد البلاد مستقبلاً بقدر وافر من الأيدي العاملة، نظراً لأن الكثيرين منهم يتلقون الآن تعليمهم ويحضرون دورات تدريبية. والواقع أن هذه العملية كانت قد بدأت في السنوات القليلة الماضية، حيث بدأت أعداد متزايدة من الكويتيين تشغل المزيد من الوظائف الفنية والمهنية.

أما فيما يختص بتوزيع القوى العاملة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فقد أظهرت الملاحظة أن الكويتيين يتركزون في قطاع الخدمات. فهناك ٨٣٪ من العاملين الكويتيين يعملون في قطاع الخدمات، وأغلبية هؤلاء يعملون في خدمة الحكومة. وبالمقارنة نجد أن ٦٠٪ من غير الكويتيين يعملون في قطاع الخدمات، في حين أن ٣٣٪ منهم قد اجتذبتهم مجالات الخدمات العامة. وما زال قطاع الخدمات هو اكبر مجال للأيدي العاملة، كما أن التوسع المتواصل في ميدان الخدمات الحكومية قد أخذ يعزز مقدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من العاملين.

ويمكن تفسير تركز الكويتيين في قطاع الخدمات الحكومية في ضوء سياسة التوظيف العامة التي تضمن تشغيل جميع الكويتيين الراغبين في العمل. ويستعان بسياسة التوظيف هذه كوسيلة مالية لاعادة توزيع الثروة النفطية على الكويتيين، إلى جانب الفوائد الأخرى والاعانات وخدمات الرعاية الاجتماعية. ومن مزايا هذه السياسة غرس قواعد الانتظام في العمل في أوساط الكويتيين.

أما مستوى العمل في القطاع الصناعي فمنخفض نسبياً، إذ لا يمثل إلا ١٠٪

من إجمالي العمالة. ويبلغ نصيب صناعة النفط في سوق العمالة الكلية حوالي ٣٪ ليس إلا. وسوف نبحث مغزى هذا الوضع على مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد، في موضع آخر من هذه الدراسة.

ويحقق قطاع الصناعة الانتاجية (manufacturing industry) – ضمن قطاعات أخرى – اكبر توسع في العمالة. فقد ارتفع نصيب هذا القطاع في اجمالي القوى العاملة من ٩ر٥٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٣ر٧٪ عام ١٩٧٠. وما زال غير الكويتيين يشكلون اكبر نسبة من العاملين في القطاع. ففي عام ١٩٦٥ كانت نسبة غير الكويتيين العاملين في هذه الصناعات ١١٪، في حين بلغت نسبة الكويتيين ٤ر٦٪. على أن الدلائل تشير إلى أن أعداداً متزايدة من الكويتيين تميل للعمل الآن في هذا القطاع. ويتضح هذا على سبيل المثال من واقع أن نسبة العاملين الكويتيين قد زادت من ٤ر٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢ر١٠٪ عام ١٩٧٠.

أما القطاعات الأخرى التي تتيح فرصاً لتوسيع مجالات العمالة فهي قطاع الانشاءات وقطاع التجارة وقطاع الخدمات، ويشتمل هذا الأخير على الخدمات الحكومية. وقد ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الانشاءات بالنسبة لاجمالي القوى العاملة، من ١ر٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣ر٧٪ عام ١٩٧٠، في حين ارتفع نصيب القطاع التجاري من العاملين من ٣ر٢٪ إلى ٩ر٢٪ في الفترة نفسها.

غير أن أياً من قطاعي الزراعة والتعدين لم يستطع استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة. فنصيب القطاعين معاً من العاملين يشكل حوالي ٥٪ من مجموع القوى العاملة. كما أن ٤ر٣٪ فقط من الكويتيين يعملون في صناعة النفط، مما يوحي بالأثر الضعيف لهذه الصناعة على سوق العمل. أما فيما يتعلق بالزراعة فقد ظلت تقليدياً عديمة الأهمية نظراً لأن مساحة الأرض القابلة للزراعة محدودة.

الموارد الطبيعية

تعتبر احتياطيات النفط في الكويت من أضخم الاحتياطات الموجودة في العالم، إذ بلغت نسبتها حوالي ٨ر١٣٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة عام

١٩٦٩. وكانت الكويت حتى عام ١٩٧٩ ثالث اكبر دولة منتجة للنفط في الشرق الأوسط، بعد ايران والمملكة العربية السعودية. وفي مطلع عام ١٩٧٤ بلغت احتياطيات الكويت النفطية المؤكدة ١٠٫٥٤٠ مليون طن، مما جعلها ثاني اكبر الدول في العالم من حيث وفرة احتياطياتها، بعد المملكة العربية السعودية. وقياساً على معدل الانتاج النفطي عام ١٩٧٤، تشير الحسابات إلى أن الاحتياطيات النفطية للكويت سوف تدوم نحو ٨٢ عاماً. ومع أن هناك بعض الاختلافات في الرأي حول طول الفترة التي سيتوفر فيها النفط في الكويت، فمن المتوقع عموماً أن يلعب النفط دوراً غالباً على الاقتصاد الكويتي طيلة عدة سنوات قادمة.

أما المورد الطبيعي الوفير الآخر في الكويت فهو الغاز الطبيعي، ويتم انتاجه مع النفط الخام. والدخل من الغاز الطبيعي قليل نسبياً في الوقت الحالي، لأن معدل التعامل الدولي فيه ضيق نسبياً، بسبب بعض القيود التكنولوجية. ومع هذا فمعظم الصناعات المحلية مصمّمة على نحو يمكّنها من استخدام الغاز الطبيعي كوقود.

وتعاني الكويت من نقص نسبي في المساحة. فمساحة الكويت لا تتعدى ٦,٠٠٠ ميل مربع تقريباً، باستثناء المنطقة المحايدة التي تقتسمها مع المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ مساحتها ٢,٠٠٠ ميل مربع. ومن هنا تنتمي الكويت إلى كيان جغرافي صغير للغاية. وبالقدر الذي تشكل فيه المساحة المحدودة قيوداً على عملية التخطيط الفعلي، فقد تجد السلطات أن استصلاح الأراضي أمر محتم لابد منه على طريق تنفيذ مشروعات التنمية.

وإلى جانب صغر مساحة الأرض نجد أن القيمة الزراعية للأراضي منخفضة جداً، نظراً لأن أراضي الكويت صحراوية، لا تزيد مساحة الأرض القابلة للزراعة فيها عن ٢٧ كيلومتراً مربعاً، منها ٦٫٥ كم٢ مزروعة فعلاً. وهذا يوحي بأن الزراعة تلعب دوراً لا يعتد به كثيراً في الاقتصاد، مما يؤدي إلى استيراد القدر الأكبر من المواد الغذائية.

كما تندر في الكويت أيضاً امدادات مياه الشرب. ونظراً لأن موارد البلاد من

المياه الجوفية قليلة، فقد أصبح من اللازم إزالة ملوحة مياه البحر بكميات كبيرة للاستهلاك المنزلي والصناعي (water desalination)

كذلك نجد أن عدد سكان الكويت قليل نسبياً، إذ كان حوالي ٩٠,٠٠٠ عام ١٩٤٦ وارتفع بسرعة إلى ٧٣٨,٦٦٢ عام ١٩٧٠، ويقدر في الوقت الحالي بنحو مليون نسمة. وأسباب هذا الانفجار السكاني الهائل مرجعها إلى وفرة المهاجرين إلى الكويت وكثرة حالات التجنس بالجنسية الكويتية. ونسبة كبيرة من غير الكويتيين هم من العاملين الذين أغرتهم الحكومة بالمجيء إلى البلاد للمساعدة على تنفيذ مشروعات التنمية. ومن هنا تفتقر الكويت نسبياً إلى الأيدي العاملة المدربة ذات الخبرة الفنية. وقد قل هذا النقص إلى حد كبير بهجرة العمال الفنيين والمهرة إلى الكويت.

إلا أن هناك قدراً وفيراً من رؤوس الأموال واحتياطيات العملات الأجنبية، وهي أموال واحتياطيات تولدت عن تصدير النفط. وتتميز الكويت بأن دخل الفرد بها هو أعلى دخل في العالم، بالنسبة لحجم البلاد وعدد سكانها. ولكن مقدرة الاقتصاد على استيعاب رأس المال الفائض هذا واستغلاله محدودة. وكل هذا يمثل اختلالاً في التوازن بين مختلف موارد الكويت. ويمكن القول إن معدل التنمية الاقتصادية في الكويت سوف يعتمد على مدى استطاعة البلاد الاستفادة من الامدادات الوفيرة لرؤوس أموالها، بقصد التغلب على الآثار الضارة لعوامل الندرة فيها، أو على الأقل تخفيف وطأة هذه الآثار. وسيكون هذا الموضوع أحد اهتماماتنا الرئيسية في هذه الدراسة.

٣-٣-٢ مستوى النشاط الاقتصادي وتوزيعه على مختلف القطاعات

يوضح الجدول ٢/٣ نمو اجمالي الناتج المحلي. واذا قيس النمو في الكويت بهذا المقياس لتبين لنا أنه مرتفع. ففي الفترة من ١٩٦٨ / ١٩٦٩ إلى ١٩٧٧ / ١٩٧٨ تضاعف النمو أربع مرات بسعر السوق، من ٩٥١ مليون دينار كويتي إلى ٣٨٥٤ مليون دينار كويتي. على أنه لابد أن نلزم الحذر في تفسيرنا لهذه الأرقام، لأنها تعكس إلى حد ما تأثير التضخم، كما تعكس أيضاً بنية اقتصادية تعتمد اعتماداً

يكاد يكون كاملاً على قطاع النفط. أما الجدول ٣/٣ فيصور مقدار مساهمة كل من القطاعين النفطي وغير النفطي. وتعكس التقلبات في النسب المبيّنة تبدّل مستوى الأسعار في القطاعين، أكثر مما تعكس التغيرات الفعلية في إنتاجها. فإذا ما استبعدنا تأثير تغيرات الأسعار لأتضح ان الدخل غير النفطي قد زاد بمعدل ٣٠٪ في الفترة ما بين ١٩٧٢ / ١٩٧٣، ١٩٧٧ / ١٩٧٩ مما يعني زيادة قدرها ٦٪ في السنة[١٠]. على أن التغيرات في القطاع النفطي – التي تتأثر بعوامل خارج سيطرة واضعي السياسة العامة – قد عملت على اخفاء المكاسب الحقيقية في القطاع غير النفطي. وفيما يلي نبحث عن كثب كلاً من القطاع النفطي والقطاع الصناعي بشيء من التفصيل.

جدول ٣–٣ اجمالي الناتج المحلي (بملايين الدينارات الكويتية)

السنة:	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٥/٧٤
اجمالي الناتج المحلي	٩٥١	٩٨٩	١٠٨٤	١٤١٧	١٥٨١	٢١١٢
السنة:	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧			
اجمالي الناتج المحلي	٣٢٧٩	١٦٧٢	٣٨٥٤			

المصدر: خوجة وسادلر[١٠].

جدول ٣–٤ حصة القطاع النفطي (٪)

السنة	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧
النفط	٥٩٫٩	٦٨٫٥	٧٧٫٢	٧٠٫٠	٧٣٫٢	٦٥٫١
القطاع غير النفطي	٤٠٫١	٣١٫٥	٢٢٫٨	٣٠٫٠	٢٦٫٨	٣٤٫٩

المصدر: خوجة وسادلر[١٠].

القطاع النفطي

تستمد الكويت أهميتها الدولية من واقع انها إحدى اغنى دول العالم من حيث الاحتياطيات النفطية، فضلاً عن كونها من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. وتنبع أهمية القطاع النفطي للاقتصاد الكويتي من حقيقة أن القطاعات الأخرى إنما تعتمد على عائدات النفط في زيادة نشاطها وتوسيع نطاقها. ومن ثم يتضح أن تنظيم صناعة النفط، وكيفية توزيع عائدات النفط على قطاعات الاقتصاد الأخرى، هو أمر له بالغ الأثر على نمو الاقتصاد الكويتي بشكل عام أو على مشروعات التنمية في البلاد.

انتاج النفط

يرجع انتاج النفط الى عام ١٩٣٤ عندما منح حاكم الكويت امتيازاً لشركة النفط الكويتية للتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه، على أن يشمل الامتياز جميع مناطق الكويت، وذلك لمدة ٧٥ عاماً. وقد مدّت هذه الفترة سبعة عشر عاماً أخرى بموجب تعديل صدر عام ١٩٥١. وتجدر الملاحظة أن هذا الامتياز قد نص على أن تدفع الشركة مبلغاً نقدياً مقداره ٣٥٫٢٥٠ جنيهاً استرلينياً علاوة على رسم مقداره أربعة شلنات وستة بنسات عن كل طن ينتج، شرط ألا تقل الرسوم الكلية عن ١٨,٧٥٠ جنيهاً استرلينياً في السنة. ومع ذلك لم تغادر البلاد أول شحنة من النفط إلا بعد حوالي ثلاثة عشر عاماً من تاريخ منح الامتياز، أي أن تصدير النفط لم يبدأ إلا في عام ١٩٤٦، وكان مستوى الانتاج في تلك السنة ١٦ ألف برميل في اليوم. وقد ارتفع الانتاج الى ٣٤,٥٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٥٠.

وشهدت السنوات القليلة الأولى لتصدير النفط أعلى معدل سنوي لزيادة الانتاج، إذ بلغ معدل الزيادة ١٨٧٪ عام ١٩٤٨. وفي السنوات اللاحقة خلال الستينات، وعلى الأخص في النصف الثاني من ذلك العقد، انخفض المعدل السنوي للزيادة في الانتاج. ويوضح الجدول الوارد أدناه اتجاه الانتاج النفطي على مر السنين.

جدول ٣-٥ انتاج البترول الخام (الف برميل/يوم)

الفترة	متوسط الانتاج السنوي	متوسط الزيادة السنوية (٪)
١٩٤٦ – ١٩٤٩	٣٩ر٦	
١٩٥٠ – ١٩٥٤	٢٥٣ر٧	٣٢ر٥
١٩٥٥ – ١٩٥٩	٤٥٦ر٣	٨ر٨
١٩٦٠ – ١٩٦٤	٧١٤ر٠	١٠ر٠
١٩٦٥ – ١٩٦٩	٩٢٩ر٤	٣ر٧٦
١٩٧٠ – ١٩٧١	١١٢٨ر٠	٧ر٤
١٩٧٢ – ١٩٧٥	٩٦٣ر٨	-١٣ر٩

تنظيم صناعة النفط [١١]

يرتبط هذا التنظيم بالاتفاقيات التي أبرمتها شركات النفط مع الحكومة الكويتية في السنوات الباكرة من عصر النفط. فقبل عام ١٩٥٤ كانت شركة النفط الكويتية هي الشركة الوحيدة العاملة في الكويت. وبحلول عام ١٩٦٠ كان انتاج شركة النفط الكويتية للنفط الخام يمثل ٩٦٪ من الانتاج الكلي. ولكن حصة الشركة من الانتاج الكلي للنفط انخفضت عام ١٩٧١ إلى ٥ر٩١٪. وهذه الشركة مملوكة لأجانب، إذ تملكها مشاركة شركة بريتيش بتروليام وشركة غَلف أويل. وقد تركزت عمليات هذه الشركة بشكل عام على استخراج النفط الخام وتصديره لا على تكرير منتجات النفط. ولم يبدأ تكرير النفط إلا عام ١٩٦١ في أعقاب إنشاء الحكومة للشركة الوطنية للبتروكيمياويات عام ١٩٦٠. وسوف نبحث هذه الوقائع بالنسبة لاقتصاد الكويت فيما بعد، عند دراسة أثر صناعة النفط على الاقتصاد الكويتي.

وقد حدث تطور مهم عام ١٩٥١ عندما فرضت الحكومة على شركة النفط الكويتية ضريبة أرباح بنسبة ٥٠٪. وكان هذا الاجراء الخاص بمناصفة الأرباح

قد اتبع من قبل في المملكة العربية السعودية. وأدى العمل بضريبة الأرباح هذه إلى حدوث زيادة كبيرة في عائدات الحكومة من النفط، فلقد زاد دخل الدولة من النفط نسبة ٢٠٩٪ من ١٩٥١ – ١٩٥٢ بينما زاد الانتاج بنسبة ٣٣ر٤٪ فقط لنفس الفترة. وتظهر هذه الأرقام تبايناً بين الزيادة في الانتاج والزيادة في العائدات، وهو تباين بات أوضح كثيراً في السنوات التالية عندما زيدت ضريبة الأرباح إلى ٥٥٪ في أواخر السبعينات، فضلاً عن رفع اسعار النفط الخام بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥.

وكان من شأن الاتفاقيات التي أبرمت (١٩٧٠ – ١٩٧١) بين شركات النفط والدول الخليجية الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك، أن أثبتت المنظمة حقها في ابداء الرأي – من حيث المبدأ – في أسعار النفط الخام، فضلاً عن الحق في زيادة الضرائب. ونتيجة لهذه الاتفاقيات زيد سعر النفط الخام من ١٥٩ سنتاً إلى ١٦٨ سنتاً للبرميل الوحيد اعتباراً من ١٩٧٠/١١/١٤، ثم إلى ٢١٠ سنتات اعتباراً من ١٩٧١/٢/١٥، إلى أن وصل إلى ٢٥٢,٤ سنتات بحول عام ١٩٧٥. وقيل إن قسماً من هذه الزيادة كان للتعويض عن انخفاض القوة الشرائية لعائدات النفط، بسبب التضخم النقدي في الدول المستوردة.

وقد أدت هذه الاتفاقيات – كما أوضحنا سابقاً – إلى زيادة كبيرة أخرى في عائدات النفط، لم تبررها أية زيادة في الانتاج النفطي. وفي السنوات التي أعقبت إبرام هذه الاتفاقيات نجد أن عائدات النفط الكويتي أخذت تنمو بمعدل ١١٪ في السنة، في حين أن الزيادة السنوية في انتاج النفط لم تتعد ٦٪.

على أن فوائد هذه الاتفاقيات اقتصرت على المنافع المالية وحدها. ولعل أهم نتيجة لهذه الاتفاقيات، هي ما يتعلق بقضية المشاركة. فمشاركة البلاد الفعّالة في صناعة النفط، وهي مشاركة حاسمة بالنسبة لمشروعات التنمية الاقتصادية، لابد أن تكون ذات اعتبار أهم نسبياً من المشاركة في ملكية الأسهم، التي لا تغل إلا مكافأت مالية للحكومة. فدخول الحكومة إلى صناعة النفط سوف يمكّنها من التحكم في جميع عمليات هذه الصناعة، ولاسيما ما تعلق منها باستغلال

الأرباح ومستوى الانتاج والمشاركة المحلية، فضلاً عن الاستثمار في المشروعات المخططة.

ومن الجدير بالثناء تلك الجهود العظيمة التي بذلتها الحكومة في هذا الاتجاه. ويستدل على ذلك من تأسيس الشركة الوطنية للبتروكيماويات عام ١٩٦٠، لتكتسب المهارات والمعارف الفنية الضرورية في مجال صناعة النفط المتقدمة وأسواقها العالمية. والشركة هي عبارة عن مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص، يمتلك فيه القطاع العام حصة غالبة مقدارها ٦٠٪. وتقوم الشركة الوطنية للبتروكيماويات بتكرير وتوزيع منتجات النفط في السوق المحلية والأسواق العالمية. وأجبرت شركة النفط الكويتية، التي تتحكم في أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الانتاج النفطي، على التخلي عن ٦٠٪ من المساحة المخصصة لها في عقد الامتياز إلى الشركة الوطنية للبتروكيماويات. ويجوز للمرء أن يقول إنه إذا كانت المشاركة تعني السيطرة على المصادر الرئيسية للنفط الخام، فانها تشير إلى حدوث تغييرات عميقة في تنظيم الصناعة ككل.

أثر النفط على الاقتصاد الكويتي

يمكن بحث أثر النفط على اقتصاد البلاد بدراسة عمليات الانتاج في صناعة النفط، ومقدار المعاملات الجارية بين دوائر الصناعية المختلفة، ونوع العلاقات القائمة بين صناعة النفط وقطاعات الاقتصاد الأخرى. وهذا معناه النظر إلى الموضوع من زاوية الانتاج. وعند بحث أثر النفط على الاقتصاد الكويتي من الزاوية المالية، تصبح المسألة المهمة مدى الاستفادة من عائدات النفط لتنشيط قطاعات الاقتصادية الأخرى وتوسيع نطاقها.

وسوف نبحث أولاً جانب الانتاج، وندرس مختلف عوامل الانتاج المطبقة في صناعة النفط من الناحيتين الكمية والكيفية، فضلاً عن الاستخدامات المحلية للمنتجات النفطية. وسوف تعطينا هذه الدراسة صورة عن المعاملات الدائرة داخل صناعة النفط نفسها، والصلة القائمة بين صناعة النفط وقطاعات الاقتصاد الأخرى.

وتتميز صناعة النفط باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة فيها، كما يعتمد انتاج النفط الخام على الاحتياطيات النفطية وحدها لا على عوامل محلية. والأيدي العاملة المطلوبة في هذه الصناعة هي من نوع شديد المهارة واسع المعارف الفنية، في حين أن حاجة الصناعة للعمال غير المهرة ضئيلة ولا يعتد بها. بينما تمثل السلع الوسيطة ومعدل استهلاك رأس المال تقريباً من تكاليف الانتاج ٧٥٪. وعلى هذا يتبين من خصائص صناعة النفط أن هذه الصناعة في الكويت لا تتطلب الكثير من العوامل المحلية المتوفرة في البلاد. فليس في الكويت صناعات للسلع الانتاجية المطلوبة لتوريد السلع الوسيطة والمعدات، التي تشكل نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج في صناعة النفط. كما أن الكويت لا تتوفر لديها الامدادات الوفيرة من الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، مما تحتاج إليه هذه الصناعة. وبالاضافة إلى ذلك نجد أن صناعة النفط ليست متصلة بالعمليات الانتاجية في القطاعات غير النفطية من الاقتصاد، لأن كمية المنتجات النفطية التي يمكن أن تستعمل كمدخلات انتاج في الصناعات غير النفطية هي كمية صغيرة للغاية. فمعظم وحدات الصناعة المحلية ومحطات الكهرباء، فضلاً عن وحدات إزالة ملوحة المياه، قد صممت لتشغيلها بالغاز الطبيعي كوقود. ويستدل على هذا من واقع أن معظم النفط الخام المنتج يصدّر إلى خارج البلاد، أي ما بين ٨٥ و ٩٠٪ في شكله الخام وبين ١٠ و ١٥٪ كمنتجات مكررة.

والافتقار إلى علاقات صناعية قوية بين القطاع النفطي وغيره من قطاعات الصناعة المحلية، لابد أن يكون له عواقبه الخطيرة على تطوير العوامل المحلية في الانتاج.

ويمكن للمرء أن يخلص بوجه الاجمال إلى نتيجة مؤداها أن الأثر الأكبر لصناعة النفط على الاقتصاد الكويتي إنما يقتصر على الجانب المالي. وتشير احصائيات الصادرات إلى أن صادرات النفط هي المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، في حين تبين البيانات المالية العامة أن الدخول العامة تستمد بشكل يكاد يكون كلياً من عائدات النفط. ومع أخذ الدور المالي لصناعة النفط في الاعتبار، يصبح السؤال المباشر هنا هو «كيف تستفيد الحكومة من عائدات النفط لانعاش

القطاعات الأخرى من الأقتصاد؟» ومحاولة الاجابة على هذا السؤال إنما تنطوي على تحليل مخصصات ميزانية الدولة، ودراسة دور القطاع العام في الاقتصاد الكويتي. وتبحث هذه المسائل في موضع لاحق من هذا الفصل.

القطـاع الصنـاعـي[١٢]

في معظم البلدان الأقل نمواً، نجد أن القطاع الصناعي هو السبّاق إلى التجديد والأخذ بالأساليب الحديثة، فضلاً عن أنه يشكل الحافز على النمو. وينظر إلى التحديث أو تطوير القطاع الصناعي، على أنه وسيلة تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا يوضح العلاقة الأساسية بين التصنيع والتنمية: فالتصنيع يقود إلى التنمية، في حين لا تعني التنمية التصنيع. ويقاس مقدار التصنيع عموماً بحجم النشاط الانتاجي (the volume of manufacturing activities) ، وبمكونات الانتاج الصناعي في اقتصاد ما.

ومن العقبات الرئيسية أمام التصنيع السريع في الدول النامية ما يلي:

١ – نقص رؤوس الأموال النقدية أي عدم كفاية المدخرات المحلية، وقلة العملات الأجنبية أو الاستثمارات الخارجية.
٢ – نقص رؤوس الأموال العينية، أي الآلات والمعدات
٣ – نقص رؤوس الأموال البشرية، أي الأيدي العاملة الماهرة والمدرّبة فنياً
٤ – عدم كفاية الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات.
٥ – قلة الطلب على السلع الصناعية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الكويتي، نجد أن العقبة الأولى، وهي نقص رؤوس الأموال النقدية، لا وجود لها. فهناك قدر وافر من المال الذي يزيد كثيراً على الاحتياجات الراهنة للتنمية الصناعية. كما أن هناك مستوى مرتفعاً من المدخرات المحلية، يتجاوز مستوى الاستثمار المحلي، لدرجة أن نسبة كبيرة من تلك المدخرات تحوّل إلى الخارج. ومشكلة الكويت هي تحويل المدخرات المتوفرة إلى ميادين الاستثمار، وتلك مشكلة حقيقة أمام الاقتصاد.

أما العقبة الثانية أمام التصنيع السريع، وهي نقص رؤوس الأموال العينية، فتمثلة في الكويت. ولكن هناك امكانية للتغلب على هذا النقص، وما يثيره من عراقيل، عن طريق استخدام رأس المال الفائض المتاح، لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة. ومن هنا فتلك العقبة لا تشكل قيداً فعلياً على مشروعات التنمية الصناعية في الكويت.

ولكن الكويت تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة والمدربة فنياً. والأيدي العاملة في الكويت لا تكفي للوفاء بالاحتياجات الراهنة للصناعة، ناهيك عن التوسع فيها. ومن هنا أمكن استخدام رأس المال الفائض في استيراد العمال المهرة من الدول الأجنبية. ولا يمكن أن يعتبر هذا حلاً طويل الأمد، ومن هنا يتوقع أن تفي السياسة التربوية الحالية باحتياجات البلاد من الأيدي العاملة الماهرة في المستقبل القريب.

أما عند تقييمنا لمدى كفاية الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات فلابد لنا أن نحلل العوامل الكيفية والعوامل الكمية العددية معاً. فمع أن الكويت بها عدد لا بأس به من رجال الأعمال، الا أن عددهم لا يتناسب مع متطلبات التنمية. وجميع الحوافز الاقتصادية المتوفرة حالياً مثل انخفاض تكاليف الاقتراض ورخص امدادات الطاقة ومواقع الأرض وانعدام الضرائب والمعاملة المفضلة عند التوريد للحكومة، كل ذلك لا يمثل دافعاً كافياً لتوفير الاعداد اللازمة.

ولعل أكبر عقبة تقف في طريق التصنيع السريع في الكويت هي ضيق نطاق السوق المحلية، مما لا يساعد الصناعات على الاستفادة من اقتصاديات التوسع (economies of scale)

ومن المشكلات الأخرى المتعلقة بالسوق المحلية ازدياد الميل لدى الكويتيين إلى التمتع بالسلع المستوردة. ويرجع هذا إلى السياسة التجارية الانفتاحية للحكومة، التي فرضت رسوماً قليلة على جميع الواردات. ومع أن انخفاض الرسوم يعتبر في صالح الواردات من الآلات والمواد الخام، إلا أنها تؤثر تأثيراً سيئاً على المنتجات

المصنوعة محلياً. ويمكن للمرء أن يقول بوجه الاجمال ان مقدرة الصناعات المحلية على التنافس بنجاح مع الصناعات الأجنبية الراسخة القدم، من حيث انتاج السلع المشابهة وتسويقها في السوق المحلية، إنما تتضرر كثيراً بسبب السياسة التجارية الانفتاحية للحكومة.

وتفسر جميع العوامل المقيِّدة التي ذكرناها آنفاً سبب انعدام أثر الصناعة الإنتاجية حتى الآن على الاقتصاد الكويتي. فحصة الصناعة الانتاجية في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز ٣٪. ونجد أن الغلبة للصناعات الصغيرة المحدودة النطاق بسبب ضعف الطلب في السوق المحلية ونقص المواد الخام خلاف النفط والافتقار إلى الأيدي العاملة المدرّبة. ومن السمات البارزة الأخرى للأوضاع الصناعية في الكويت أن ٤٢٪ من اجمالي الأيدي العاملة في القطاع الصناعي، تتركز في ميدان الصيانة. وتعكس هذه النسبة العالية اعتماد الاقتصاد على الواردات من السلع الصناعية.

الاستراتيجيات الصناعية

وبالنظر إلى العوامل المقيِّدة في مضمار الأيدي العاملة والموارد الطبيعية وحجم السوق، نجد أن مجال التصنيع في الكويت يعتمد مع توافر الأسواق الخارجية وقد طرحت في هذا الصدد استراتيجيتان صناعيتان ممكنتان، إحداهما مخصصة للاستهلاك المحلي في حين تستهدف الثانية التصدير أساساً.

أما الاستراتيجية الصناعية الأولى الموصى بها، وهي الخاصة بانعاش الصناعات البديلة للواردات، فقد اتبعتها معظم الدول النامية. وتوحي جميع الدلائل المتوفرة بأن معظم الاقتصاديات الأقل نمواً قد بدأت عمليات التصنيع فيها باقامة صناعات تحل محل الواردات. وفي كثير من الحالات كان النقص في العملات الأجنبية حافزاً على الاسراع بتنفيذ برنامج الإحلال الصناعي هذا. ولكن في حالة الكويت نجد أن العملات الأجنبية متوفرة بكثرة، الأمر الذي قلل من ضرورة الأخذ بهذا البرنامج. على أنه لابد من اتخاذ اجراء حكومي للحماية، إذا قدّر لتنفيذ هذه الاستراتيجية الصناعية أن يصادف نجاحاً. بيد أنه من المشكوك

فيه إن كان يمكن لسياسة الحماية الجمركية هذه أن تحقق نتيجة فعالة، من حيث توفير الحماية للصناعات المنافسة للواردات، وهي الحماية اللازمة لنموها. ويرجع هذا إلى أن دخل الفرد في الكويت عال بما يكفي لاستيعاب الزيادة في سعر الواردات. كما أن هناك خطراً إضافياً يكمن في إثارة حالة تضخم في سوق السلع، إذا ما اتبعت سياسة حماية جمركية. والحماية الجمركية ليست من الناحية النظرية أفضل سياسة يصح اللجوء إليها أولاً. وقد يكون من الأفضل تنفيذ سياسة الحصص للسلع المستوردة، إذ تضمن هذه السياسة على الأقل نصيباً للصناعات الجديدة في السوق المحلية. ويجوز استكمال هذه السياسة باعانات حكومية مباشرة، لخفض تكلفة الصناعات الجديدة وأسعارها إلى حد مماثل لما يميز الصناعات الأجنبية. ويمكن وقف العمل بنظام الاعانات بعد أن تصبح هذه الصناعات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

واحتمالات اقامة صناعات في الكويت لتحل محل الواردات هي احتمالات واردة، طبقاً لما جاء في تقرير عن المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٦٣ لبحث وتقييم الامكانيات التنموية في هذا القطاع. ومن المنتجات الصناعية الموصى بها باعتبارها مناسبة للكويت، بعض الصناعات الغذائية مثل الأسماك واللحوم المجففة والمنسوجات والأقمشة، ولاسيما القطن والرايون، ومواد البناء ومنها الأسمنت ومنتجات البلاستيك، والمستحضرات الصيدلية وبعض السلع الاستهلاكية (مثل البطاريات والاطارات والصابون والقضبان المعدنية). وفيما يتعلق بهذه الفئة الأخيرة، اعتبر الطلب المحلي كافياً لدعم الصناعات المتوسطة الحجم إما بالكامل أو جزئياً. وفي عام ١٩٦١ اقترحت بعثة من البنك الدولي إمكان دراسة احتمالات البدء في معظم هذه المنتجات أو توسيع نطاقها وأوصى التقرير الأول (لنفس البنك) باجراء دراسة عن إمكان إقامة صناعة للزجاج. ولابد أن تستفيد هذه الصناعة من وفرة بعض أنواع الرمال، كما ان الغاز الطبيعي سوف يوفر مصدراً زهيد الثمن للطاقة. ونظراً لارتفاع تكاليف شحن المنتجات الزجاجية إلى الكويت، رأت البعثة أن هذه الصناعة يمكن أن تحيا وتنتعش اعتماداً على الطلب المحلي. كذلك عرضت فكرة اقامة مصنع تجميع لانتاج البطاريات، نظراً لأن هناك طلباً كافياً

على البطاريات بسبب قصر عمرها في الأجواء الحارة. وأخيراً أشار تقرير البنك الدولي إلى الحاجة للاحتراس من ازدياد صناعات البناء المتقدمة.

على أنه بالنظر إلى حجم السوق المحلية، الذي يفرض قيوداً على مقدار المنتجات التي يمكن توجيهها إلى هذه السوق، فان المجال الأكبر للتصنيع يكمن في الصناعات الموجهة للتصدير. وفي الوقت الحالي لا يعد التعاون الاقتصادي العربي حقيقياً أو مهماً بما فيه الكفاية لتوفير سوق موسعة. فمثل هذا التعاون – إذا قدر له أن يكون فعالاً – لابد أن يوفر إما تسهيلات تجارية للسلع المكتملة الصنع، وإما تكاملاً رأسياً، تتعاون في إطاره دولتان أو أكثر في انتاج سلعة ما، بحيث تتخصص كل منهما في مرحلة أو اكثر من مراحل الانتاج، على حسب ما تمليه المميزات النسبية لهذه الدولة أو تلك. وهذه هي الاستراتيجية الصناعية البديلة التي أوصي بها، وهي ترى اقامة صناعات للتصدير، يمكن لها أن تستخدم المواد الخام المتاحة، وأن تكون بحجم يكفيها للتوسع إلى الحد الأمثل مما يجعل تكلفتها في أضيق الحدود. وكانت الصناعات التي تحتاج لرأس مال كبير موضع اختيار طبيعي، نظراً لأن الموارد المالية لا تمثل أي مشكلة في الكويت. وتقع في هذه الفئة مشروعات التوسع الرأسي في صناعة النفط المحلية، فضلاً عن الصناعات البتروكيماوية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل بانشاء شركة الأسمدة الكيماوية، التي تستهدف تصدير إنتاجها إلى شرقي السويس وغربها، حيث يتوفر وضع ملائم للمنافسة، لاسيما بالنظر إلى قلة تكاليف الشحن نتيجة الموقع الجغرافي للكويت.

٣-٤ تنظيم الاقتصاد[١٣]

القطاع العام

النظام الاجتماعي والاقتصادي في الكويت هو نظام يعتمد على النظام الاقتصادي المختلط حيث يلعب القطاعين العام والخاص دورهما في النظام، في إطار ديمقراطية برلمانية وأسرة تتوارث الحكم وفلسفة قائمة على توفير دولة الرفاهية. والمزج بين الأنشطة الخاصة والعامة ينتج نشاطاً مشتركاً كقطاع ثالث. ومع أن عدد المؤسسات المملوكة ملكية مشتركة من جانب الدولة والقطاع الخاص ليس

كبيراً، إلا أن دورها في الاقتصاد له مغزاه وأهميته، فضلاً عن أهمية نسبة رأس مالها الموحّد إلى اجمالي رأس مال الشركات المساهمة.

وتتشابه الكويت مع بعض الدول الأخرى الأقل نمّواً في نمط توزيع الاقتصاد المحلي بين القطاعين الخاص والعام. فهي معظم الدول النامية نجد أن القطاع العام هو القطاع الغالب دائماً، حيث أنه يتحكم فيما بين ٦٠ و ٦٥٪ من الاقتصاد كله. ويمكن تفسير حصته الكبيرة نسبياً في الاقتصاد بأن معظم المشروعات الاستثمارية – في المراحل الأولية للتنمية الاقتصادية – هي ذات صبغة أساسية تتطلب رأس مال يتجاوز مقدرة المستثمرين في القطاع الخاص، وهي بطبيعة الحال لا تروق كثيراً لمستثمري القطاع الخاص، لأن النتائج المترتبة على هذه المشروعات هي من قبيل السلع العامة، كبناء الجسور وشق الطرق وتنفيذ مشروعات الكهرباء والمياه وغير ذلك. وضمان عنصر الكفاية في انتاج هذه السلع والخدمات يتطلب استثماراً حكومياً مباشراً في هذه المشروعات. على أنه مع تطور الاقتصاد يتضح النصيب النسبي لدور الحكومة في الاقتصاد عند تحليل الميزانية العامة ومكوناتها: أي الانفاق العام والدخل العام[١٤].

الانفاق العام

لما كانت المنافع الرئيسية المستمدة من صناعة النفط هي منافع مالية، فلابد أن يتحدد الأثر النهائي لهذه الصناعة على الاقتصاد الكويتي بمقدار المخصصات التي ترصدها الحكومة عند توزيع عائدات النفط على مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد يكون التخصيص أمثلاً أو غير أمثل، ولكل منهما دلالته المختلفة بالنسبة لتطور الاقتصاد. ومن المهم أن نشير إلى أن التخصيص الأمثل في نطاق الوحدات التي يتألف منها كل قطاع له نفس أهمية التخصيص في نطاق القطاعات ككيانات مستقلة.

وتحقيقاً لأغراض التحليل، يصح أن نصنّف الانفاق العام كالآتي:

١ – الانفاق العادي أو الجاري على سلع وخدمات، منها المرتبات والأجور

التي تدفع لموظفي الحكومة، فضلا عن المنح والاعانات التي تقدم للقطاع الاستهلاكي.

٢ – الانفاق على التنمية أو الانفاق الرأسمالي وهو ما يتعلق بالانفاق العام على المشروعات الأساسية القاعدية، ومن ذلك الاستثمار العام في مجالات التعليم والصحة وتوفير المساكن لأصحاب الدخول المنخفضة.

٣ – الانفاق على امتلاك الأراضي، وهو يندرج في نطاق الانفاق الرأسمالي العام. ولكن سلامة هذا القول ما زالت عرضة للشك، وأي حكم في ذلك لابد أن يعكس الرأي الشخصي.

٤ – مدفوعات الدولة للمؤسسات المحلية، وهذه تأخذ شكل القروض والاكتتابات والاعانات.

٥ – المعاملات ضمن الاحتياطات العامة، وهذه تشمل الاضافة إليها أو الاقتطاع منها.

الانفاق الجاري

أخذ الانفاق الجاري يتزايد باطّراد منذ العمل بأول ميزانية سليمة عام ١٩٥٦. ويرجع هذا النمو السريع في الانفاق الجاري بشكل يكاد يكون تاماً إلى الاتساع الهائل لجهاز الخدمة المدنية، والارتفاع الكبير في الأجور والمرتبات التي تدفعها الحكومة لموظفي الدولة. فقد ابتلعت الرواتب والأجور بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٢ مبلغاً مقداره ٧٩٥ مليون دينار كويتي أو ٤٦ر٢٪. كما أن الاتساع العظيم لجهاز الخدمة المدنية مرجعه إلى سياسة التوظيف الرسمية التي تضمن توفير فرص العمل لجميع الكويتيين الراغبين في العمل. ويستعان بسياسة التوظيف هذه كوسيلة مهمة لتوجيه نسبة لا بأس بها من عائدات النفط إلى القطاع الاستهلاكي وعلى الرغم من أن المستوى المرتفع للأجور والمرتبات لا يعادل المستوى المنخفض نسبياً لحجم العمل المقدم من الموظفين، إلا أن لهذه السياسة ميزتها من حيث غرس فكرة الانتظام في العمل في نفوس الكويتيين.

ومن البنود الأخرى في نطاق الانفاق العادي تلك المنح النقدية المباشرة التي تقدم للقطاع الاستهلاكي في شكل اعانات نقدية، فضلاً عن دعم تكاليف السلع والخدمات العامة للمستهلك.

وقد بلغ معدل النمو في الانفاق العادي أقصاه في الخمسينات، على أن هذا المعدل بدأ ينخفض في الستينات، بحيث بلغ أدنى مستوى له في الفترة بين ١٩٦٧ / ١٩٦٨ و ١٩٦٩ / ١٩٧٠. ويتمشى هذا الاتجاه مع حركة الدخل العام من النفط، وهو الدخل الذي يعتمد عليه الانفاق العام.

الانفاق على التنمية

على نقيض الانفاق العادي لا تتيسر ملاحظة أي اتجاهٍ متّسِق للانفاق على التنمية. ومع ذلك لم تكن التقلّبات راجعة إلى حدوث تغييرات في مخصصات الحكومة لمشروعات التنمية، وإنما لضعف مقدرة رجال الاعمال، مما أدى إلى عدم انجاز قسم كبير من مخصصات الميزانية المرصودة لمشروعات التنمية.

وبالقياس إلى نمو الفئات الأخرى في مخصصات الانفاق العام، ظل الانفاق على أغراض التنمية منخفض المستوى في الخمسينات وحتى النصف الأول من الستينات، ثم ارتفع مستواه مرة أخرى بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٥. ويمكن تفسير هذه الزيادة إلى حد ما بازدياد الطلب على السلع الانتاجية، المرتبطة بارتفاع دخل الفرد وازدياد معدل الاستهلاك.

ولقد التزمت حكومة الكويت بتنمية البلاد من الناحية الاقتصادية. ولا يمكن الاقلال من أهمية جهود الحكومة في توفير الأساس الاقتصادي للهياكل الأساسية، الذي يعتبر كافياً ومناسباً من ناحية الكم والكيف معاً. فالطاقة الكهربائية وموارد المياه المتوفرة، تزيد على احتياجات الاستهلاك الراهنة للأغراض المنزلية والصناعية[١٥]. فوحدات توليد الطاقة ومحطات إزالة ملوحة المياه انما تتميز بسعاتها الزائدة عن الحد، وهي مصممة لمواكبة مستوى الطلب المتزايد من جانب القطاعين الصناعي والاستهلاكي لسنوات عديدة قادمة.

ومن أمثلة الأسس الاقتصادية المهمة منطقة الشعيبة الصناعية. فقد انشئت عام ١٩٦٢ عندما بدأ التخطيط لصناعة البتروكيماويات. وقررت الحكومة آنذاك تجميع كل الصناعات المتقاربة في منطقة واحدة بالإضافة إلى محطات الكهرباء الخاصة بخدمتها. وكان الهدف هو حسن استغلال النواحي الاقتصادية المرتبطة بموقع هذه الصناعات في شكل تحسين كفاية هذه المشروعات الصناعية، وبالتالي خفض تكلفتها.

كذلك تعتبر الطرق وتسهيلات الموانىء والمطار والمباني العامة وافية جداً من الناحيتين الكمية والكيفية.

التعليم

تتميز الاستثمارات العامة في رؤوس الأموال البشرية بأنها كبيرة جداً. فالتعليم يتاح بالمجان لجميع المواطنين الكويتيين، ابتداء من المرحلة الابتدائية حتى المستوى الجامعي. وقد أدت السياسة التعليمية هذه إلى زيادة مستوى معرفة القراءة والكتابة في أوساط الكويتيين بنسبة كبيرة. وقد ازدادت أعداد الملتحقين بمختلف مراحل التعليم بمعدل سريع، ولاسيما في مرحلة الدراسة الثانوية. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أعداد الكويتيين في مرحلة التعليم العالي إلى خفض مشكلة الأيدي العاملة الماهرة والمدرّبة فنياً في المستقبل القريب.

على أنه لابد من الإشارة إلى الحاجة لتخطيط البرامج التعليمية والتدريبية بحيث تتمشى مع متطلبات العمالة في البلاد حاضراً ومستقبلاً. ومن المستحسن التوسع في التعليم الفني في المراحل الأولى للتنمية، كذلك فان نسبة الطلب على مختلف أنواع المهارات لابد أن تتفاوت، ولاسيما في المراحل التمهيدية من مشروعات التنمية الاقتصادية. وبعبارة أخرى لابد من تحاشي الافراط في إعداد أنواع بذاتها من الأيدي العاملة الماهرة. والقضية الأساسية هنا هي التخطيط الأمثل لتنمية القوى العاملة.

الخدمات الصحية

يتوقع أن تؤدي الاستثمارات العامة في الميدان الصحي إلى زيادة إنتاجية العاملين، ومن ثم التأثير على حجم الناتج القومي. وتستخدم حالياً مبالغ طائلة لتوفير الخدمات الطبية من جانب الحكومة. وتقدم بالمجان خدمات عامة للرعاية الطبية الكاملة، بما في ذلك صرف الدواء والعلاج بالمستشفيات واجراء العمليات الجراحية والكشف بأشعة إكس. ولقد طرأت زيادات مستمرة على المبالغ المخصصة للخدمات الصحية على مر السنين. فبحلول عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ كانت مخصصات الرعاية الصحية في الميزانية العامة قد بلغت ٣١,٤ مليون دينار كويتي، مما جعل الكويت ثانية اكبر دولة في العالم (بعد المملكة المتحدة) من حيث مخصصات الصحة العامة بالنسبة للفرد.

الانفاق على استملاك العقارات

تعتبر سياسة الحكومة في صدد شراء الأراضي بمثابة السمة البارزة في مجال الانفاق العام على استملاك العقارات. ولقد تعرضت هذه السياسة لانتقادات شديدة من قبل بعض المواطنين الكويتيين ذوي النظرة العامة، والمراقبين الأجانب. فبموجب سياسة شراء الأراضي هذه، تبتاع الحكومة الأرض لأغراض شق الطرق والشوارع وانشاء المباني العامة والوحدات السكنية لذوي الدخل المنخفض والمواقع الصناعية والمرافق العامة. والمبالغ التي تدفع لشراء هذه الأراضي قد يراها البعض باهضة، ومع ذلك تعود الحكومة لبيع هذه الأراضي بأسعار منخفضة للمواطنين الذين يريدون بناء المساكن أو المصانع عليها. ويشتمل تقرير البنك الدولي على موجز للانتقادات التي توجه لبعض جوانب سياسة الحكومة ازاء شراء الأراضي، وفي ذلك يقول:

> «تشتري الحكومة الأرض باسعار مرتفعة جداً لإقامة المشروعات التنموية عليها، ولبيعها بعد ذلك للأفراد ... وبغض النظر عن المبررات السياسية أو التنموية لهذا الإجراء، فان الأسعار التي تحددها الحكومة لهذه المعاملات المالية، والمبالغ البسيطة التي تم تحصيلها

حتى الآن من عمليات إعادة بيع الأرض، إنما تجعل المعاملات في الأراضي العامة وسيلة غير مميّزة وغير عادلة لتوزيع العائدات النفطية. وبالاضافة لذلك فلعل أكبر قسط من هذه الأموال هو ما يستثمر في الخارج، مما يؤدي إلى عجز برنامج شراء الأراضي عن تحقيق هدفه الرئيسي الرامي إلى تنشيط الاقتصاد الكويتي»[١٦].

وقد دفعت الحكومة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧١ حوالي ٧٢٧ مليون دينار كويتي في شراء الأرض. كما أن خطة التنمية للفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ خصصت أيضاً حوالي ١١٦,٧ مليون دينار كويتي لشراء الأراضي، مما جعل إجمالي المدفوعات حتى الآن في حدود ٨٤٤ مليون دينار كويتي. واتجه القدر الأكبر من هذا المبلغ الهائل إلى أيدي قلة من الأفراد. ومع أن الدخل الذي أعيد توزيعه في شكل أجور ورواتب يمكن وصفه بأنه استهدف تحقيق المساواة نسبياً، إلا أن الدخل الذي أعيد توزيعه من خلال السياسة الحكومية لشراء الأراضي، قد اتسم بانه غير متوازن. ومن الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أن سياسة الدخول العامة قد سمحت بتحقيق مستوى مرتفع لدخل الفرد والاستهلاك والادخار لدى الكويتيين. فدخل الفرد في الكويت هو من أعلى الدخول في العالم، ويتم اشباع الاستهلاك عن طريق الواردات أساساً. كما أن مستوى الادخار المحلي يتجاوز مستوى الاستثمار، وهناك نسبة كبيرة من المدخرات المحلية تحول للخارج في صورة استثمارات مالية.

مخصصات قطاع المال والأعمال من الدخول العامة

تحوّل الحكومة كميات كبيرة من المال إلى قطاع المال والأعمال، في شكل منح مالية وقروض واكتتابات، بهدف إنعاش أنشطة هذا القطاع. وبالاضافة إلى ذلك يتمتع هذا القطاع بمواقع للأرض زهيدة الثمن، وباعفاءات ضريبية وقروض ميسرة، وبأولوية قبول طلباته للتوريد للحكومة. ومع هذا، وبالرغم من كل هذه الحوافز الاقتصادية، ما زال قطاع المال والأعمال الكويتي يتسم بانخفاض مستوى دوافعه إلى العمل. فرجال الاعمال غير ميالين على ما يبدو للمشروعات الصناعية.

وهذا يفسر السبب في أن نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة يتم استثمارها في الخارج. ويتضح بجلاء مدى خطورة مثل هذا الوضع على مشروعات التنمية الاقتصادية.

المعاملات في نطاق الاحتياطيات العامة

الاحتياطيات العامة هي مصدر تمويل متوفر دائماً أمام الحكومة تستخدمه في الوفاء بالطلبات الطارئة والاستثنائية في مجال الانفاق العام. والعلاقة بين الانفاق العام والدخل هي التي تحدد طبيعة موازنة الميزانية. فإذا زاد الانفاق العام على الدخل العام، يتم سد العجز بالاقتطاع من الاحتياطيات العامة. ومن جهة أخرى إذا زادت المدخولات العامة عن الانفاق العام، يضاف الفائض إلى الاحتياطيات العامة. وهذه هي مجرد إحدى الوظائف الأساسية لهذه الاحتياطيات، إذ إنها بذلك توازن التقلبات على المدى القصير وتلغي الحاجة إلى البحث عن مصادر بديلة للتمويل من خلال فرض الضرائب أو الاقتراض. ولكن هناك وظيفة مهمة أخرى، ذات صلة بالكويت بصفة خاصة، وهي تتعلق بالهدف البعيد الأجل الخاص بتجميع موجودات مالية كافية للحلول محل العائدات النفطية، عندما تبدأ هذه العائدات في الانخفاض بوضوح. وكما سنرى بعد قليل فقد تعززت هذه الوظيفة بشكل كاف تماماً عن طريق النمو الهائل في الموجودات المالية الحكومية أثناء السنوات الأخيرة. ومن أمثلة هذا «صندوق الاجيال القادمة».

فقد استخدمت الاحتياطيات العامة لتمويل برنامج ضخم لاستملاك العقارات عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦، وفيما تلا ذلك من أعوام. كما تمت الاستفادة من هذه الاحتياطيات في دفع مبالغ عامة إلى مؤسسات محلية، وللوفاء بالتزامات الكويت المالية للدول العربية الأخرى.

ولقد ازداد حجم الاحتياطيات العامة إلى حد هائل منذ أن تضاعف سعر النفط أربع مرات في اكتوبر ١٩٧٣، مما يوحي بأن الدخول العامة قد ازدادت بمعدل أسرع كثيراً من معدل نمو الانفاق العام بين ١٩٧٢ / ١٩٧٣ و ١٩٧٥ /

١٩٧٦. ويحتفظ بنسبة كبيرة من الاحتياطيات العامة خارج البلاد في أشكال متباينة.

الدخل العام

المكوّنات الرئيسية للدخل العام هي:

١ – عائدات النفط
٢ – الدخل التابع من الموجودات والودائع الأجنبية المملوكة للحكومة
٣ – الدخل المترتب على الخدمات العامة وبيع الأراضي

ويستمد القدر الأعظم من دخل الحكومة من عائدات النفط. ففي عام ١٩٥٢ شكلت هذه العائدات حوالي ٩٢٪ من اجمالي الدخل الحكومي، وزادت حصة هذه العائدات من اجمالي الدخل إلى حوالي ٩٦٪ بحلول نهاية عام ١٩٧٥. وتدل النسبة المرتفعة لعائدات النفط على أنه لم يبذل مجهود ذو بال في فترة العشرين عاماً تلك لزيادة المساهمة النسبية للدخول غير النفطية سواء من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة. وقد أوضحنا في مكان سابق من هذه الدراسة اتجاه النمو في عائدات النفط. وقلنا حينها أنه لا علاقة هناك بين معدل زيادة هذه العائدات ومعدل زيادة الانتاج النفطي نفسه. فالزيادة الهائلة في عائدات النفط مرجعها أساساً إلى زيادة معدل الضرائب المفروضة على شركات النفط، ومضاعفة سعر النفط الخام أربع مرات منذ أواخر عام ١٩٧٣.

والاعتماد المفرط للدخل الحكومي على العائدات النفطية له مغزى خطير بالنسبة للاقتصاد. فمع أنه من الصحيح أن المقدرة الكامنة في الصناعة النفطية لم تستنفد، إلا انه لابد من بذل الجهود الضرورية لتنويع مصادر الدخل الحكومي، والحد من الاعتماد الكبير على عائدات النفط.

وفي الوقت نفسه قد يقال إنه ما دامت صناعة النفط تفتقر إلى المعاملات المهمة بينها وبين سائر الصناعات، وإلى الصلات اللازمة مع قطاعات اقتصادية أخرى، ففي الامكان استخدام الضرائب المرتفعة للتعويض عن هذا النقص. على

أن هذا لا يعني أنه ينبغي على الحكومة الاستمرار في الاعتماد بشكل يكاد يكون كلياً على الضرائب النفطية كمصدر لحصولها على المال. فجوهر هذه الدراسة يعتمد على فكرة الدعوة إلى الأخذ بالضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهي ضرائب كان يجب أن تفرض من وقت طويل.

أما الدخول المستمدة من الموجودات والودائع الأجنبية التي تملكها الحكومة فتوفر المصدر الثاني المهم من مصادر الدخل الحكومي. فقد تزايد الدخل من هذا المصدر على مر السنين، بحيث أصبح يشكل عام ١٩٧٥ حوالي ١٣٪ من اجمالي الدخل الحكومي. ولا تتوفر تقديرات يعتمد عليها بشأن حجم الموجودات الأجنبية التي تملكها الحكومة في شكل ودائع وسندات حكومية أجنبية وقروض لحكومات أخرى. ومن المتوقع أن يصبح الدخل المستمد من الموجودات الأجنبية بمثابة مصدر كبير للدخل الحكومي في المستقبل القريب.

وتعتبر عائدات الحكومة من الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه وبيع الأراضي غير ذات بال نسبياً، بل انها أخذت في التضاؤل على مر السنين، بعد أن أخذت أثمان هذه الخدمات في التناقص باستمرار تمشياً مع فلسفة الحكومة في بناء دولة الرفاهية.

كذلك كانت حصة الضرائب – مباشرة كانت أم غير مباشرة – ضئيلة للغاية أو تكاد تكون معدومة. فليست هناك ضرائب مفروضة على الاقتصاد. ويتراوح سعر الضريبة المفروضة على الواردات بين ٣ و ٤٪ في المتوسط، ولا يسهم هذا المعدل إلا بأقل من ١٪ من دخل الحكومة الإجمالي.

القطاع الخاص

شرحنا في مواضع سابقة من هذه الدراسة بعض الجوانب المتعلقة بالقطاع الخاص. ولكننا سنحاول هنا تجميع خصائص القطاع الخاص في الكويت وتبيان علاقتها بالاقتصاد. ولعل اكبر نقص في القطاع الخاص الكويتي هو الدور الضئيل نسبياً الذي يلعبه في مضمار التطور الصناعي للبلاد. ففي حين أن الاقتصاد الكويتي يعتمد على النشاط الخاص المشترك مع القطاع العام في نطاق دولة الرفاهية، نجد

أن القطاع العام هو الذي يتحمل بشكل يكاد يكون تاماً عبء التنمية الاقتصادية. ويتضح الدليل على هذا من رقع تحليل الانشطة الاقتصادية للقطاع الخاص فيما يلي:

تتركز الأيدي العاملة الكويتية في قطاع الخدمات، إذ يعمل ٨٠٪ من العاملين الكويتيين في خدمة الحكومة [١٧]. وقد أدى نظام المرتبات المرتفعة في مجال الخدمات الحكومية إلى إضعاف جاذبية العمل في مجال الصناعة. فالمهن التقليدية مثل صيد اللؤلؤ وركوب البحر وبناء السفن قد طرحت جانباً بعد أن فضل العاملون عليها خدمة الحكومة كموظفين في أعمال تتطلب جهداً أقل وتعود عليهم برواتب أعلى. كما أن ارتفاع مستوى الأجور في الادارات الحكومية قد رفع سعر استخدام الأيدي العاملة بشكل غير ضروري، وحد من الاستثمارات الصناعية. ويكفي القول بأن سياسة الدخول العامة تتضارب مع هدف زيادة الاستثمارات والعمالة في المجال الصناعي.

ويخصص حوالي ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص. ويعتمد هذا القطاع على التحويلات المالية من الحكومة لتنفيذ نصيبها من الاستثمار. وأوسع أنشطة هذا القطاع انتشاراً هي البناء والاستيراد والتجارة. وتعتبر السياسة الحكومية لشراء الأراضي بمثابة الوسيلة الأساسية التي تستخدم لنقل الأموال إلى القطاع الخاص، بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي في هذا القطاع. وقد عجزت هذه السياسة عن تحقيق هدفها الرئيسي، نظراً لأن نسبة كبيرة من المال الموجّه إلى أفراد إنما تحوّل إلى خارج البلاد في شكل استثمارات مالية. وبالاضافة إلى ذلك فهذه طريقة غير منصفة لتوزيع عائدات النفط. كذلك تمخضت هذه السياسة عن تشويه سعر الأرض.

ومن المقبول اكثر من هذا وضع نظام للاعانات للقطاع الانتاجي الخاص، ويرجح أن ينجح هذا النظام في تشجيع رجال الاعمال المحليين على تنفيذ مشروعات استثمارية انتاجية، وبالتالي تضييق الثغرة بين مستوى الادخار والاستثمار في القطاع الخاص.

٣-٥ المشكلات الاقتصادية

بحثنا في الأقسام السابقة من هذا الكتاب عدة مشكلات تواجه الاقتصاد الكويتي، في مجرى تحليلنا لبنية الاقتصاد. ولذا فاننا نحاول في هذا القسم إيجاد الصلة بين هذه المشكلات بعضها بعضاً وتلخيصها بعدة مشكلات رئيسية.

والمشكلة الأولى ذات الثقل الكبير تعرض الاقتصاد أمام عدد من الأخطار (economic vulnerability) ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد في هذا الصدد. فهناك أولاً مشكلة توليد الدخل. فكما ذكرنا سابقاً يعتبر النفط بمثابة المصدر الرئيسي للدخل في الكويت. ولكن بالاضافة إلى إمكان استنفاد هذا المصدر، فالنفط مادة خام معرضة – شأن غيرها من المنتجات الأولية – إلى الكثير من عوامل عدم الاستقرار. كما أن العائدات المتولدة عنه تقع إلى حد كبير خارج سيطرة المسؤولين مسؤولية مباشرة عن إنتاجه. فالمبيعات يتحكم فيها الطلب العالمي، في حين يتحدد السعر عموماً إما من قبل منظمة أوبك، كما هو الحال منذ عام ١٩٧٩، وإما بمقتضى اعتبارات السوق. وأما المصدر الثاني للدخل الذي بدأ ينمو في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة، فهو الدخل المستمد من الاستثمارات في الخارج. وعلى الرغم من أن هذا المصدر مهم للغاية، باعتبار أنه يسدد حوالي ٤٠٪ من تكاليف الواردات، وقد يحل محل عائدات النفط، إلا أنه معرض لقدر كبير من التقلبات، خصوصاً إذا اعتمد الاقتصاد على اقتصاد الريع ("Rentier economy") وهناك أيضاً الأخطار المصاحبة لبنية التجارة: ففي حين نجد أن الصادرات نفطية بالدرجة الأولى، فان البلاد تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على الواردات. كذلك هناك خطر الاعتماد الكبير على القوى العاملة الأجنبية، التي تشكل كما ذكرنا سابقاً أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الأيدي العاملة.

أما المشكلة الاقتصادية الخطيرة الثانية فهي أن عائدات النفط تزيد إلى حد كبير جداً عن مقدرة البلاد حالياً على الانفاق محلياً. وتعرف هذه المشكلة في كثير من الأحيان باسم «المقدرة الاستيعابية»(absorptive capacity). وهذا مفهوم يصعب جداً تحديده وقياسه، ولكنه مرتبط تماماً بقاعدة الاقتصاد الانتاجية. فكلما

اتسعت القاعدة الانتاجية زادت المقدرة على الاستيعاب. ومن العوامل الرئيسية المقيِّدة للمقدرة الاستيعابية حدوث اختلال في التوازن في عوامل الانتاج وقطاعاته وفي طريقة المزج بين الاستثمارات، والنقص في النظام المالي، وعدم ملاءمة استراتيجية التنمية[١٨]. واختلال التوازن في عوامل الانتاج، يتمثل في وفرة رأس المال من جانب، وقلة الأراضي القابلة للزراعة والافتقار الحاد إلى الأيدي العاملة الماهرة ورجال الادارة من جانب آخر. ولقد أدى اختلال التوازن في عوامل الانتاج إلى فرض الحدود على الاستثمار في بلاد كالكويت. أما الاختلال في التوازن بين قطاعات الانتاج فيأخذ شكل تنمية نوع واحد فقط من انواع الانتاج الأوّلي. فما زالت الزراعة تكاد تكون منعدمة، أما الصناعة فلا تسهم إلا بنصيب بسيط في إجمالي الناتج القومي.

وتوسيع مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب لا يتطلب فقط وفرة الاستثمارات. فهناك عامل أشد حسماً يتمثل في النمط المحدد للاستثمار. فما لم توجه رؤوس الأموال إلى استثمارات إنتاجية أو صناعات حافزة على النمو، فقد لا يترك الاستثمار أثراً على الاقتصاد. وقد لوحظ أن رجال الأعمال في دول الشرق الأوسط يركزون نشاطهم على استثمارات تغّل أرباحاً سريعة مثل العقارات والبناء، وهي مشروعات لا تؤثر على نمو الاقتصاد مثلما تؤثر عليه الاستثمارات الصناعية. ويتأكد هذا الاتجاه بما نراه في الكويت حيث تشكل الاستثمارات في المشروعات العقارية والانشائية نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات المحلية. ومع هذا فان اختلال التوازن بين عوامل الانتاج شديد الحدة في الكويت ويقيد كثيرا مدى الاستثمارات الانتاجية. على أنه يكفي أن نقول انه كلما زاد نصيب الاستثمارات الصناعية في اجمالي الاستثمار، اتسعت مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب.

وطبقاً لما قاله جون بريدج[١٩]، فان توفر رأس المال لا يضمن وجود نظام مصرفي مناسب أو مقتدر، كما لا يضمن سوقاً لرأس المال يمكن فيها إقراض المدخرات بطريقة منظمة لاغراض الاستثمار الداخلي. فمثل هذا الاستثمار لابد أن يهتدي بأشد الاتجاهات إنتاجية وقدرة على توليد المزيد من النمو. ومن هنا فان العلاقة بين الادخار والاستثمار في سياق التنمية لا يمكن عزلها عن مسألة الحاجة إلى

نظام مصرفي يعمل بكفاية. وفي النظريات الكلاسيكية ليس هناك تميز بين الادخار المرغوب والاستثمار المخطط، إذ انه لابد من استثمار جميع المدخرات. على أن الاقتصاديات الكينزية تقول إنه ليس هناك في اقتصاد ما ما يضمن استثمار جميع الأموال المدخرة، لأن المدخرات والاستثمارات جميعاً تخضع لتأثير عوامل مختلفة.

وفي حين نجد أن دول الشرق الأوسط المصدّرة للنفط تتميز بارتفاع مستوى المدخرات بالنسبة للفرد، فان المشكلة الأساسية ظلت تتمثل في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات محلية منتجة. فهناك افتقار إلى المؤسسات المالية العاملة بكفاية، والتي تستطيع تقديم مجالات جذابة للاستثمار. فتولي النظام المصرفي مهمة تسهيل تمويل الاستثمار يعد أمراً ضرورياً. وتطور القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها النظام المصرفي.

وقد يتمثل القصور في النظام المصرفي في طبيعة سياسة الاقراض التي تتبعها المصارف. فاذا توفرت أرباح مالية على المدى القصير، فقد لا تجد المصارف حافزاً كبيراً على منح قروض على المدى البعيد. ونظراً لأن معظم الاستثمارات الصناعية تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لا قصير الأجل، فان سياسة الاقراض التي تتبعها المصارف لابد أن تحد من مستوى الاستثمارات الصناعية. وبهذا قد يؤدي القصور في النظام المالي إلى إعاقة مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب.

وهناك علاقة مؤكدة بين مقدرة الاستيعاب واستراتيجية التنمية. والواقع أن استراتيجية التنمية قد تستخدم لتوسيع المقدرة على الاستيعاب في الاقتصاد. فقد تؤدي استراتيجية معينة إلى زيادة الأثر الضار للجمود والاختناقات التي تسيء إلى الاقتصاد، في حين قد تسهّل استراتيجية أخرى تكوين رأس المال، عن طريق التوفير في عوامل معينة. والواضح أن أي تحسّن في الأساس الاقتصادي القاعدي (الهياكل الأساسية) كمّاً وكيفاً لابد أن يرفع مستوى القاعدة الانتاجية في الاقتصاد، ومن ثم يزيد من مقدرته على الاستيعاب.

ويظهر تحليل القيود السابق ذكرها والمفروضة على المقدرة الاستيعابية، أن هذه

المقدرة ليست مفهوماً جامداً، بل هي مفهوم حي بمعنى أنه معرض للتغيرات إما بسبب عوامل خارجية المنشأ وإما نتيجة سياسة مقصودة. فزيادة الامدادات من وسائل الانتاج الضرورية أو تحسين نوعيتها أو الارتقاء بالأساليب التقنية، كل ذلك قد يؤدي إلى زيادة في القدرة على الاستيعاب. وعلى هذا لابد من وضع خطة ملائمة للتنمية.

وأما المشكلة الثالثة فتتعلق بعدم كفاية الادوات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية. فانعدام الضرائب وجمود أسعار الفائدة وغياب الدين العام، ونقص الأدوات المالية بوجه عام، كل ذلك قيّد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي. ومع أن هذه بالدرجة الأولى هي مشكلة استقرار على المدى القصير إلا أن لها مغزاها الخطير على المدى البعيد. ففي بلد مثل الكويت نجد أن النواقص التي تعاني منها سياسة تحديد المخصصات المستمدة من العائدات النفطية وتوزيعها، انما تسبب عواقب خطيرة لانتاجية القطاعات غير النفطية، ولنمو الاقتصاد بشكل عام. وقد سبق أن أبرزنا بعض هذه النواقص. فسياسة الاستخدام التي تتبعها الحكومة، والتي تتخذ وسيلة لتوزيع الدخل، قد أدت إلى تشويه سعر الأيدي العاملة، وإضعاف جاذبية العمل في الدوائر الصناعية، وتثبيط همة الاستثمارات في الصناعة. كذلك أخفقت سياسة الحكومة في مجال شراء الأراضي في تحقيق هدفها الرئيسي، ألا وهو تشجيع الاستثمارات الخاصة على الصعيد المحلي، كما شوهت سعر الأرض، وأدت إلى تحويل نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة إلى خارج البلاد.

ولا حاجة إلى القول بأن الأمر يتطلب تغييراً جذرياً في نظام المخصصات المقررة للقطاع الخاص وتوزيعها. فالمساعدات المالية من جانب الحكومة لابد أن توجه بصورة خاصة إلى الاستثمارات الانتاجية، فضلاً عن ضرورة تقويم العلاقة الضعيفة بين الجهد المبذول والجزاء الممنوح.

وبالاضافة إلى ذلك يمكن تعداد مشكلات أخرى[٢٠]. فمثلاً هناك الشعور بعدم الاكتراث في مجالات التوظيف العامة، واللجوء إلى المضاربة والسعي إلى

الربح السريع في القطاع الخاص، ومخاطر ذوبان الشخصية الكويتية، وعدم كفاية في نظام الرعاية الاجتماعية للعدد المتزايد، علاوة على تحديد أسعار غير ملائمة للنفط والغاز المخصصين للاستهلاك المحلي.

الفصل الرابع

إطار تخطيط مشروعات التنمية في الكويت:
تحديد نموذج للتخطيط على المدى البعيد وشرح وسائل تنفيذه

٤-١ مقدمة

تتحمل الحكومة في جميع الأنظمة الاقتصادية مسؤولية تنفيذ عدد من الأهداف السياسية ذات الأهمية الاقتصادية. ولابد لهذه الهيئات – إن أرادت القيام بهذه المهمة بكفاية – أن تدرك الآثار والعواقب المحتملة لأية اجراءات بديلة، كما يتعين أن تضع المعايير اللازمة لتقييم هذه الآثار والعواقب بشكل ملائم. وعملية اتخاذ القرار، الذي يختار بموجبه إجراء محدد في المستقبل لتنفيذ مجموعة معينة من الأهداف، ما نقصده بتعبير التخطيط الاقتصادي[١] ورسم السياسة، على نحو ما يرد في هذا الفصل. وهذه العملية في جوهرها هي «محاولة منظمة وواعية ومستمرة، لاختيار أفضل الأساليب المتوفرة لتحقيق أهداف محددة». وهي تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، لتحقيق أهداف متباينة من مجتمعات مختلفة وبأساليب متنوعة[٢]. وعلى هذا يعتبر التخطيط عملية ضرورية لجميع الحكومات، بغضّ النظر عن اتجاهها العقائدي، وهو يعني – على جميع المستويات ومن حيث المبدأ – كيفية اختيار واستخدام مجموعة من وسائل السياسة العامة (Public Policy Instruments) ، تسهم بقدر الامكان في إنجاز أهداف معينة.

والتعريف المختصر للأهداف الأساسية لتخطيط مشروعات التنمية هو التغيير والنمو. وتميل بعض الدول التي تزعم انتهاج التخطيط ، إلى التركيز على عنصر التغيير في حين يتجاهل البعض الآخر هذا العنصر. ويكمن جوهر تخطيط التنمية في الاعتراف بأهمية التخطيط ، في الوقت الذي تطبّق فيه سياسة النمو[٣]. والواقع أن عنصر «التغيير» هو الذي يفرّق بين «تخطيط التنمية» و «التخطيط المعني بالتقلبات

الاقتصادية. والهدف الأساسي لهذا الأخير هو زيادة مستوى الطلب، ولكن في الإطار التنظيمي الاجتماعي والاقتصادي السائد، في حين أن تخطيط التنمية «يسعى إلى تغيير الإطار مع الاسراع في الوقت نفسه بمعدل التقدم الاقتصادي والاجتماعي»[٤].

ومع الالتزام بالتعريفات السابق ذكرها لمفهومَي التخطيط وتخطيط التنمية، فإن النهج المتبع في هذا الفصل هو نهج (Formalised Planning) الذي يعتمد على «نماذج مصاغة بوضوح». ويقف هذا على النقيض من الخطط التقليدية (Unformalised)،التي تستند على فكرة التغييرات المتبادلة بين اقتراحات معينة واقتراحات مضادة، والتي تطرأ على العلاقة بين هيئة (أو هيئات) التخطيط من ناحية، والوزارات والادارات والمؤسسات الصناعية من ناحية أخرى. وسبب اختيار منهج(Formalised Planning) يرجع أساساً إلى المصاعب الكامنة في المنهج التقليدي، وهي مصاعب تجدر الاشارة إلى اثنتين منها. الأولى هي صعوبة التعرف على الافتراضات التي حددتها كل من الأجهزة المشاركة في فترة إعداد مقترحاتها، فيما يتعلق مثلاً بالتغيرات المقبلة في بقية قطاعات الاقتصاد، فضلاً عن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية. وفي مثل هذه الظروف يستحيل تحاشي التنافر والتضارب. والصعوبة الثانية تكمن في انه من المشكوك فيه إن كانت الهيئات المشرفة على التخطيط قادرة – رغم انشغالها الشديد بالعديد من التقارير والمقترحات – على تحديد صورة واضحة للاختيارات المتاحة أمامها.

والتخطيط الذي يعتمد على نماذج مصاغة، إنما يبدأ عادة بمجموعة من الحسابات القومية العامة، أو الموازنات، التي تهدف على الأقل إلى ضمان التوافق بين الافتراضات المحددة بشأن الموارد المتاحة واستخدامها، وإن كانت لا تضع في اعتبارها بوضوح أي علاقات هيكلية بين المتغيرات الاقتصادية. كما أن هذه الموازنات توفر أيضاً إطاراً منهجياً ملائماً لتحديد الخطط وعرضها. وعادة ما يعقب هذه المرحلة محاولة لايضاح نوع العلاقات بين المتغيِّرات التي تظهر في الحسابات العامة أو الموازنات من جهة، وغير ذلك من المتغيرات في الاقتصاد من جهة أخرى. ويتضمن هذا تعيين القيود والحدود التي يتحرك الاقتصاد في إطارها، وهي

عملية ينتج عنها نموذج يستهدف إبراز الافتراضات الواضحة أو الضمنية، أو أهمها على الأقل، والتي حددتها مختلف الأطراف المشاركة في عملية التخطيط.

ومهما كان نموذج الاقتصاد فان الاهتمام الرئيسي للهيئة المشرفة على التخطيط لابد أن ينصب على تحديد الأهداف الاقتصادية، بمعنى تحديد ما يعرف «بمعادلة الرفاهية» (Welfare Function)، واختيار الوسائل السياسية والمعايير الثانوية لاتخاذ القرارات. وعند ذاك تصبح المشكلة مشكلة تجميع المعلومات (data) وتقدير الثوابت(Parameters) وتحديد المتغيرات الخارجية المنشأ، وأخيراً تحديد استراتيجية توفير الحلول وطرق تطبيقها والأساليب اللازمة، واعتبارات الوقت والتكاليف.

ومع أن الاجراء الذي سبق وصفه قد يبدو مباشراً وبسيطاً، إلا أنه من المهم أن نشدد على أن تخطيط التنمية، ومن ذلك تشكيل النماذج هو عملية بالغة التعقيد، تتعلق في معظم الحالات «بتجمع معقد للمشكلات التي يلزم استطلاع أمرها .. (ناهيك عن) تحديد طبيعتها»[٥]، وتتصل بمؤسسات كثيرة متباينة وبعوامل فردية تتفاعل مع بعضها بعضاً في صدد صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

ونموذج التخطيط المحدد في هذه الدراسة للكويت له عدة سمات وخصائص[٦]. وهو من حيث نطاقه (Scope) يعتبر نموذجاً شاملاً للاقتصاد بأسره، وليس نموذجاً محدوداً لقطاع معين أو مشروع بذاته. كما أن هذا النموذج – من حيث علاقته بالوقت – (Time) يعتبر نموذجاً ديناميكي طويل الأجل. وديناميكي بمعنى أنه يسعى إلى تحديد «مسارات» (Trajectories) للمتغيرات الداخلية المنشأ والوسائل منذ البداية حتى نهاية الخطة. ومن هنا، فالهدف هو امداد المخطط بمعلومات تتعلق بكيفية التحرك من الحاضر إلى سنة معينة مستهدفة. وهو نموذج «طويل الأجل» يغطي فترة تخطيطية تزيد مدتها على ٧ سنوات. ولكنه نموذج «مستقبلي» يهدف إلى المساعدة على تصميم «إطار لتخطيط التنمية». ونظراً لأنه نموذج طويل الأجل، فهو لا يعالج مشاكل الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، أو العلاقة بين المتغيرات المالية ومستوى الطلب. أما من حيث

التركيز (Focus) ، أو درجة التجميع (Aggregation) ، فالنموذج المقترح هو نموذج اقتصادي على المستوى القومي ، وان كان لا يتناول الاقتصاد كله كقطاع منتج وحيد ، وانما – على العكس من ذلك – يقَسّم الاقتصاد في هذا النموذج إلى ثلاثة قطاعات هي القطاع النفطي والقطاع الداخلي غير النفطي والقطاع الخارجي غير النفطي. ومن هنا يمكن اعتبار هذا النموذج متعدد القطاعات. ويجوز النظر إلى هذا النموذج على أنه نموذج «ازدواجي» من حيث تشديده على الفصل بين القطاع النفطي «المتقدم» والقطاع الداخلي غير النفطي «الأقل تطوراً» نسبياً. وأما فيما يتعلق بالأهداف (Objectives) فنجد أن النموذج يجمع بين الهدف الاقتصادي البحت الذي يتطلع إلى زيادة الدخل المستمد من القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد (أو بمعنى آخر التراكم الرأسمالي في هذا القطاع) مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال العمل على التقليل لأدنى حد ممكن من العنصر غير الكويتي في القوى العاملة. والنموذج من ثمّ هو نموذج من نوع النماذج المثلى (Optimisation Models) ، بمعنى أنه لا يتحدد (أو ينتهي) بمجرد التعرف على قيم المتغيرات الخارجية المنشأ، وسيناريو المتغيرات السياسية (Policy variables). ولكن يتطلب تحديد دقيق لمعادلة الأهداف التي تتضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة.

فإذا وضعنا هذه الخصائص في الاعتبار لأمكننا البدء في تحديد نموذج تخطيط «مستقبلي» طويل الأجل للكويت.

٤-٢ نموذج تخطيط طويل الأجل للكويت

٤-٢-١ الاعتبارات النظرية والاطار العام

إن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهنا عند تحديد إطار نظري للتخطيط في بلد كالكويت ودول الخليج المنتجة للنفط هي أن هذه الدول – كما ذكرنا آنفاً – لا تندرج بسهولة في أي من المراتب العامة «للتقدم» و «التخلف» ، نظراً لأن بها سمات من هذه وتلك بنسب متفاوتة. وعلى هذا فان النظريات المكتملة

القائمة التي شرح جوانبها كل من بيزكس وسينغر وهيرشمان وغيرهم لا تصلح للتطبيق في هذه البلدان. لو ركّزنا الأنظار على سمات «التخلف» في هذه الدول، فان الكتابات النظرية والتطبيقية معاً تبدو غير قابلة للتطبيق أيضاً. ففي الكتابات النظرية يتعلق الافتراض الأساسي بنقص رأس المال والقوى العاملة الفائضة. أما الدراسات التطبيقية من ناحية أخرى فتتعلق ببلدان سلكت مجالات التطور المطروقة، ابتداء من مستوى منخفض، والتدرج على مدى فترة من الزمن لزيادة مقدار رأس المال إما عن طريق الادخار أو الاقتراض. ومع زيادة الدخل تتغير أنماط الاستهلاك لتلائم الدخل المتزايد، في حين تتغير أنماط الانتاج لتتفق مع الانماط المتغيرة للطلب. وفي اقتصاديات مثل هذه نجد أن أحد العوامل الرئيسية المحدِّدة يتمثل في السرعة التي يمكن بها تجميع رأس المال. أما الكويت فدولة لا ينقصها رأس المال، كما انها لم تسلك الطريق التقليدي.

وإذا لم تكن امدادات رأس المال تمثل مشكلة فلابد بالتأكيد أن يكون هناك حد لمقدرة اقتصاد ما على استيعاب رأس المال هذا. وبالنسبة لبلد كالكويت نجد أن أحد العوامل الرئيسية المقيِّدة هو الحدود المفروضة على «القدرة الاستيعابية». ويتمثل هذا عموماً في العائدات النفطية التي تتجاوز كثيراً مقدرة البلاد الحالية على الانفاق محلياً. ومع هذا فان مفهوم «المقدرة الاستيعابية» وقياسها ليس مسألة سهلة كما سبق أن شرحنا في الفصل الثالث. وبسبب هذه الصعوبات يصبح من العسير اتباع نظرية «نقص رأس المال». فالمشكلة هنا ليست بالتأكيد مشكلة «نقص الموارد»، لأن الحدود المفروضة على القدرة الاستيعابية هي عبارة عن تجمع لعدة عناصر ذات طبيعة غير متجانسة.

وقد طبق منهجان رئيسيان لمحاولة حل مشكلة إيجاد استراتيجية «مقبولة» للتنمية لاقتصاد فيه فائض لرأس المال، ويعتمد على مورد وحيد قابل للنفاد. المنهج الأول من وضع كليرون[٧]، وهو منهج تم تطبيقه على المملكة العربية السعودية واستعان فيه بنموذج يعتمد أساساً على مبدأ (System dynamics) . ولم يكن هدفه وضع برنامج أمثل للتنمية الاقتصادية، وانما إيضاح الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، وكيفية تولد المشكلات ونشوء العلاقات بين بعضها البعض. وتعتمد

طريقة التحليل على تحديد وتحليل العلاقات المتشابكة (Feed-back loops) التي تتحكم في حركة الاقتصاد القومي ديناميكياً في الأجل الطويل. وذلك في اطار نموذج ديناميكي تجريبي (Dynamic Simulation Model) . لا يتضمن دالة موضوعية، وانما الغرض الأساسي منه هو القيام بعدد من التجارب تهدف إلى التعرف على طبيعة الاقتصاد وطريقة عمله.

أما المنهج الثاني فقد عرضته موتامن[٨] وطبقته على إيران، وهو في الأساس منهج يعتمد على أسلوب النماذج الديناميكية المثلى (Optimal dynamic models) . والهدف منه هو تحديد المسار الأمثل للاستثمار في القطاع غير النفطي، الذي ينتج عنه اكبر زيادة من رأس المال في القطاع المحلي غير النفطي، قبل الاستنفاد النهائي لموارد النفط.

وفي الأوضاع التي تشتمل فيها مسألة التنمية على العديد من المشكلات الخطيرة، تصبح النماذج التجريبية (Simulation models) غير حاسمة، فضلاً عن افتقارها لحسن التوجيه. وأمثلة التضارب في حالة الكويت خطيرة جداً. فهناك التضارب بين المقدرة الاستيعابية والحاجة إلى تحقيق التنمية قبل انتشار المصادر البديلة للنفط الخام، والتضارب بين مستوى الانتاج النفطي المتفق مع المتطلبات المالية للتنمية والمستوى المتمشّي مع أسعار أوبك والطلب العالمي على النفط، والتضارب بين تراكم الأرصدة المالية ومعدل التضخم النقدي محلياً ودولياً، والتضارب بين الطلب الشديد على الأيدي العاملة الأجنبية والحدود الاجتماعية والسياسية للوجود الأجنبي، والتضارب بين اقتصاد نام بسرعة – وينعشه الازدهار النفطي – من جهة، والحدود الفعلية المفروضة لندرة الموارد من جهة أخرى. وفي هذه الظروف ينبغي على المرء اتّباع عدد لا حصر له من أنواع التجارب، حتى يتمكن من فهم طبيعة الاختيارات المتاحة، ناهيك عن تحديد مقدارها.

ومن جهة أخرى نجد أن منهج (النماذج المثلى) يرجح أن يكون اكثر حسماً وتوجيهاً. ولكن إذا قدِّر لهذا المنهج أن يطبق عملياً، مع وضع المتناقضات السابق

ذكرها في الاعتبار، فلابد أن يكون النموذج شديد التفصيل وله دالة موضوعية متشعبة. وهذا بكل تأكيد عمل يتجاوز مقدرة فرد معين وموارده. على أنه في الإمكان أن يتصوّر المرء مرحلة تسبق خطط «التطبيق العملي»، وهي مرحلة ينصب فيها الاهتمام على العلاقة بين «الباحث والمخطِط»[٩]، لا بين «المخطِط وصاحب القرار». وفي هذه الحالة يتعين على المرء أن يحدد في بادىء الأمر «نموذج عام للتخطيط»، يوضح الأهداف والوسائل الأساسية، ويدعم فهمنا لطريقة إدارة الاقتصاد. ولابد أن يكون هذا «النموذج العام» حاسماً وتوجيهياً، فضلاً عن كونه بعيداً عن التعقيد. وعلى هذا لابد أن يكون نموذجاً من نوع النماذج المثلى الذي يتخذ أساساً للبحث في هذا الفصل.

ومن الناحية النظرية نجد أن السياسة المثلى بالنسبة للكويت لابد أن تنطوي على حشد جميع الموارد بطريقة تزيد إلى أقصى حد من مستوى النمو والدخل طيلة مرحلة النفط وما بعد استنفاده، مع ضمان تحقيق المساواة بين العائدات الحدّية للاحتياطيات النفطية، ورأس المال المحلي والاستثمارات الخارجية، أو كما أوضح خوجة / سادلر[١٠]، فان الكويت – بمجرد أن يتاح لها الاختيار بين استخراج النفط أو عدم استخراجه – تستطيع أن تختار الطريقة التي تفضّلها للاحتفاظ برأس مالها، على نحو ما ينظر أي رجل أعمال أو رجل صناعة إلى مجموعة من مجالات الاستثمار، واتخاذ قرار بشأنها. والنموذج الذي نقترحه (أي نموذج خوجة وسادلر) انما ينظر إلى النفط كرصيد في مجال الاستثمار، شأنه شأن أرصدة أخرى، للاستفادة منها في الاستثمارات الداخلية أو استثمارها في موجودات مالية أو غيرها في الخارج.

على أن النموذج السابق ذكره – وكما قال خوجة / سادلر[١١] – ينطبق في ظروف مثالية. فمثلا نجد أن المعدل الأمثل لاستخراج النفط قد يستعصي على التحقيق، إذا ما أخذت في الاعتبار متطلبات الدول الصناعية والمقتضيات السياسية. ولابد من أن تدرس مسائل مثل القدرة الاستيعابية وعدم استقرار أسعار التبادل الأجنبي وغير ذلك من الاعتبارات المقيِّدة. اقترح خوجة / سادلر – مع افتراض ثبات الأسعار والحصول على عائد حقيقي من استثمار الأرصدة الأجنبية –

في نموذج نظري لتحديد «مستوى استخدام العائدات من العملات الأجنبية، مع السماح في الوقت نفسه بتراكم الأرصدة الأجنبية، في مواجهة موارد النفط القابلة للاستنفاد، بحيث يمكن الابقاء على الدخل المتدفق من العائدات الأجنبية على مستوى متوافق مع حالة النمو الأمثل». ويصوّر خوجة وسادلر هذا النموذج بالرسم البياني التالي:

شكل (٤)

نموذج خوجه / وسادلر

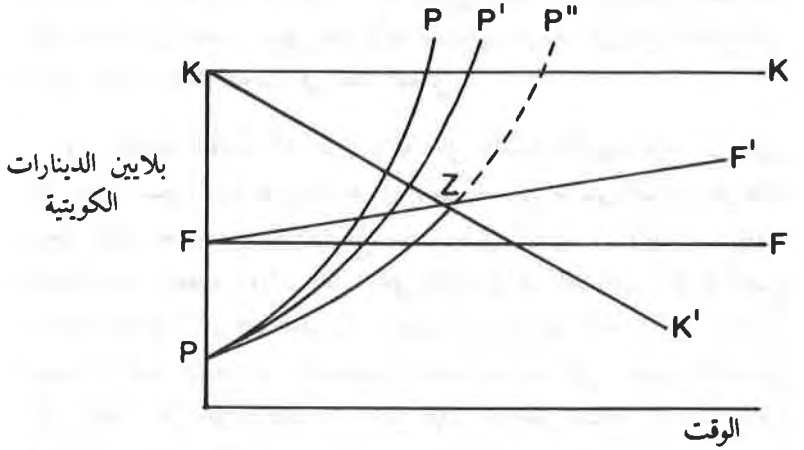

على أنه – وكما أقر خوجة / سادلر[١٣] – «لابد من الحصول على معلومات أكثر بشأن القيود الموجودة، والدالّة الموضوعية، إلى جانب المزيد من المعطيات التفصيلية، قبل استنباط أي نتائج من التحليل الدقيق». ومع اتّباع منهج النموذج الأمثل فاننا سنقوم من الفصل التالي بمحاولة رسم نموذج عام للتخطيط «المستقبلي» الطويل الأجل في الكويت.

٤-٢-٢ تحديد معالم النموذج

هناك شبه بين النموذج الديناميكي المقترح في هذا الفصل – من حيث مناهج البحث المستخدمة – وبين نموذج موتامن[١٤] الخاص بايران، وهو يستند إلى إطار كينزيّ مبني على العلاقة بين الدخل والانفاق، ويستفيد من عدد من الدراسات

المتعلقة بانتاج النفط وتسعيره[١٥] [١٦]. وينقسم النموذج إلى مرحلتين، أولاهما يتحدد فيها نموذج شامل للاقتصاد الكويتي بهدف التعرف على القيود المانعة للنمو. وأما المرحلة الثانية فتصاغ فيها البيانات المدرجة في الدالة الموضوعية، فضلاً عن شكل هذه الدالة. وتحقيقاً لأغراض التخطيط، وكمقدمة للتقييم والتطبيق، فقد تم اختيار ثلاثة نماذج للتخطيط هي: نموذج التنمية الأولى للكويت، وهو نموذج مبسط ذو اداتين(Two instruments)، ونموذج الاساس، الذي يعتمد على ثلاث أدوات(Three instruments) له أهميته الخاصة في هذه الدراسة، ونموذج موسع له أربع ادوات (Four instruments). وليست هناك في هذا القسم أية محاولة لتقييم الثوابت أو تجميع البيانات المطلوبة. ولكننا نهتم بهذا الأمر في القسم ٤-٣.

نموذج للاقتصاد الكويتي

(The Macro-economic model of the Kuwait economy)

الاطار الأساسي لهذا النموذج هو كما ذكرنا سابقاً إطار كينزيّ، ويعود لما بعد كينز أيضاً، من حيث أن الاقتصاد ينظر إليه من ناحية الانفاق. كما يتم التشديد على أهمية الاستثمار الرأسمالي، علاوة على الاستثمار في رأس المال البشري. وبالاضافة إلى ذلك - واتفاقاً مع كينز - يفترض في التغير الاقتصادي ألا يتم نتيجة لقوى أوتوماتيكية. ومع هذا فقد أخضع الاطار الكينزي لعدد من التعديلات كي يلائم أهداف هذه الدراسة. وظروف الكويت أيضاً. ففي سياق الاقتصاديات الكينزية يفترض أن الاقتصاد يتألف من قطاع منتج واحد. والأخذ بهذا الافتراض يعد غير واقعي، لأنه يتجاهل الطبيعة «المزدوجة» للاقتصاد الكويتي. ومن هنا كان اتباعنا لمنهج قطاعي يتفاعل فيه الدخل مع الانفاق. فنظرية كينز لا تتعلق بجانب العرض. وإنما هي نظرية لتحقيق التوازن على المدى القصير في مجال العمالة. مع التشديد على التحكم في الطلب. وتعد اعتبارات العرض - في سياق النمو - ذات أهمية عظمى. ومن هنا نشأت حاجة لا نزاع فيها لدالة إنتاج. وعلاوة على ذلك فان المسائل المتعلقة بعرض القوى العاملة. حتى في شكلها الاجمالي. إنما تقع خارج نطاق الاقتصاديات الكينزية. ولكن اعتبارات عرض القوى العاملة لها اهمية كبرى في هذه الدراسة. حيث يتم التمييز بين الكويتيين وغير

الكويتيين. ويتم التفريق في حالة الكويتيين بين الذكور والاناث. وقياساً على الاطار الكينزي المعدّل الذي تنشأ فيه علاقة بين الدخل والانفاق. يتألف نموذج الاقتصاد الكويتي المقترح في هذا القسم على مجموعة من المتطابقات البديهية بالاضافة إلى علاقة سلوكية واحدة وعلاقتين فنيتين / سلوكيتين.

ونستهل العرض بتقسيم الدخل القومي Y(1) في أي فترة من الوقت إلى: دخل مستمد من القطاع النفطي E(1) ودخل مستمد من القطاع الداخلي غير النفطي Y(2) ودخل من الأرصدة المودعة في الخارج Y(3) وعلى هذا نجد أن

$$Y(1) = E(2) + Y(2) + Y(3) \qquad (1)$$

ويفترض أن الدخل من القطاع الداخلي غير النفطي المحلي محدداً بدالة إنتاج كوب دوغلاس في رأس المال Y(4) . وفي الأيدي العاملة Y(8) . مع فواصل زمنية (Time lags) وتغيرات تكنيكية محايدة (disembodied neutral technical change) ويعطينا هذا ما يلي:

$$Y(2) = a_1 Y(4)_{-1}^{a_2} \quad Y(8)_{-1}^{a_3} \quad a_2 + a_3 = 1 \qquad (2)$$

على اعتبار أن a_1 و a_2 و a_3 هي ثوابت. وتجدر الاشارة إلى نقطتين فيما يتعلق بالمعادلة (٢). أولاهما انه يصعب تحديد مدة الفواصل الزمنية على أساس افتراضي أو بديهي. وتحقيقاً للتبسيط الرياضي فقد افترض أن هناك فاصلاً زمنياً واحداً. وأما النقطة الثانية فان مسألة خضوع دالة الانتاج السابقة إلى اقتصاديات الغلة الثابتة أو الناقصة أو المتزايدة هي أمر قابل للجدل (أي انه ما إذا كانت $(a_2 + a_3 \leqslant 1)$. وفي الامكان افتراض تناقص الغلة في حالة الكويت. على أساس القيود المفروضة على المقدرة الاستيعابية وعلى أساس الاختناقات التي يعاني منها القطاع غير النفطي. على أنه من الممكن أيضاً افتراض عائدات ثابتة اعتماداً على فكرة إمكان تقسيم عوامل الانتاج في بلد كالكويت. وفي مثل هذه الظروف افترضنا ثبات العائد مبدئياً. ثم يخفف هذا الشرط فيما بعد في سياق الحل التجريبي للنموذج. وتم شرح النتائج المترتبة عن ذلك التغيير.

فإذا نظرنا إلى الدخل المستمد من استثمار الأرصدة المودعة في الخارج Y(3) ، مع افتراض أن هذه هي دالة غير خطية لمجموع الأرصدة الخارجية، ذات فاصل زمني واحد. لوجدنا أن:

$$Y(3) = a_4 Y(5)_{-1}^{a_5} \qquad (3)$$

وتوضح المعالة (٣) نقص العائدات. مما يفرض قيوداً على الثوابت في شكل $a_4 > 0, 0 < a_5 < 1$. كما تشير ضمناً إلى معدّل حدي إيجابي للعائدات المستمدة من الاستثمارات في السوق الدولية. وهناك ما يؤيد افتراض نقص العائدات من واقع الابحاث التطبيقية التي أجرتها موتامن [١٧] في إيران. مما يمكن تعميمه على أنشطة الاستثمارات الخارجية لمعظم الدول العربية المنتجة للنفط [١٨].

وتضاف إلى ذلك معادلتا حركة. أولاهما تصف عملية تراكم رأس المال في القطاع الداخلي غير النفطي، وفيها يتزايد مع مرور الزمن مجموع رأس المال في هذا القطاع في أي وقت محدد Y(4) ، عن طريق الاستثمارات المتعاقبة. وعلى هذا نجد:

$$Y(4) = Y(4)_{-1} + U(1) \qquad (4)$$

على اعتبار أن U(1) تمثل الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي. أما معادلة الحركة الثانية فتحدد عملية تراكم الأرصدة الخارجية، بحيث أن مجموع هذه الأرصدة Y(5) يتغير طبقاً لظهور فائض أو عجز في ميزان المدفوعات Y(6) . ويعطينا هذا:

$$Y(5) = Y(5)_{-1} + Y(6) \qquad (5)$$

على اعتبار أن Y(6) بدورها تحدد كما يلي:

$$Y(6) = Y(1) - U(1) - Y(7) - E(2) \qquad (6)$$

وعلى اعتبار أن Y(7) و E(2) هما الانفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستهلاكي الحكومي على التوالي. أما Y(1), و U(1) و Y(6) فقد سبق تحديدها.

ويفترض أيضاً أنه في الظروف الاقتصادية العادية هناك نسبة عادية ثابتة من الدخل القومي، تخصص للانفاق الاستهلاكي. ومثل هذه النسبة التي تتراوح بين ٦٥٪ و ٩٠٪ من الدخل القومي، تتأثر عادة على المدى القصير بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية. وحيث أن النموذج المحدد في هذا الفصل هو نموذج طويل الأجل، لذلك أفترض علاقة نسبية تتضمن المساواة بين الميل الحدّي للاستهلاك ومتوسط الميل للاستهلاك. وعلاوة على ذلك فيفترض أن الدخل من القطاع غير النفطي هو المفهوم الملائم للاستخدام في دالة الاستهلاك – ما دامت وجهة النظر المشروحة في هذه الدراسة تتفق مع وجهة نظر خوجة / سادلر[١٩] – عند الاقتراح بضرورة إدراج العائدات النفطية بصورة مناسبة في حسابات الثروة القومية، بدلاً من ادراجها في حسابات الدخل / الانفاق. وهذا أمر تستلزمه طبيعة النفط القابلة للاستنفاد، إذ لا يصح أن تخصص عائداته للاستهلاك، نظراً لأن مثل هذا الاجراء سيكون أشبه باستهلاك رأس المال الوحيد. وبالنسبة للاستهلاك الخاص نستطيع أن نصوّر العلاقة التالية:

$$Y(7) = a_6\, Y(2) \qquad (7)$$

ولقد بحثنا حتى الآن موضوع الدخل غير النفطي والدخل الناشىء من الأرصدة الخارجية، ولم تبق إلا مسألة العوامل المحدِّدة للدخل النفطي. وقد اتخذنا لذلك منهجين. ففي استراتيجية التنمية الأولى للكويت ونموذج الاساس في التخطيط، افترضنا أن العائدات النفطية خارجية المنشأ، في حين أنه في «النموذج الموسع» عدلنا هذا الافتراض، واستخدم بدلا منه منهج براغماتي «شبه داخلي المنشأ» (Quasi-endogenous).

وفي الامكان صياغة رأي مقنع إلى حدٍ ما اعتماداً على افتراض منهج المنشأ الخارجي (The exogeneity assumption)، على أساس أن العائدات النفطية لأية دولة منتجة للنفط إنما تنشأ خارج نطاق سيطرة الهيئات المكلفة برسم السياسة العامة. وينظر إلى التفاعل المتبادل بين الاستثمار من جهة ومعدل استخراج النفط

من جهة أخرى – رغم أن حدوثه صحيح بوجه الاجمال – ينظر إليه على أنه «غير عملي إذا ما طبق على دولة بذاتها ... وخصوصاً إذا كانت هذه الدولة عضواً في منظمة أوبك ... فهذه الاقتصاديات تواجه طلباً عالمياً على صادراتها، وهو طلب لا يدخل في نطاق سيطرتها، ويتحدد بظروف خارجية المنشأ، اعتماداً على البيئة الاقتصادية في الخارج. وعلى هذا يستحيل الاتفاق على المزيد من مبيعات النفط (بما يزيد على الطلب العالمي) في أي وقت محدد دون خفض الأسعار. ولكن مثل هذا الخفض لا يصبح ممكناً دون موافقة سائر الدول الأعضاء في المنظمة». وتخلص موتامن إلى أنه «ليست هناك دولة واحدة قادرة على تحديد أسعارها بقرار منها ... فالبحث الدقيق لشؤون دول أوبك المنتجة للنفط يكشف عن أن القرار المتعلق في تصدير النفط هو قرار لا تحدده مقتضيات التخطيط الداخلي، وانما هو قرار سياسي في المقام الأول[٢٠].

ومع أن الرأي السابق رأي وجيه إلى حد كبير إلا أنه غير واقعي تماماً كما أنه لا يتّسق مع أهداف التخطيط. فمن حيث المبدأ يعتبر من غير المرغوب فيه تماماً – في حالة اقتصاد يعتمد أساساً على الدخل المستمد من مورد قابل للنفاد – أن يتم الفصل بين القطاعين، أو الافتراض على الأقل بأن هناك صلة من جانب واحد (بين القطاع النفطي والقطاع غير النفطي). وحتى لوكانت هذه الدول قد تجاهلت في الماضي اعتبارات التخطيط الداخلي، في مجال تحديد مقدار انتاجها النفطي وأسعاره، فمن غير الصواب في الرأي أن نفترض استمرار تلك الدول في مسلكها هذا مستقبلاً. وبالاضافة إلى ذلك فان افتراض المنشأ الخارجي لانتاج النفط واسعاره بالنسبة لدولة معينة من دول أوبك هو افتراض غير واقعي. فمن جهة نجد أن أوبك لا تحدد إلا سعر النفط الخام المعياري (أو الذي يتخذ علامة يقاس بها غيره) من الناحية النظرية على الأقل. وحتى من هذه الناحية نجد أن قرارات أوبك كانت منذ عام ١٩٧٤ تخلو من القرار[٢١]. ومن جهة أخرى لم يكن لأوبك أبداً نظام سعري شامل، فضلاً عن أنها لم تتصدر السوق[٢٢]. ومنذ عام ١٩٧٩ أصبح لا وجود لأوبك تقريباً، بعد أن تلاشى حتى «مظهر الوحدة». ومستقبل أوبك لا يبدو مشجعاً. وكل هذا يعني أنه مع توفر سعر معياري، أتيحت لكل من الدول

الأعضاء منذ عام ١٩٧٤ بعض الحرية لتحديد أسعار نفطها الخام في علاقتها بتقلبات السوق. أما فيما يتعلق بجانب الانتاج، فمن الصحيح أنه ليس في إمكان دولة ما أن تزيد من إنتاجها إلى مستوى يعلو على مستوى الطلب العالمي دون أن تضطر إلى خفض أسعارها، وهو ما يخرج عن سيطرة هذه الدولة طبقاً لموتامن. ولكن أصبح لكل دولة كما ذكرنا آنفاً قدر من المرونة فيما يختص بتحديد الأسعار. وأما فيما يتعلق بالتحكم في الانتاج فإن بعض الدول الأعضاء في أوبك، ولاسيما الدول ذات الاستيعاب المنخفض، تهدف إلى جعل انتاجها في مستوى يقل عن مستوى الطلب على نفطها الخام، بدلاً من رفعه. ولقد سعت الكويت إلى تطبيق سياسة حفظ النفط وتوفيره، فقللت بذلك الحد الرسمي لانتاجها من مليوني برميل يومياً إلى مليون ونصف مليون برميل يومياً إلى مليون وربع مليون برميل يومياً. وعلى هذا فإن الطلب على النفط الكويتي يمثل حداً أعلى من الحد الذي تختاره السلطات لانتاج النفط.

ولسوء الحظ فان أية معالجة عميقة لقطاع نفطي داخلي النمو، إنما تقع خارج نطاق هذه الدراسة، ولسنا على يقين حتى اذا كانت مثل هذه المعالجة مجدية في الوقت الحاضر. فالتقلبات التي تميزت بها أسواق النفط منذ مطلع السبعينات قد تجعل هذه المهمة بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة. وعلاوة على ذلك فمع أن هناك مؤلفات كثيرة حول انتاج النفط وأسعاره [٢٣] [٢٤] [٢٥] [٢٦] [٢٧]، وبعضها له ثقله وأهميته، إلا أن أغلبية هذه الكتابات تفتقر إلى الواقعية. وفي هذه الظروف رأينا أن نسلك نهجاً براغماتياً، نعالج الدخل النفطي من خلاله على أساس أنه «شبه داخلي المنشأ»، في نطاق «نموذج التخطيط الموسع». وعلى هذا الأساس تمت دراسة وضعين، أولهما افتراض مسار مرغوب فيه لانتاج النفط الخام، ومعالجة موضوع سعر النفط الخام كأداة يتم تحديد مسارها داخلياً خلال مرحلة الخطة. أما الثاني فيعتمد على افتراض تطور مناسب لأسعار النفط الخام الكويتي، ويعالج الانتاج كأداة يتم تحديد مسارها خلال فترة الخطة داخلياً. وعلى هذا نجد في النموذج الموسع أن:

$$Y(11) = E(2) = E(8) \times U(4) \qquad (8)$$

على اعتبار أن E(8) هي إما سعر النفط الخام أو انتاجه و U(4) هي انتاج النفط الخام أو سعره.

وننتقل الآن إلى قطاع العمالة. حيث نتبع لتحليله منهجاً يجمع بين (التجميعي / التفصيلي) (Aggregate disaggregated approach) فهو تجميعي بمعنى أنه لا يفرق بين المهارات والوظائف .. الخ. ولكن القوى العاملة الاجمالية Y(8) تنقسم من جهة أخرى تفصيلياً إلى عاملين كويتيين E(3) وغير كويتيين Y(9) . ثم يقسم القطاع الأول إلى عاملين كويتيين من الذكور E(4) وعاملات كويتيات E(5) . ويعطينا هذا:

$$Y(8) = E(3) + Y(9) \quad (9)$$

$$E(3) = E(4) + E(5) \quad (10)$$

وفيما يتعلق بالقطاع غير الكويتي من القوى العاملة. فقد درسنا احتمالين أولهما تحديد العمالة الوافدة Y(9) على انها متغيّر وضعي (State variable) . والتغير المطلق فيه خلال الفترات المتعاقبة على أنه متغيّر يمكن التحكم فيه (Control variable) والاحتمال الثاني يعتمد على معالجة العمالة الوافدة على أنها متغيّر يتحدد مستواه في أي وقت معين خارج النموذج. وذلك من قِبَل واضعي السياسة العامة، على أساس الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. ورغبة في بحث أي من هذين الاحتمالين فقد أعددنا الصياغة التالية:

$$Y(9) = Y(9)_{-1} - E(5) - E(5)_{-1} + U(2) \quad (11)$$

والمعادلة (١١) هي معادلة حركة يفترض فيها أن يقل عدد العمالة الوافدة بمقدار مساوٍ للزيادة في عدد العاملات الكويتيات. وأن يزيد (أو يقل) بمقدار مساوٍ للزيادة (أو النقصان) في عدد تصاريح العمل الصادرة كل عام U(2)

فإذا انتقلنا إلى قطاع العاملات الكويتيات فيفترض أن يشكل هذا القطاع نسبة من عدد الاناث في المجتمع الكويتي E(7) ، اعتماداً على مقدار مشاركة المواطنات الكويتيات E(6) . وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة اداة U(3) في النموذجين «الاساس» و «الموسّع». وعلى هذا نجد أن:

$$E(5) = E(6) + E(7) \quad (12.A)$$

$$E(6) = U(3) \quad (12.B)$$

وبالاضافة إلى المعادلات السابق ذكرها لابد من توفر شرطين، الأول هو شرط اللاسلبية يفرض على مجموع الأرصدة المودعة في الخارج، مما يضمن ألا يتحمل الاقتصاد أي دين أجنبي في نهاية فترة التخطيط. أي أن:

$$Y(5) > o \qquad t = T \qquad (13)$$

وأما الشرط الثاني فيتعلق بالحد الأدنى لمتطلبات الاستيراد. وهذا أمر حيوي بصفة خاصة في حالة الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد بشكل يكاد يكون تاماً على النفط في مجال إدارة صادراتها. ويفترض ألا يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات الاستيراد لأغراض الاستهلاك والاستثمار، في كل من سنوات الخطة بما فيها السنة الأخيرة، الايرادات الخارجية(Foreign earnings). فإذا رمزنا إلى المتغيّر بالرمز Y(10) لوجدنا أن:

$$Y(10) = Y(3) + E(1) - \phi_1 Y(2) + \phi_2 U(1) \qquad (14)$$
$$>0$$

على اعتبار أن ϕ_1 و ϕ_2 هما نسبة الدخل غير النفطي والاستثمار غير النفطي المحلي، المستورد في شكل مواد خام .. الخ وبضائع استثمارية.

دالة الاهداف(The objective function)

كما سبق أن ذكرنا في مقدمة هذا القسم، يتفرع النموذج الأمثل الطويل الأجل إلى مرحلتين، الأولى هي نموذج اقتصادي شامل، يفترض فيه أن يحدد القيود المفروضة على الاقتصاد، وهذا هو ما شرحناه فيما سبق، واما في هذا القسم الفرعي فنعالج تحديد دالة الأهداف.

فمع افتراض فترة تخطيط محدودة، T.....1, = t، يتحدد فيها مسبقاً كل من الزمن الأولي والزمن النهائي، نجد أن هناك جانبين يتعلقان بتحديد الدالة الموضوعية، أي المتغيرات التي تدخل إلى الدالة، ثم شكلها الرياضي المحدد.

أما فيما يتعلق بالجانب الأول فلابد للتخطيط من التحديد الدقيق للأهداف القومية، وهو تحديد يعتبر منطقياً – أول مكوّنات التنمية. فكما يقول ووترستون[٢٨] «بدون تحديد الأهداف القومية للتنمية، وتوضيح الأهمية النسبية لكل هدف

بذاته، فالأرجح أن أهداف الخطة ومشروعاتها ستختار بصورة عشوائية، وبالتالي تصبح السياسات والاجراءات المتبعة لتنفيذ الخطة متناقضة ... فأهداف التنمية الأساسية لدولة ما هي العوامل المحدِّدَة لطبيعة مجهودات التنمية القومية واتجاهها».

والواضح أن انتقاء هذه الأهداف يعتمد على الافضليات القومية النابعة من القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني، علاوة على المرحلة التي بلغتها من تطورها. ومع أن الباحثة لا تزعم لنفسها دراية خاصة بالأفضليات القومية، فانه يمكن تبيّن هدفين لها أهمية قصوى، أولهما اقتصادي بحت ويتمثل في زيادة الدخل المستمد من القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد عند نهاية فترة التخطيط. والهدف هنا يتركز في بناء قطاع اقتصادي داخلي وتنميته، لاستكمال القطاع النفطي خلال فترة استمرار الموارد النفطية. ولكن الأهم من ذلك أن يكون هذا القطاع قادراً على الحلول محل النفط عند نفاده. وقليل من الاحصائيات في حالة الكويت يوضح لنا أهمية هذا الهدف. فالعائدات النفطية تبلغ في المتوسط ٩٥٪ من الايرادات الخارجية، و ٩٠٪ من دخل الحكومة، وأكثر من ٦٠٪ من الدخل القومي. ولقد ازدادت هذه النسب المئوية في السبعينات حيث بلغت أكثر من ٩٦٪ من الايرادات الخارجية عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ و ٩٨٪ من دخل الحكومة عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ و ٧٧٪ من الدخل القومي عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥. ومثل هذا الاعتماد الكبير على النفط يعني أن هناك مجازفات خطيرة على المدى القصير والمدى الطويل معاً. فعلى المدى القصير تؤدي التقلبات في أسعار النفط، والطبيعة الموسمية للطلب عليه، وحساسيته للأحداث السياسية الدولية، والتغير في أسعار التبادل الأجنبي ولاسيما سعر الدولار، يؤدي كل ذلك إلى آثار سيئة على الاقتصاد القومي. وأما على المدى البعيد فمن المهم أن نواجه حقيقة أن انتهاء عصر النفط قد يكون أقرب مما نتصوره. ومن الأهمية بمكان أن نفكر الآن فيما يمكن أن تكون عليه صورة الاقتصاد الكويتي فيما بعد عصر النفط. وصحيح أن لدى الكويت احتياطيات نفطية كبيرة نسبياً يمكن أن تبقى لما يزيد على ٨٠ عاماً أذا استمر الانتاج على ما هو عليه. ولكن من الضروري أن نضع في الاعتبار أن الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة تقريباً التي تنتج نوعاً واحداً من النفط

الخام، من نوع متوسط / ثقيل (٣١° حسب مواصفات معهد البترول الأميركي). وبه محتوى كبريتي مرتفع. والمنتجات المشتقة من هذا النفط الخام، تتصدر قائمة المنتجات التي يمكن استبدالها بسهولة، على اساس الوسائل الفنية الحالية. ولا يمكن أن تتحسن اقتصاديات هذا النفط الخام إلا إذا استخدم من خلال مصافٍ لها مرافق وتسهيلات متقدمة لتحسين درجة الانتاج. على أن ارتفاع تكلفة النفط الخام، والأرباح الحدّية القليلة، قد تمخضت عن التناقص المستمر في طاقة التكرير بهذه التسهيلات الباهظة الثمن. وأخيراً نجد أن هناك نتيجة أخرى للاعتماد على القطاع النفطي وعدم تنمية قطاع داخلي غير نفطي. ألا وهي الاعتماد الكبير على الواردات. ولقد ازداد حجم هذه الواردات بمعدلات عالية جداً. فقد زادت قيمة الواردات مثلاً بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٦ بأكثر من ٢٩ مرة. من ٣٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٥٥ إلى ٩٧٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٦ ثم إلى ١١٢٣ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٧. ومن واقع هذه الأرقام ليس هناك مجالاً للشك في أنه ما لم تتم تنمية القطاع الداخلي غير النفطي فسيصبح المستقبل مبعث انزعاج شديد، على أقل تقدير. كما أن الشكوك الخطيرة التي تحيط بالاعتماد على الدخل المستمد من الخارج، إنما تحول دون الأخذ بنظرية «اقتصاد الريع» (Rentier economy).

أما الهدف الثاني فله طابع اجتماعي سياسي بالدرجة الأولى، وإن كان به مضمون اقتصادي مهم أيضاً، ويتمثل في التقليل لأدنى حد ممكن من العناصر غير الكويتية في القوى العاملة. فالقصد هنا هو محاولة ايجاد قوى عاملة متوازنة (وبالتالي بنية سكانية متوازنة) بين الكويتيين وغيرهم، ضماناً للانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي. كذلك لا يتوفر هنا إلا القليل من الاحصائيات التي توضح أهمية هذا الهدف. فمثلاً نجد أنه بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٧٥ زاد عدد غير الكويتيين بأكثر من ٦ مرات، من ٠٠٠ ٩٢ إلى ٠٠٠ ٥٦٣، بينما لم يزد الكويتيون إلا بمقدار ٤ مرات، من ٦٢٢ ١١٣ إلى ٠٠٠ ٥٢٣. وعلى هذا زادت نسبة غير الكويتيين من ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان عام ١٩٥٧ إلى ٥٠٪ عام ١٩٦٠ ثم إلى ٥٣٪ عام ١٩٦٥، وظلت هذه النسبة دون تغيير حتى عام ١٩٧٥. ومع هذا

فان نسبة غير الكويتيين إلى مجموع القوى العاملة تحتاج الى دراسة. فقد زادت هذه النسبة من ٤ر٦٩٪ عام ١٩٥٧ إلى ٧ر٧٦٪ عام ١٩٦٥. ثم بلغت ٧٣٪ عام ١٩٧٠ و ٨ر٦٩٪ عام ١٩٧٥. وبالاضافة إلى ذلك فإن غير النشيطين اقتصادياً، وهي فئة فريدة مقصورة على احصاءات الأيدي العاملة الكويتية. وتضم القادرين على العمل وإن لم يكونوا راغبين فيه ضمن غير الكويتيين الذكور. قد زادت نسبتهم بشكل ملحوظ من ٧ر١٪ عام ١٩٦٠ إلى ٧ر٢٪ عام ١٩٦٥. إلى ١ر٦٪ عام ١٩٧٥. وذلك بالقياس إلى إجمالي غير الكويتيين بين الخامسة عشرة والستين من العمر. أما نسبة غير الكويتيات فقد زادت من ٢١٪ من اجمالي عدد غير الكويتيين عام ١٩٥٧ إلى ٤٣٪ عام ١٩٧٥. في حين بلغت نسبة غير النشيطات اقتصادياً بينهن ٨ر٧٤٪ عام ١٩٧٥. وهذا يعني – بالاضافة إلى ازدياد عدد غير الكويتيين دون الخامسة عشرة من أعمارهم – أن هناك زيادة معدل الاعالة. وأخيراً لابد أن نلفت الانتباه إلى الطبيعة غير المتجانسة للسكان غير الكويتيين. ويوجز هذا الأمر خوجة / سادلر[٢٩] بقولهما: «إن المشكلات التي قد تنشأ من هذا (أي من النسبة المرتفعة لغير الكويتيين) إنما تتعلق بالافتقار إلى التجانس بين مختلف التجمعات البشرية. لاسيما وانهم يتمتعون بمزايا ومنافع اقتصادية متباينة. وسوف يزداد اتضاح دلالة هذه المشكلة بمجرد أن يتباطأ معدل التقدم الاقتصادي. وتبدأ هذه التجمعات البشرية باحاطة نفسها بالمزيد من الحماية. ومن الدلالات الأخرى ما يتعلق بما يترتب على ذلك من مشاعر قلقة غير مستقرة لدى قطاع كبير من السكان. مع ما ينشأ عنها من افتقار للشعور بالانتماء. وعدم توفر درجة كافية من المسؤولية في الوقت نفسه».

وقصارى القول إن هدف استراتيجية التنمية هو تقليل تأثر الدخل عن طريق زيادة الدخل المستمد من القطاع الداخلي غير النفطي لأقصى حد ممكن. وتقليل مخاطر العمالة عن طريق خفض العنصر الأجنبي في القوى العاملة إلى أدنى حد ممكن. ويجدر تسجيل ثلاث ملاحظات عامة في هذا الصدد. وأولى هذه الملاحظات تتعلق بزيادة دخل القطاع الداخلي غير النفطي إلى أقصى حد ممكن. من حيث ان هذه الزيادة تعني ضمناً زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص إلى

أقصى حد من خلال المعادلة رقم (٧)، مما يضمن استمرار الارتفاع في مستوى المعيشة. كما أنها تستلزم أيضاً زيادة رأس المال إلى أقصى حد في القطاع الداخلي غير النفطي. أما الملاحظتان الباقيتان فتتعلقان بتقليل العنصر الأجنبي في القوى العاملة. ويتعين تحقيق هذا بطريقة منظمة لتخفيف الآثار العكسية على الانتاج والدخل، وبصورة انسانية تعتمد على الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه العمالة الوافدة في الاقتصاد، ولكن بطريقة واقعية أيضاً تضع اعتباراً خاصاً لأهمية التوافق والاستقرار من الناحيتين السياسية والاجتماعية. واما من الناحية الايجابية فيتعين تشجيع الكويتيات على المشاركة في ميدان العمل، لما في هذه المشاركة من قيمة في حد ذاتها، ولكن للتعويض أيضاً عن الخفض في مستوى العاملين غير الكويتيين. وكان الاتجاه في هذا الصدد مشجعاً للغاية. فقد بلغ عدد الكويتيات العاملات ٣٨٤ سيدة عام ١٩٥٧، ووصل إلى ٧ر٤٧٧ سيدة عام ١٩٧٥ مما يعني زيادة بمقدار ٢٠ مرة تقريباً في أقل من ٢٠ عاماً. وأما فيما يتعلق بمعدل مشاركة الكويتيات، فكان ١٪ عام ١٩٥٧ ووصل إلى ٢ر٣٪ عام ١٩٧٥. وتشير النتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨٠ إلى احتمال وصول المعدل في ذلك العام إلى ٥٪. وينصب الاهتمام في الفصلين الخامس والسادس من هذه الدراسة على الفحص الدقيق لهذا الجانب من جوانب النمو.

والدالة الموضوعية المستخدمة في هذه الدراسة هي دالة من الدرجة الثانية[٣٠]، وهي عبارة عن الحاصل الموزون لتربيعات الانحرافات التي يسلكها كل متغيّر بعيداً عن المسار المطلوب. ويمكن تعليق أوزان كثيرة على كل متغيّر في كل وقت بذاته، على أن تعكس المقادير النسبية لهذه الأوزان مختلف الجزاءات التي يوقعها صاحب القرار على المتغيرات التي لا تحقق القيم التي يرغب فيها. فالمتغيرات التي يراها صاحب القرار عديمة الأهمية لا تعلق عليها أية أوزان على الاطلاق. وقد لزم اختيار هذا الشكل من أشكال الدالة الموضوعية، نظراً لتوفر برامج الكمبيوتر، علاوة على أنها اكثر الدالات شيوعاً في الكتابات والأبحاث[٣١].

٤-٣ البيانات والقيم الرقمية للثوابت

(Data and numerical values of parameters)

رغبة في تطبيق النموذج والحصول على قيم عددية للمسارات المثلى، لابد من الحصول على قدر معين من البيانات الأولية. وتتألف هذه المعطيات من قيم أولية للمتغيرات الموضعية (State variables)، والمتغيرات الخارجية المنشأ علاوة على تقديرات للثوابت.

٤-٣-١ تعريف المتغيرات وقياسها

الدخل من القطاع الداخلي غير النفطي

التعريف المستخدم في إطار هذه الدراسة للدخل من القطاع الداخلي غير النفطي هو صافي قيمة الانتاج غير النفطي العام (Net national non-oil value added at factor cost) وتعبير «الصافي» هنا يشير إلى صافي استهلاك رأس المال الثابت في القطاع الداخلي غير النفطي. وقد تم اختيار هذا التعريف رغبة في ضمان المماثلة مع مفهوم «صافي الاستثمار» الذي يشكل أساساً للنموذج الشامل. ولا تتوفر الاحصائيات لهذا الغرض، ولكن يمكن اشتاق قياس معين بسهولة من الاحصائيات الرسمية للدخل القومي. وقد اختير عام ١٩٧٥ باعتباره الوقت الأول لنموذج التخطيط، اعتماداً على توفر البيانات. فقد قدِّر دخل القطاع الداخلي غير النفطي عام ١٩٧٥ بمبلغ ٦٤٣ مليون دينار كويتي.

الدخل الخارجي

لا تتوفر احصائيات يعتدّ بها عن العائدات المستمدة من الأرصدة المودعة بالخارج، في القطاعين الخاص والعام. وهناك إمكانية للحصول على تقديرات غير مباشرة على أساس سعر الفائدة السائد في الأسواق الدولية. إلا أن الأخذ بهذه الوسيلة يتطلب معرفة بيانات عن مجموع الأصول المحتفظ بها في الخارج. ولكن لا تتوفر هذه البيانات لسوء الحظ، ومن الصعب جداً الحصول عليها. وفي هذه الظروف استخدمت الاحصائيات المنشورة عن دخل القطاع العام فقط من الاستثمارات الخارجية، أي دون حساب دخل القطاع الخاص، وبلغ هذا الدخل ٢٠٢ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٦. وهذا رقم يقل كثيراً عن المفروض،

ولابد من ثمّ أن يوضع هذا الأمر في الاعتبار عند تفسير النتائج.

تراكم رأس المال في القطاع الداخلي غير النفطي

لا تتوفر الاحصائيات اللازمة عن هذا المتغير. كما أن من الصعب جداً تقدير أرقامه. لأن محاولة هذا التقدير قد صاحبها قدر كبير من الجدل. وعلى هذا فان أي طريقة تستخدم في الحساب لابد أن تكون قاصرة. ومتعسفة إلى حدٍ ما. وقد تم الحصول على الأرقام المستخدمة في هذه الدراسة. والخاصة بعام ١٩٧٥. عن طريق تجميع الاستمارات في الفترة المتاحة منذ بدأ نشر هذه المعلومات. وهناك افتراض ضمني مفاده أن التراكم الرأسمالي قبل هذه الفترة قليلاً – حيث يمكن اعتباره غير موجود. وعلى هذا فإن الرقم الذي حصلنا عليه لعام ١٩٧٥ هو ٨٥٣ مليون دينار كويتي. ولابد أن يؤخذ بعين الاعتبار أننا نشدد هنا على دخل القطاع الداخلي غير النفطي لا على التراكم الرأسمالي. نظراً لأن أرقام الدخل أجدر بالاعتماد عليها. ومن ثمّ يمكن التغلب على مشكلة تقدير حجم التراكم الرأسمالي عن طريق اختيار الثوابت. التي سبق أن طبقت على أرقام رأس المال والعمالة في المعادلة رقم (٢). والتي يمكن أن تعطينا ارقام الدخل القومي من القطاع غير النفطي.

٦ الأصول الخارجية

المتغير الثاني الذي يتعين تقديره هو Y(5) ، إذ لا تتوفر أية تقديرات رسمية أو غير رسمية لهذا المتغير. ورغبة في الحصول على رقم مقدّر لـ Y(5) . فقد استخدم الرقم ٢٠٢ مليون دينار كويتي. وهو الخاص بالدخل الخارجي في عام ١٩٧٦. ومع افتراض أن سعر الفائدة السائد في الأسواق الدولية هو ٧٪. وباستخدام تقدير موتامن : $a_5 = .93$. أمكن التوصل إلى تقدير أن الأصول (الحكومية) الخارجية قد بلغت ٢٧٠١ مليون دينار كويتي عام ١٩٧٥.

بيانات المتغيرات الأخرى

توفرت بيانات بقية المتغيرات من منشورات رسمية متعددة. ومنها تعداد عام ١٩٧٥.

٤-٣-٢ القيـم العددية للثوابت

تشمل هذه ثوابت المعادلة الخاصة بدخل القطاع الداخلي غير النفطي a_1, a_2, a_3 ؛ ومعادلة الدخل الخارجي a_4, a_5 ؛ ومعادلة دالة الاستهلاك a_6 وثوابت الحد الأدنى من متطلبات الاستيراد ϕ_1, ϕ_2 . ولم يتبع أي أسلوب إحصائي معقد في تقدير الثوابت. باستثناء دالات الاستهلاك. ونظرا لعدم وجود تتابع زمني وللافتقار للتواريخ وعدم جدارة البيانات المتوفرة بالاعتماد عليها فقد أصبح استخدام الأساليب الاحصائية المعقدة غير ضروري. وبدلاً من ذلك فقد طبّقت وسائل متنوعة استفادت من الأدلة المأخوذة عن دراسات مماثلة[٣٢] علاوة على استشارة بعض المسؤولين المختصين والاكاديميين المطّلعين.

ثوابت دالة الدخل للقطاع الداخلي غير النفطي

مع توفر بيانات رأس المال عن عام ١٩٧٤. واجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٤ ودخل القطاع الداخلي غير النفطي عام ١٩٧٥. فان المعادلة رقم (٢) تبدو على النحو التالي:

$$643 = a_1 (691)^{a_2} (289.743)^{a_3}.$$

وتكمن المشكلة في إيجاد تقديرات a_1, a_2, a_3 . للوفاء بأغراض المعادلة السابقة لعام ١٩٧٥. وما دام هناك عدد غير محدود من قيم الثوابت التي تفي بالمعادلة. فقد افترض أولاً أن هناك عائدات ثابتة. أي $a_2 + a_3 = 1.$ واستناداً لموتامن، فقد افترضنا أيضاً أن $a_2 = .7$. مما أدى إلى $a_3 = .3$. $a_1 = 1.2$. وهو ما يفي بالمعادلة السابقة.

ثوابت دالة الدخل الخارجي

من وسائل تقدير المعالم a_4, a_5 في المعادلة رقم ٣. تحديد قدر معين من الأصول المحتفظ بها في الخارج. ولابد من اختيار الثوابت بطريقة تجعل المشتق الأول مساوياً للمردود الذي يفترض أنه ٧٪. ونظراً لعدم توفر معطيات عن مجموع الأصول. فقد التزمنا بتقديرات موتامن[٣٣] لهذين الثابتين. أي أن $a_4 = .13$

و $a_5 = .93$. ومع أن هذا الاجراء ليس مرضياً تماماً فمن المعقول أن نفترض أن الكويت وإيران (التي درستها موتامن) تواجهان ظروف متشابهة في الأسواق الدولية.

ثوابت دالة الاستهلاك ومتطلبات الحد الأدنى من الواردات

تم تحديد علاقة نسبية بين الاستهلاك ودخل القطاع الداخلي غير النفطي، تتضمن المساواة بين الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك. وقد تم تقدير هذه المعادلة رقم ٧ بواسطة الاسلوب الاحصائي(Ordinary least squares) مما يعطينا تقديراً هو $a_6 = .67$.

وفي المعادلة رقم (١٤) هناك ثابتان لابد من تقدير كميتهما وهما ϕ_1, ϕ_2 . وأول هذين يشير إلى نسبة البضائع الوسيطة المستوردة (بما في ذلك المواد الخام) التي يتولد عنها الدخل في القطاع الداخلي غير النفطي. أما ثاني الثوابت فيقدر النصيب المستورد في صافي الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي. وعلى هذا نجد أن $(\phi_1 Y(2) + \phi_2 U(1))$ تمثل الواردات الأساسية. ولا تتوفر في الكويت بيانات تفصيلية للتجارة الخارجية، مما يجعل من غير الممكن التوصل إلى تقديرات لـ ϕ_1, ϕ_2 يعتمد عليها. ولكن رغبة في الاستمرار في البحث فقد افترضنا أن $\phi_1 = .8, \phi_2 = .5$. ومن الممكن اخضاع النتائج لدراسات الحساسية للتعرف على تأثير استخدام تقديرات أخرى.

٤-٤ تطبيق نموذج التخطيط الطويل الأجل على الكويت

تم تطبيق ثلاثة نماذج مثلى على الاقتصاد الكويتي من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٧. وهذه النماذج هي: استراتيجية التنمية الأولى للكويت، واستراتيجية التنمية الثانية للكويت: «النموذج الاساس»، واستراتيجية التنمية الثالثة للكويت: «النموذج الموسع». وجميع هذه النماذج الثلاثة تعتمد على نفس الدالة الموضوعية الرامية إلى زيادة الدخل غير النفطي الى أقصى حد ممكن وتقليل العمالة الوافدة في القوى العاملة إلى أقل حد ممكن بحلول نهاية فترة التخطيط. وتختلف هذه النماذج

عن بعضها البعض من حيث عدد الأدوات في كل منها. فالاستراتيجية الأولى لها أداتان فقط هما الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي U(1) ، والتغير في القوى العاملة U(2) ، في حين أن الاستراتيجية الثانية لها أداة ثالثة تتعلق بمتغير القوى العاملة، وهي معدل مشاركة الكويتيات في سوق العمل U(3) . أما النموذج الموسع ، أو الاستراتيجية الثالثة، فتستخدم أداة رابعة تتعلق بالدخل النفطي، وهي اما سعر النفط الخام أو انتاجه U(4) . وفي جميع الأحوال تعتبر دالة الأهداف من حيث الشكل دالة من الدرجة الثانية، عبارة عن الحاصل الموزون لتربيعات الانحرافات التي يسلكها كل متغير بعيداً عن المسار المطلوب. ونماذج الاقتصاد الكويتي هي نماذج غير خطّية (non-linear models) تنشأ من استخدام دالة انتاج كوب دوغلاس، للإنتاج الداخلي غير النفطي، والعلاقة غير الخطية للدخل الخارجي. وجميع نماذج التخطيط ديناميكية تسعى لايجاد حلول للمسارات المثلى للأدوات والمتغيرات المستهدفة، على أساس بعض الافتراضات الخارجية المنشأ، على امتداد فترة تخطيط سبق تحديدها، تبدأ بعام ١٩٧٥ وتنتهي بعام ٢٠٠٠.

والطريقة المستخدمة لحساب الحد الأدنى من دالة الأهداف تتمثل في الحساب بطريقة نيوتن، كما أن برنامج الكمبيوتر المستخدم قد أعد بوحدة (P.R.E.M.) بالامبيريال كولدج بلندن. وفي كل مرحلة يتم اعداد اتجاه معين تتناقص عنده دالة الأهداف مبدئياً. وتتخذ خطوة في هذا الاتجاه ذات قدر يضمن تناقص قيمة دالة الأهداف. وإذا كان النموذج خطياً، فان الحد الأدنى المطلوب إنما يتحقق نظرياً في خطوة واحدة بحجم الوحدة.

ويوفرالاطارالأمثل بوجه عام منهجاً منطقياً لإحداث تجارب نموذجية مرضية، تتمشى مع المتطلبات الشاملة لواضعي السياسة، دون الاعتماد على مبدأ المحاولة والخطأ. وبالاضافة إلى ذلك فهو يساعدنا على إنعام النظر فيما يمكن أن يكون واقعاً اقتصادياً معيناً، على نحو ما هو ظاهر في النموذج. ومشكلة اختيار أوزان محددة لدالة الأهداف ليست مشكلة مستحيلة الحل. فيمكن استخدام اسلوب ما لا يتطلب من واضع السياسة إلا الإعراب عن آرائه في المسارات المقدمة إليه. ويستفاد من تصحيحاته المقترحة للمسار في تعديل وضبط الأوزان أوتوماتيكياً.

وإحداث تجارب أقرب إلى متطلباته. وتوفر عملية إعادة التوصيف التي تم إيضاحها في *Rustem et al* [٣٤]، بالاضافة إلى مبدأ الحساب الأمثل، إطاراً مرناً لصياغة الساسية وتقييمها.

ويبدأ العمل التجريبي باجراء أربعة تجارب يستخدم فيها النموذج الأساسي أو الاستراتيجية الأولى، رغبة في تلمس النتائج ومدى معقوليتها. وفيما يلي وصف لهذه التجازب (وانظر الملحق «ب» لمزيد من التفصيلات):

١. هذه تجارب بحتة للنموذج، ويمكن إجراؤها دون تحديد أي أوزان لجميع المتغيرات المستهدفة. وقد وضعت الافتراضات التالية فيما يتعلق بمعدل نمو النسبة المئوية لكل من المتغيرات الخارجية المنشأ:

الوسائل	الاستثمار سنوياً	(u_2) ١٠
	الزيادة في مجموع العاملين الأجانب سنوياً	(u_2) ٥
عوامل خارجية المنشأ	مجموع الزيادة من العاملين الكويتيين	
	من الذكور سنوياً	٦
	معدل مشاركة الكويتيات في العمل سنوياً	١٥
	(شرط ألا يتجاوز ٤ر٠)	
	الزيادة في تعداد الكويتيات سنوياً	٥
	الزيادة في الدخل النفطي سنوياً	١٠
	الزيادة في الإنفاق الحكومي سنوياً	٢٤

أما التراكم الرأسمالي (Y_4) فيصل الى ١٣ر٥٨ بليون دينار، والدخل غير النفطي (Y_2) فيصل الى ٥ر٩٨٨ بليون دينار في عام ١٩٩٧.

فإذا أخذنا افتراضات معدلات النمو للمتغيرات الخارجية المنشأ أساساً للبحث. فهل يمكن لقيمتي عام ١٩٩٧ وهما Y_2 أو Y_4 أوكلاهما معاً أن يتحسنا من خلال البرنامج الأمثل؟

٢. في هذه المحاولة سعينا إلى زيادة التراكم الرأسمالي إلى أقصى حد ممكن في

نهاية فترة الخطة مع مراعاة إمكانية ذلك اقتصادياً. والافتراضات الخارجية المنشأ هي كما في حالة الفقرة الأولى. وقد تم حل النموذج بافتراض معدل مرغوب فيه لزيادة رأس المال بما يقدر ٣٠٪ سنوياً خلال فترة الخطة. والمتغيرات المهمة هي:

النسبة المئوية لمعدل النمو المرغوب فيه	الوزن
٣٠	١ (١٩٩٧)
	صفر (خلاف ذلك)
١٠	١٠
٥-	١٠٠

وهنا تزداد قيمة تراكم رأس المال والدخل غير النفطي عام ١٩٩٧، بالمقارنة بالفقرة ١، إذ يرتفعان إلى ١٤٫٢٨ بليون دينار كويتي، و ٦٫٥٧٢ بليون دينار كويتي على التوالي. ورغبة في تحقيق هذا يرتفع الاستثمار ارتفاعاً كبيراً في بداية الفترة، ولكنه ينخفض إلى ما دون خط النمو المقدّر بنسبة ١٠٪ بعد عام ١٩٩١، وينتهي إلى ٨٢٠ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٧. أما الزيادة في العمالة الوافدة من عام إلى عام، فتنخفض ببطء شديد، إذ تهبط إلى ٧٫٥٧٤ عام ١٩٩٧ من ٨٫٥٠٨ عام ١٩٧٥.

٣. في هذه المحاولة سعينا إلى زيادة الدخل غير النفطي إلى أقصى حد ممكن:

النسبة المئوية لمعدّل النمو المرغوب فيه	الوزن
٣٠ Y_2	١
١٠ u_1	١ (١٩٩٧)
٥- u_2	١٠ (خلاف ذلك)
	$١٠^{١٠}$ (١٩٩٧)
	$١٠^{٣}$ (خلاف ذلك)

حيث ترتفع قيمة التراكم لرأس المال والدخل غير النفطي عام ١٩٩٧ إلى ١٤ر٧٣ بليون دينار كويتي و ٦ر٦٢ بليون دينار كويتي على التوالي. أما الزيادة في العمالة الوافدة فتسلك الاتجاه المنخفض المرغوب فيه تقريباً، وتهبط إلى ٢ر٧٥٦ عام ١٩٩٧. كذلك نجد أن مسلك الاستثمار يشابه ما تم في الفقرة ٢، ويرتفع إلى ١ر٨٢١ مليون دينار كويتي عام ١٩٩٧.

٤ هذه المحاولة شبيهة بالمحاولة الأولى. والفرق الوحيد بينهما هو اننا في هذه المحاولة سمحنا للعمالة الوافدة بالزيادة بنسبة +٥٪ لا بالنقصان. ومع أن هذا أدى إلى زيادة طفيفة في الدخل غير النفطي بالقياس إلى المحاولة الأولى، إلا ان نتائج التطبيق الأمثل (في المحاولتين الثانية والثالثة) ظلت أفضل نظراً لأن مستوى الدخل غير النفطي والتراكم لرأس المال كان أعلى. وعلاوة على هذا فان محاولات الحل الأمثل أوضحت أن مجموع العمالة الوافدة في نهاية المدة قد انخفض بشكل ملحوظ بالقياس إلى ما تم في المحاولة الرابعة.

والمحاولات الأربع التي سبق أن شرحناها هي محاولات بسيطة هدفها الأساسي – كما قلنا سابقاً – تمكيننا من تلمّس النتائج وتبين مدى معقوليتها. وقد تحقق لنا ما أردناه، وعلى هذا ننتقل الآن إلى نتائج النماذج الثلاثة.

طبق نموذج استراتيجية التنمية الأولى في الكويت في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٧، أي لمدة ٢٢ عاماً، وانتهت عام ١٩٩٧ محكوماً بمقدرة الكمبيوتر. وفيما يلي بيان بالافتراضات التي وضعت.

افتراضات خارجية المنشأ:

الزيادة في الانفاق الحكومي سنوياً E(2) ٢٤٪ إلى ١٩٨١، ٢٠٪ إلى ١٩٨٥، ١٥٪ إلى ١٩٩٧

الزيادة في الدخل النفطي سنوياً E(1) ١٠٪ إلى ١٩٨٩، ٥٪ إلى ١٩٩٧

الزيادة في معدل مشاركة المرأة الكويتية سنوياً E(6) ١٠٪ إلى ١٩٩٧، بحد أقصى ٢٦٪

الزيادة في تعداد الكويتيات سنوياً E(7) ٥٪ إلى ١٩٩٧
الزيادة في تعداد الكويتيين الذكور ٦٪ إلى ١٩٩٧
سنوياً E(4)

الأهـداف والأدوات

المتغير	النسبة المئوية المرغوب فيها	الوزن
y(2)	١٥٪ إلى ١٩٨٠	1E-08 للأعوام ٧٦ و٨٠ و٨٥ و٩٠ و٩٤
	٣٠٪ إلى ١٩٨٥	
	٣٥٪ إلى ١٩٩٠	
	١٥٪ إلى ١٩٩٧	
y(9)	-٥٪ إلى ١٩٨٠	1.6E-03 للأعوام ٧٦ و٨٠ و٨٥ و٩٠ و٩٤
	-٧٪ إلى ١٩٨٥	
	-٨٪ إلى ١٩٩٧	
u(1)	٣٠٪ إلى ١٩٨٥	١ لجميع الأعوام حتى ١٩٩٧
u(2)	-٥٪ إلى ١٩٨٠	١٠ لجميع الأعوام حتى ١٩٩٧
	-٧٪ إلى ١٩٨٥	
	-١٢٪ إلى ١٩٨٩	
	-١١٠٪ عام ١٩٩٠	تبدأ عملية ترحيل العاملين (صافي الزيادة سلبية)
	٢٥٪ إلى ١٩٩٧	

ومن الافتراضات الضمنية فيما سبق أن المسؤولين عن وضع السياسة العامة سوف ينهجون سياسة تدريجية مطّردة حتى عام ١٩٨٥، ثم جهوداً متضافرة حتى عام

١٩٩٠، ثم عودة تدريجية إلى سياسة مطّردة حتى عام ١٩٩٧. وقد أظهر بحث النتائج أن الحد الأدنى من المتطلبات المهمة قد انتهك من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. وعلى ذلك استبعدت نتائج هذه الأعوام من تحليلنا. وقد عقدت مقارنة مع نتائج المذكورة سابقاً، والتي تفترض استمرار السياسة الاقتصادية للحكومة. وفيما يلي نتائج هذه المقارنة:

الجدول ٤-١ نتائج استراتيجية التنمية الأولى في الكويت

المتغير	١٩٨٢		١٩٩٠		١٩٩٣	
	S4	الاستراتيجية ١	S4	الاستراتيجية ١	S4	الاستراتيجية ١
Y(1) ملايين الدينارات الكويتية	٨٥٧٤	٩٠٩٧	١٩١٩٠	٢٣٨٩٠	٢٤٤٩٠	٣١٣٤٩
Y(2) ملايين الدينارات الكويتية	١٥٩٨	٢١٧٦	٣٥١٤	٨٩٩٦	٤٦٠٩	١٤٠٥٢
٪ Y(2)/Y(1)	٪١٨٫٦	٪٢٣٫٩	٪١٨٫٣	٪٣٧٫٦	٪١٨٫٨	٪٤٤٫٨
Y(8) بالآلاف	٤١٩٫٦	٣٩٤٫٨	٥٨٥٫٥	٤٩٧٫٥	٦٧٧٫٦	٥٣٤٫٦
Y(9) بالآلاف	٢٦٤٫٢	٢٤٧٫١	٢٨١٫٦	٢٢٨٫٧	٢٤٠٫١	١٩١٫٠
٪ Y(9)/Y(8)	٪٦٣	٪٦٢	٪٤٨	٪٤٥	٪٣٥	٪٣٥
U(1) ملايين الدينارات الكويتية	٣١٥٫٧	١٠١٦٫٥٣	٦٧٦٫٧	٥٥٥٥٫١	٨١٨٫٨	٩٥٩٩٫٠
U(2) بالآلاف	١١٫٩	٥٫٦	١٧٫٧	-٠٫٢٧	٢٠٫٥	-٠٫٥٣

وتبين النتائج الموضحة عاليه أفضلية البرنامج الأمثل، بالقياس إلى استمرار السياسات السائدة. فالدخل الاجمالي قد ارتفع، كما زاد أيضاً الدخل غير النفطي، ونسبته المئوية إلى الدخل الإجمالي. وينطبق نفس القول على الاستثمار أيضاً. ونجد أن صافي الزيادة في العاملين الأجانب u(2) هي زيادة سلبية في البرنامج الأمثل، مما يشير إلى عملية ترحيل العاملين إلى بلادهم الأصلية، وإن كانت بقدر قليل.

وننتقل الآن إلى استراتيجية التنمية الثانية في الكويت، والتي يعامل فيها معدل مشاركة الكويتيات في ميدان العمل كأداة، حيث كانت الافتراضات كما يلي:

افتراضات خارجية المنشأ

E(2) ٢٤٪ إلى ١٩٨٢، ٢٠٪ إلى ١٩٩٠، ٥ر١٢٪ إلى ١٩٩٧

E(1) ١٥٪ إلى ١٩٧٨، ٢٥٪ إلى ١٩٨١، ١٢٪ إلى ١٩٨٢، ١٠٪ إلى ١٩٩٠، ٨٪ إلى ١٩٩٧.

E(7) ٤٪ إلى ١٩٩٧

E(4) ٦٪ إلى ١٩٩٧

الأهداف والأدوات

المتغير	النسبة المئوية المرغوب فيها	الوزن
y(2)	٣٠٪ إلى ١٩٨٢	1E-06
	٢٠٪ إلى ١٩٩٠	جميع السنوات
	٥ر١٢٪ إلى ١٩٩٧	
y(9)	-٥٪ إلى ١٩٨٢	1.6E-03
	-٧٪ إلى ١٩٩٧	جميع السنوات
U(1)	٢٥٪ إلى ١٩٨٢	١
	٣٠٪ إلى ١٩٩٠	جميع السنوات
	٢٠٪ إلى ١٩٩٧	
U(2)	-٥٪ إلى ١٩٨٠	١٠
	-١٠٠٪ عام ١٩٨١	جميع السنوات
	١٠٪ إلى ١٩٩٧	
U(3)	١٠٪ إلى ١٩٨٢	٤٠٠
	٥٪ إلى ١٩٩٧	جميع السنوات

وتميز هذا المخطط سمتان – علاوة على معالجة موضوع معدل مشاركة الكويتيات في العمل كأداة – بالمقارنة بالمخطط السابق وهو استراتيجية التنمية الأولى في الكويت. وإحدى السمتين هي أنه قد خصصت أوزان لـ Y(2)، أو Y(9)، أو U(1) أو U(2) أو U(3) · لكل من السنوات الواقعة بين ١٩٧٥

و ١٩٩٧، مما يعني أن إجراء الحل الأمثل يسعى إلى تحقيق الهدف المرغوب فيه عن كل عام. وواضح أن هذا شرط أكثر صرامة. أما السمة الثانية فهي أن هذا النموذج يتضمن هدفاً أشد طموحاً، من حيث انتقاء التغير في متغير القوى العاملة الوافدة U(3) . ونفترض هنا أن واضع السياسة لا يستهدف تحقيق أي تغير، حيث يساوي بين عدد العاملين المرحّلين وعدد العاملين الوافدين في مستهل عام ١٩٨١. وهنا أيضاً تقارن النتائج في هذه المحاولة مع S4 ، على افتراض عنصر الاستمرار. وتتضح النتائج من الجدول التالي:

الجدول رقم ٤-٢ – نتائج استراتيجية التنمية الثانية للكويت

المتغير	١٩٨٢ S4 الاستراتيجية ٢		١٩٩٠ S4 الاستراتيجية ٢		١٩٩٧ S4 الاستراتيجية ٢	
Y(1) بملايين الدينارات الكويتية	٨٥٧٤	١٣١٢٠	١٩١٩٠	٣٧٠٦٦	٣١٢٤٠	٧٤٠٩٩
Y(2) بملايين الدينارات الكويتية	١٥٩٨	١٨٨٣	٣٥١٤	٧٤٣٣	٦٥٤٧	٢٢٨٥٣
Y(2)/Y(1)%	١٨٫٦٪	١٤٫٣٪	١٨٫٣٪	٢٠٪	١٨٫٨٪	٣٠٫٨٪
Y(8) بالآلاف	٤١٩٫٦	٣٨٣٫٠٢	٥٨٥٫٥	٤٤٨٫٨١	٨٦٧٫٢	٥٠٠٫٥
Y(9) بالآلاف	٢٦٤٫١	٢١١٫٢٥	٢٨١٫٦	١٣٩٫٣	٢٣٧٫٢	٤٦٫٩
Y(9)/Y(8)%	٦٣٪	٥٥٫١٪	٤٨٪	٣٠٫٩٪	٣٥٪	١٠٪
U(1) بملايين الدينارات الكويتية	٣٦٥٫٧	٦٨٣٫٤	٦٧٦٫٧	٥٥٧٥	١٣١٩	١٩٩٧٦
U(2) بالآلاف	١١٫٩	٠٫٠١-	١٧٫٧	٤٫٧٧-	٢٤٫٨٩	٩٫٢٩-
U(3)	٨٫٥٪	١٤٪	٢٦٪	٢٦٪	٤٠٪	٣٥٪

ويلاحظ أن شرط الحد الأدنى لمتطلبات الواردات – في هذه المحاولة – تم الوفاء به حتى عام ١٩٩٧. كما أن النتائج المبيّنة في الجدول السابق تؤكد مرة أخرى بعض النتائج التي توصلنا إليها في شرح استراتيجية التنمية الأولى للكويت. ولقد حقق الحل الأمثل بوجه الاجمال مستويات أعلى في الدخل الاجمالي، ودخل القطاع الداخلي غير النفطي، والاستثمار في هذا القطاع، وفي معدل مشاركة الكويتيات حتى عام ١٩٩٠. ومع ذلك فان هذه النتائج تشير بوضوح إلى الآثار العكسية لسياسة تسعى إلى الخفض السريع والحاد في عدد العمالة الوافدة. فمثل هذه السياسة ينجم عنها انخفاض حاد في حصة القطاع غير النفطي إلى ١٤٪ عام ١٩٨٢، وهو مستوى أقل بكثير مما لو لم يطبق أي سياسة مثلى على الإطلاق. والأثر

المتراكم لهذا الوضع هو أن الاقتصاد الكويتي سوف يصبح بحلول عام ١٩٩٧ تابعاً للعالم الخارجي، مما يعجزه عن التقليل من مدى انكشافه للأخطار. ويبدو الموقف أسوأ حالاً نظراً لأن هناك افتراضاً ضمنياً في نتائج ١٩٩٧ مفاده أن عائدات النفط ستظل بحلول ذلك الوقت تسهم بنسبة ٤٥٪ تقريباً من إجمالي الدخل، بينما يسهم الدخل الخارجي حوالي ٢٤٪. واذا ثبت خطأ هذا الافتراض، أي إذا اتضح أن النفط يواجه تحدياً خطيراً آنذاك، فلابد أن تعتمد الكويت بحلول عام ١٩٩٧ على مستوى للدخل يساوي تقريباً المستوى الذي تحقق بحلول عام ١٩٩٠، مع توقف معدل النمو تماماً. ومعنى هذا أنه لابد من أن يسلك واضعو السياسة العامة مسلك الحرص الشديد فيما يتخذونه من قرارات، فيما يختص بقطاع العمالة الوافدة في نطاق القوى العاملة.

ومعالجة الدخل النفطي باعتباره داخلي المنشأ، إنما تتبع في هذه الدراسة من وجهة نظر براغماتية، ولا تدخل في نطاق نموذج متشدد صارم. فقد افترض أولاً مخطط مقبول لسعر النفط الخام وتم تحديد انتاج النفط الخام باعتباره وسيلة U(4) . وبعد ذلك يفترض مخطط مرغوب فيه للانتاج. على أن يحدد برنامج الحل الأمثل سعر النفط الخام الكويتي (AP131°). وعلاوة على هذا فقد طبق الحل الأمثل – مع اعتبار الانتاج وسيلة – ابتداء من عام ١٩٧٩ (بدلاً من عام ١٩٧٥)، بالنظر إلى التغيّرات الملحوظة في أسواق النفط بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩، وفي فترتين تاليتين هما ١٩٧٩ – ١٩٨٤ و ١٩٨٤ – ١٩٩٠. ومع وضع اعتبار لأحوال النفط الشديدة التقلب، فقد اعتبرنا أن من غير الواقعي تجاوز عام ١٩٩٠، رغم أن هناك مخاطر حتى في هذا التاريخ. وقد اعتبرنا سعر النفط الخام أداة، وبالتالي فقد أجرينا محاولة واحدة ابتداء من عام ١٩٨٤، وانتهاء بعام ١٩٩٠ مع توفير الوقت اللازم لتهدئة المخاوف ومشاعر القلق. وكان الانتهاء بعام ١٩٩٠ للأسباب ذاتها المذكورة سابقاً. وللحصول على معطيات أولية لعام ١٩٧٩، استخدمت محاولة (S.4) ، مع افتراض استمرار سياسة الحكومة، باستثناء الدخل النفطي. وهنا تم تحويل التطورات في سعر النفط وانتاجه في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ إلى افتراضات ملائمة، بحيث أمكن الحصول على

العائدات الفعلية المستمدة من النفط عام ١٩٧٩. وبالاضافة إلى ذلك تم إدراج الدخل الاجمالي في دالة الأهداف، وإلا لأصبحت U(4) غير ذات موضوع. وتحقيقاً لمخطط مرغوب فيه لـ Y(1) ، افترضنا حدوث زيادة سنوية مقدارها ٦٪ ووزن مقداره 1E-06 . ومع هذا فقد استبقي دخل القطاع الداخلي غير النفطي في دالة الأهداف، على أساس مخطط مرغوب فيه نسبته ٢٥٪ سنوياً ووزن مقداره 1.6E-03 . أما مجموع العمالة الوافدة فله مسار مرغوب فيه نسبته -٥٪ ووزن مقداره 1.8E-03 ، في حين أن U(1) لها مسار نسبته ٢٥٪ ووزن (١)، وأن U(2) نسبتها -٥٪ ووزن مقداره ١٠، وأن U(3) تزداد بنسبة ٧٪ ولها وزن مقداره ٠٠٠ر٤. وفيما يختص بالمسار المرغوب فيه لانتاج النفط الخام، ابتداء من مستوى فعلي مقداره ٦ر٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩، فقد تم توضيح هذا المسار في الجدول رقم ٤-٣ والجدول رقم ٤-٤ أدناه.

ومعالجة الدخل النفطي باعتباره داخلي المنشأ، إنما تتبع في هذه الدراسة من وجهة نظر براغماتية، ولا تدخل في نطاق نموذج متشدد صارم. فقد افترض أولاً مخطط مقبول لسعر النفط الخام باعتباره وسيلة U(4) . وبعد ذلك يفترض مخطط مرغوب فيه للانتاج، على أن يحدد برنامج الحل الأمثل سعر النفط الخام الكويتي (APT31°). وعلاوة على هذا فقد طبق الحل الأمثل - مع اعتبار الانتاج وسيلة - ابتداء من عام ١٩٧٩ (بدلاً من عام ١٩٧٥)، بالنظر إلى التغيّرات الملحوظة في أسواق النفط بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩، وفي فترتين تاليتين هما ١٩٧٩ - ١٩٨٤ و ١٩٨٤ - ١٩٩٠. ومع وضع اعتبار لأحوال النفط الشديدة التقلب، فقد اعتبرنا أن من غير الواقعي تجاوز عام ١٩٩٠، رغم أن هناك مخاطر حتى في هذا التاريخ. وقد اعتبرنا سعر النفط الخام أداة، وبالتالي فقد أجرينا محاولة واحدة ابتداء من عام ١٩٨٤، وانتهاء بعام ١٩٩٠ مع توفير الوقت اللازم لتهدئة المخاوف ومشاعر القلق. وكان الانتهاء بعام ١٩٩٠ للأسباب ذاتها المذكورة سابقاً. وللحصول على معطيات أولية لعام ١٩٧٩، استخدمت محاولة S4 ، مع افتراض استمرار سياسة الحكومة، باستثناء الدخل النفطي. وهنا تم تحويل التطورات في سعر النفط وانتاجه في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ إلى افتراضات

ملائمة، بحيث أمكن الحصول على العائدات الفعلية المستمدة من النفط عام ١٩٧٩. وبالاضافة إلى ذلك تم إدراج الدخل الاجمالي في دالة الأهداف، وإلا لأصبحت u(4) غير ذات موضوع. وتحقيقاً لمخطط مرغوب فيه لـ Y(1)، افترضنا حدوث زيادة سنوية مقدارها ٦٪ ووزن مقداره 1E-06. ومع هذا فقد استبقي دخل القطاع الداخلي غير النفطي في دالة الأهداف، على أساس مخطط مرغوب فيه نسبته ٢٥٪ سنوياً ووزن مقداره 1.6E-03. أما مجموع العمالة الوافدة فله مسار مرغوب فيه نسبته −٥٪ ووزن مقداره 1.8E-03، في حين أن U(1) لها مسار نسبته ٢٥٪ ووزن (١)، وأن U(2) نسبتها −٥٪ ووزن مقداره ١٠، وأن U(3) تزداد بنسبة ٧٪ ولها وزن مقداره ٤٫٠٠٠. وفيما يختص بالمسار المرغوب فيه لانتاج النفط الخام، ابتداء من مستوى فعلي مقداره ٢٫٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩، فقد تم توضيح هذا المسار في الجدول رقم ٤−٣ والجدول رقم ٤−٤ أدناه.

الجدول رقم ٤−٣

انتاج النفط الخام (E.1)

السنة	المرغوب فيه	الاستراتيجية ٣
١٩٧٩	٢٫٦	
١٩٨٠	١٫٥٦	١٫٨٥
١٩٨١	١٫٢٤٨	١٫٤٨
١٩٨٢	١٫١٢٣	١٫٣٨
١٩٨٣	١٫٠١١	١٫٢٨
١٩٨٤	٠٫٩١٠	١٫٢٠

الجدول رقم ٤−٤

انتاج النفط الخام (E.2)

السنة	المرغوب فيه	الاستراتيجية ٣
١٩٨٤		
١٩٨٥	١٫٠٨	١٫٢
١٩٨٦	٠٫٩٧٢	١٫٤٦
١٩٨٧	٠٫٨٧٥	١٫٣٥
١٩٨٨	٠٫٧٨٧	١٫٩٢
١٩٨٩	٠٫٧٠٨	١٫٢٣
١٩٩٠	٠٫٦٣٨	١٫١٨

وعلى افتراض أن سعر النفط الخام خارجي المنشأ، فقد وضعت القيم التالية:

الفترة رقم ١

السنة	السعر (دينار كويتي)	
١٩٧٩	٥٫٩٣٦	فعلي
١٩٨٠	٧٫٧١٦٨	فعلي
١٩٨١	١١٫٨٠٦	مقدّر
١٩٨٢	١٢٫٧٩٧	٥٪
١٩٨٣	١٣٫٠١٦	١٠٪
١٩٨٤	١٣٫٥٦٧	٥٪

الفترة رقم ٢

السنة	السعر (دينار كويتي)	
١٩٨٥	١٤٫٣٥	٥٪
١٩٨٦	١٥٫٠٧	٥٪
١٩٨٧	١٥٫٨٢	٥٪
١٩٨٨	١٦٫٦١	٥٪
١٩٨٩	١٧٤٥	٥٪
١٩٩٠	١٨٫٣٢	٥٪

ويبين العمود الثاني في كل من الجدولين ٤-٣ و ٤-٤ اخفاق الحل الأمثل في الحالتين في تحقيق مخططات الانتاج المرغوب فيها، والتي تعتمد على فلسفة حفظ الطاقة. ولا يقتصر الأمر على هذا، ولكن حتى عند هذا المستوى المرتفع من انتاج النفط الخام الذي يزيد على المستوى المرغوب فيه، تبين أنه من المستحيل تحقيق معدل للنمو في الدخل الاجمالي في حدود ٦٪. وعلى هذا كان الدخل الإجمالي الأمثل في الفترتين يقل عن المستوى المرغوب فيه.

وعلى هذا يثار السؤال: عن أي مستوى لأسعار النفط الخام يمكن تحقيق المخطط المرغوب فيه لانتاج النفط الخام؟ وللاجابة على هذا السؤال طبقت استراتيجية التنمية الثالثة للكويت على الفترة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٠، مع افتراض أن المسار المرغوب فيه لانتاج النفط الخام قد تحقق، بمعنى أنه خارجي المنشأ، ويصلح للمسار الأمثل لأسعار النفط الخام. وكما يبين الجدول الموضح أدناه، لا يحتاج الأمر إلا لزيادات بسيطة، بالقياس إلى الزيادات المفترضة في المحاولة السابقة.

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
السعر المفترض في المحاولة السابقة (دينار كويتي)	١٤٫٣٥	١٥٫٠٧	١٥٫٨٢	١٦٫٦١	١٧٫٤٥	١٨٫٣٢
السعر الأمثل (دينار كويتي)	١٤٫٤١	١٥٫١٢٥	١٥٫٨٨	١٦٫٦٧	١٧٫٥٠	١٨٫٣٧

على أنه حتى وإن بدا مخطط الانتاج المرغوب فيه قابلاً للتحقيق، مع ارتفاع الاسعار قليلاً، لم يصل الدخل الاجمالي إلى الحد المرغوب فيه، وفضلاً عن ذلك يحدث عجز في ميزان المدفوعات في الأعوام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠.

٤-٤ خلاصة

في هذا الفصل قمنا بمحاولة لوضع نموذج للتخطيط «المستقبلي» طويل الأجل للكويت. وتبين المحاولات المتعددة التي أجريت في القسم السابق مدى الامكانيات الكبيرة المتوفرة في مثل هذا النموذج، باعتباره إطاراً عاماً للتخطيط.

على أنه من المهم أن نشدد على أن النتائج السابقة – في إطار الحدود المفروضة على النموذج – لابد أن تفَسّر بحرص شديد، وأن تؤخذ كأمثلة ليس إلا. ويحتاج النموذج إلى قدر كبير من الصقل والدراسة التفصيلية. وحتى في هذه الحالة لابد أن يتوقف تطبيقه في سياق السياسة العامة على توفر المزيد من البيانات الجديرة بالاعتماد عليها.

الفصل الخامس

مساهمة الكويتيات في القوى العاملة: مسح عام

٥-١ مقدمة

بيّنت نتائج البحث الوارد في الفصل السابق أن هناك معدلاً مرغوباً فيه لمشاركة الكويتيات في القوى العاملة، يبلغ ٢٥٪ تقريباً بحلول عام ١٩٩٠. فاذا كان هذا المعدل قد بلغ ٢ر٣٪ عام ١٩٧٥، وربما يكون قد بلغ ٥٪ عام ١٩٨٠ – طبقاً للنتائج الأولية لأحدث تعداد – فان تحقيق زيادة في هذا المعدل مقدارها ٥ أضعاف تقريباً في غضون ١٠ سنوات إنما يتطلب من صاحب القرار السياسي أن يوفر الحوافز المطلوبة وأن يثير الهمم في القوى الاجتماعية، على نحو يوسّع من قطاع الكويتيات في القوى العاملة. ويتوقف نجاح هذه السياسة على انتهاجها مسلكاً واقعياً، ولاسيما في مجتمع اسلامي تقليدي. وهذا معناه أن تعتمد تلك السياسة على تفهم كامل للعوامل المحدِّدة «الفعلية» لمشاركة الكويتيات في ميدان القوى العاملة. ويتطلب هذا بالضرورة عملاً ميدانياً، لأن البحث النظري وحده لا يرجح أن ينطوي على الفائدة الكافية، لاسيما وأن معظم نظريات توفر الأيدي العاملة من النساء (المتزوجات) قد استنبطت واختبرت في علاقتها بالمجتمعات الغربية. ومن جهة أخرى لا يرجح أن تكون النتائج التجريبية المتوفرة حالياً أي علاقة بالموضوع، لأن معظمها اعتمد على معلومات أميركية، لا تضع في اعتبارها السمات الخاصة باقتصاد الكويت ومجتمعها. هذا علاوة على أنه من الضروري إظهار العوامل المحدِّدة «للالتزام بالعمل» في أوساط الكويتيات، لأن في ذلك علاقة بأهداف استراتيجية التنمية الموضحة في هذه الدراسة، والتي ينظر إلى الكويتيات في نطاق على أساس أنهن مصدر تعويض عن تناقص من قوة العمل الوافدة، وعلى اعتبار أن هناك ظروفاً خاصة بالكويت مفادها أن الأوضاع المالية المواتية قد تكون داعياً إلى الانسحاب من ميدان العمل. وبعبارة أخرى لابد للمرء

أن يعيّن العوامل المحدِّدة لقرار الكويتيات من حيث الرغبة في اتخاذ مهنة ما (Career/non-career) ، بحيث يصبح في الإمكان تحديد دوافع من يدخلن إلى سوق العمل بنية البقاء فيه (remaining) ، ومن يرجح أن يكون وجودهن فيه عابراً (transient).

وفي هذه الظروف تقرر اتباع منهج «ميداني» لمحاولة التعرف على العوامل المحدِّدة «للالتزام بالعمل» بين الكويتيات. ويختص هذا الفصل وما يليه بدراسة هذا الموضوع. وقد انصب الاهتمام في هذا الفصل على الأداة المستخدمة في العمل الميداني، ألا وهي «اداة داخلية غير مباشرة»(inter-mail survey) ، وعلى التحليلات الاحصائية الأولية للنتائج. وأما الفصل التالي فيشتمل على المزيد من التحليلات الإحصائية، بغرض تحديد المجموعات التي يمكن اعتبار نظرتها إلى المهنة متجانسة (homogenous) ، فضلاً عن تقييم النماذج المحددة للعوامل المؤثرة في اتخاذ مهنة معينة (career/non-career) وغيرها من العناصر في نطاق العاملات الكويتيات.

ويستعرض القسم التالي بايجاز نظرية توفر الأيدي العاملة، ويتم شرح الاعتبارات النظرية التي اتبعت عند تصميم الاستمارة. ويأتي بعد ذلك في القسم ٥-٣ وصف للأداة التي اخترناها ومبررات هذا الاختيار. وفي القسم ٥-٤ يتم بحث المبادىء والأصول التي التزمنا بها في اختيار العيّنات، ثم يرد في القسم ٥-٥ دراسة المبادىء المتبعة في تصميم الاستمارة. ويشتمل القسم ٥-٦ على شرح جوانب التصميم المختار، على أن ترد التحليلات الاحصائية الأولية في القسمين ٥-٧ و ٥-٨.

٥-٢ الاعتبارات النظرية لعرض قوة العمل

(Theoretical considerations of labour supply)

إن توفر الأيدي العاملة هو مسألة ذات أبعاد عدة تشتمل على عدد من الجوانب، بالاضافة إلى العنصرين الأساسيين وهما المشاركة وأوقات العمل. فهناك مثلاً «مستوى المهارة والتدريب اللذين يضفيهما العاملون على وظائفهم، فضلاً أن

هناك مسألة كثافة الجهد المبذول في العمل». وبالنظر إلى تعدد الأبعاد في هذا المفهوم، فغالباً ما يقال إن الأمر يتطلب إطاراً من التوازن العام ليشتق منه تفهم له مغزاه لموضوع عرض قوة العمل[1]. وحتى لو ركزنا الانتباه على العوامل المحدِّدة لقرار الفرد بالمشاركة في سوق العمل، مع وضع اعتبار لعدد ساعات العمل التي سيقضيها الفرد في عمله، فان دراسة عرض قوة العمل قد تشتمل على اعتبارات طويلة الأجل مثل العوامل المحدِّدة لمستوى التعليم والمهارة، بل ولحجم السكان أيضاً.

ومع التركيز على المدى القصير وعلى البعدين الأساسيين للمشاركة وأوقات العمل، نجد أن النموذج الأساسي لتوفر الأيدي العاملة إنما يبدأ بالنظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo-classical theory) المعروفة بنظرية السلوك الاستهلاكي (consumer-behaviour). وتفترض وجود فرد ممثِّل (a representative individual) لغيره، يقسم وقته بين العمل (أي السلع) والفراغ، عن طريق دالة منفعة تعتمد على السلع والفراغ، مع مراعاة قيود الوقت والدخل. وفي هذه الحالة يستجيب العرض للتغيرات في معدل الأجر وفي الدخل غير العمالي، ويتضح أن التغير في أولهما سوف يؤدي إلى أثر استبدالي إيجابي وأثر دَخلي سلبي – على افتراض أن وقت الفراغ سلعة عادية، في حين أن التغير في ثانيهما لن يكون له اثر سلبي. والأثر الناجم عن حدوث تغير في معدل الأجر إنما يعتمد على الوقع النسبي لكل من الأثر الاستبدالي (substitution effect) والأثر الدخلي (income effect).

ويمتد النموذج الأساسي أكثر من ذلك ليشمل البعد العائلي لموضوع العمل، حيث يفترض المرء أن يكون قرار أحد أفراد الأسرة (وليكن الزوج) قراراً مستقلاً، أو أن يكون قرار العمل لأي من أفراد الأسرة هو إلى حد ما نتاجاً لتفاعل بين مختلف اختيارات العمل لجميع افراد الأسرة[2]. وفي هذا المنهج تعتبر الآثار الاستبدالية المتبادلة (cross substitution effects) منعدمة بالنسبة لجميع أفراد الأسرة[3]، بحيث يصبح التأثير الوحيد على توفر عمل أحد أعضاء الأسرة من جراء زيادة أجر عضو آخر هو تأثير دخلي بحت[4]. وهذه الصياغة «توحي بأن

متغير دخل سائر أفراد الأسرة الآخرين هو متغير داخلي المنشأ في دالة توفر عمل أي عضو من أعضاء الأسرة. وبعبارة أخرى فهو دخل غير أجري (لا يرتبط بالعمل) (non-labour income) فيما يختص بعضو الأسرة المذكور، لأن مستواه سوف يتحدد جزئياً بتوفر عمله أو عملها»[٥]. وهذا معناه أن تقديرات توفر عمل أحد أعضاء الأسرة لابد أن تعالج بشيء من الحرص.

وقد أدخل بيكر[٦] توسعاً آخر، لا تعتمد فيه دالة منفعة الأسرة على العمل (أي السلع) والفراغ فحسب، وإنما تعتمد أيضاً على عدد من الأنشطة لا علاقة لها بالسوق. وبالاضافة إلى ذلك يحتاج كل من هذه الأنشطة إلى الوقت والسلع. فإذا كان هناك قيد على الدخل الكامل، تزداد المنفعة إلى أقصى حد، وكما هو الحال مع النموذج الأساسي تظهر ساعات العمل كفائض باعتبارها كمية متبقية، أي الوقت الاجمالي مطروحاً منه الوقت المخصص لأنشطة أخرى. وفي نموذج بيكر نجد أن الارتفاع في معدل الأجر يزيد من سعر الأنشطة المستوعبة للوقت، ويسبب استبدالاً لها، مما قد يدفع إلى الزيادة في ساعات العمل. وكما هو الحال في النموذج الأساسي يعتمد الأثر النهائي على اتجاه الأثر الدخلي وقوته. فالتقدم الذي يطرأ على الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في محيط الأسرة مثلاً، والذي يحسّن من إنتاجية زمن الاستهلاك، قد يؤدي إلى تخفيض زمن العمل في غير السوق، وإلى زيادة الزمن المخصص الفراغ والعمل.

وقد أثبتت النتائج الأساسية للدراسات التجريبية (emperical studies)، المبنّية على دراسة عيّنات إحصائية (cross-section) وسلاسل زمنية (time series) لساعات العمل في الولايات المتحدة أساساً أن الزيادات في معدلات الأجر – عند الأجر المتوسط أو قربه – ترتبط بالنقص في عدد ساعات العمل. على أن هناك تبايناً كبيراً من تقديرات مرونة العرض لقوة العمل بالنسبة للتغيرات في الأجور[٧]. وفي هذه الدراسات التي اشتملت على الدخل غير الاجري (non-labour income)، تبيّن أن مرونة الدخل الإجمالي للذكور تميل إلى الزيادة عن مرونة الدخل المعوّض عنها (أي الأثر الاستبدالي)، وهو ما يتمشى والانخفاض على المدى الطويل في عرض العاملين من الذكور[٨]. أما في حالة العاملات فقد

اتجهت مرونة الاستبدال إلى الزيادة عن نظيرتها في حالة الذكور. وخلاصة القول فمن الممكن تفسير الانخفاض على المدى البعيد في ساعات العمل – ومن ثم في منحنى العرض المنحدر عكسياً(backward sloping) – باعتباره استجابة من جانب العرض لزيادة الأجور والدخول. على أن المشكلة يلابسها دور النشاط النقابي وأثر التشريعات[٩].

وإذا انتقلنا الآن إلى موضوع المشاركة في القوى العاملة لوجدنا أن الكتابات التطبيقية تحاول أساساً إيراد تفسير لما لوحظ من ثبات واطّراد معدل المشاركة الإجمالية في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، حيث نجد في الأولى مثلاً أن المعدل قد ازداد بمجرد ٣٪ من ٥٠٪ إلى ٥٣٪ في الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٦٠. وتم إيعاز ذلك إلى حدوث انخفاض في معدل مشاركة الذكور بسبب الانخراط في الدراسات الاضافية والاحالة على المعاش مبكراً، وهو ما يرتبط بزيادة الدخل وينشأ عنه إلى حد ما. ومن جهة أخرى كانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة المتزوجات في الولايات المتحدة، من ٤ر٥٪ عام ١٨٩٠ إلى ٣١٪ عام ١٩٦٠[١٠].

ولقد خضع الاتجاه الأخير الخاص بمشاركة المتزوجات إلى قدر كبير من العمل التطبيقي. وهناك اتفاق في الرأي يوصي بنموذج يدرج فيه الدخل الخاص ودخل الزوج والأطفال والسكان ومتغير دوري. كذلك تم الاتفاق على أن مفهوم الدخل «الدائم» (permanent income) هو الاجراء الملائم لعزل الآثار المشوِّهة للعناصر العابرة. ومن أمثال هذه النماذج نموذج مينسر[١١] الذي تمخض عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام. فقد تبين أن مشاركة الزوجات في القوى العاملة لها علاقة قوية وايجابية باجورهن، وعلاقة سلبية بدخل أزواجهن والدخل غير العمالي، حيث تتجاوز مرونة الأجور الايجابية، بشكل كبير جداً أحياناً، مرونة الدخول السلبية[١٢]. ومع ذلك فان تطبيق نموذج مينسر على حالة الولايات المتحدة الأميركية، لم يؤد إلا إلى التكهن بزيادة مقدارها ١٢٪ في معدل مشاركة المتزوجات (وممهن أزواجهن) في الولايات المتحدة، في الفترة بين ١٩٥١ و ١٩٧١. ولكن الزيادة التي لوحظت فعلاً في تلك الفترة بلغت ٢٠٪، مما يوحي

بأن هناك نسبة مقدارها ٨٪ من الزيادة لابد من إيعازها إلى نموذج غير نموذج مينسر، وربما يمكن ردّها إلى تفسير أقرب لبيكر، مثل تأثير التقدم الفني في السلع التكنولوجية المستخدمة في العمل المنزلي. ونظراً لأهمية مشاركة الاناث لهذه الدراسة، فسوف نفرد حيزاً أكبر نسبياً لهذا الموضوع، وسوف نلفت الأنظار بصفة خاصة إلى ثلاثة جوانب مهمة في هذا الشأن.

١- بعد أن اطلع سويت[١٣] على تقارير اللجنة المنبثقة عن مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية[١٤]، أعد دراسة عن العوامل المحدِّدة لتوظيف الزوجات وذلك باعتبارهن أعضاء في أسر لا أفراداً، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص السكانية والاقتصادية.

٢- مع الحاجة إلى إدراج عوامل خلاف الأجور والدخل غير العائلي، ظهرت عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة على توظيف الزوجات. ومن التصنيفات المهمة من وجهة نظر هذه الدراسة ما اقترحه سوبول[١٥] في دراسة أعدها عن «الالتزام بالعمل». وقد تم تصنيف العوامل المحدِّدة تحت ثلاثة عناوين رئيسية:

أ الظروف الممكِّنة (enabling factors) : وهذه تشمل متغيرات مثل عدد الأطفال حالياً وأعمارهم، وعدد الأطفال المتوقع إنجابهم، وعدد حالات الحمل.

ب الظروف الميسِّرة (facilitating factors) : وهذه تشمل التعليم وخبرات العمل السابقة قبل الزواج وبعده.

ج الظروف الحافزة (precipitating factors): وهذه تشمل جانبين هما العوامل المالية مثل دخل الزوج ودخل الزوجة، والعوامل السلوكية مثل الشعور بالرضا عن الحياة والحاجة إلى تحقيق الذات وشغل الوقت.

٣- وهناك عنصر ثالث يشد اهتمام هذه الدراسة ألا وهو «الالتزام بالعمل» (commitment to work) في ميدان القوى العاملة. وكما أوضح ستيفن شراودر[١٦] اتجهت دراسات مشاركة المتزوجات في سوق العمل إلى اعتبار دخل الزوجة بمثابة

«دخل إضافي، أو رصيد تسحب منه الأسرة إذا ما صادفتها ظروف مالية غير متوقعة ... ولكن هذا تبسيط مفرط للمشكلة بمعنى أن هذا القول لا يوضح إن كانت المرأة ملتزمة حقاً بالعمل أم لا».

ومن رأي الكاتبين أنه لابد من اجراء هذا التمييز، نظراً لأن «الوضع الحالي في مجال القوى العاملة بالنسبة للنساء المهتمات بالمهنة وغير المهتمات بها إنما يستجيب بصورة مختلفة للمتغيرات الكلاسيكية (مثل الأجور والبطالة وعدد الأطفال وتفاوت أعمارهم ومستوى تعليمهم وأصلهم العرقي ودخل الزوج)، وهي المتغيرات التي غالباً ما تستخدم لتفسير عرض قوة العمل»[١٧].

وأخيراً، وعلى سبيل الاعتراف بدور العوامل الثقافية ذات الصلة بقرارات المشاركة، اقترح أديسون وسيبرت[١٨] منحنى عرض، يصوّر التغييرات في معدل المشاركة، مع الأطوار المتعددة للتنمية الاقتصادية. وكما يتبين من الشكل (٥-١) أدناه يمكن التعرف على ٥ مراحل.

شكل (٥)

معدل المشاركة ومراحل التنمية

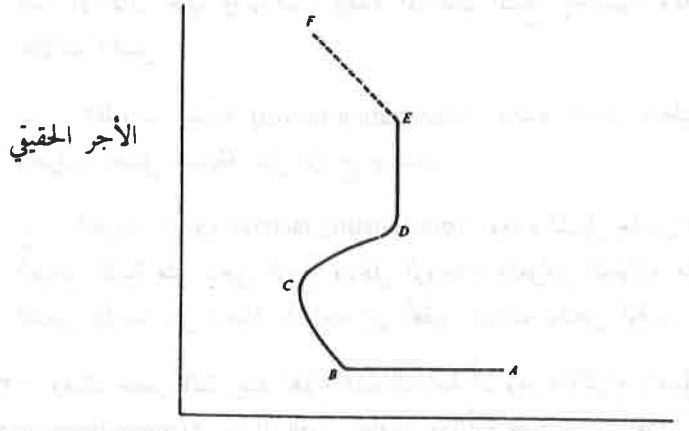

معدل المشاركة في القوى العاملة

والقطاع AB هو قطاع مالثوس، وفيه ينبغي على كل فرد في الأسرة أن يعمل. أما القطاع BC فهو منطقة مرتفعة إلى الخلف، وتتمشى مع المرحلة الأولى من مراحل التصنيع، عندما ترتفع الدخول الحقيقية، دون أن تتغير الأذواق كثيراً. وأما القطاع CD فيتفق مع التطلعات المتزايدة إثر حدوث المزيد من التطور. وهنا يزداد معدل المشاركة في العمل مع ظهور زيادة في الدخل الفعلي. وقد يعكس المدى DE تماماً الاقتصاديات الصناعية التي تقل فيها مشاركة الذكور بسبب الاقبال على التعليم الاضافي والاحالة على المعاش مبكراً، مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع في مشاركة الاناث، مما يؤدي إلى ظهور معدل مشاركة ثابت. وأخيراً يعكس القطاع EF نوع التطور الذي يحدث مستقبلاً في معدلات المشاركة المرتبطة بالتقدم التكنولوجي الكبير. ويمكن استخدام هذا القطاع لشرح أسباب الانخفاض في معدل المشاركة في الدول المنتجة للنفط التي تتميز بثرائها الوفير، مثل الكويت، حيث نجد أن الانخفاض في مشاركة الذكور لا تقابله زيادة في مشاركة الاناث.

٥-٣ أداة جمع المعلومات

كما ذكرنا في المقدمة، يحتاج الفهم العميق للعوامل المحدِّدة لالتزام المرأة الكويتية بالعمل إلى القيام «ببحث ميداني». ونظراً لاتخاذ قرار باتباع هذا المنهج، فقد اتيح لنا – نظرياً – اختيار أحد طريقين: أولهما مباشرة البحث الميداني في أوساط الكويتيات اللاتي لا يشاركن في القوى العاملة، بهدف السعي إلى تبين أسباب عدم العمل، والثاني مباشرة العمل الميداني في أوساط الكويتيات العاملات (سواء من كن يلتزمن منهن بالعمل كمهنة أم لا) ومحاولة التعرف على العوامل التي أثرت على قرارهن بالمشاركة. وقد فضلنا الطريق الثاني، أي مباشرة العمل الميداني في اوساط من هن في نطاق القوى العاملة فعلاً، لسببين على الأقل، أولهما هو أن الطريق الأول طريق غير عملي، لأنه ليس هناك إطاراً يعتمد عليه في محيط من هن خارج القوى العاملة يمكن أن تؤخذ منه عيّنة مرضية، والثاني أن ذلك الطريق كان يمكن أن يكون غير تام، وقد يوفر اجابات فرضية، لأن من لا يعملن لا يستطعن – عملياً وواقعياً – شرح آرائهن في طبيعة العمل على سبيل المثال. ولهذين

السببين اخترنا الطريق الثاني. ولاشك أن العمل الميداني كان يجب أن يشمل القطاعين معاً، ولكن ثبت استحالة ذلك في التطبيق.

ومع اتخاذ قرار بشأن مباشرة العمل الميداني في محيط من يعملن فعلاً، أصبحت المشكلة اختيار أداة لجمع المعلومات تتميز بكفايتها وجدارتها بالاعتماد عليها. ففي هذه الحالة فقط يمكن تقبل نتائج العمل الميداني وتوصياته بثقة. ومن المعروف انه طبقت عدة أساليب في مجال البحث الاجتماعي. فهناك مثلاً المصادر الوثائقية التي تتألف حسب قول موزر[١٩] من: وثائق تحتوي على معلومات عن المسح السكاني، وأخرى توفر معلومات عن وحدات استقصاء بذاتها، ونوع ثالث من الوثائق هو المستندات الخاصة. ونظراً للطابع المتخصص للبحث الحالي، فلم يكن لأي من مصادر المعلومات هذه دور مباشر يمكن أن تسهم به في توفير المعلومات المطلوبة. وهناك أداة أخرى لجمع المعلومات هي الملاحظة، التي قد تكون إما ايجابية وإما سلبية. ويمكن تقييم الملاحظة السلبية في مقارنتها بالوسائل الأخرى، أي بسؤال الناس عن معلومات تتعلق بالأحداث وأوجه النشاط. وتكمن الفائدة الوحيدة للملاحظة السلبية في حالة ما إذا عجز المستجيبون عن توفير المعلومات المطلوبة. ولم يتضح من العمل الاستكشافي الذي قمنا به، إلى جانب الأدلة المستقاة من دراسة أعدتها مغنه الخالد[٢٠] وأخرى من إعداد د. مهند الثاقب[٢١]، انه لا يوجد أي تردد من جانب المشتركات في البحث الميداني. ولهذا السبب، بالاضافة إلى نواحي القصور الأخرى في حالة الملاحظة السلبية مثل تحيز الملاحظ، فقد استبعدت هذه الأداة من مجال هذه الدراسة. أما بالنسبة للملاحظة الايجابية، فهي تتطلب مشاركة فعلية في الشؤون الأسرية على سبيل المثال. ولا حاجة للقول إن هذه الطريقة مستحيلة التحقيق في حالة الكويت، وفي مجال هذه الدراسة. أما المقابلات الشخصية فأداة أخرى. وهذه أداة بحث تعتبر في العادة نافعة للغاية للأغراض الاستكشافية لابد أن تتبعها اجراءات بحث أشد شمولاً وإحاطة. ولكن نظراً لما يكمن في هذه الطريقة من احتمالات التحيز، بالاضافة إلى اعتبارات الوقت والكلفة، فقد استبعدت المقابلات الشخصية، باستثناء ما تعلق منها باستعراض الأفكار مع المشتركات وغيرهن، فيما يختص

بتصميم استمارة البحث. ولأسباب مشابهة لم تستخدم المكالمات الهاتفية إلا في حالة استعجال الردود أو استيضاح بعض النقاط.

ومع وضع هذه الاعتبارات المقيِّدة في الحسبان، لم تتبق إلا أداة واحدة يمكن التفكير فيها لجمع المعلومات، وهي أداة استخدام البريد (mail survey instrument). وليس هناك شك في أن استخدام البريد هو «أفضل الوسائل من الناحية العملية، للحصول على معلومات متوافقة عبر مساحة جغرافية كبيرة، وتجمعات سكانية غير متجانسة، ومن خلال عينة كبيرة أيضاً»[٢٢]. وتيسر هذه الأداة اتخاذ عينة عشوائية، وتسمح من ثم باصدار الأحكام العامة. ويعتبر الاشراف على هذه الوسيلة أسرع وأسهل، كما أنها تتيح للمشاركات وقتاً كافياً للرد على الأسئلة.

ومع هذا فان طريقة استخدام البريد تعاني من بعض الحدود المقيِّدة. وهي لا تنفع إلا حين تكون الاستمارة بسيطة ومباشرة، لأنه لن تكون هناك فرصة للايضاح. وهذه الأداة غير مرنة، وغير ملائمة عندما يكون المطلوب هو تقديم إجابات سريعة. وليس هناك من سبيل للتحقق من شخصية المجيب حقاً على الأسئلة. وللمزيد من المعلومات حول موضوع الحدود المقيِّدة لاستخدام البريد انظر موزر[٢٣].

ورغبة في تقليل هذه الحدود المقيِّدة، يتم ادخال بعض التعديلات على هذه الطريقة، مثل ارسال استمارات البحث بالبريد ثم جمعها شخصياً، أو العكس بالعكس. ومثل هذا الإجراء يتيح بعض المرونة ويسمح بشيء من الملاحظة. وقد اتبعنا في هذه الدراسة طريقة معدّلة لاستخدام البريد، حيث تقرر تسليم الاستمارة إما شخصياً وإما عن طريق وسطاء، أو من خلالهما معاً، كما تقرر جمعها إما عن طريق وسطاء وإما شخصياً، أو من خلالهما معاً. وتكمن الميزة الأساسية في هذا الاسلوب «بالبريد الداخلي»، في سرعة الاجراءات ومرونتها. أما الجانب السيء في هذه الوسيلة فيتمثل في إمكانية حدوث تحيز من خلال الوسطاء في مجال الاختيار (وهو ما سنشرحه فيما بعد) أو في صدد محاولة ايراد الايضاحات.

وقد ثبت من التطبيق العملي أن قليلات جداً من المشتركات طلبن بعض الايضاحات، وفي صدد أسئلة غير ذات طبيعة سلوكية.

٥-٤ اختيار العينة (sample selection)

يتألف السكان الذين طبق عليهم المسح من مجموعات المواطنات الكويتيات العاملات في تاريخ أول اكتوبر ١٩٨٠، سواء في القطاع العام أو الخاص. ولكن مهمة اختيار عيّنة مناسبة من هؤلاء المواطنات، كانت من أصعب المهام التي واجهتها الباحثة:

١- فقد كانت هناك أولاً مشكلة تحديد إطار العينة، يشتمل بصورة مثالية على قائمة كاملة بأسماء المشتركات، وعلى معلومات وافية تساعد على القيام بمسح عن طريق البريد. وقد ثبت أن هذه الطريقة ميئوس منها، بعد أن تبين بصورة مخيبة للآمال أن مثل هذا الاطار لا وجود له في الكويت، ولاسيما في القطاع الخاص.

٢- وكانت هناك ثانياً مشكلة الحصول على الموافقة الرسمية على إجراء هذا المسح الميداني. وبالنظر إلى المصاعب المرتبطة بالقطاع الخاص، تقرر التركيز على القطاع العام، وهو القطاع المستوعب لنسبة كبيرة من العاملات. وقد التمست الباحثة معاونة وزارة التخطيط، حيث اتضح ضرورة الحصول على الموافقة الرسمية قبل توزيع استمارات البحث في محيط الكويتيات العاملات في الوزارات. وان ذلك سوف يستغرق وقتاً طويلاً، نظراً لضرورة إحالة الموضوع على كل وزارة، واستشارة العديد من الأفراد واللجان فيها. وبذلت الباحثة بعض الجهود الأولية لاستكشاف إمكانية الحصول على الموافقة الرسمية في غضون وقت معقول، ولكن سرعان ما اقتنعت باستبعاد هذا الاحتمال. وعلى هذا، وبعد التشاور مع الخبراء من أكاديميين وغيرهم، تقرر اجراء مسح استكشافي تجريبي في محيط ٥٠٠ كويتية، باتباع أسلوب غير رسمي. وكان من رأي الباحثة، أن نتائج هذا المسح التجريبي يمكن أن توضح نفع هذا النهج وفائدته، وقد تثير من ثم الاهتمام، مما قد يشجع القائمين بالأمر على اجراء مسح أشمل في المستقبل.

٣- وكانت هناك ثالثاً مشكلة اتخاذ قرار حول اجراءات تنفيذ المسح الاستكشافي التجريبي. فنظراً لاتباع طريقة غير رسمية، وفي غياب إطار عام تشتق منه العيّنات، فقد استبعدت طريقة «المسح البريدي» بشكلها التقليدي الكامل، واستخدمت بدلاً منها طريقة معدّلة، سمّتها الباحثة طريقة «البريد الشخصي» (inter-mail) وقامت الباحثة ومجموعة من الوسطاء، بعضهم له طابع شبه رسمي، بمهمة توزيع استمارات البحث في محيط المشتركات في القطاعين الخاص والعام. واتبع اجراء لأخذ العينات في شكل طبقات. وعلى هذا تقرر اتباع النسبة العامة للكويتيات العاملات في القطاع العام، بما في ذلك القطاع المشترك، الذي شكل حوالي ٩٠٪ في تعداد عام ١٩٧٥. وعلى هذا خصصت نسبة ٩٠٪ من العينة للقطاع العام. والتزاماً أيضاً بالنسبة العامة خصصت نسبة ٥٣٪ لمن يعملن في مجال التعليم، في حين قسمت النسبة الباقية على مختلف التخصصات بالتساوي. وتقرر منذ البداية ألا توزع جميع استمارات البحث في الجولة الأولى، رغم الالتزام بالنسب الموضحة عاليه، وان يحتفظ بحوالي ٥٠ استمارة للوسطاء الذين قد يطلبون المزيد. وتمت الاستفادة من هذا الوضع في حالة وزارة الاعلام، حيث أثبتت المساعدة حماستها الشديدة.

٤- وأخيراً كانت هناك مشكلة اختيار الوسطاء. فمع أن الباحثة وزّعت بنفسها حوالي ٣٠٪ من الاستمارات، فقد كان لابد من اتخاذ قرار حول اختيار مساعدين آخرين. وفي الوقت الذي كانت الباحثة تستكشف فيه إمكانية الحصول على موافقة رسمية، أعرب بعض الأفراد عن اهتمامهم بتقديم يد العون. وقد اختارت بعضاً من هؤلاء، وتشكّل منهم ومن بعض الأصدقاء والزملاء، فريق المساعدين.

وتود الباحثة أن تؤكد الطابع الاستكشافي لعملية المسح، كما تود أن تكرر الدعوة إلى اتخاذ الاحتياطات القصوى عند تفسير النتائج. ومع أنه بذل كل جهد صادق للحصول على اكثر العيّنات تمثيلاً، بقدر ما تسمح به الطبيعة البشرية، إلا أن التحيز المحتمل الكامن في أساس المنهج السابق ذكره لا يصح أن يغيب عن الأذهان. ومهما يكن من أمر فانها تعتقد أن الاجراء المتّبع هو في الترتيب الثاني

من حيث الأفضلية، بالنظر إلى الظروف الخاصة لبلد كالكويت.

٥-٥ تصميم الاستمارات المنفذة بطريقة «البريد الشخصي الداخلي» (designing the "inter-mail" survey questionnaire)

من أهم الاعتبارات في تصميم أي شكل من أشكال المسح بالبريد، الحصول على معدل استجابة عالٍ. وكما يقول موزر وكولتون: «إن ضعف معدل الاستجابة لابد أن يكون مظهراً لعجز كبير. وإذا لم يرتفع المعدل عن ٢٠ أو ٣٠ في المئة مثلاً، فسيصبح العجز شديد الخطورة، بحيث تغدو قيمة نتائج البحث ضئيلة، هذا إن تبين لها أي قيمة على الاطلاق.» ومن هنا لابد أن يكون الهدف الرئيسي هو الاقلال من احتمالات عدم الاستجابة، إلى مستوى لا يسبب تحيزاً خطيراً. وتحقيقاً لهذا الهدف لابد أن يمارس الحرص الكبير عند اختيار التوقيت، واتباع الوسائل المتزامنة (concurrent techniques) التي يعرف عنها تحسينها لمعدل الاستجابة. وأما بالنسبة للتوقيت فقد يشتمل هذا على الاخطار الأولي بقرب توزيع استمارات بحث استطلاعي. ومع أنه لا يتوفر دليل قاطع هنا على أن مثل هذا الاخطار الأولي عامل مساعد على تحسين معدل الاستجابة، إلا أنه قد بذلت في هذه الدراسة بعض الجهود في هذا السياق. ويتضمن التوقيت أيضاً اختيار الوقت الملائم لتوزيع استمارات البحث، ضماناً لأن يكون التغيب في حده الأدنى. وقد تم توزيع الاستمارات في اكتوبر ١٩٨٠، واستكمل في موعده المحدد بحلول منتصف ديسمبر. واعتبرت هذه الفترة أنسب الأوقات، نظراً لعودة معظم الكويتيين من أجازاتهم، واتجاههم إلى البقاء في الكويت حتى منتصف ديسمبر.

ورغبة في تحسين مستوى الاستجابة يوصى باتباع بعض الوسائل المتزامنة. وعلى هذا لا يصح أن تكون استمارة البحث طويلة. ويوصي الدليل المتوفر[٢٤] بأن أي استمارة تزيد في طولها عن عدد يتراوح بين ٨ و ١٠ صفحات لابد أن يثير جفاء عدد كبير من المشاركين[٢٥]. أما الاستمارة المصممة لهذه الدراسة فتقع في نطاق هذا الحد. وهناك مسألة أخرى تتعلق برعاية هذا الجهد الاستطلاعي من قبل هيئة علمية. فقد تبين لبرانر وكارول[٢٦] أن توفر الرعاية من قبل الجامعة كفيل بتحسين

معدل الاستجابة. وهنا أيضاً شددنا على الهدف الأكاديمي للبحث الميداني الوارد في هذه الدراسة، وبذا وضع تحت الاشراف الجامعي. كذلك تبين أن توفير الخصوصية والتكتم – في دراسات أخرى – مدعاة لتحسين معدل الاستجابة. وفي هذه الدراسة كان اتباع منهج «البريد الشخصي» سبباً في توفير البعد الشخصي، في حين تكررت التعهدات بالتكتم.

على أن محاولة تحسين معدل الاستجابة ليس هو الاعتبار الوحيد؛ فالجودة والجدارة لهما نفس الأهمية. ولهذا الغرض اتبعنا استراتيجية كان قد اقترحها ماكيرنان[٢٧]. وبموجب هذه الاستراتيجية التزمنا بالنقاط الآتي بيانها فيما يختص بتصميم استمارة البحث وصياغته:

١. قراءة جميع الكتابات المتعلقة بالموضوع ومناقشتها مع الخبراء والقيام بالأبحاث الاستطلاعية في نطاق المحتمل اشتراكهن في البحث. كما أعد استعراض كامل للكتابات النظرية والتطبيقية، وأجريت مشاورات مع أساتذة جامعة صاري (University of Surrey) بانجلترا وجامعة الكويت، بالاضافة إلى مشاورات أخرى مع جهات أكاديمية مختلفة. وقد وزعت مسودات أولية لاستمارات البحث مع المشاركات.

٢. صياغة الاستمارة على ضوء ما ورد في النقطة السابقة، ومراعاة القواعد المرعية في تصميم الاستمارة. اتبعت طريقة الاسئلة ذات الاختيارات المتعددة، وطريقة التعليم على الاجابات، على نحو ما أوصى به هانوفيل[٢٨]. وادرجت في الاستمارة أسئلة يتوقع منها أن تكون مثار اهتمام، أما تلك التي يرجح أن تثير الانطباع بأن الاستبيان لا مجال له فقد أبعدت إلى النهاية وادرجت في الملاحق. كذلك وضعت الأسئلة السهلة في البداية ثم تدرجت الاسئلة بعد ذلك في صعوبتها. كما علقت أهمية كبرى على الأسئلة السلوكية. ولجأنا أيضاً إلى تقسيم الاسئلة تحاشياً لاثارة انطباع بأن استمارة البحث طويلة. واتبعنا في صياغة الأسئلة قواعد الوضوح والبساطة والاقتصار على الاجابات المباشرة، وتحاشي تداخل الاجابات، وتوفر المعنى المطلوب

(بمعنى أن تنطوي الأسئلة على معنى لا غموض فيه)، وضمان التجانس في الخلفية العامة.

٥-٦ المسح الميداني للكويتيات العاملات

يتألف مسح قطاعات الكويتيات العاملات من ٤٥ سؤالاً و ٣ ملاحق. وتنقسم الأسئلة إلى ثلاثة أجزاء[٢٩].

الجزء الأول: استفتاء عام – في هذا الجزء يطلب التعرف على معلومات سكانية عامة. فبالاضافة إلى اسم الشركة أو المؤسسة (س ١) والمنطقة (س ٢) والقطاع «الخاص أو العام» (س ٣)، يتطرق السؤال (س ٤) لعمر الموظفة، والسؤال (س ٥) للحالة الاجتماعية، والسؤال (س ٦) لعدد الأخوة والأخوات. ويبلغ العدد الاجمالي للأسئلة في هذا القطاع ٦، ثلاثة منها يمكن إدراجها تحت باب الظروف الممَكِّنَة حسب تصنيف سوبول[٣٠].

الجزء الثاني: الناحية التعليمية – يتألف هذا الجزء من ٤ أسئلة ذات طابع تعليمي. فالسؤال (س ٧) يستطلع المعلومات عن الحالة التعليمية، وتندرج فيه ٨ فئات، للموظفة ووالدها ووالدتها. أما السؤال (س ٨) فيتناول المكان الذي تلقت فيه الموظفة تعليمها، وينقسم إلى ٥ مستويات تعليمية، في الكويت والدول العربية والدول الأجنبية. ويسأل السؤال (س ٩) إن كانت الموظفة تجيد لغة أجنبية، في حين يتناول السؤال (س ١٠) استفساراً عما إذا كانت الموظفة تنوي استكمال دراستها. وواضح أن هذا الجزء يوفر معلومات قد تغطي جزئياً مجموعة الظروف الميسِّرة.

الجزء الثالث: الحالة المادية والسكنية ونوع العمل – يمثل هذا الجزء جوهر الاستبيان، ويشمل ٣٥ سؤالاً. وتستطلع الأسئلة (س ١١ و ١٢ و ١٣) مقدار المرتب الشهري وتوفر الدخل الاضافي أو عدم توفره، ومقداره أما الأسئلة (س ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) فتعالج النواحي السكنية، مثل نوع السكن وعدد غرف المسكن وعدد الأفراد المقيمين فيه ونوع ملكيته، فان كان مملوكاً اين

يقع وهل هو حديث أم غير حديث وما هي قيمته (عالية – متوسطة – عادية)، وإن كان مستأجراً كم قيمة ايجاره الشهري. ويسأل السؤال (س ٢٠) عن مستوى دخل العائلة (إن كان أعلى من المتوسط أو متوسطاً أو أقل من المتوسط). أما السؤال (س ٢١) فيستفسر إن كان لدى الموظفة سيارة خاصة لاستعمالها الشخصي. وتعالج الأسئلة (س ٢٢ – س ٢٥) خبرة الموظفة في عملها، اعتباراً من عدد السنوات التي قضتها في مؤسستها الحالية (س ٢٢)، ثم ما إذا كانت قد عملت في مؤسسة أخرى قبل ذلك (س ٢٣)، واذا كانت الاجابة بنعم فلأي قطاع اقتصادي تنتمي تلك المؤسسة من حيث النشاط .. كالزراعة أو التعدين .. الخ (س ٢٤)، في حين يستفسر السؤال (س ٢٥) عن السبب الأساسي لانتقال الموظفة إلى مؤسستها الحالية، أهو راجع إلى المرتب الأفضل أو اتفاق العمل مع تخصصها أو وقت العمل الأفضل او الاجازات السنوية الأفضل أو الراحة الأكثر أو أية أسباب أخرى. أما السؤالان (س ٢٦ و س ٢٧) فيستفسران عن المهنة .. سواء كانت الموظفة فنية أو تعمل لحسابها الخ على نحو ما تعتقد. ويستطلع السؤال (س ٢٨) نوع العمل الحالي .. سواء كان ادارياً، الخ، ويستفسر السؤال (س ٢٩) عن عدد السنوات التي قضتها الموظفة في عملها الحالي، في حين يسأل السؤال (س ٣٠) إن كان الهدف من العمل الحالي واضحاً تماماً أو إلى حد ما أو غير واضح. أما السؤال (س ٣١) فيتعلق إذا كان العمل متفقاً مع ما تلقته الموظفة من تعليم وتدريب، بينما يتساءل (س ٣٢) عما إذا كان العمل مجزياً أو مثيراً أو عادياً أو روتينياً، في حين يسأل (س ٣٣) إن كانت الموظفة مدربة على القيام بعملها الحالي، و (س ٣٤) إن كانت هناك حاجة لمزيد من التدريب. ويشير السؤال (س ٣٥) إلى العلاقة بين الموظفة وزملائها في العمل، ويستفسر إن كانت طيبة أم لا. أما السؤال (س ٣٦) فيتعلق فيما إذا كانت تنوي تغيير العمل، وان كانت الاجابة بنعم فما أسباب ذلك، أهو المرتب أم عدم التوافق أم وقت العمل .. الخ (س ٣٧). ويسعى السؤال (س ٣٨) للتوصل إلى الحافز الحقيقي على العمل: أهو لمجرد قتل الوقت أم لزيادة الدخل أم لاشباع الذات أم لغير ذلك من الأسباب. وفي السؤال (س ٣٩) نستفسر إن كانت الموظفة قد توقفت عن العمل لمدة تزيد على شهرين في السنوات الخمس الماضية، واذا كانت الاجابة بنعم فاننا نسأل عن أسباب ذلك، أهو

المرض أم الأسرة أم التعليم أم التدريب أم السفر للخارج أم غير ذلك (س ٤٠). وفي السؤال (س ٤١) نتطرق إلى موضوع الالتزام بالعمل (كمهنة / لا مهنة)، ونسعى إلى تبيّن مدى النية للاستمرار في العمل، من عام إلى عامين، أو إلى خمسة أعوام، أو إلى أن تتحقق الأهداف المرجوّة، أو عدم توفر النية للاستمرار أصلاً. أما الأسئلة (س ٤٢ – س ٤٥) فهي أسئلة سلوكية: الموافقة على انخراط الأم في العمل (س ٤٢)؛ أفضل مجالات العمل للمرأة – التعليم، الطب، الخدمات الاجتماعية، غير ذلك (س ٤٣)؛ أي القطاعين أفضل العام أم الخاص (س ٤٤). أما السؤال (س ٤٥) فيستفسر عن رأي الموظفة فيما إن كان المجتمع الكويتي يعمل على تشجيع المرأة على العمل. وعلى هذا فان الأسئلة في هذا الجزء تعالج عوامل ميسِّرة بخلاف التعليم، والخبرة العملية، وعوامل معجِّلة أو حافزة في النواحي المالية والسلوكية.

وبالاضافة إلى الاستبيان هناك ٣ ملاحق بيانها كما يلي:

الملحق رقم ١: للمتزوجات فقط: يشتمل هذا الملحق على ١٦ سؤالاً مخصصة للمتزوجات فقط. فالسؤال (س ٤٦) يسأل عن السن عند الزواج، والسؤال (س ٤٧) يستفسر عن جنسية الزوج (كويتي أو غير كويتي)، في حين يستفسر السؤال (س ٤٨) عن سن الزوج، و (س ٤٩) عن دراسة الزوج وتعليمه، والسؤال (س ٥٠) عن مركز الزوج في عمله، والسؤال (س ٥١) عن نوع عمل الزوج .. (كتابي أو فني، الخ)، والسؤال (س ٥٢) عن الفئة المهنية للزوج. ثم نسأل عن الدخل (س ٥٣) وما إذا كان متوسطاً أو فوق المتوسط أو دون المتوسط، وما إذا كان هناك عمل اضافي (نعم أم لا) – (س ٥٤) وأسباب استبقاء العمل الاضافي (س ٥٥) للزوج، وما إذا كان لدى الموظفة أبناء (س ٥٦)، فإذا كانت الاجابة بنعم أ – كم عددهم و ب – كم منهم دون العاشرة و ج – كم منهم بين الحادية عشرة والثانية عشرة و د – ما إذا كانت الموظفة تنوي انجاب أطفال آخرين (س ٥٧). ويتعرض السؤال (س ٥٨) لطول مدة توقف الموظفة عن العمل أ – اثناء الحمل، ب – بعد ذلك. وبعد ذلك تأتي أسئلة سلوكية (س ٥٩ – ٦١) عما إذا كانت الموظفة تعتبر الأطفال عائقاً عن

العمل بالنسبة للمرأة، وسواء كان ذلك لحد كبير أم نوعاً ما أم أنه ليس عائقاً على الاطلاق. ويأتي بعد ذلك سؤال حول ما إذا كانت الموظفة تعتزم تشجيع ابنتها على العمل (س ٦٠) وهنا تختار الموظفة بين الاجابة بالايجاب بحماس او إذا كان التشجيع حتى الزواج فقط أو حتى انجاب الأطفال، أو عدم التشجيع أصلاً. أما السؤال (س ٦١) فيسعى لتبين رأي الموظفة في موقف زوجها من النساء العاملات، وعما إذا كان يؤمن بدورها الايجابي، نوعاً ما، أو أنه لا يعبأ بالموضوع اطلاقاً، أو يختلف مع الفكرة من حيث المبدأ.

الملحق رقم ٢: المطلقات والأرامل. يشتمل هذا الملحق على ٥ أسئلة تعالج عمر المشتركة وقت وقوع الحادث (س ٦٢)، وعما إذا كانت الموظفة قد بدأت العمل قبل الحادث أو بعده (س ٦٣)، وان كان العمل قد جاء في وقت لاحق فما الدافع الأساسي إليه (س ٦٤) أهو قتل الوقت أم عوامل مالية أو اجتماعية أو غيرها. وبعد ذلك يأتي السؤال (س ٦٥) حول ما إذا كان لدى الموظفة أبناء دون العاشرة وقت الطلاق أو الترمل، وان كانت الاجابة بنعم فكم عددهم (س ٦٦).

الملحق رقم ٣: غير المتزوجات فقط. يشتمل هذا الملحق على ٣ أسئلة فقط، أولها السؤال (س ٦٧) ويتناول ما إذا كانت الموظفة تنوي الاستمرار في العمل بعد الزواج، وتتفاوت الأجابات بين الايجاب والسلب والاعتماد على دخل الزوج وموقفه من اشتغال المرأة. أما السؤال (س ٦٨) فيستطلع رغبة الموظفة في العمل بعد إنجاب الأطفال، في حين يستفسر السؤال (س ٦٩) عن موقف الأب من اشتغال المرأة، وهنا تتفاوت الاجابات بين اعتقاده بدورها الايجابي، نوعاً ما، أو انه لا يعبأ بالموضوع، أو أنه لا يوافق.

٥-٧ التنفيذ والنتائج الأولية

٥-٧-١ التنفيـــذ

تم فحص استمارات البحث بعناية، للتأكد - كما يقول ديلمان[٣١] - من عدم تعرض المشتركات لمشكلات خطيرة، مثل التصاق الصفحات معاً أو فقد أقسام

معينة .. الخ. ولم نصادف أية مشكلات خطيرة في هذه المرحلة.

وبعد ذلك طبقت طريقة هانوفيل[٣٢] في التدقيق والمراجعة، وهذه تشتمل على خمس خطوات رئيسية:

الفحص الشكلي (structure checks) : للتأكد من توفر جميع المعلومات المطلوبة.

التأكد من سلامة الرموز (valid-coding range checks) : لضمان عدم انتهاك أنظمة الرمز. ولم يتكشف حدوث أي انتهاك.

فحص ملاءمة الاسئلة للمشتركات (filter checks) : للتأكد من عدم إجابة أي مشتركة على اكثر من ملحق واحد. ولم يثبت وجود أي حالة من هذا النوع.

فحص الإجابات المحذوفة (omission checks) : لم تخصص رموز جوابية للاجابات المحذوفة التي تعذر استنتاج مضمونها من المعلومات المكمّلة لها.

التدقيقات المنطقية (logic checks) : للتأكد من الاتساق والتوافق.

وبعد مراجعة استمارات البحث بدأت عمليات وضع الرموز. وقد تم الرمز للأسئلة المفتوحة، بأخذ عينة أولية من ١٠٠ استبيان، وتصميم إطار للرمز من الاجابات الأشد تواتراً، باستخدام قوائم. وفي حالة الأسئلة التي تم فيها تعليم إجابتين أو اكثر، اتبعنا طريقة الرمز الهندسي(geometric coding).

وقد سجلت إجابات الاستبيان أولاً على اوراق الاعداد للكمبيوتر. وبعد ذلك تم تخريم البطاقات اعتماداً على هذه الأوراق، وذلك بواسطة العاملين على أجهزة الكمبيوتر في جامعة صاري بانجلترا، واستخدمت في ذلك بطاقات مخرمة ذات ٨٠ عموداً من نوع آي. بي. ام.

وبعد التحقق من صحة المعلومات مرتين، تم تخزينها على ملف كمبيوتري خاص. وتود الباحثة أن تقر بفضل الدكتور بيتر ماكيرنان وسائر العاملين في وحدة

أجهزة الكمبيوتر بجامعة صاري بانجلترا، وبمساعدتهم القيمة في مجال تحضير ومعالجة المعلومات.

٥-٧-٢ نسبة الاستجابة والسكان (response rate and the population)

يبين الجدول (٥-١) أدناه نسبة الاستجابة، وهي عالية جداً، إذ بلغت ٨٩ر٦٪. وتتشكل هذه النسبة من استجابة العاملات في القطاع بنسبة ٩٧ر٣٪، في أن الاستجابة في نطاق القطاع الخاص كانت شديدة الانخفاض. وفي نطاق القطاع العام، بلغت نسبة الاستجابة في قطاع التعليم حدّاً عالياً للغاية (٩٩ر٢٪). كما نسبتها في القطاعات الأخرى مرتفعة أيضاً (٩٥ر٢٪).

الجدول رقم ٥-١ نسبة الاستجابة

القطاع	اجمالي استمارات البحث الموزعة	اجمالي الاستجابة	نسبة الاستجابة ٪
القطاع العام	٤٥٠	٤٣٨	٩٧ر٣٪
التعليم	٢٤٠	٢٣٨	٩٩ر٢٪
قطاعات أخرى	٢١٠	٢٠٠	٩٥ر٢٪
القطاع الخاص	٥٠	١٠	٢٠٪
	٥٠٠	٤٤٨	٨٩ر٦٪

والانخفاض الشديد في نسبة الاستجابة في القطاع الخاص معناه في الواقع أن الاستبيان متعلق فقط بالقطاع العام. ولابد أن يوضع هذا في الاعتبار عند تفسير النتائج. ومن المعتاد أيضاً مقارنة الخصائص المأخوذة كعيّنة بالمعلومات المتوفرة عن السكان عامة. وقد تم جمع العيّنة في أواخر ١٩٨٠، حين توفرت بعض المعلومات عن السكان سواء من خلال تعداد عام ١٩٧٥ أو من المسح الذي أجرته الحكومة عام ١٩٧٦. وعلى هذا فليس هناك تشابه وثيق بين هاتين المجموعتين من المعلومات، لغرض اختبار الغرض القائل بأن العيّنة تخص السكان. ولكن إذا

اخذنا في الاعتبار خصائص السكان التي تتوفر فقط فيما يتعلق بالسن والحالة الاجتماعية والمرتب والمهنة، فاننا نختبر الغرض القائل بأنه لم يحدث أي تغير منذ عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ويوضح الجدول (٥-٢) معلومات خاصة بالحالة الاجتماعية:

الجدول رقم ٥-٢ التوزيع حسب الحالة الاجتماعية

	التوزيع الفصلي	التوزيع النظري			
	(Fo) العينة	٪	٪١٩٧٦	fe	$(f_o-f_e)\ 2/f_e$
غير المتزوجات	١٩٦	٤٣٫٨	٤٢٫٧٨	١٩٢	٠٫٠٨٣
المتزوجات	٢٢٥	٥٠٫١	٥٠٫٨١	٢٢٨	٠٫٠٣٩
الأرامل	٩	٢٫١	٢٫٣٦	١٠	٠٫١٠٠
المطلقات	١٨	٤٫٠	٤٫٠٥	١٨	–
	٤٤٨	١٠٠	١٠٠	٤٤٨	٠٫٢٢٢

$$x^{*2} = 0.222\ x^2 (d.f. = 3d = 0.05) = 7.81 \quad x^{*2} < x^2$$

ويؤكد اختبار x^2 الفرض القائل بأنه لم يحدث أي تغير في التوزيع حسب الحالة الاجتماعية. ولكن هذه النتيجة لا تعززها مقارنات أخرى. فالجداول ٥-٣ و ٥-٤ و ٥-٥ و ٥-٦ توفر مقارنات في مجالات السن والتعليم والمرتب والمهنة على التوالي. وتؤيد اختبارات x^2 الفرض القائل بأنه قد حدث تغير فيما يختص بالسمات السابق بيانها. على أن هذا لابد أن يفسر بحرص كبير، بالنظر إلى الحدود المفروضة على عيّنتنا المذكورة آنفاً.

٥-٧-٣ التوزيع التكراري (frequency distribution)

نبحث في هذا القسم بايجاز طبيعة المعلومات ونستكشف إمكانية وضع افتراضات أساسية. وينقسم هذا على النحو التالي:

١ – الناحية الاجتماعية

١–١ السن والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة

١–٢ التعليم

١–٣ الحالة السكنية

٢ – الناحية الوظيفية

٢–١ العمل السابق

٢–٢ العمل الحالي

٢–٣ نظرة الموظفة إلى العمل

٢–٤ موقف الموظفة من العمل

٣ – العاملات المتزوجات

٣–١ موقف الزوج

٣–٢ الأطفال

٤ – الأرامل والمطلقات

٥ – غير المتزوجات

٦ – ملخص نقاط أساسية

الجدول رقم ٥–٣ – التوزيع حسب السن

الفئة	العينة	٪	٪١٩٧٥	f_e	$(f_o - f_e)^2/f_e$
الى ١٩	١٢	٢ر٧	٥ر٤	٢٤	٦
٢٠–٢٤	١٦٣	٣٦ر٤	٣٧ر٧	١٦٩	٠ر٢٩
٢٥–٢٩	١٧٢	٣٨ر٤	٣٣ر٥	١٥٠	٣ر٢
٣٠–٣٤	٦٧	١٥ر٠	١١ر٠	٤٩	٦ر٦
٣٥–٣٩	٢٤	٥ر٤	٤ر٨	٢٢	٠ر١٨
٤٠–٤٤	٥	١ر١	٢ر٧	١٢	٤ر٠٨
٤٥–٤٩	٣	٠ر٧	١ر٨	٨	٣ر١٢
٥٠–٥٤	١	٠ر٢	١ر٢	٥	٣ر٢
٥٥	١	٠ر٢	١ر٩	٩	٧ر١١
	٤٤٨	١٠٠	١٠٠	٤٤٨	٣٣ر٨

$x^{*2} = 33.8\ x^2(d.f. = 8\alpha = o.05) = 18.31\ x^{*2} > x^2$ signif.

الجدول ٥-٤ التوزيع حسب التعليم

	العينة	٪	١٩٧٥(٪)	١٩٧٦(٪)
منخفض	٥٢	١١ر٦	٢١ر١	٢٥
متوسط	١٢٤	٢٧ر٧	٦٥ر٠	٦٠
عال	٢٧٢	٦٠ر٧	١٣ر٠	١٥
	٤٤٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اختبار x^2 له مغزاه.

الجدول ٥-٥ التوزيع حسب المرتب

	العينة	٪	١٩٧٦(٪)
منخفض / متوسط	٦٩	١٥ر٤	٥٧ر٧
متوسط / عال	٢٩٧	٦٦ر٤	٤٢ر٠
عال	٨٢	١٨ر٢	٠ر٣
	٤٤٨	١٠٠	١٠٠

اختبار x^2 له مغزاه.

الجدول ٥-٦ التوزيع حسب المهنة

	العينة	٪	١٩٧٦(٪)
فني / إداري	٢٤١	٥٣ر٨	٥٤ر٣
كتابي / إداري	١٦٥	٣٦ر٨	٢٥ر٩
خدمات	٢٧	٦ر١	١٩ر١
خلاف ذلك	١٥	٣ر٣	٠ر٠٠٧
	٤٤٨	١٠٠	١٠٠

اختبار x^2 له مغزاه.

١ – الناحية الاجتماعية

(انظر الملحق (د) للاطلاع على الجداول)

١–١ السن والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة

كانت أغلبية المشتركات (٧٧ر٥٪) دون الثلاثين من أعمارهن، بينما كانت أقل من ٣٪ دون التاسعة عشرة و ٢ر٢٪ فوق الأربعين. وهذا التوزيع للعيّنة يفسر التقسيم الداخلي إلى ٥٠٪ متزوجات و ٤٤٪ غير متزوجات و ٢٪ فقط من الأرامل. ويبدو أن معظم الأسر كبيرة العدد، إذ أن معظم المشتركات ذكرن أن لهن ٣ إخوة وأخوات أو اكثر.

١–٢ التعليم

كانت المشتركات عموماً متعلمات، ولم تَقل إلا ٩٪ منهن أنهن أميّات. ولعل اتجاه المسح يفسر هذه الظاهرة. وقد حققت أغلبية المشتركات (٥١٪) مستوى من التعليم العالي، كالجامعات أحياناً، ولكن من المستغرب ألا تواصل الدراسات العليا إلا نسبة ٢٪. وكما توقعنا بلغت أغلبية المشتركات (٩٢٪) مستوياتهن التعليمية في الكويت نفسها. أما اللاتي تلقين تعليمهن في دول عربية أخرى، فبعضهن درس في المرحلة الاعدادية (٢٪) والجامعات (التعليم العالي) ٤٪. ولم تتوجه إلى دول أخرى إلا ٣٪، وبالذات لتلقي التعليم الجامعي. وكانت المشتركات يحسِنّ التحدث، ومنهن ٨٢٪ قادرات على التحدث بلغة أجنبية (capable of speaking a foreign language) . على أن ٤٪ فقط من المشتركات من يدرسن طول الوقت ذكرن أنهن يعتزمن مواصلة دراساتهن.

ولكن الأمر في حالة آبائهن كان مختلفاً. فقلة منهم من وصلوا إلى مرحلة التعليم العالي. وأما في حالة الامّهات خصوصاً فقد كانت نسبة الأمية ٥١٪ (في حين بلغت نسبة الأمية بين الآباء ١٩٪)، في حين لم تتقدم من الامهات إلى أبعد من مرحلة القراءة والكتابة إلا نسبة ٨٣٪ (والآباء ٦٦٪) ولم يصل من الأمهات إلى مرحلة التعليم العالي إلا ١٪ ومن الآباء ٦ر٣٪.

١-٣ الحالة السكنية

تسكن ٦٦٪ من المشتركات في دور أشبه بالفيلات، في حين تسكن ١٧٪ في مساكن مخصصة لذوي الدخل المحدود. أما الباقيات فقد وزعن بالتساوي على الشقق والبيوت الشرقية الطابع. وكانت هناك ٨١٪ من البيوت تزيد غرفها على ٥ غرف، في حين أن الطابع الغالب هو المنزل الذي يزيد عدد غرفه على إحدى عشرة غرفة. على أن عدد سكان البيوت قد اختلف بشدة، فهناك ٩٦٪ من العينة وزع سكانها بين ٢ و ١٥ شخصاً لكل بيت، في حين كان الاتجاه الغالب بين ٤ و ٥ أشخاص. وكانت معظم المشتركات يسكنّ في مساكن مملوكة للأسرة (٧٤٪)، والباقيات في منازل مستأجرة. كما كانت معظم مساكن الأسر جديدة (٦٩٪)، تتراوح قيمتها في السوق بين الحد الأعلى والحد الأوسط (٩١٪). أما المنازل المستأجرة فقد تفاوتت قيمة ايجاراتها، ولكن المستوى الغالب كان بين ١٠٠ و ١٤٩ أو بين ١٥٠ و ٢٤٩ ديناراً في الشهر*.

٢ – الناحية الوظيفية

كانت أغلبية المشتركات يعملن في القطاع العام (٩٤٪)، وعلى وجه التخصيص في المدارس (٤٢٪) والخدمات الاجتماعية (١٢٪)، في حين تفرقت الباقيات على سائر الوزارات.

ومع أن المرتّبات كانت عموماً أكثر من ٢٠٠–٢٤٩ ديناراً في الشهر (٨٥٪)، إلا أنها كانت موزعة بالتساوي بين أقل من (٣٥٠–٣٩٩) واكثر من ذلك أما عدد المشتركات ذوات الدخل الاضافي فكن في حدود ١٨٫٥٪، وكان هذا الدخل ضئيلاً بصفة عامة، إذ كانت هناك اكثر من ٥٠٪ من المشتركات يقل دخلهن الاضافي عن ٢٥٠ ديناراً. وقد قدِّرَ ٩٥٪ من دخل أسر المشتركات بأنه في المدى المتوسط المرتفع، وأن اكثر من ٨٣٪ من المشتركات يستخدمن سيارة.

* نقطة لم تغطى في البحث وهي ان الاستمارة لم تشمل اسئلة عن عدد الخدم في البيت.

٢-١ العمل السابق

لم تعمل في وظائف أخرى إلا ١٧٪ من المشتركات. وقد اقتصر هذا الاتجاه بوجه عام على القطاع الخاص (٨٤٪). وفي حالات حدوث هذه الظاهرة في القطاع العام، تبين أن معظم حالات ظهورها كانت في قطاع الخدمات الاجتماعية (٨٥٪). ولم يكن الداعي إلى التغيير توفر زيادة في المرتب (٤٪)، وإنما زيادة التخصص (٢٩٪) ووقت العمل الأفضل (١٣٪)والعطلات الأكثر (٢٠٪) وطبيعة العمل الأشد راحة (١٨٪). وقد تكون هذه سمة مهمة للمرأة العاملة في الاقتصاد الكويتي، التي لا تقبل الوظيفة طمعاً في المال وإنما تسعى إليها إن كانت مريحة ومحققة لذاتها وأهدافها. ويتوفر دليل آخر على هذه النظرة من ٤٠٪ من المشتركات اللاتي ذكرن أن الحافز الحقيقي لالتحاقهن بالوظيفة هو تحقيق الذات، في حين الدافع إلى زيادة الدخل لم يحرّك إلا ٢٨٪ فقط من المشتركات. هذا في حين ذكرت ٢٨٪ من المشتركات أنهن التحقن بالوظيفة قتلاً للوقت. ومن هنا فمن الممكن أن يكون التحاق المرأة بالعمل في الكويت راجعاً إلى الملل وقتل الفراغ، ولكنهن لا يسعين بالضرورة إلى المال. وفي هذا المقام تظهر قوة سلوكية معقدة التركيب.

٢-٢ العمل الحالي

ثبت أن المشتركات لم يعملن سنوات طويلة، والسبب الرئيسي لذلك هو توزيع العينة وفقاً للسن. فقد تبين أن ٣٨٪ قد بقين في وظائفهن من عام واحد إلى عامين فقط، و ٦٧٪ لمدة تقل عن ٥ سنوات.

ولم يظهر دليل كبير في العينة على وجود عاملات لحسابهن (١٢٪)، وكانت الباقيات موظفات. ومن هؤلاء تم تصنيف ٣٥٪ كإداريات و ٢٦٪ كفنيّات، مع قلة من العاملات في المجال الطبي أو الكتابي. وقد تلقت معظم المشتركات (٥٣٪) تدريباً من قبل أصحاب العمل، وكثيرات (٥٧٪) اعتبرن هذا التدريب كافياً لاداء واجباتهن الحالية. ولم يكن هناك ما يدهش في أن ٩٨٪ من العينة قلن أن علاقاتهن بزملاء العمل مرضية، ولم تقل إلا ٢٠٪ انهن يرغبن في تغيير مجال العمل. وكان هذا مرده عموماً لأن الأجر منخفض (٢٧٪) أو غير متفق مع ما

حصلن عليه من تدريب (٢٤٪).

٢-٣ نظرة الموظفة إلى العمل

رأت معظم المشتركات أن هدفهن من العمل شديد الوضوح في نظرهن (٧٣٪)، وإن كانت ٣٠٪ فقط وجدن أن العمل مجزٍ أو مثير. ويصعب تفسير هذه النتيجة لأن ٨٤٪ قلن أنهن يجدن أعمالهن متفقة بالكامل أو جزئياً مع ما تلقّينه من تدريب.

وبالاضافة إلى ذلك قالت ٦٧٪ من المشتركات إنهن ينوين الاستمرار في العمل إلى أن يحققن هدفهن، في حين ذكرت ١٩٪ أنهن سوف يواصلن العمل مدة ٥ سنوات أخرى، بينما ذكرت أقلية (١٥٪) إنهن لا يردن مواصلة العمل.

وهنا يتوفر الدليل على أن هناك عملاً عادياً وروتينياً يتفق مع نوع التدريب الذي تلقته المشتركات، ومع هذا تفضل الموظفات الاستمرار في أدائه. ولربما ليست هناك وظائف بديلة، أو قد لا تدرك المرأة الساعية إلى التوظف أن هناك فرصاً أخرى متاحة.

ولم تتوقف عن العمل في السنوات الخمس الماضية إلا ٢٨٪ فقط من النساء العاملات، وكان ذلك راجعاً عموماً إلى المرض (٢٧٪) ودواعٍ أسرية (٢٠٪) والدراسة (٢٤٪) أو قضاء العطلات في الخارج (١٩٪).

٢-٤ نظر الموظفة للعمل

هناك ما يدل على أن المرأة الكويتية ما زالت تؤمن بالمعتقدات التقليدية إزاء دور المرأة وطبيعة العمل. فهناك ٣٦٪ لا يوافقن على فكرة اشتغال الأمهات بالعمل، وإن كانت ٩٠٪ يعتقدن بأن معظم قطاعات المجتمع الكويتي تشجع في واقع الأمر مشاركة المرأة في ميدان العمل. وأفضل مجال للعمل في هذا الصدد هو القطاع العام (٩٣٪)، وبالذات قطاع التعليم (٨١٪).

٣ - العاملات المتزوجات

تبين أن الأغلبية (٦٢٪) قد تزوجن بين ٢٠-٢٩ سنة، في حين أن ١٪ فقط تزوجن وهن فوق الثلاثين.

٣-١ وضع الزوج

معظم المشتركات متزوجات من كويتيين (٩٦٪)، منهم ٩٣٪ أقل من ٤٠ سنة، وان كان السن الغالب يتراوح بين ٢٥ و ٢٩ سنة. وقد تبين أن أزواج النساء العاملات كانوا على مستوى تعليمي كبير، إذ أن ٩٠٪ منهم على الأقل وصلوا إلى مرحلة التعليم العالي. وقد تركزت وظائفهم، شأنهم شأن زوجاتهم، على النواحي الادارية (٤٣٪) والفنية (٣٣٪)، وقلة منهم من يعملون في مجال الزراعة أو الانتاج. كذلك كان الأزواج، شأن زوجاتهم، موظفين (٦٨٪)، وقلة منهم في الأعمال الحرة (٢١٪). أما الدخل فكان يتراوح بين المتوسط والعالي في ٩٧٪ من الحالات، في حين أن ٣٠٪ من الأزواج كانوا يحققون دخلاً أكبر من أعمال إضافية. ويبدو من الغريب إن كان الدخل مرتفعاً أن يحتاج كثيرون إلى أعمال إضافية؛ والأغرب من ذلك أن يكون السبب الرئيسي لهذا العمل الإضافي مالياً (٦٤٪). وربما كان هناك حافز للابقاء على مستوى معين للمعيشة في نطاق الأسرة.

٣-٢ المرأة العاملة والأطفال

كان لمعظم النساء العاملات (٨٥٪) أطفال، واحد أو اثنان بصفة أساسية (٦٠٪) وإن تبين أن للبعض أربعة (١١٪). أما أعمار الأطفال فكانت – طبقاً لأعمار أمهاتهم – أقل من العاشرة، وقد وزعت أعدادهم بالتساوي تقريباً، وان كان العدد الغالب اثنين. وكان لبعض الأمهات (١٥٪) أطفال في السن الحرجة لاجتياز الامتحانات بين الحادية عشرة والثانية عشرة.

وتبين أن ٧٠٪ من العاملات المتزوجات يعتزمن انجاب أطفال آخرين، بينما ذكرت ٢٣٪ أن الأطفال عقبة كبرى في طريق العمل، أما الأغلبية (٥٩٪) فقد ذكرن أن الأطفال ليسوا إلا مشكلة بسيطة.

ومعظم الزوجات العاملات (٨١٪) يتوقفن عن العمل مدة تسعة أشهر كاملة اثناء الحمل، في حين تتوقف ٨٧٪ عن العمل من شهر إلى شهرين بعد الولادة، مما يجعل مدة الامتناع عن العمل ١١ شهراً في المتوسط.

وكنا قد أوضحنا سابقاً أن القوى "سلوكية قد تكون لها فعاليتها في حالة التحاق الكويتيات بالعمل، كما يبدو من العينة. ومن هنا فان أغلبية الزوجات العاملات (٧٢٪) يشجعن بناتهن على العمل، وإن ذكرت ١٤٪ أنهن سيفعلن ذلك إلى أن تنجب بناتهن أطفالاً. ولربما كان هذا دليلاً على السمة المألوفة المميزة لقيم الماضي. وعلاوة على هذا نجد أن ٤٪ فقط من الأزواج لا يوافقن تماماً على توظف زوجاتهم.

٤ – الأرامل والمطلقات

لم يتضح أي دليل على وجود سن مشترك للمطلقات أو الأرامل، وانقسمت العينة بالتساوي فيما يتعلق ببدء العمل بعد وقوع الحادث. وتبين أن ٧٠٪ ممن بدأن العمل بعد الحادث قد فعلن ذلك لقتل الوقت (٤٠٪) أو لزيادة الدخل (٣٠٪). وكان لمعظم العاملات (٧٣٪) أطفال وقت وقوع الحادث.

٥ – غير المتزوجات

هناك ٣٨٪ فقط من العاملات غير المتزوجات ينوين الاستمرار في العمل بعد الزواج، و ٤٦٪ ينوين الاستمرار بعد الانجاب. وهناك ٢٩٪ يعتزمن مواصلة العمل حتى بعد التحاق الأطفال بالمدارس.

أما موقف الأب من اشتغال ابنته غير المتزوجة فلم يكن باتّاً بصفة عامة، إذ ذكر ٤٣٪ أنهم لا يهتمون بالأمر، وإن أعلن ٣٠٪ عن تشجيعهم الايجابي.

٦ – موجز التوزيع التكراري

تألفت العيّنة بصفة أساسية من الفتيات اللاتي ينقسمن بالتساوي تقريباً بين متزوجات وغير متزوجات، وكن متعلمات تعليماً عالياً، وإن كان آباؤهن متوسطي التعليم نسبياً. أما عدد أفراد الأسرة فكان كبيراً، وكانت الأغلبية تعيش في دور أشبه بالفيلات، ويسكنها ما بين ٤ و ٥ أشخاص. وتعمل أغلبية المشتركات في القطاع العام، ومرتباتهن ما بين متوسطة وعالية، وإن بدا أن حوافزهن على العمل

تتعلق بعوامل غير مالية. كذلك اتضح للمشتركات الهدف من العمل، وظهر ميلهن للبقاء في وظائفهن، وتميزت الوظائف بتمشيها مع نوع التدريب والتعليم. ولكن ظهرت دلائل على أن العمل روتيني. أما الأزواج فلهم نفس خصائص الزوجات، وإن بدا اهتمامهم بالعمل طلباً للمال. ولم تعتبر المشتركات أن الأطفال عقبة كبرى أمام العمل. وقد ثبت أن الأغلبية كن نساء من ذوات مهنة، وينوين مواصلة العمل إلى أن تتحقق أهدافهن. كما اتضح بالدليل أن العوامل السلوكية مهمة.

٥-٧-٤ التحليل بالجداول المتقاطعة (cross-tabulation analysis)

نحاول في القسم التالي استخدام (أ) المعلومات القائمة (ب) المعلومات المستمدة من العيّنة، لاستكشاف العلاقات الوقتية بين المعطيات بعضها البعض، وهي مقسمة على النحو التالي:

١ – النساء من ذوات المهنة (career woman)
٢ – الحافز على العمل (motive for work)
٣ – المتغيرات التابعة البديلة (alternative dependant variables)
٤ – موجز بالنتائج الأولية (summary of tentative results)
٥ – موجز بالنقاط الأساسية (summary of keypoints)

١ – النساء من ذوات المهنة (انظر الملحق د)

اتخذ المتغير: «راغبة في الاستمرار في العمل» كمتغير اساس، لمحاولة تصوير وضع المرأة التي تنوي اتباع مهنة معينة في سوق العمل. ويبين الجدول ٥–٧ أدناه العلاقة بين المتغير «الاستمرار في العمل»، ومجموعة من المتغيرات المستقلة تم اختيارها (أ) بالاشارة إلى الكتابات الموجودة و (ب) على أساس بديهي، مما يرجح أن يكون لها صلة بالمتَغَيِّر التابع.

وتجميعات الجداول المتقاطعة تتبع من الناحية المنطقية نفس نظام التحليل الوصفي في القسم ٥–٧–٣. ولا تجرى الآن أي محاولة لمعالجة المعطيات في هذه

المرحلة، إذ ان هذه المعالجة سوف تتم من خلال استخدام التحليل الاحصائي المعروف (AID) في الفصل السابع.

٢ – الحافز على العمل

يبين الجدول ٥–٨ أدناه طبيعة العلاقات بين المعطيات عندما يستبدل المتغير التابع «الاستمرار في العمل» بمتغير آخر هو «الحافز على العمل». وذلك لمحاولة عزل العوامل التي قد تؤثر على الدخل أو إشباع الذات.

٣ – المتغيرات التابعة البديلة

يعمل الجدول ٥–٩ أدناه بالمثل على استبدال طائفة من المتغيرات، باعتبارها متغيرات مستقلة، لمحاولة اكتشاف ارتباطات بديهية.

٤ – موجز بالنتائج الأولية

من المهم أن نتحقق من أنه ليست هناك في هذه المرحلة ارتباطات قوية واضحة بين المتغيرات المختبرة. ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك ارتباطات بين المتغيرات، نظراً لأنه لم يؤخذ في الاعتبار احتمال تأثير عوامل أخرى. فمن أصل ١٩ حالة استخدم فيها المتغير «الاستمرار في العمل» كمتغير تابع، كان λas في ١٤ حالة منها غير ذي مغزى من الناحية الاحصائية. وقد يوحي هذا بعدم وجود علاقة بين هذه المتغيرات عند هذا المستوى من التحليل وحتى في الحالات الخمس التي ثبت فيها لـ X^2 احتمالا تواجد علاقة احصائية، تظهر λas (degree of association) أن قوة الارتباط تكاد تكون منعدمة، أو ضعيفة جداً في أفضل الحالات. أما في حالة «الحافز على العمل»، فيتضح أن x^2 ثبت احصائياً في ٤ حالات من ٥، وهناك في جميع الحالات نوع من الارتباط، أقواه مع الحالة الاجتماعية الزوجية. وعند استخدام طائفة من المتغيرات التابعة، يبدو أن لـ x^2 ثبت احصائيا في ٤ حالات من ٥، مع توفر الارتباط في جميع الحالات باستثناء واحدة، واقواه بين الحالة التعليمية للموظفة وزوجها.

٥ – موجز بالنقاط الأساسية

هناك دليل بسيط على أن النساء بين ٣٠–٣٤ سنة قد يعملن لمدة ٥ سنوات،

في حين أن النساء بين ٣٥-٣٩ قد يعملن لمدة عام آخر أو عامين. وربما يكون هناك تغير في النظرة إلى العمل قرب سن الأربعين. كما يبدو أن هناك صلة بين التعليم والعمل؛ فذوات المستوى التعليمي المنخفض قد يرغبن في العمل لمدة ٥ سنوات. ولكن إذا تحددت هذه العلاقة بالدخل لتبين أن أولئك الموظفات يقبلنَ على العمل لهذا السبب. كما أن ذوات المستوى التعليمي المرتفع يَقبَلنَ العمل إلى أن تتحقق أهدافهن. كما يبدو أن المرأة تود العمل في قطاع الخدمات الاجتماعية - على عكس أي قطاع آخر - إلى أن يحققن أهدافهن. ومن المتوقع للنساء العاملات في مناصب إدارية أن يبقين في وظائفهن لمدة ٥ سنوات. أما صاحبات الوظائف الفنية والتنفيذية فيتميزن برغبتهن في البقاء في الوظيفة حتى تتحقق أهدافهن. وهناك خطر يتبين في التحليل التكراري كما جاء في القسم السابق، من أن الأعمال الروتينية تؤدي بالنساء إلى عدم الرغبة في مواصلة العمل. وهناك دليل بسيط على أن المرأة التي لديها ٣ أطفال أو اكثر، أو التي لديها طفل واحد أو اكثر بين الحادية عشرة والثانية عشرة، قد لا تواصل عملها.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن هناك متغيرات معينة تم اختبارها وثبت أن لها أثراً على اتخاذ قرارات بشأن حياة المرأة المهنية. وهذه المتغيرات هي:

	ثبت احصائياً (statistically significant)	ارتباط (Association)
دخل الزوج	×	نوعاً ما
المستوى التعليمي للزوج	×	×
المستوى التعليمي للزوجة		×
وجود الأطفال	×	×
أطفال دون العاشرة	×	ضعيف
أطفال بين الحادية عشرة والثانية عشرة	×	ضعيف

ولكن ليس هناك دليل يعتمد على الجداول المتقاطعة ليؤكد ما جاء في الكتابات.

أما فيما يختص بالحافز على العمل، فهناك من الأدلة ما يفيد بأن المتزوجات يقبِلنَ على العمل رغبة في زيادة دخولهن، في حين أن النساء اللاتي يعشن في الدور المملوكة للأسر هن اكثر ميلاً للرغبة في قتل الوقت. كذلك يتبين أن الموظفات ذوات المستوى التعليمي المنخفض يكنّ على الأرجح متزوجات، في حين أن ذوات المستوى التعليمي المرتفع هن على الأرجح عازبات. كما أن هناك دليلاً على أن النساء من ذوات الدخل المرتفع لهن أزواج على شاكلتهن، ولكن صاحبات الدخل المتوسط لهن أزواج من ذوي الدخل المنخفض. ولعل هذا يبين رغبة البعض من هؤلاء في العمل. أما أقوى الارتباط فيتعلق بمتغيّر التعليم. فالمرأة ذات المستوى التعليمي المنخفض أو المرتفع تميل إلى الزواج من رجال على نفس المستوى التعليمي.

وخلاصة القول إن الصورة العامة غير واضحة نوعاً ما، حيث لا يظهر الارتباط إلا في متغير المستوى التعليمي. ولابد من أن نلفت الانظار هنا انه لم يثبت احصائياً اهمية للمتغيرات البديهية من حيث تفسير التباين في المتغيرات التابعة. على أن هذا قد يرجع إلى الحدود المفروضة على التحليل بالجداول المتقاطعة. وفي الفصل التالي نبحث هذا الموضوع عن قرب.

الجدول ٥–٧ جدول متقاطع يؤخذ فيه متغير «راغبة في مواصلة العمل» كمتغير تابع

تقاطع بين «راغبة في مواصلة العمل» و :	X^2	مستوى له مغزاه	λ_{as} *	قيم مفقودة	ملاحظات
عمر المشتركة	٣٠ر١	٠ر٠١	٠٠ر٠	٣٠	تبين x^2 أن هناك علاقة من نوع ما .s.s (لها مغزاها من الناحية الاحصائية x^2s.s. [x^2.s.s] ولكن λ_{as} تبين انه ليس هناك ارتباط في هذه المرحلة [λ_{as} NO-ASS] ١– هناك دليل بسيط يوحي بأن المرأة بين ٣٠–٣٤ سنة أكثر ميلاً إلى الاستمرار في العمل لمدة ٥ سنوات أخرى بعد ذلك. ٢– المرأة بين ٣٥–٣٩ سنة اكثر ميلاً إلى الاستمرار في العمل لمدة تتراوح بين عام واحد وعامين بعد ذلك
الحالة الاجتماعية	١٥ر٥	٠ر٠٨	٠٠ر٠	٣١	x^2 غير مقبولة نظراً لأن s.s. λ_{as} NO-ASS ١– غير المتزوجات اكثر ميلاً للاستمرار في العمل إلى أن يحققن أهدافهن

المستوى التعليمي للمشتركة (مضغوط)	١٥ر٨	٠ر٠١	٠ر٠٠	٨٠	x^2s.s. λ_{as} NO-ASS ١- المشتركات ذوات المستوى التعليمي المرتفع أقل ميلاً إلى الرغبة في مواصلة العمل لمدة تتراوح بين عام وعامين. ٢- المشتركات ذوات المستوى التعليمي المنخفض أكثر ميلاً للاستمرار في العمل لمدة ٥ سنوات أخرى. ٣- المشتركات ذوات المستوى التعليمي المرتفع اكثر ميلاً إلى الرغبة في العمل إلى أن يحققن أهدافهن.
الحالة السكنية (ان كان المنزل مستأجراً أم مملوكاً)	١٢ر٤	٠ر١٩	٠ر٠٠	٣١	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS
نوع العمل	٣١ر٣	٠ر٠٠١	٠ر٠٠٥	٣٠	ارتباط ضعيف جداً x^2 s.s. λ_{as} ١- المرأة العاملة في الخدمة الاجتماعية أقل ميلاً للعمل ما بين عام وعامين واكثر ميلاً للعمل إلى ان تحقق اهدافها ٢- المرأة العاملة في وزارة التربية والتعليم اكثر ميلاً إلى العمل لمدة ٥ سنوات على الأقل.

المرتب الشهري (مضغوط)	٧ر٠	٣٢ر٠	٠٠ر٠	٣٠	x^2 not s.s. λ_{as} no-association ١- ذوات الدخل المرتفع اكثر ميلاً إلى البقاء في العمل مدة ٥ سنوات
دخل الزوج	١٠ر٨	١٠ر٠	٠٢٩ر٠	٢٣٨	بعض الارتباط الضعيف x^2 not s.s. λ_{as}
المستوى التعليمي للزوج	٤ر٠	٦٧ر٠	٠٠٠ر٠	٢٣١	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS
عدد الاطفال	١٨ر١	١٢ر٠	٠٠٠ر٠	٢٣٠	١- دليل بسيط على أن المرأة العاملة التي لديها ٣ أطفال أو أكثر هي الأكثر ميلاً لعدم مواصلة العمل.
عدد الأطفال دون العاشرة	١٤ر٤	٢٨ر٠	٠٣٠ر٠	٣٢١	ارتباط ضعيف جداً x^2 not s.s. λ_{as}
عدد الأطفال بين الحادية عشرة والثانية عشرة	٩ر٢	١٦ر٠	٠٠٢ر٠	٣٢٨	ارتباط ضعيف جداً x^2 not s.s. λ_{as} ١- دليل ضعيف على أن المرأة العاملة التي لديها طفل واحد أو اكثر بين الحادية عشرة والثانية عشرة اكثر ميلاً لعدم مواصلة العمل.

اعتزام انجاب أطفال آخرين	٠ر٦٤	٠ر٩٩	٠ر٠٠	٢٧٥	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS
دخل الأسرة	٦ر٠	٠ر٤٢	٠ر٠٠	٣٤	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS ١- نساء الأسر المنخفضة الدخل اكثر ميلاً إلى عدم الرغبة في مواصلة العمل.
وصف طبيعة العمل (مضغوط)	١٣ر٧	٠ر٣٦	٠ر٠٠	٣٠	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS ١- صاحبات الوظائف الادارية أكثر ميلاً للعمل مدة ٥ سنوات. ٢- صاحبات الوظائف الفنية والتنفيذية اكثر ميلاً للعمل إلى أن تتحقق أهدافهن.
عدد سنوات العمل في الوظيفة الحالية	٣٧ر٨	٠ر٠٠	٠ر٠١٢	٥٠	ارتباط ضعيف x^2 not s.s. λ_{as} ١- النساء اللاتي قضين ٩ سنوات في وظائفهن اكثر ميلاً إلى الاستمرار في العمل فترة تتراوح بين عام وعامين. ٢- النساء اللاتي قضين أقل من ٩ سنوات في وظائفهن اكثر ميلاً الى الاستمرار في العمل ٥ سنوات أخرى. ٣- النساء اللاتي قضين من عام إلى ٥ أعوام في وظائفهن اكثر ميلاً الى العمل الى أن تتحقق أهدافهن.

اتفاق العمل مع نوع التدريب •	٥ر٩	٠ر٤٣	٠ر٠٠	٤٧	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS
نظرة المشتركات الى اعمالهن (مضغوط)	١٧ر٩	٠ر١٢	٠ر٠٠٦	٣٠	ارتباط ضعيف جداً x^2 not s.s. λ_{as} ١- هناك دليل بسيط يوحي بأن النساء صاحبات الوظائف الجزية أو المثيرة اكثر ميلاً إلى البقاء في وظائفهن إلى أن يحققن أهدافهن. ٢- النساء صاحبات الوظائف الروتينية اكثر ميلاً إلى عدم الرغبة في مواصلة العمل.
مدى وضوح الهدف من الوظيفة	٦ر٢	٠ر٤٠	٠ر٠٠٠	٦٣	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS
هل الموظفة صاحبة الشركة أم لا؟	٢٠ر٩	٠ر٠١	٠ر٠٤٥	١٥١	بعض الارتباط الضعيف x^2 s.s. λ_{as} ١- المرأة المالكة اكثر ميلاً للبقاء في العمل لمدة ٥ سنوات أخرى، ولكنها أقل ميلاً للبقاء إلى أن تحقق أهدافها. ٢- الموظفات لدى الأسر اكثر ميلاً لأن يصبحن مالكات، ولا يعتزمن مواصلة العمل.

Lambda Asymmetric هو قياس لمدى الارتباط يعتمد على متغيرات ذات مستوى اسمي. وهو يقيس النسبة المئوية للتحسن في المقدرة على التكهن بالمتغير التابع، عند التعرف على المتغير المستقل. وهو يستند إلى الخفض التناسبي للخطأ.

الجدول ٥–٨ جدول متقاطع يؤخذ فيه متغير «الحافز على العمل» كمتغير تابع

تقاطع بين «الحافز على العمل» و :	x^2	مستوى له مغزاه	λ_{as}	قيم مفقودة	ملاحظات
الراتب الشهري (مضغوط)	٨ر٣	٠ر٢٢	٠ر٠١٢	٣٣	ارتباط ضعيف جداً x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS ١– الموظفات ذوات الدخل المرتفع اكثر ميلاً للعمل إشباعاً للذات.
المستوى التعليمي للمشتركة	٢٠ر٤	٠ر٠٠	٠ر٠٤٦	٨٠	ارتباط ضعيف نوعاً ما x^2 s.s. λ_{as} ١– الموظفات ذوات المستوى التعليمي المنخفض اكثر ميلاً للعمل بقصد زيادة الدخل. ٢– الموظفات ذوات المستوى التعليمي المرتفع اكثر ميلاً للعمل اشباعاً للذات. ٣– الموظفات ذوات المستوى التعليمي المرتفع اكثر ميلاً للعمل لاسباب أخرى غير معلنة – ويمكن اجراء تحليلات أخرى لاكتشاف هذه الأسباب.

الحالة الاجتماعية	٤٨٫٥	٠٠٫٠	٠٨٨٫٠	٣٤	بعض الارتباط x^2 s.s. λ_{as} ١- الأرامل اكثر ميلاً للعمل قتلاً للوقت. ٢- المتزوجات والمطلقات اكثر ميلاً للعمل بقصد زيادة الدخل. ٣- العازبات اكثر ميلاً للعمل تحقيقاً لاشباع الذات.
الحالة السكنية	٤٠٫٥	٠٠٫٠	٠٤٩٫٠	٤٤	ارتباط ضعيف نوعاً ما x^2 s.s. λ_{as} ١- الموظفات المقيمات في منازل لذوي الدخل المنخفض اكثر ميلاً للعمل بقصد زيادة الدخل. ٢- الموظفات المقيمات في الفيلات اكثر ميلاً للعمل اشباعاً للذات أو قتلاً للوقت.
ملكية السكن	٣٢٫٣	٠٠٫٠	٠٦١٫٠	٣٣	بعض الارتباط x^2 s.s. λ_{as} ١- الموظفات المقيمات في سكن مملوك للاسرة اكثر ميلاً للعمل قتلاً للوقت. ٢- الموظفات المقيمات في سكن مستأجر اكثر ميلاً للعمل طلباً لزيادة الدخل. ٣- الموظفات المقيمات في سكن مملوك للأسرة اكثر ميلاً للعمل اشباعاً للذات.

الجدول ٥-٩ جدول متقاطع تختار فيه متغيرات تابعة

جدول متقاطع لتبيان العلاقة بين:	x^2	مستوى له مغزاه	λ_{as}	قيم مفقودة	ملاحظات
الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي	٣٠٫٩	٠٫٠٠	٠٫٠٦	٥٩	بعض الارتباط x^2 s.s. λ_{as} ١- الموظفات ذوات المستوى التعليمي المنخفض اكثر ميلاً للزواج. ٢- الموظفات ذوات المستوى التعليمي المرتفع اكثر ميلاً للبقاء عازبات.
المرتب الشهري ودخل الزوج	١٣٫٧	٠٫٠٠	٠٫٠٠	٢٢٩	x^2 not s.s. λ_{as} NO-ASS ١- صاحبات الدخل الأقل من المتوسط اكثر ميلاً للزواج من ذوي الدخل المنخفض. ٢- صاحبات الدخل الأقل من المتوسط اكثر ميلاً للزواج من ذوي الدخل المرتفع. ٣- صاحبات الدخل المتوسط اكثر ميلاً للزواج من ذوي الدخل المرتفع.

المستوى التعليمي للمشتركة والمستوى التعليمي للزوج	٨ر٤٥	٠ر٠٠	١٧ر٠	٢٥٧	ارتباط x^2 s.s. λas ١- النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض اكثر ميلاً للزواج من ذوي المستوى التعليمي المنخفض. ٢- النساء ذوات المستوى التعليمي المرتفع اكثر ميلاً للزواج من ذوي المستوى التعليمي المرتفع.
الحالة الاجتماعية ودخل الأسرة	٦ر١٥	٠ر٠٢	٠١٨ر٠	٨	ارتباط ضعيف جداً x^2 s.s. λas ١- المطلقات اكثر ميلاً لأن يكون دخل أسرهن منخفضاً. ٢- العازبات اكثر ميلاً لأن يكون دخل أسرهن مرتفعاً.
الحالة الاجتماعية ونوع ملكية السكن	٤ر٦٢	٠ر٠٠	٠٧ر٠	١	بعض الارتباط x^2 s.s. λas ١- المتزوجات اكثر ميلاً لأن يقمن في مساكن مستأجرة. ٢- العازبات اكثر ميلاً لأن يقمن في منازل تملكها الأسرة.

الفصل السادس

مزيد من التحليلات الاحصائية:
تحديد المجموعات المتجانسة واستخدام طريقة التحليل التراجعي

(Further statistical analysis; identification of homogeneous groups and regression analysis)

٦-١ مقدمة

يظهر التحليل الاحصائي التمهيدي الذي أجريناه في الفصل السابق أن العينة تتألف أساساً من كويتيات في سن الشباب دون الثلاثين (٧٧٫٥٪)، يتمتعن بمستوى تعليمي عالٍ (اكثر من ٥٠٪ حصلن على تعليم جامعي)، وينقسمن بالتساوي تقريباً بين متزوجات وعازبات. كما أظهر التحليل أيضاً أن الأغلبية من المشتركات رغم اندراجهن في شريحة الدخل المتوسط / العالي، إلا أن حوافزهن للعمل كانت عوامل مثل الحاجة إلى «اشباع الذات أو قتل الوقت». أما من حيث الالتزام بالعمل، فقد اتضح أن حوالي ٥٣٪ يتخذن من العمل مهنة، وينوين الاستمرار في العمل إلى أن تتحقق أهدافهن.

وبعد التركيز على هذا المتغير المهم، وهو النظر إلى العمل كمهنة (career) / لا مهنة (non-career)، تم إجراء تحليلات بالجداول المتقاطعة لمحاولة استكشاف بعض الخصائص المميّزة للكويتيات ذوات المهنة / غير ذوات المهنة، وتبيّن بعض العلاقات الأولية بين الالتزام بالعمل من ناحية وغير ذلك من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسكانية، التي سبق التحدث عنها. ولكن الصورة التي تكوّنت ظهرت لسوء الحظ غير واضحة على أقل تقدير. فمن بين ١٨ متغيراً، تم اختبار كل منها مع متغيرات المهنة / لا مهنة، اتضح في ١٤ حالة أن x^2 لم يثبت من الناحية الاحصائية. بل انه حتى في الحالات الأربع الباقية التي كان لـ x^2 ثبت احصائياً، أظهر قياس الارتباط λ ، أن هذا الارتباط معدوم أو

ضعيف جداً. وقصارى القول إن التحليل بالجداول المتقاطعة قد أظهر فيما يبدو انعدام الترابط بين «الالتزام بالعمل» ومتغيرات أخرى، كان يتوقع منها بداهة أن تكون ذات أثر. أما الاستثناء الوحيد المهم فهو متغير المستوى التعليمي للمشتركات. فمع أن الدليل هنا لم يكن قاطعاً، إلا أن الارتباط λ كان منعدماً تقريباً، رغم أن x^2 ثبت احصائياً.

٦-٢ أهمية التجانس (The importance of homogeneity)

ومع ذلك لم تكن نتائج التحليل بالجداول المتقاطعة باعثة على الدهشة، بالنظر إلى القيود وأوجه الضعف المعروفة، التي تقترن بمثل هذا التحليل. فعلاوة على أن العملية مستهلكة للوقت وعشوائية، فلا يمكن أن تعتبر عملية إلا إذا توفر عدد قليل من المتغيرات. وحتى في أمثال هذه الحالات فان الافتراضات الموضوعة تكون في العادة متكاملة وجاهزة بحيث يصبح التحليل بالجداول المتقاطعة غير ضروري. وبالاضافة إلى ذلك، فبمعزل عن المشكلات الاحصائية المتنوعة المرتبطة بالجداول المتقاطعة على نحو ما أوضحه سيلفي[1]، فان الضعف الأساسي والخطير لهذه الطريقة إنما يكمن في إخفائها للمتغيرات المركبّة وآثار التفاعل المتبادل. وحتى لو تمكن المرء من التغلب على مصاعب التشكيلات المتعددة الأبعاد، المرتبطة بايراد المزيد من المتغيرات، فسيظل التحليل مفتقراً لنتيجة نهائية حاسمة، لأن الباحث لن يستطيع أبداً معرفة الحد النهائي لتحليلاته أو الوقت الذي يختتم عنده اجراءاته.

ومع الاقرار بالحاجة إلى إدخال اكثر من متغير واحد في نفس الوقت، وبضرورة التركيز على متغير الالتزام بالعمل – المهنة / لا مهنة، فقد استخدمت طريقة التحليل التراجعي (Regression analysis) لمعطيات المسح كلها، دون بذل أي محاولة لتقسيم العينة الى مجموعات أو فئات متميزة.

فالمتغيرات التي أعتبر أنها تؤثر على الالتزام بالعمل، مثل اتخاذ العمل مهنة، كانت هي نفسها المتغيرات التي ورد ذكرها في الأبحاث النظرية والتطبيقية. وقد تألفت هذه أساساً من عوامل مثل الدخل (الموظفة والزوج والأسرة) والدخل

الاضافي والمستوى التعليمي (للموظفة وزوجها) والأطفال (عددهم وأعمارهم وتفاوتهم) والعوامل السكانية (السن والحالة الاجتماعية) والموقف السلوكي (الحافز على العمل). ويوضح الجدول رقم ٦-١ نتائج تطبيق التحليل التراجعي على معلومات مقسمة الى مجموعات، كما تم تحديد المتغيرات المستخدمة في ملاحظات أرفقت بالجدول. وفحص هذه النتائج إنما يدفع بالمرء إلى تبين بعض الدلائل المشجعة والتحسن الملموس بالقياس إلى طريقة الجداول المتقاطعة. فعلى الرغم من ضعف المقدرة على التفسير، كما تقاس بـ R^2 ، فإن الدلائل المستمدة من بعض المعالم تتفق على ما يبدو مع التوقعات البديهية. فمثلاً نجد في معادلة المهنة رقم (١) أن متغيري دخل الزوج ومستوى تعليمه، لهما دلائل متوقعة، كما تظهر أيضاً دلائل متوقعة لمتغيري وجود الأطفال دون العاشرة أو عدم وجودهم، والاطفال في سن الامتحانات. أما متغير المستوى التعليمي للموظفة، رغم ايحائه بدلالة خاطئة في المعادلتين رقم (١) – للمهنة ورقم (٢) للامهنة، فيتفق على ما يبدو مع التوقعات في المعادلتين رقم (٣) – للمهنة ورقم (٦) – للامهنة، حين تستبعد متغيرات دخل الزوج ومستوى تعليمه والأطفال. ويحق للمرء أن يتبين هنا دليلاً على الآثار المتفاعلة بين دخل الزوج والمستوى التعليمي للمشتركة من جانب، ودخل الزوج والأطفال من جانب آخر. وسوف نبحث هذا الموضوع في وقت لاحق. وبالاضافة إلى ذلك نجد أن بعض الثوابت لها مغزاها من الناحية الاحصائية، مثل متغير وجود أطفال في سن الامتحانات كما في المعادلتين رقم (١) ورقم (٢)، أو يكاد يكون لها مغزى مثل متغيري المستوى التعليمي للموظفة وحالتها الاجتماعية في المعادلة رقم (٣)، ومتغير السن في المعادلتين رقم (٤) ورقم (٥)..

ومع أن النتائج المستخلصة من الجدول ٦-١ مشجعة بكل تأكيد، إلا أنها ليست مرضية. فهناك من ناحية دليل على عدم الاستقرار (Instability) والافتقار إلى الفاعلية (lack of robustness). ولاشك أنه لما يبعث على الانزعاج أن تبدّل المتغيرات المهمة من دلائلها بسبب تغييرات بسيطة في المواصفات، كما في حالة متغير المستوى التعليمي للموظفة. ومن جهة أخرى فان من دواعي القلق أن يعجز المرء عن الحصول على دلائل صحيحة مطّردة من متغيرات مهمة مثل المستوى

الجدول ٦-١ المهنة: نتائج الاحتمالات الخطية

رقم المعادلة	ثابت	الدخل[1]	المستوى التعليمي للزوج	المستوى التعليمي للموظفة	عدد الأطفال	الطفل[2]	الامتحانات[3]	الزواج[4]	المرتب الشهري	السن	الملكية[5]	حافز العمل[6]	R^2	DW
لا مهنة (١)	١١٩ر١	-٠٤١ر٠	-٠٢٨ر٠	-٠٠٩ر٠	٠٠٤ر٠	-٠٢٥ر٠	-٢٨٢ر٠						٠٧ر٠	١٦٦ر١
		(٠٦٨ر٠)	(٠٣٠ر٠)	(٠١٩ر٠)	(٠٢٩ر٠)	(٠٧٣ر٠)	(١٠٧ر٠)							
		٩٣ر٠	٩٢١ر٠	٤٧٩ر٠	١٤٥ر١	٣٤٩ر٠	٢٦٢٥ر٢							
لا مهنة (٢)	-١٦٨ر٠	٠٥٢ر٠	٠٣٢ر٠	٠٠٩ر٠	٠٠٦ر٠	-٠٣٩ر٠	٣١٨ر٠						٠٩ر٠	١٦٢ر١
		(٠٦٣ر٠)	(٠٢٨ر٠)	(٠١٧ر٠)	(٠٢٧ر٠)	(٠٦٣ر٠)	(٠٩٩ر٠)							
		٨٢٢ر٠	١٣٢ر١	٤٩٥ر٠	٢٢٤ر٠	٥٧٨ر٠	٣٢١٠ر٣							
مهنة (٣)	٧٧٥ر٠			١٦ر٠				-٠٧١ر٠	-٠٠٣ر٠				٠٢ر٠	١٨٨ر١
				(١١ر٠)				(٠٤٠ر٠)	(٠٠٩ر٠)					
				٤٥٨ر١				٧٦٣ر١	٢٨٦ر٠					
مهنة (٤)	٠٤٤ر١				١٣ر٠					-٠٧ر٠		-٠١٥ر٠	٠٣ر٠	٧٢ر١
					(٢٧ر٠)					(٠٣٨ر٠)		(٠٣٧ر٠)		
					٤٦٥ر٠					٨١٣ر١		٤٠٩ر٠		
مهنة (٥)	٠٢٤ر١				١٢ر٠					-٠٦٧ر٠	-٠١٧ر٠		٠٤ر٠	٧٤ر١
					(٢٥ر٠)					(٠٣٧ر٠)	(٠١٠ر٠)			
					٤٧٥ر٠					٨٠٢ر١	٦٠٣ر١			
لا مهنة (٦)	١٩٠ر٠			-٠٠٩ر٠				-٠٧٢ر٠	٠٠٤ر٠				٠٢ر٠	٠١ر٢
				(٠٠٩ر٠)				(٠٣٥ر٠)	(٠٠٨ر٠)					
				٩٢٥ر٠				٠٤٨ر٢	٥٣٠ر٠					

ملاحظات على الجدول ٦-١ (الأرقام الواردة بين أقواس هي انحرافات معيارية (Standard Errors)

١. المعادلة (١) تحدد فيما المهنة بـ ١ إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ صفر إذا كانت لا تنوي.

٢. المعادلة (٢) تحدد فيما المهنة بـ صفر إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ ١ إذا كانت لا تنوي.

٣. المعادلة (٣) تحدد فيما المهنة بـ ١ إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ صفر إذا كانت لا تنوي.

٤. المعادلة (٤) تحدد فيما المهنة بـ ١ إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ صفر إذا كانت لا تنوي.

٥. المعادلة (٥) تحدد فيما المهنة بـ ١ إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ صفر إذا كانت لا تنوي.

٦. المعادلة (٦) تحدد فيما المهنة بـ صفر إذا كانت الموظفة تنوي العمل وبـ ١ إذا كانت لا تنوي.

المعادلة (٦) تحدد فيما الزواج بـ صفر للمتزوجة وبـ ١ للعازبة.

		اشتقاقا من	
١.	الدخل	دخل الزوج	دخل منخفض = صفر دخل متوسط / عال = ١
٢.	الأطفال	أطفال دون العاشرة	نعم - طفل = ١ لا - طفل = صفر
٣.	الامتحانات	الحادية عشرة أو الثانية عشرة	اذا الطفل ١١-١٢ عند الامتحان = ١ إذا لم يكن هناك اطفال = صفر
٤.	الزواج	الحالة الاجتماعية	اذا كانت الموظفة متزوجة = ١ اذا كانت الموظفة عازبة = صفر
٥.	الملكية	ملكية المؤسسة	إذا كانت الموظفة مالكة = ١ إذا كانت مجرد موظفة عادية = صفر
٦.	الحافز على العمل	الحافز على العمل	اذا كان لزيادة الدخل = صفر اذا كان لاشباع الذات = ١

التعليمي وعدد الأطفال. وهي متغيرات لها أهميتها من الناحية النظرية، وبالنسبة للكويت أيضاً.

ومن التفسيرات المحتملة لأسباب عجز التحليلات السابقة عن إظهار نتائج مرضية. ما قد يعزى إلى مشكلات التعريف والتوصيف (Identification

(problems ، وبوجه خاص – كما يقول فيلدستين[٢] – إلى محاولة تقدير منحنيات عرض القوى العاملة على أساس تعدد أسواق العمل. وبعبارة أخرى نجد أن نماذج عرض القوى العاملة (سواء مشاركة العاملين أو ساعات العمل أو الالتزام بالعمل)، لابد أن تقدر على أساس أسواق عمل بذاتها (أو على الأقل متجانسة). وعند ذاك فقط يستطيع المرء اشتقاق نتائج يعتمد عليها. كذلك اكد أديسون[٣] أن «المشكلة الأساسية هي مشكلة عدم تجانس الأفضليات» عند تقدير نماذج عرض القوى العاملة. وعلى هذا تركز اهتمامنا على محاولة تقسيم عيّنتنا إلى مجموعات متجانسة.

٦–٣ التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي

(Automatic Interaction Detector (A.I.D.) Analysis)

٦–٣–١ مقدمة

هناك العديد من الوسائل المقترحة للحصول على تجانس أكثر. ورغبة في تبسيط المناقشة فني الامكان تقسيم هذه الوسائل إلى فئتين، أولاهما الوسائل غير الاحصائية والثانية هي الوسائل الاحصائية. أما بالنسبة للفئة الأولى فقد يقسّم الباحث عيّنته إلى مجموعات فرعية طبقاً كمعيار نظري أو بديهي. فمثلاً نجد أن المحلل – في دراسته للاستهلاك – قد يقرر تقسيم عيّنته على أساس مستوى الدخل إلى عالٍ ومنخفض، إذا ما اعتبر توزيع الدخل ذا أهمية كبرى. والوسائل البديهية تعد عمليّةً ونافعةً في مواقف يتوفر فيها متغير تابع معين (Dependent variable) تقابله بضعة متغيرات مستقلة قليلة، على أن يكون الافتراض المطروح للاختبار متطوراً من الناحية النظرية (Theoretically well-developed) . على أنه مع زيادة عدد المتغيرات، وإذا لم تكن الافتراضات متطورة، تصبح الوسائل البديهية غير عملية ومقصورة على هذه العملية بالذات، فضلاً عن كونها تجريبية. وعلاوة على ذلك فان الطبيعة الذاتية للتقسيم تثير تحيّزاً سابقاً على الاختبار عند التحليل (Pre-testing Bias)، وتلقي بالشك من ثمّ على أية اختبارات إحصائية أخرى.

وترد الوسائل الاحصائية ضمن دائرة التحليل بالكميات المتغيرة، وهي مبنية

على أساس طائفة من «تحليل المجموعات» (Multi-variat Analysis) ، هناك منها نوعان: الأول هو «النوع التقسيمي» الذي يجزىء العيّنة إلى مجموعات فرعية «ذات معنى»، والثاني هو «النوع التركيبي» الذي يبدأ بكل فرد على حدة ثم يركّب مجموعات عن طريق إضافة شخص واحد كل مرة لكل مجموعة. ويعتمد هذا الاجراء على مدى التشابه بين كل فرد والآخر. وتعرف هذه الوسيلة باسم التحليل بعامل Q (The Q-Factor Analysis) [٤].

وقد استخدمنا في هذه الدراسة «النوع التقسيمي» لمحاولة الحصول على مجموعات أشد «تجانساً» في نطاق عيّنتنا. ولقد بحثنا أولاً الوسائل البديهية، بالنظر إلى العدد الكبير من المتغيرات (٤٥ للجميع، ١٦ للمتزوجات، ٥ للأرامل والمطلقات، ٣ للعازبات)، والقدر الكبير من البيانات (حوالي ٣٠ ألف)، بالاضافة إلى الافتراضات الصعبة التي لابد من اختبارها. ثم استبعدنا ثانياً «النوع التركيبي» (The Build-up Variety) من أنواع الوسائل الاحصائية، بالنظر إلى انه نوع غير عملي في الظروف الحالية، فضلاً عن التحفظات النظرية المعروفة بشأن التحليل العاملي (Factor Analysis ، والتي تتعلق أساساً بالمصاعب المرتبطة بالتفسيرات ذات المعنى للعوامل المقدرة (Factor Loadings) ومع وجود عدد كبير من المتغيرات وكمية وافرة من البيانات والافتراضات الصعبة من ناحية، والحاجة إلى تحديد المجموعات المتجانسة وتَبيّن المتغيرات المتفاعلة من ناحية أخرى، ظهر لنا أن التحليل بطريق استكشاف التفاعل التلقائي، التي شرحها مورغان وسونكوست، هي أفضل الوسائل.

٦-٣-٢ التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي والحدود المقيّدة لها: (A.I.D. Analysis and its limitation)

استكشاف التفاعل التلقائي هو اجراء للبحث التعاقبي يتضمن شيئاً من الحدس، يتم بمقتضاه تقسيم مجموعة من الأشخاص إلى مجموعات فرعية، عن طريق اجراء سلسلة من التقسيمات في البيانات نفسها، باستخدام متغيرين كمعيار. وتتطلب هذه العملية من مستخدمها أول الأمر أن يحدد متغيراً تابعاً معيناً

(Dependent Variable) . ومع وجود عدد من المتغيرات الأخرى (تعرف بالمتنبئات) (Predictors) ، تقوم عملية الاستكشاف بالبحث عن جميع التقسيمات الممكنة على كلٍّ من هذه المتغيرات، وتختار التقسيم الذي يزيد إلى أقصى حد ممكن من عدد التنويعات في العلاقات بين المجموعات بعضها بعضاً (Between-group variations). وتتكرر العملية مع سائر المتنبئات الأخرى. وبعد هذا ينتقي الاستكشاف – من بين هذه التقسيمات المثلى – أفضل متغير يحدث أفضل تنويع على الإطلاق. ويمكن أن يقال إن هذه الطريقة هي «أفضل تفسير» نستطيع الحصول عليه للمتغير التابع من خلال تقسيم واحد للمجموعتين. وللتعرف على وصف فني لطريقة استكشاف التفاعل التلقائي أنظر سونكوست [٥] وفيلدينغ [٦] .

ويوضح شكل (٦) أدناه مثالاً على طريقة استكشاف التفاعل التلقائي. والمتغير التابع هنا هو «اعتزام الانتقال»(Plan to move)، في حين يسعى التحليل إلى تفسير القطاعات المهمة المرتبطة «بخطط الانتقال»، ومتوسطها (0.15) . والثلاثين اكثر ميولاً إلى الانتقال (0.27) بعكس من هم أكبر سنّاً. وبالنسبة للأكبر سنّاً ليس هناك أي متغير يمكن أن يؤدي إلى أي اختلاف ذي معنى في المتغير التابع.

ويبين التقسيم الثاني أن من هم دون الخامسة والثلاثين ليس لهم أقرباء في منطقة قريبة منهم، وهم اكثر ميولاً إلى الانتقال، كما أن هذا الميل يزداد إن لم يكن لهم أطفال في سن المدارس. كما أن من لا يمتلكون مساكنهم اكثر ميلاً للانتقال ممن يمتلكون مساكن. وعلى هذا يصور لنا هذا المثال أن النتيجة الأساسية لعملية التقسيم هي عبارة عن تركيب شَجَري(Tree Structure)، يوضح عند كل مرحلة (أ) المتغير المتنبِّىء الذي يؤدي إلى أفضل تقسيم شطري، وكيفية تقسيم هذا المتنبِّىء و (ب) حجم المجموعات الفرعية و (ج) الوسط الاحصائي للمتغير التابع بالنسبة لكل مجموعة فرعية.

على أن هذا المثال المبسط لا يصح أن يحمل المرء على إخفاء الحدود المقيِّدة

شكل (٦)
مثال لشجرة استكشاف التفاعل التلقائي

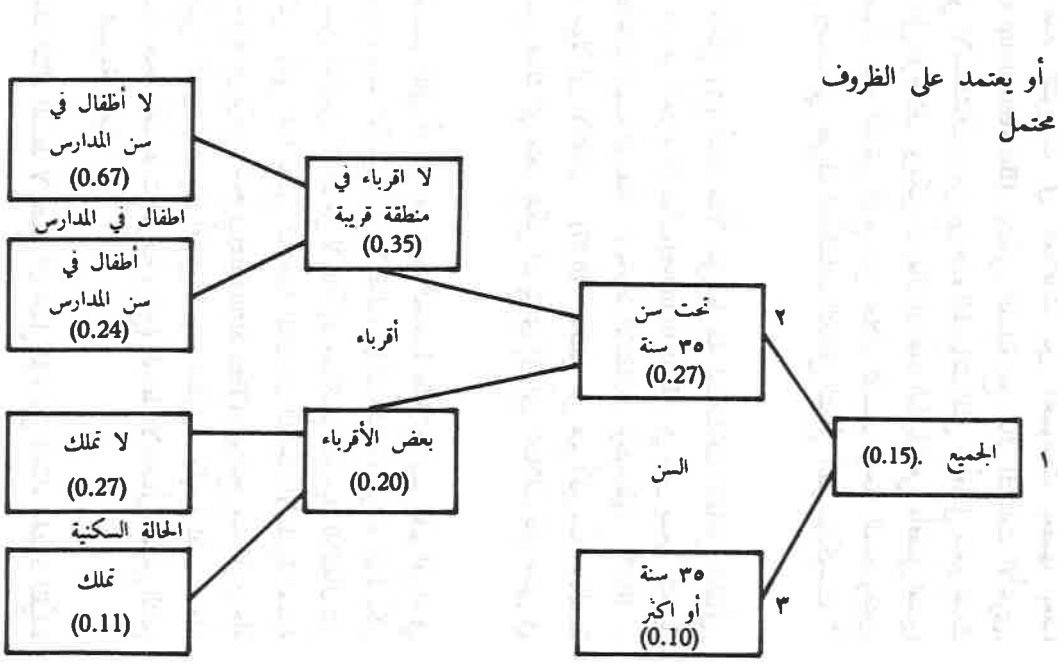

ويتم بالحساب أولاً تقسيم العيّنة الكلية على أساس السن، إلى من هم دون الخامسة والثلاثين ومن هم اكبر من ذلك. والفكرة هنا أن من هم دون الخامسة للتحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، وهي حدود قد تكون في بعض الظروف خطيرة للغاية. وخصوصاً إذا استخدمت هذه الطريقة فيما يتجاوز الاجراءات التمهيدية. وقد شرحت هذه الحدود المقيدة شرحاً جيداً (انظر (٧) و (٨) و (٩)). ومع هذا فيصح أن نقدم عرضاً وجيزاً لهذه الحدود:

١ – تتطلب طريقة استكشاف التفاعل التلقائي عيّنات كبيرة نسبياً. فلما كانت تعتمد على اتباع اجراء تقسيمي. تؤخذ فيه المجموعة لا الفرد كوحدة للتحليل، لذا يحتاج الأمر إلى عيّنات كبيرة. ويوصي سونكوست وبيكر ومورغان[١٠] بالاستعانة بألف حالة على الأقل، للحصول على نتائج ذات معنى. وقد تبدو هذه مشكلة خطيرة في هذه الدراسة التي اعتمدت على إجابات ٤٤٨ مشتركة. ومع هذا فانه إذا وضع المرء في اعتباره الصِّغَر النسبي لتعداد الأفراد الذين اخذت منهم هذه العيّنة (يبلغ العدد الاجمالي للكويتيات العاملات ٧٫٤٧٧ امرأة – حسب تعداد ١٩٧٥)، فضلاً عن أن العينة تمثل اكثر من ٦٪ من الكويتيات العاملات، إلى جانب الطابع الاستطلاعي لهذه الدراسة، لأدركنا أن مشكلة حجم العيّنة لا تبدو على كل حال بمثل هذه الخطورة.

٢ – لا تضع طريقة استكشاف التفاعل التلقائي أي اعتبار للمتنبئات التي ترتبط ببعضها بعضاً بالتلازم المتبادل (Inter-corrulated Predictors) . فكلما توفرت هذه المتغيرات، غالباً ما يختار أحدها دون غيره. وحين يتم اختيار هذا المتغير فلا يرجح اختيار المتغيرات المتلازمة معه. ونتيجة لذلك فان ترتيب ظهور المتغيرات لا يدل على أهميتها النسبية، كما أن استبعاد متغيرات معينة لا يعني بالضرورة افتقارها إلى المغزى. وفي اعتقادنا أن خطورة هذه المشكلة تعتمد على ما إذا كانت طريقة الاستكشاف هذه تستخدم كأداة أولية، يتبعها استخدام طريقة التحليل التراجعي (Regression Analysis) ، أو إذا كانت تحليلاً نهائياً يتخذ «كنموذج». كما تعتمد خطورة المشكلة أيضاً على ما إذا كانت طريقة الاستكشاف تمارس على أساس بعض الأسس النظرية أو باعتبارها وسيلة لجمع البيانات.

والواضح أن المشكلة تبدو خطيرة إذا نظر إلى هذه الطريقة على أنها تحليل نهائي يوحي بترتيب الأهمية والمعنى؛ بل انها تصبح خطيرة بوجه خاص في الحالات التي يفتقر فيها الأساس النظري إلى الثبات. ومن المهم هنا أن نشدد على أن طريقة استكشاف التفاعل التلقائي، قد استخدمت في هذه الدراسة كاجراء تمهيدي أولي سابق على التحليل التراجعي، وبما يتمشى مع الاعتقاد الراسخ للباحثة بأنه لا غِنَى عن النظرية الاقتصادية للأبحاث التجريبية.

٣ – إن الخصائص الإحصائية لطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ليست مؤكدة تماماً، الأمر الذي يلقي الشك على اختبارات الثبوت الاحصائي (Statistical Significant Test). ولكن هذه المشكلة تصبح أقل خطورة عندما تستخدم طريقة استكشاف التفاعل التلقائي كأداة بحث أولية بدلاً من كونها تحليلاً نهائياً. ولا حاجة إلى القول بأن هذه الدراسة استخدمت طريقة الاستكشاف كأداة بحث أولية.

٤ – مشكلات أخرى مثل: (Problems of Skewdness, Noise, Inter-Action detection and Stopping Rules)

اذا كان المتغير التابع شديد الميل (Heavily Skewed)، فقد يؤدي ذلك بالبرنامج إلى التجزىء مرارا إلى مجموعات أصغر. ويتوقف هذا في الواقع على اتجاه الميل (Direction of the skewed). فإذا كان الميل في اتجاه قيم أعلى، قد تزيد التنويعات بين المجموعات زيادة كبيرة عن طريق الانقسامات على المتغير المائل. ومع هذا فان البرنامج لا يسمح بالتقسيم إلى مجموعات تتشكل كل منها من أقل من ٢٥ فرداً. ويؤدي تواجد شوائب (Noise) في البيانات يجعل من غير المرجح الحصول على نفس التركيب الشجري من عيّنات مختلفة لنفس الأشخاص. ومع هذا فقد استطاع سونكوست [١٢] الحصول على تركيبات شجرية ثابتة، في حين أن دويل [١٣] – أثناء معالجته لمتنبئات متلازمة الارتباط – قد واجهته مشكلات التركيبات الشجرية غير الثابتة. وعلى الرغم من الهدف الواضح المتعلق بتحديد التركيبات الشجرية إلا انه ذكر ان طريقة استكشاف التفاعل التلقائي كانت عديمة الحساسية لأشكال عدة من التفاعلات، وخصوصاً لأنه يستحيل تحديد أية

تفاعلات ليست «أحادية المرحلة» (One-stage) . وأخيراً فنظراً للمشكلات المتسببة عن المتغيرات المتلازمة الارتباط، فان القرار المصاحب بتحديد قواعد التوقف (Stopping Rules) يصبح مهماً. ولابد أن تخصص عناية كبيرة لهذا الجانب بقصد تقليل عنصر الذاتية، وخطر البتر المبكر للتركيبات الشجرية.

وتعني الحدود المقيّدة السابق ذكرها أن استخدام طريقة استكشاف التفاعل التلقائي وحدها في تحليل البيانات لا يمكن تبريرها. فوظيفتها الأساسية هي البحث عن «طبيعة العلاقات بين المتغيرات»، سواء كانت تجميعية أم تبادلية الفعل، و «التعرف» (Additives or Inter-Activities) على المجموعات التي يمكن اعتبارها «متجانسة» وهي على هذا تعتبر طريقة «أولية» وليست «بديلة» عن طريقة التحليل التراجعي (Regression Analysis) . وفي هذه الدراسة تستخدم طريقة استكشاف التفاعل التلقائي «كإجراء للبحث الأولي»، لا كتحليل «نموذجي» نهائي. كما أن الحدود المقيّدة لهذه الطريقة يسهل التعرف عليها بسرعة. والآن ننتقل إلى تطبيق طريقة التحليل باستكشاف التفاعل التلقائي على عينة الكويتيات العاملات.

٦-٣-٣ تطبيق طريقة التحليل باستكشاف التفاعل التلقائي على عينة الكويتيات العاملات

يذكر أن تطبيق طريقة التحليل التراجعي على البيانات غير المقسمة الى مجموعات قد أدى إلى نتائج غير مرضية. وقد ردّ ذلك إلى حد ما إلى ظهور مشكلات بصدد التعرف والتحديد، ترتبط بتقدير تعدد منحنيات عرض القوى العاملة. ومن هنا نشأت الحاجة إلى تقسيم البيانات إلى مجموعات فرعية. وقد أوضحنا في القسم الفرعي السابق مبررات استخدام طريقة استكشاف التفاعل التلقائي كإجراء للبحث الأولي. وفي هذا القسم الفرعي تطبق هذه الطريقة على عينة الكويتيات العاملات بهدف محدد هو التعرف على المجموعات القائمة في نطاق البيانات، مما يمكن اعتباره مجموعات متجانسة فيما يختص «بالاستمرار في العمل»، فضلاً عن اكتشاف المتغيرات المتبادلة الفعل (Detecting Inter-action Variables)

وكما ذكرنا سابقاً، تتطلب طريقة استكشاف التفاعل التلقائي من الباحث أن يحدد أولاً ما هو المتغير التابع. وقد أظهر ستيفن وشرويدر[١٤] أن دراسات مشاركة المتزوجات في ميدان القوى العاملة كانت غالباً ما ننظر إلى دخل الزوجة باعتباره عاملاً اضافياً «باعتباره رصيداً تسحب منه الأسرة حين تمر بها ضائقة مؤقتة. وهذا تبسيط مفرط لأن هذه الفكرة لا تميز ما إذا كانت المرأة ملتزمة بالعمل». وتتضمن هذه النظرة أيضاً الفرض القائل بأن «الوضع الحالي للمرأة صاحبة المهنة وغيرها في نطاق القوى العاملة إنما يستجيب بصورة مختلفة للمتغيرات الكلاسيكية التي كثيراً ما تستخدم لشرح عرض العمل». وتقتفي هذه الدراسة أثر ستيفن وشرويدر[١٥]، وتتخذ لها متغيراً تابعاً هو «الاستمرار بالعمل من جانب المرأة صاحبة المهنة وغيرها». وبالنظر إلى الهدف الاجتماعي لهذه الدراسة، والتي ينظر فيها إلى الكويتيات كقوة عاملة تعويضية تحل محل العمالة الوافدة، ونظراً لأن الظروف المالية الحافزة يرجح أن يكون ضعيفة نسبياً في مجتمع يتمتع بالوفرة، فمن الضروري للغاية تحديد قطاع العاملات الكويتيات اللاتي يشتركن في القوى العاملة بنيّة البقاء فيها واتباع مهنة معينة، وغيرهن من يعتبر وجودهن في سوق العمل مؤقتاً، أي من هن غير صاحبات مهنة. واقتفاء لأثر ستيفن وشرويدر[١٦] مرة أخرى أصبح تعبير «المهنة» المستخدم في هذه الدراسة يدل على «مفهوم سلوكي» يصور «الارتباط بالقوى العاملة»، اكثر ما يصور المفهوم الاجتماعي الذي يعتبر المهنة بمثابة التدرج الطبيعي في الوظائف. وبعد أن قررنا اتخاذ «المهنة / لا مهنة» باعتباره متغيراً تابعاً، أصبح من المهم التشديد على أن هذه الدراسة لا تحاول تبين المكونات السيكولوجية لهذا «المفهوم السلوكي». ونظراً لأن هذا المفهوم يعكس أيضاً «نية المشتركة في المستقبل»، فلم تبذل أية محاولة في هذه الدراسة لبحث صدقها، وبالتالي قابليتها المضمونة للتنفيذ.

ولغرض القيام بالأعمال التطبيقية، تم تشكيل متغير «المهنة / لا مهنة» من الاجابات التي تم الرد بها على السؤال (٤١) وهو:

٤١ – هل تعتزمين مواصلة العمل في المستقبل؟

١ – ( ) لمدة تتراوح بين عام وعامين

٢ – ( ) لمدة خمسة أعوام

٣ – ( ) إلى أن تتحقق أهدافي

٤ – ( ) لا أنوي مواصلة العمل.

وكما يتبين من جدول التوزيع التكراري[١٧]، نجد أن الأرقام هي كما يلي ٤٣ (٩ر٦٪) و ٧٧ (٢ر١٧٪) و ٢٣٧ (٥٢٪) و ٦١ (٦ر١٣٪)، للفئات ١ و ٢ و ٣ و ٤ على التوالي. أما الاجابات المفقودة فكانت ٣٠ حالة أو ٧ر٦٪. ولغرض القيام باستكشاف التفاعل التلقائي، تم تشكيل صياغتين للمتغير التابع :

الصياغة الأولى

وتشمل : (Scaler Version)

٢ ( ) لمدة خمسة أعوام

٣ ( ) إلى أن تتحقق أهدافي

٤ ( ) لا أنوي مواصلة العمل

الصياغة الثانية

وتشمل : (A dichotomous version)

٣ ( ) إلى أن تتحقق أهدافي

٤ ( ) لا أنوي مواصلة العمل.

وعلى هذا تشتمل الصياغة الأولى على «الملتزمات جزئياً»، في حين تركز الصياغة الثانية على الملتزمات وغير الملتزمات. وشملت الصياغة الأولى ٣٧٥ حالة، بينما شملت الصياغة الثانية ٢٩٨ حالة فقد، بعد أن استثنت الحالات الملتزمة جزئياً وقدرها ٧٧ حالة.

وأجريت ثلاثة تحليلات للاستكشاف بالتفاعل التلقائي على هذه البيانات. وفي كل تحليل، باستثناء الثالث، أجريت محاولتان تحليليتان، إحداهما مع تعريف

المتغير التابع (مهنة / لا مهنة) مستخدمين الصياغة الأولى، وبالتالي إدراج الملتزمات جزئياً (أي الراغبات في مواصلة العمل لمدة ٥ سنوات)، والثانية مع تعريف المتغير التابع وفقاً للصياغة الثانية، ومن ثم قصره على الملتزمات أو غير الملتزمات. وتختلف التحليلات الثلاثة لاستكشاف التفاعل التلقائي في عدد المتغيرات المستقلة المدرجة، لأسباب سيتم شرحها فيما بعد. ويوضح الجدول ٦-٢، المتغيرات المستقلة المشمولة في التحليل.

الجدول ٦-٢ قائمة بالمتغيرات المستقلة

رقم السؤال في الاستبيان	رقم المتغير	الاسم	الفئة	التحليل Free Mono-tonic
١	١	المؤسسة	٧	F
٣	٢	قطاع العمل	٣	F
٤	٣	سن المشتركة	٦	M
٥	٤	الحالة الزوجية	٣	F
٧	٥	المستوى التعليمي	٤	F
١١	٦	الراتب	٤	M
١٢	٧	الدخل الاضافي	٣	M
١٧	٨	ملكية المنزل	٤	F
٢٠	٩	دخل الأسرة	٤	F
٢١	١٠	استخدام سيارة خاصة	٤	F
٢٧	١١	العمل الحر	٤	F
٢٦	١٢	وصف العمل	٥	F
٢٩	١٣	عدد سنوات التوظف	٥	M
٣٠	١٤	هدف العمل	٤	F
٣١	١٥	اتفاق العمل مع نوع التدريب	٤	F
٣٢	١٦	النظرة إلى العمل	٦	F
٣٨	١٧	الدافع الحقيقي إلى العمل	٥	F
٤٢	١٨	الموافقة على عمل الأم	٣	F
٤٨	١٩	عمر الزوج	٦	M

٤٩	٢٠	المستوى التعليمي للزوج	٤	F
٥١	٢١	وظيفة الزوج	٦	F
٥٣	٢٢	دخل الزوج	٤	M
٥٤	٢٣	الدخل الاضافي للزوج	٣	F
٥٦	٢٤	وجود الأطفال	٣	F
٥٧	٢٥	عدد الأطفال	٤	M
٥٧	٢٦	أطفال دون العاشرة	٣	M
٥٧	٢٧	أطفال بين الحادية عشرة والثانية عشرة	٣	M

التحليل الأول لاستكشاف التفاعل التلقائي

اشتمل هذا التحليل على ٢٧ متغيراً مستقلاً ثم اختيارها من الاستبيان على أساس احتمال تمثيلها للعوامل الممكّنة والميسرة والحافزة، التي تعتبر ذات أثر على تحديد عنصر مشاركة الكويتيات في القوى العاملة. ومع أخذ هذه المتغيرات المستقلة (أو المتنبئات) في الاعتبار، أجريت محاولتان تحليليتان لاستكشاف التفاعل التلقائي، أولاهما التحليل رقم ١ (أ) والثانية هي التحليل ١ (ب). وفي المحاولة الأولى تم تحديد المتغير التابع باعتباره وفقاً للصياغة الأولى (Scaler) ، في حين اعتبر في المحاولة الثانية وفقاً للصياغة الثانية (Dichotomous) .

وكما نلاحظ من الجدول رقم ٦–٣ يقسم التحليل المتغيرات إلى تتابعات على النحو التالي. فالتقسيمان الأولان كانا عن المؤسسة، حيث تم انتقاء مجموعة صغيرة من ٣٦ موظفة في وزارة التربية، إلى جانب بعض الأخريات. وأما بين الباقيات فقد لوحظ أن العاملات في المدارس وإدارات الخدمة الاجتماعية كن أكثر ميولاً إلى متابعة مهنهن، خصوصاً إذا كان عمر أزواجهن أقل من ٣٠ عاماً، كما ينطبق

هذا بصفة خاصة إذا ما كان دافعهن الحقيقي للعمل غير مالي. ومردّه أساساً إلى قتل الوقت أو إشباع الذات. أما من كان دافعهن الحقيقي مالياً، فقد انقسمن من يعملن في وظائف إدارية أو فنية من ناحية وغير ذلك من الوظائف من ناحية أخرى. فاذا عدنا إلى المجموعة (٤)، التي تتألف ممن لا يعملن في المدارس أو الخدمات الاجتماعية، لوجدنا أن العاملات الأشد ميلاً إلى متابعة المهنة هن اللاتي ينظرن نظرة إيجابية إلى التحاق أمهاتهن بالعمل. ومرة أخرى تظهر أهمية وجود متغير سلوكي، مما يعزز أيضاً من النتائج الأولية المعتمدة على التحليل بالجداول المتقاطعة. ومع هذا فان طريقة استكشاف التفاعل التلقائي تحدث هنا انقساماً على نقيض ما هو متوقع. وبشكل يتضارب مع النتائج المستخلصة من الدراسات التطبيقية الأخرى[١٨]. فالمجموعة (٦) تنقسم إلى شقين على أساس ما إذا كانت العاملات اللاتي يزيد عمر أزواجهن على الثلاثين. لديهن أطفال دون العاشرة أم لا. فإذا كان لديهن أطفال، فان الاستكشاف يوحي بأنهن اكثر ميولاً إلى اتباع مهنهن! ويصعب بالتأكيد تفسير هذه النتيجة. ومن هنا لا يمكن استبعاد إمكانية حدوث انقسام زائف (Spurious Split).

وننتقل الآن إلى تحديد المجموعات النهائية، وفي الامكان اشتقاق ثلاثة أنواع من طريقة التحليل باستكشاف التفاعل التلقائي، ولكل منها قيمته النظرية المهمة. (أ) مجموعات صغيرة لا يرتبط بها من الملاحظات إلا القليل الذي لا يبرر التقسيم (وفي هذا التحليل لم يتم إجراء أي تقسيم لمجموعات تقل ملاحظاتها عن ٢٥)، (ب) مجموعات لها ما يفسرها وبها بيانات كافية، ولكن تنويعاتها غير كافية (Insufficient Variations)، (ج) مجموعات ليس لها ما يفسرها، وان كان بها بيانات كافية، ولكن ليس هناك أي متغيّر في التحليل يستطيع إحداث أي خفض في التنوع غير القابل للتفسير (Unexplained Variation). وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ١٠ مجموعات نهائية من واقع الجدول رقم ٦–٣، الذي يصور المحاولة التحليلية الأولى بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي (١–أ). وتوضح هذه في الجدول ٦–٤:

الجدول رقم ٦-٣ المحاولة التحليلية الأولى بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي
متغير تابع عددي – ٢٧ متغيراً مستقلاً

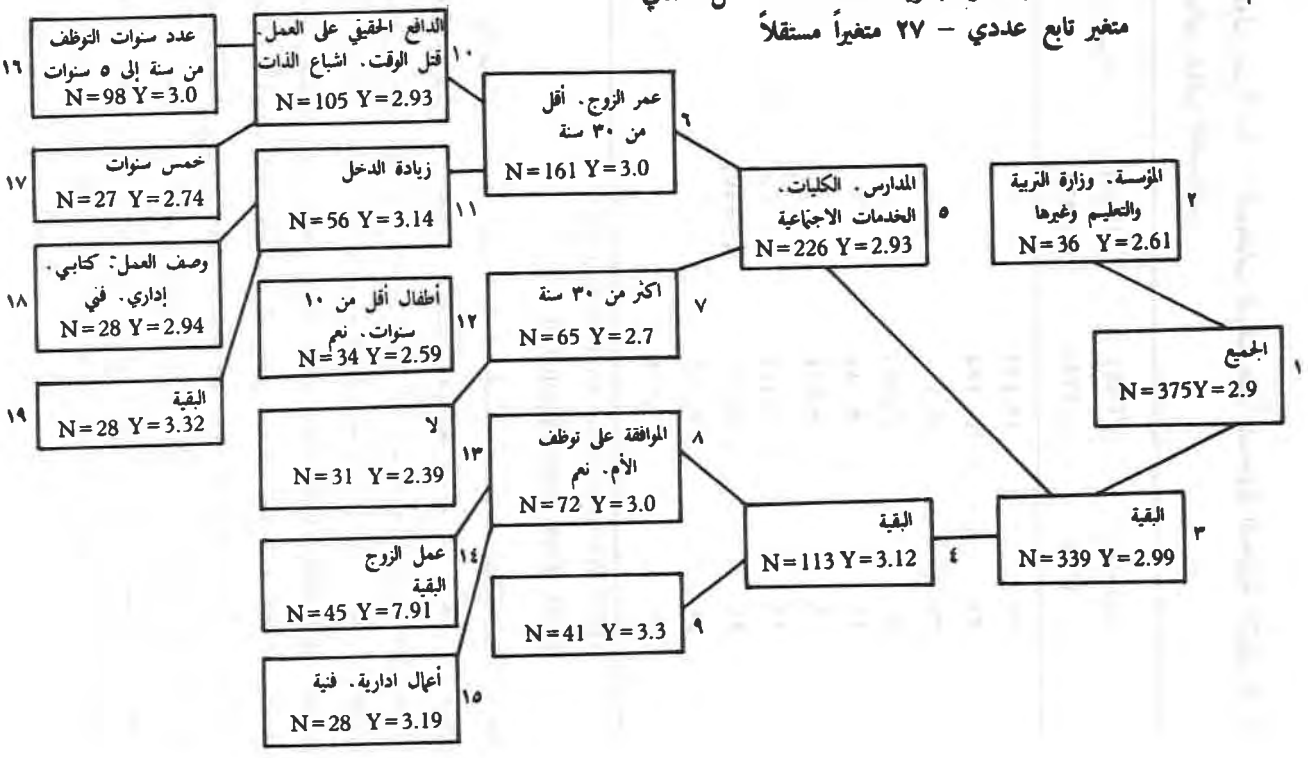

الجدول رقم ٦-٤ المجموعات النهائية طبقاً للمحاولة التحليلية الأولى (١ أ) (اسباب توقف التقسيمات)

رقم المجموعة	(BSS) (٠ر٩٦١)	(TSB) (١ر٣٧٣)	ملاحظات (٢٥)
١		١٢ر٥٥٦	٣٦
١٢		١٤ر٢٣٥	٣٤
١٣		١٤ر٧١٠	٣١
٨		١٦ر٨٧٨	٤١
١٧		٩ر١٨٥	٢٧
١٨		١٢ر٩٦٤	٢٨
١٩		٨ر١٠٧	٢٨
١٦	(٠ر٨٥٧)	١٨ر٠٠٠	٩٨
١٤		٣ر٦٤٤	٤٥
١٥		٦ر٠٧٤	٢٧

(BSS: Between Group Sums of Squares)

(TSS: Total Sums of Squares)

يلاحظ من الجدول رقم ٦-٤ أن لجميع المجموعات النهائية العشر بيانات كافية مما يمكّن من إحداث تقسيم، وفيها تغيرات لم يمكن تفسيرها. ويبين الفحص الدقيق للمحاولة التحليلية الأولى أن هناك أسباباً تدعو إلى القلق. فنجد أولاً، كما ذكرنا سابقاً، ان الانقسام في المجموعة (٦) فيما يتعلق بمتغير «الاطفال الصغار» متناقض مع التوقعات، وقد يكون نتيجة لانقسام زائف. ونجد ثانياً أنه باستثناء المتغيرات السلوكية ضمن المجموعتين ٤ و ٥، تختفي تماماً متغيرات الدخل والمستوى التعليمي، وهي متغيرات يتوقع منها بداهة أن تكون ذات أثر، ومن شأن هذا أن يبعث على الدهشة. وأخيراً فان وقف التقسيمات في المجموعات النهائية العشر، رغم البيانات والتغيرات الكافية بها، قد يوحي بأحد أمرين: فاما استبعدت المتغيرات القابلة للتفسير من عملية جمع البيانات أو لم تحدد طبيعة المتغير

التابع بصورة مرضية، أو الاثنان معاً، وإما اضطربت عملية البحث بسبب عدد مرات وترتيب ظهور المتغيرات. ومهما كان السبب فان المحاولة الأولى للتحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي تعتبر غير مرضية، ولا يصح وضع اعتبار لها في عملية التحليل التراجعي.

أما الجدول رقم ٦–٥ فيعطينا نتائج المحاولة التحليلية الثانية (١ ب)، التي أجريت على نفس المجموعة من البيانات، مع نفس المتغيرات. ولكن مع تقييد المتغير التابع في حدود الصياغة الثانية (للمهنة / لا مهنة)، مع استبعاد الملتزمات بالعمل جزئياً. وتبدو النتيجة مختلفة بشكل ملحوظ. فللشجرة تركيب متناسق للجذع والأفرع، مع استخدام متغيرات مختلفة في التقسيمات المشتقة من المحاولة التحليلية الأولى (١ أ).

ويلاحظ أن التقسيم الأول قد تم على أساس المتغير «السلوكي» (Attitudinal Factors) «الموافقة على عمل الأم» (Agree, with Mother working). فالعاملات التي توافق على عمل الأم، واللاتي يحفزهن على العمل رغبتهن في إشباع الذات، هن أكثر ميولاً الى متابعة مهنهن. وكما يتضح من متغير الراتب، قد تقبل هذه المجموعة من العاملات صاحبات المهنة راتباً منخفضاً / متوسطاً، مما يوضح أن المال ليس بذي أهمية كبرى في صدد تشكيل طابع الاستمساك بالمهنة. ومن الملفت للنظر أيضاً أن نلاحظ أن العاملات اللاتي يوافقن على عمل الأم، وإن كان هدفهن زيادة الدخل. ينقسمن أيضاً إلى فئتين: من يستأجرن مساكنهن ومن يَعِشنَ في منزل تملكه الأسرة. ويمكن تفسير هذا التقسيم بسهولة. ومن التفسيرات المحتملة أن اللاتي يسكنَ في مساكن مستأجرة يتّبعن مهنة حافزها المال، بهدف تمكين أنفسهن من امتلاك سكن خاص بهن. ومن التفسيرات الأخرى أن يكون هذا المتغير بديلاً عن الحالة الاجتماعية. بعد أن تبين من الجداول المتقاطعة السابقة أن غير المتزوجات أشد ميلاً إلى السكنى في دور الأسر، في حين تقيم المتزوجات في مساكن مستأجرة.

ويعمد الفرع الأدنى إلى تقسيم النساء اللاتي يعترضن على عمل الأم إلى

الجدول رقم ٦-٥ المحاولة التحليلية الثانية بطريقة إستكشاف التفاعل التلقائي
متغير تابع ثنائي التفرع - ٢٧ متغيراً مستقلاً

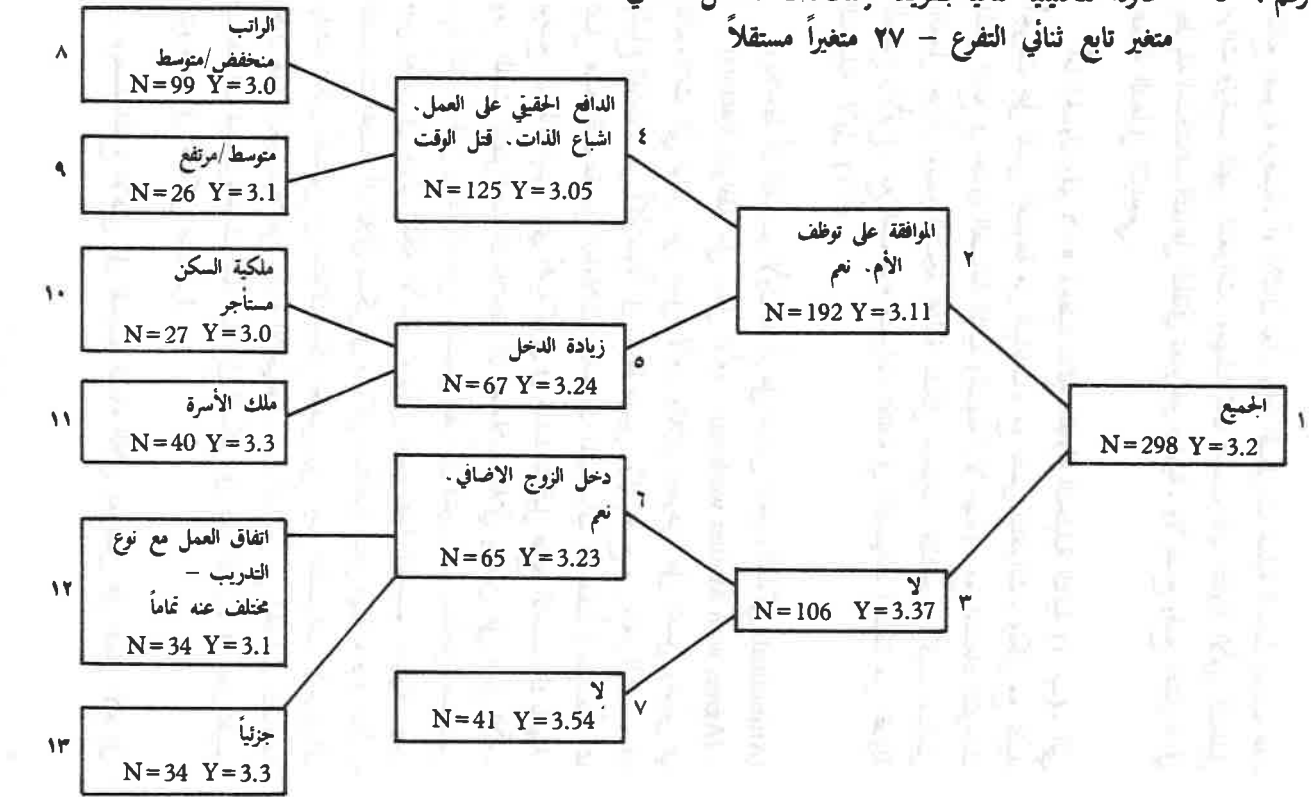

مجموعات تعتمد على ما إذا كان لأزواجهن دخل إضافي. فإذا كانت هذه هي الحال نجد أن استكشاف التفاعل التلقائي يوحي بأن الأرجح أن يكنّ النساء من صاحبات المهنة. ولكن يصعب تفسير هذا الأمر، كما يصعب تفسير التقسيم التالي بشأن ما إذا كان نوع العمل متمشياً مع التدريب.

ويوضح الجدول رقم ٦-٦ المجموعة النهائية المبنيّة على المحاولة التحليلية الثانية (١ ب) لاستكشاف التفاعل التلقائي. وجدير بالملاحظة مرة أخرى أن لجميع المجموعات بها بيانات ومتغيرات كافية.

الجدول رقم ٦-٦ المجموعات النهائية للمحاولة التحليلية الثانية

طريقة الاستكشاف لن تحدث تقسيماً إلا إذا ...	رقم المجموعة	BSS	TSS	ملاحظات
	(٠ر٣٣٩)	(٠ر٤٨٥)		(٢٥)
	٥		٩ر٩٥١	٤١
	٨		١ر٨٥٢	٢٧
	٩		٩ر١٠٠	٤٠
	١٠		٤ر٢٦٥	٣٤
	١١		٦ر٧٧٤	٣١
	١٣		٣ر٣٨٥	٢٦
	١٢	(٠ر٠٥٣)	١ر٩٦٠	٩٩

ولكن لم تظهر أية تنبؤآت يمكن أن تحدث تقسيمات أخرى. وكان يمكن للمجموعة النهاية ١٢، وهي اكبر المجموعات، أن تنقسم مرة أخرى ولكن لم يحدث ذلك.

وما من شك في أن المحاولة التحليلية الثانية (١ ب) اكثر اقناعاً من الأولى (١ أ). ومن أسباب ذلك أن المتغيرات المهمة في المحاولة الثانية (وهي مهمة

بداهةً) مثل الراتب والدخل الاضافي للزوج – إضافة إلى المتغيرات السلوكية والحافزة – بدا أن لها تأثيرها. بل إن الانقسام على أساس دخل الزوج الإضافي بين من يعترضن على عمل الأم – وهو مناقض للتوقعات – يمكن تفسيره. فقد يعكس على سبيل المثال نتيجة الارتباط الكبير بين المستوى التعليمي للمشتركة والدخل الاضافي لزوجها. أو ربما كان في ذلك دلالة من نوع ما على أن دخل الزوج مهما كان، لا يحول دون مشاركة المرأة في المهنة التي تريدها. إلا أن تغيب متغيري المستوى التعليمي والأطفال، والارتياب في احتمال أن يكون الترابط الشديد (Multicollinearity) قد أثر على نتائج التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، كان معناه ضرورة اجراء تحليلات أخرى بنفس الطريقة، وإن بدت المحاولة التحليلية الثانية (١ ب) من الطرافة بحيث يمكن اخضاعها للمزيد من التحليل التراجعي (Regression Analysis).

التحليل الثاني لاستكشاف التفاعل التلقائي A I D Analysis 2:

أدى القلق بشأن أثر الترابط الشديد على استكشاف التفاعل التلقائي إلى التوصل لنتيجة مؤداها انه قد يكون من المفيد خفض عدد المتغيرات المستقلة. ومن هنا أجري تحليل خاص بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، على تلك المتغيرات المتنبئة التي ثبت مغزاها بالنسبة لصاحبات المهنة في الأبحاث السابقة، وغير ذلك من المتغيرات على أساس بديهي. وقد قلل هذا عدد المتنبئات إلى ١٢ بالقياس إلى ٢٧ في التحليل الأول لاستكشاف التفاعل التلقائي. كذلك أجري التحليل باستخدام الصياغة الأولى (Scaler) (التحليل ٢ (أ)) والصياغة الثانية (Dichotomous) (٢ (ب)). للمتغير التابع.

يصوّر الجدول ٦–٧ طريقة التحليل ٢ (أ)، ويتضح منه أن التركيب الشجري ينقسم أولاً بالنسبة للسنّ: ما فوق وما دون الثلاثين (ويلاحظ أن التحليل بالجداول المتقاطعة قد أظهر أن سن الأربعين هي سن مهم بالنسبة للعمل). فها هنا نجد أن المرأة فوق الثلاثين ليس لها أطفال في سن الامتحانات هي أميل إلى أن تصبح صاحبة مهنة (Career Woman). وهذه نتيجة منطقية وثابتة. أما الجدول

٦–٨ فيعالج المجموعات النهائية ويقدم لنا نتائج مشابهة. ولجميع المجموعات بيانات ومتغيرات كافية، ولكن لم تزد أية متنبئات إلى إحداث تقسيمات أخرى. والواضح أن هناك إمكانية لاحداث تقسيم آخر في المجموعة ٢، إذا ما اختصرت معايير التقسيم. ولكننا رأينا أن هذا غير مستحسن نظراً لصغر العيّنة نسبياً. وقد استبعدت طريقة التحليل ٢ (أ) من أي تحليل تراجعي آخر، بسبب غيبة بعض المتغيرات المهمة مثل المستوى التعليمي والدخل.

ويوضح الفحص الدقيق للتحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، التي تم تطبيقها حتى الآن، أي التحليل ١ والتحليل ٢ (أ) أن الصياغة الأولى للمتغير التابع الذي يشتمل على الملتزمات جزئياً، قد يكون أحد الأسباب المهمة للتشكّل غير الحاسم الذي ينتج عن هذا التحليل. وعلى هذا قررنا في هذه المرحلة التركيز فقط على الصياغة الثانية (Dichotomous) ذات التحديد الثنائي التفرع للمهنة / لا مهنة. ويصوّر الجدول ٦–٩ نتائج التحليل ٢ (ب) باستخدام ١٢ متغيراً مستقلاً، مع التحديد باستخدام الصياغة الثانية للمتغير التابع.

ويظهر من الجدول ٦–٩ مرة ثانية أنه ما إن تتغير المتغيرات التابعة من الصياغة الأولى إلى الثانية، حتى تتغير أيضاً المتغيرات التي تحدث التقسيمات. وهنا يتضح أن أول تقسيم يحدث بالنسبة لعدد الأطفال. فالنساء ذوات المهنة اكثر ميولاً إلى انجاب أطفال أقل، وإلى ان يكنّ من صاحبات المستوى التعليمي المرتفع، وهذه نتيجة منطقية وثابتة. ومن ناحية أخرى نجد أن النساء اللاتي لديهن ٣ أطفال أو اكثر إنما يرين أن التزامهن بالعمل إنما يعتمد على دخل الزوج الإضافي. ونجد أن قليلاً من صاحبات المهنة من يكنّ لديهن ٣ أطفال أو أكثر، ولا يستطعن التماس العون من أحد لأداء الواجبات المنزلية.

أما الجدول ٦–١٠ فيصوّر المجموعات النهائية للتحليل ٢ (ب). وهنا أيضاً نلاحظ نفس الوضع المستمر، حيث تتوفر البيانات والتغيرات الكافية، دون ان تتوفر المتغيرات المتنبّئة. ويمكن تقسيم أكبر المجموعات[٤] اكثر من ذلك إذا ما اختصرت معايير التقسيم، وإن كان هذا غير مستحسن.

الجدول رقم ٦-٧ التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ٢ (أ)
متغير تابع عددي. ١٢ متغيراً مستقلاً

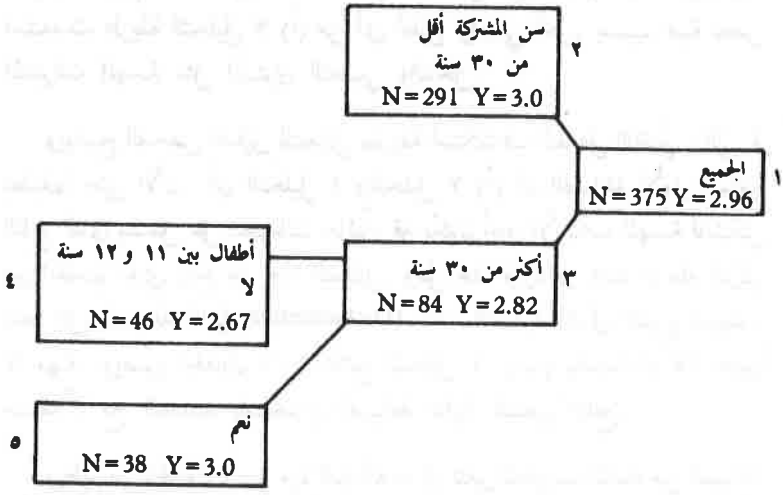

الجدول رقم ٦-٨ التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي
المجموعات النهائية - التحليل ٢ (أ)

لا يحدث التحليل تقسيماً إلا	المجموعة رقم	TSS	BSS	ملاحظات
		(١ر٣٧٢)	(١ر٣٧٣)	(٢٥)
	٢	١ر٢٦١	٩٢ر٩٩٧	٢٩١
	٤	١٨ر١٠٩		٤٦
	٥	٢٢ر٠٠٠		٣٨

الجدول رقم ٦-٩ التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي
٢ (ب) متغير تابع ثنائي التفرع - ١٢ متغيراً مستقلاً

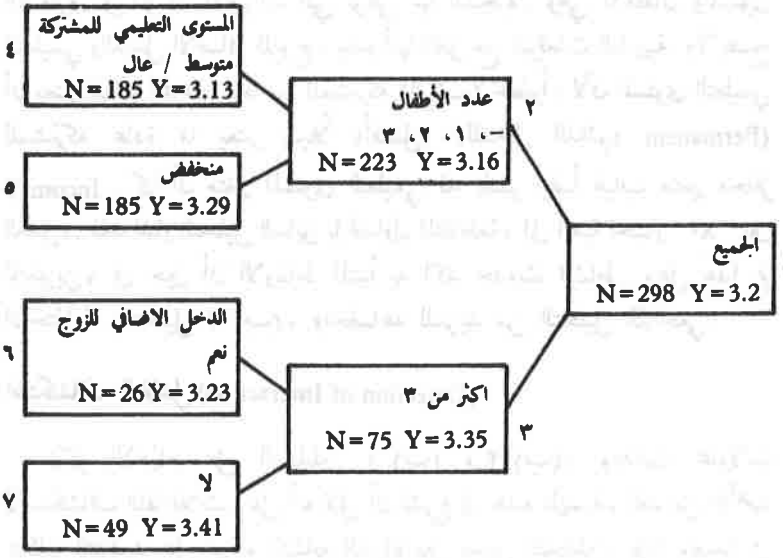

الجدول رقم ٦-١٠ المجموعات النهائية ٢ (ب)

لا يحدث التحليل تقسيماً إلا	المجموعة رقم	BSS	TSS	ملاحظات
		(٠ر٤٨٤)	(٠ر٤٨٥)	(٢٥)
	٦		٤ر٦١٥	٢٦
	٧		١١ر٨٣٧	٤٩
	٤	(٠ر١١٩)	٢٠ر٨٨٦	١٨٥
	٥		٧ر٨١٦	٣٨

ويبدو أن التحليل ٢ (ب) مرضٍ بشكل معقول، بالنظر إلى الحدود المفروضة على التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، ولاسيما في حالة العينات الصغيرة. ويبدو أن المتغيرات التي توحي بها الشجرة، وهي الأطفال والمستوى التعليمي والدخل الاضافي للزوج، يبدو أنها تتفق مع التوقعات البديهية. ولا يصح أن يعتبر غياب الدخل الخاص للمشتركة (الراتب) خطيراً، لأن المستوى التعليمي للمشتركة عادة ما يعتبر بديلاً «أفضل» «للدخل الدائم» (Permanent Income) . كما أن متغير المستوى التعليمي قد يفسر أيضاً غياب متغير «حافز العمل». فقد أشار التحليل السابق بالجداول المتقاطعة، إلى أهمية اختبار X^2 بين المتغيرين، في حين أن الارتباط المتنبأ به اكد حدوث ارتباط. وعلى هذا تم الاحتفاظ بالتحليل ٢ (ب)، واخضاعه للمزيد من التحليل التراجعي.

استكشاف التفاعل (Detection of Interaction)

تركز الاهتمام على التحليلين ١ (ب) و ٢ (ب)، وبذلت محاولات لاستكشاف التفاعلات. على أنه قبل أن نشرع في هذه المهمة، نجد من الأهمية بمكان التشديد على أوجه التشابه البارزة بين هذين التحليلين. فإذا وضعنا في اعتبارنا التلازم المتبادل بين المستوى التعليمي للمشتركة من ناحية، وراتبها وحافزها على العمل واتجاهها من ناحية أخرى، مع اعتبار أن متغير اتجاه الأم قد يعكس وجود الأطفال أو عدم وجودهم، فضلاً عن توفر دخل الزوج الاضافي في الشجرتين، لوجدنا أن التحليلين ١ (ب) و ٢ (ب) يبدوان شديدي التماثل من الناحية العملية. وقد يتيح لنا هذا أيضاً شيئاً من البرهان على استقرار التركيب الشجري (Tree Stability) في تحليلنا.

وهناك ثلاث طرق لاستكشاف التفاعلات في التحليلين ١ (ب) و ٢ (ب). وأولى هذه الطرق هي فحص التركيب الشجري للتأكد مما إذا كانت المتغيرات تدخل فرعاً معيناً دون غيره، أي التخالف (Assymmetry). والطريقة الثانية هي فحص الوسط للمتغيرات (Mean Profile) ، سواء كانت مهمة أو مشتبه فيها، حيث قد تشير التغيرات الحادة إلى حدوث تفاعل (Interaction). أما الطريقة

الثالثة فتتم من خلال فحص النسبة بين (BSS/TSS) عند كل تقسيم. وللمزيد من التفصيلات انظر فيلدينغ [٢٠]. ولشجرة التحليل ١ (ب) شكل متماثل، ولكنه متخالف في الطريقة التي تستخدم بها المتغيرات المختلفة في التقسيمات على الأفرع المختلفة. وتوحي الجوانب الوسط بأن هناك تطابقاً معقولاً في حالة متغير حافز العمل، مع حدوث تفاعلات ممكنة بالنسبة للراتب والدخل الإضافي للزوج، والدخل، وملكية المنزل. أما شجرة التحليل ٢ (ب) فتتميز بأنها قصيرة لا تسمح باستنباط التفاعل من التماثل. ومع هذا فان فحص النسب بين BSS/TSS يظهر أن المتغيرات الوحيدة ذات التفاعلات الثلاثية هي المستوى التعليمي للمشتركة ودخل الزوج الاضافي ودخل الزوج. ويبدو أن للمستوى التعليمي أهميته بالنسبة للنساء اللاتي ليس لديهن أطفال، وإن كان غير مهم نسبياً لمن لديهن أطفال. ودخل الزوج ودخله الاضافي يتميزان باحتمال تلازمهما المتبادل. ولكن في حين تظهر أهمية الدخل في حالة من لديهن أطفال، لا تظهر له أهمية نسبياً في حالة من ليس لديهن أطفال.

التحليل الثالث لاستكشاف التفاعل التلقائي A I D Analysis 3

تركز الاهتمام على الصياغة الثانية للمتغير التابع، واستخدم ١٧ متغيراً مستقلاً في هذا التحليل. وتتألف هذه المجموعة الأخيرة من جميع المتغيّرات التي اشتمل عليها التحليل ١ (٢٧ متغيراً) باستثناء ١٠ متغيرات تتعلق بما ندعوه بالمتغيرات النظرية، أي تلك المتغيرات التي توحي النظرية الاقتصادية بأنها تؤثر على قرار المهنة / لا مهنة. وهذه هي متغيرات الدخل (أرقام ٦ و ٧ و ٩ و ٢٢ و ٢٣) ومتغير المستوى التعليمي للمشتركة (رقم ٥) ومتغيرات الأطفال (أرقام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧). ومن هنا فان الهدف في هذا التحليل الثالث هو التعرف على تلك المجموعات التي قد تعتبر متجانسة بالنظر إلى المهنة / لا مهنة، في علاقتها بالمتغيرات المستقلة السبعة عشر الأخرى، مع احتفاظها – وهو أمر بالغ الأهمية – بتنوعها فيما يختص بالدخل والمستوى التعليمي والأطفال. والسبب وراء هذا الاجراء هو أن إدراج المتغيرات النظرية في التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي إنما يجعل من غير اللازم إجراء الاختبار الملائم لافتراضات عرض القوى العاملة بواسطة التحليل

التراجعي (Regression Analysis) . فليس من المنطقي إدراج المتغيرات في عملية التعرف على المجموعات، ثم استخدام المتغيرات نفسها كمتغيرات إيضاحية مستقلة في التحليلات التراجعية لنفس المجموعات، ومع نفس المتغيرات التابعة. ولابد من الاحتفاظ بالمتغيرات فيما يتعلق بالمتغيرات النظرية، بحيث إنه عندما تدرج في التحليلات التراجعية لكل مجموعة، يصبح بامكان النتائج أن تلقي ضوءاً على أهمية المتغيرات النظرية أو عدم أهميتها كعوامل محدِّدَة لقرار المهنة / لا مهنة.

ويلاحظ من الجدول رقم ٦-١١ أن التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، دون المتغيرات النظرية، قد أحدث تقسيمات تبدو منطقية ومتمشية مع النتائج السابقة. والتقسيم الأول يتم على المتغير السلوكي، فيما يختص بعمل الأم. والموافقات ينقسمن بعد ذلك إلى المجموعتين (٦) و (٧) على أساس حافزهن للعمل. فالموظفات اللاتي يعتبر حافزهن الأساسي غير مالي (إما لتحقيق الذات أو قتل الوقت) يحققن قيمة منخفضة نسبياً (متوسط ٣٫٠٥) على المتغير التابع (ولاحظ أن عدد النقاط المسجلة للموظفات ذوات المهنة هو ٣). ولهذا التقسيم يعد مقبولاً منطقياً فالموظفات اللاتي يعملن بهدف تحقيق الذات، ينفصلن عن أولئك اللاتي يدفعهن الحافز المالي. ومن الواضح أن المجموعة الأولى يوافق أفرادها تماماً مع الفلسفة الأساسية الخاصة بعمل الأمهات. وهذه هي العلامات التقليدية للمرأة صاحبة المهنة الاستمرارية.

وتنقسم الموظفات في المجموعة (٧) اللاتي يعملن بحافز مالي إلى المجموعتين (٨) و (٩)، على أساس من يعشن في منازل مستأجرة من جهة وفي منازل تملكها الأسرة من جهة أخرى. وأفراد المجموعة الأولى اكثرهن من صاحبات المهنة اللاتي يعملن لزيادة دخلهن، إما لدفع الايجارات المرتفعة وإما لتحقيق وضع مالي أفضل يمكّنهن من شراء عقارات خاصة بهن مستقبلاً.

وتظهر في النصف الأدنى من الشجرة مجموعة الموظفات الأقل حافزاً بالمهنة / أو لا يرغبون في الاستمرار بالمهنة. وهن من يختلفن مع مبدأ عمل الامهات. وينقسم هؤلاء إلى المجموعتين (٤) و (٥)، بحسب ما إذا كان هناك زوج أو لم يكن (بديل عن الحالة الاجتماعية). ومن لهن أزواج يقل عندهن الميل إلى الالتزام

الجدول رقم ٦-١١ التحليل الثالث لاستكشاف التفاعل التلقائي
متغير تابع : ثنائي التفرع - ١٧ متغيراً مستقلاً

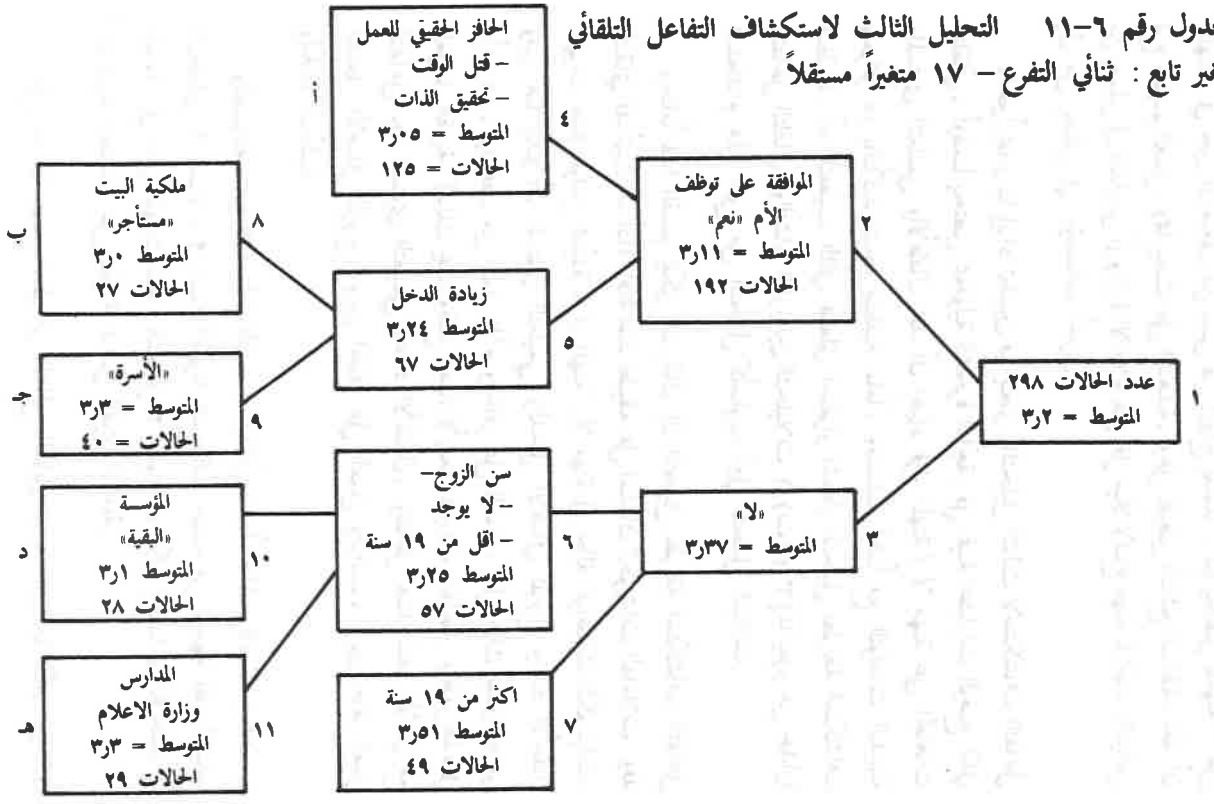

بالمهنة، في حين أن موقف من ليس لهن أزواج يعتمد – فيما يختص بالمهنة – على نوع تنظيم العمل. ومما يبعث على الدهشة، وعلى نقيض النتائج السابقة، نجد أن من يعملن في المدارس أو وزارة الاعلام هن أقل ميلاً لاتباع مهنة بذاتها، بالقياس إلى من يعملن في مؤسسات أخرى.

وأخيراً يجدر بنا إيراد تعقيبين فيما يتعلق بالتحليل الثالث لاستكشاف التفاعل التلقائي، أولهما يختص بمعقولية الشجرة الناتجة. ففي غيبة اعتبارات الوضع المالي والمستوى التعليمي والأطفال نجد أن اعتماد قرار المهنة / لا مهنة على اتجاهات وحوافز هو بالتأكيد نتيجة منطقية تماماً، ومتمشية أيضاً مع التوقعات البديهية النظرية. أما التعقيب الثاني فيتعلق استقرار اشجار التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي. والتشابه البارز بين التحليلات ١ (ب) و ٣ إنما يعزز عن جدارة استخدام هذا النوع من التحليل كأسلوب أولي لتحليل البيانات.

وختاماً لهذا القسم يمكن أن يقال إن التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي قد أثبت أنه أداة نافعة عند تطبيقه على استبيان الكويتيات العاملات. وقد ظهرت عدة عوامل محدِّدة لقرار المهنة / لا مهنة في حالة المواطنات الكويتيات. ومن هنا يبدو أن المستوى التعليمي والدخل الاضافي للزوج وعدد الأطفال وأعمارهم، والموقف من عمل الأم والحافز على العمل، كل ذلك يبدو أنه من العوامل القوية. كذلك يجدر وضع اعتبار لأربعة متغيرات متفاعلة. وتظهر هذه في التفاعل بين المستوى التعليمي وعدد الأطفال، وتفاعل هذا المتغير الأخير مع الدخل الاضافي للزوج، وبين الحافز على العمل والراتب، وبين حافز العمل والحالة السكنية.

والصياغة الثانية للمتغيرات التابعة تبدو اكثر مناسبةً. فالشجرتان الناجمتان عن التحليلين ١ (ب) و ٢ (ب) أظهرتا مجموعات مهمة من وجهة نظر السياسة العامة، في حين أظهرت شجرة التحليل ٣ مجموعات يمكن إخضاعها للاختبارات الفرضية المعتمدة على نظرية عرض القوى العاملة.

على أنه لا يصح النظر إلى النتائج السابق بيانها على أنها اكثر من مجرد

مقترحات يمكن التفكير فيها. فمن الضروري ألا يتجاهل المرء الحدود الخطيرة المفروضة على التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي التي حددنا معالمها سابقاً، وخصوصاً إذا استخدمت هذه الطريقة «كنموذج متنبىء للتحليل النهائي» (Final Analysis Predictive Model) . وحتى لو استخدمت هذه الطريقة كأداة أولية، فان المشكلات المرتبطة باختبارات المغزى الاحصائي للتحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، تجعل من المستحسن دائماً الامتناع عن إبداء آراء قوية على أساس هذا التحليل وحده. وقصارى القول ان التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ليس بديلاً عن التحليل التراجعي. وفي رأينا انه يمكن أن يسبقه لا أن يحل محله تماماً. وعلى هذا نتطرق الآن للحديث عن التحليل التراجعي.

٦-٤ التحليل التراجعي وعرض القوى العاملة من الكويتيات

(Regression Analysis and The Labour Supply of Kuwaiti Females)

الهدف من هذا القسم له شقين، أولهما استخدام التحليل التراجعي كوسيلة للتأكيد من تعزيز الثقة في نتائج التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، والثاني الاستفادة من هذه الوسيلة للتأكد من تطبيق افتراضات نظرية عرض القوى العاملة على عرض العمل بالنسبة للكويتيات، باستخدام بيانات المسح الاستبياني. وفي الحالتين نجد أن النموذج المطلوب تقديره هو من النوع المعروف في علم الاقتصاد القياسي (Econometrics) باسم «نموذج الاحتمال الخطي» (Linear Probability Model) ، الذي يمكن التعبير عنه بهذه الصيغة العامة[٢١].

$$Y_i = a + BX_i + e \qquad i = 1, \ldots\ldots N$$

على اعتبار أن: Y_i هي متغير (Dummy Variable) يتخذ القيمة ١، إذا ما سجل الفرد على هذه النقطة (ولتكن المهنة) والقيمة صفر خلاف ذلك (ولتكن اللامهنة).

X_i هي متغير متعلق بخاصية محددة لكل فرد بالعينة (Dependent)

e_i هي متغير عشوائي موزع بصورة مستقلة متوسطه صفر
(Stochastic term independently distributed with zero mean)

a و B ثوابت يطلب تقديرهما.

ونظراً لأن Y_i لا يمكن أن تأخذ إلا قيمتين هما ١ وصفر، فان المعادلة التراجعية يمكن تفسيرها على أنها تصف احتمال تسجيل الفرد على المتغير التابع. وتقدير النموذج السابق يشكل بعض المشكلات الخطيرة، لأن استخدام وسائل التقييم «غير المقيّدة» ("unconstrained" estimators) يجعل النموذج المقدّر عديم النفع تماماً تقريباً للأغراض التنبّئيّة (Predictive Purposes). والسبب في ذلك بسيط وهو أن Y المتنبأ به لابد أن يكون مقصوراً إما على ١ أو صفر، حتى يكون للتنبؤ معنى. ولكن لا يمكن ضمان هذه النتيجة بدون استخدام وسائل تقييم مقيدة ("Constrained" estimators). وحتى لو لم يكن التنبؤ هو الهدف الرئيسي للنموذج، فان استخدام اسلوب الانحرافات الدنيا (Ordinary Least Squares) قد يكون غير ملائم في بعض الظروف حين يشتبه في وجود عدم التجانس(Hetroscadasticity)، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور مقدّرات غير فعالة (Inefficient)، وإن كانت غير متحيزة (Unbiased).

وهناك عدة مناهج للتقدير، تتبع لضمان التوصل لتنبؤات ذات معنى، والتي تأخذ في الاعتبار احتمال تواجد عدم التجانس(Hetroscadasticity) فمثلاً نجد أن بينديك وروبينفيلد[٢٢] يقترحان استخدام نموذج يعتمد على دالة التوزيع الاحتمالي، النسبي التراكمي (Logit model)، في حين يقترح غيرهما[٢٣] استخدام أساليب الأرجحية القصوى «المحدودة» (Maximum Likelihood Methods)، بما في ذلك الاجراء المتكرر (Interactive Procedure). على انه في هذه الدراسة، استخدمت في التقدير طريقة الانحرافات الدنيا (Ordinary Least Squares" البسيطة وغير المقيدة، لعدة أسباب. فني المقام الأول لا نجد حاجة إلى التشديد على الطابع «الاستطلاعي» لهذه الدراسة. وفي حدود علمنا نعتقد أن دراسات عرض القوى العاملة، ولاسيما في صفوف النساء، هو أمر لا

وجود له في الكويت، إن لم يكن معدوماً في منطقة الخليج كلها. وفي اعتقادنا أن الدراسة الحالية قد خدشت السطح ليس إلا. ولنا وطيد الأمل في أن تثير بعض التساؤلات والاحتمالات المهمة التي قد يبحثها آخرون. وفي المقام الثاني لا يستهدف هذا الجزء من الدراسة التوصل إلى تنبؤات كمية، ولم تبذل أية محاولة في سبيل ذلك. وثالثاً نجد أن مشكلة عدم التجانس لا يرجح أن تكون مشكلة خطيرة في تراجع «المجموعات»("Group-Regression")، لأن تجزئة العينة إلى مجموعات هي إحدى وسائل التصحيح في حالة عدم التجانس وفي هذا الصدد يجدر ذكر أن مجموعاتنا قد تم الحصول عليها بالتحليل الاحصائي بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي. وأخيراً هناك الكثير مما يقال في صالح الأخذ بوسائل بسيطة في المواقف الاستطلاعية، وخصوصاً إذا كانت البيانات غير مرضية نسبياً.

٦-٤-١ التحليل التراجعي كاحدى وسائل التأكد من نتائج استكشاف التفاعل التلقائي (Regression Analysis as a Cross-validating Technique)

كلما استخدم التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي فان من المستحسن تقسيم العينة إلى عينتين فرعيتين، أو استخدام عينتين من نفس السكان. وبعد ذلك تستعمل إحداهما للتثبت من نتائج الأخرى. ولم يكن ممكناً اتباع هذا الاجراء في هذه الدراسة بالنظر إلى الصغر النسبي للعينة (أقل من ٥٠٠). وبدلاً من ذلك فقد اعتقدنا أنّ من الأنفع استخدام طريقة التحليل التراجعي على المجموعات النهائية للتحليل ١ (ب) و ٢ (ب). ومن هنا، وبالنسبة لكل مجموعة، تم تتبع الطريق النابع من الشجرة، والمفضي إلى تلك المجموعة بذاتها، وبذا يتم التعرف على المتغيرات ذات الأثر على تلك المجموعة. وعلى هذا فاننا لكل مجموعة نقدر معادلة تراجعية (Regression equation) يحدد فيها المتغير التابع وفقاً للصياغة الثانية (Scaler variable) على أساس مهنة / لا مهنة، في حين تصبح المتغيرات التفسيرية هي تلك التي تحدد أثناء الطريق إلى هذه المجموعة. فمثلاً نجد أنه في الطريق إلى المجموعة (٤)، في التحليل ٢ (ب) يمكن تحديد متغيرين هما: عدد الأطفال حتى الثالثة، والمستوى التعليمي المتوسط / العالي. ومن هنا نقدّر

تراجعاً للمجموعة ٤ على النحو التالي: المهنة = معادلة (أي عدد الأطفال حتى الثالثة، المستوى التعليمي المتوسط / العالي). أما النتائج مثل دلالات الثوابت (Parameters) وكبرها ومغزاها الاحصائي (Statistical Significance)، وربما قوتها التفسيرية (Explanatory Power)، بالنسبة لكل مجموعة، فلابد أن تؤدي إلى زيادة (أو نقصان) الثقة في التحليل المعروض للبحث. وبالقدر الذي تؤثر به هذه التراجعات على الثقة، يمكن اعتبارها على نحو ما إحدى وسائل التأكد من عدمه في صحة نتائج استكشاف التفاعل التلقائي.

وعلى هذا تم تقدير المعادلات التراجعية التالية:

تراجعات المجموعات النهائية – التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ٢ (ب)

الطريق إلى المجموعة

1. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother + a_3 RM_a + a_4 Salary (L) + e	12
2. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother + a_3 RM_a + a_4 Salary (H) + e	13
3. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother + a_3 RM_b + a_4 Family + e	8
4. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother + a_3 RM_b + a_4 Home + e	9
5. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother's job + Hadinc + e	10
6. CAREER = $a_1 + a_2$ Mother's job + a_3 Hasbinc + e	5

تراجعات المجموعات النهائية – التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي ٢ (ب)

1. CAREER = $a_1 + a_2$ $D_1 + a_3$ Educ (H) + e	4
2. CAREER = $a_1 + a_2$ $D_1 + a_3$ Educ (L) + e	5
3. CAREER = $a_1 + a_2$ D_2 + Hadinc + e	6
4. CAREER = $a_1 + a_2$ D_2 + Hasbinc + e	7

وتظهر النتائج في الجدولين (٦-١٢) للتحليل ١ (ب) و (٦-١٣) للتحليل ٢ (ب). وتعريف المتغيرات موضحاً في الجدول (٦-١٤). وعلى الرغم من انخفاض القدرة التفسيرية كما تقاس بـ R^2 ، وهو أمر ليس غير عادي في مثل تلك الدراسات، إلا أن النتائج تبدو مشجعة بصورة معقولة. فمعظم الدلائل تتمشى مع التوقعات، وتبدو متوافقة مع تفسير شجرات التفاعل التلقائي باستثناء دلائل متغير الراتب للمجموعة ١٢ ومتغيرات الدخل الاضافي للزوج في المجموعة ١.

وفي المجموعة ١٢ نجد أن الراتب المتوسط / المرتفع لا يشجع على المهنة، في حين أن توفر الدخل الاضافي للزوج يشجع المهنة في المجموعة ١٠، على عكس التوقعات. على أن هذه النتائج لا يصح أن تعتبر خطيرة نظراً لأن إحدى النتائج الثابتة هي أن أغلبية العاملات من ذوات المهنة في الكويت تدفعهن إلى العمل على ما يبدو عوامل غير مالية.

وبالاضافة إلى ذلك اتضح أن هناك مجموعة من المتغيرات المهمة التي كان لها مغزاها الكبير، مثل المتغيرات السلوكية (Attitudinal Factors) «الأم وعمل الأم»، ومتغير «الحالة السكنية»، أو كان لها بعض المغزى مثل متغيرات «حافز العمل». كذلك كانت هناك متغيرات «المستوى التعليمي» (Facilitating Factors) ومتغيرات «الأطفال» (Enabling Factors) ومتغيرات «الراتب» (Precipitating Financial Factors)، وهذا الأخير في المجموعة ١٣. ويبدو أن إحصاء Durbin-Watson ، الذي يفسر عادة في إطار دراسة القطاعات(Cross-section) باعتباره دليلاً على «التخصيص» (Specification) أكثر من كونه اختباراً «للارتباط التلقائي» (Autocorrelation) ، يبدو هذا الاحصاء مرضياً. وختاماً لهذا القسم الفرعي يبدو من السليم أن نقول إن تراجع المجموعات على نحو ما أجري على التحليل ١ (ب) و ٢ (ب) بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي لم يزعزع ثقتنا في نتائج التحليل بهذه الطريقة. والواقع أن العكس قد يكون صحيحاً. ومن هنا يبدو منطقياً أن نستمر في التحليل.

٦-٤-٢ اختبار الافتراضات المتعلقة بالعوامل المحدِّدة «لالتزام الكويتيات بالعمل» (Testing hypotheses regarding the determinants of Kuwaiti females' 'Commitment to Work'.)

نحاول في هذا القسم الفرعي إثبات صحة (أو عدم صحة) بعض الافتراضات التي كثيراً ما تثار حول عرض القوى العاملة في حالة الكويتيات. وهذه محاولة طموحة جداً وإلى حد كبير. ومرجع هذا من ناحية إلى أن استخدام النماذج للأغراض التحليلية يتطلب عادة أكثر الشروط صرامة. فيما يختص بدقة الغرض نفسه، وتحديد النموذج، وكفاية البيانات والثقة فيها. فضلاً عن استخدام أشد وسائل التقدير ملاءمة. والطابع الاستطلاعي لهذه الدراسة، يتضمن بالضرورة الاخلال ببعض المتطلبات المتشددة. وعلاوة على ذلك فمن المهم أن نلفت الانتباه في هذه المرحلة إلى حقيقة أن الكويت مجتمع اسلامي تقليدي، يختلف فيه بالتأكيد دور المرأة عن دورها في المجتمعات الغربية المتقدمة. وفي مثل هذه المجتمعات الغربية نجد أن الافتراضات الخاصة بمساهمة المرأة في القوى العاملة قد نشأت وتمرست، واختبرت تجريبياً. ومن ناحية أخرى يمكن أن يقال إن الاختلافات في أمثال هذه المجتمعات، لا يصح أن تكون ذات مغزى كبير لأن معظم هذه الافتراضات مشتقة على أساس نظرية المستهلك (Theory of Consumers' Behaviour)، وهي نظرية قابلة للتطبيق عموماً بالرغم من الاختلافات الثقافية والحضارية. وهذه الاختلافات قد تعدّل النظرية قليلاً ولكنها لا تؤثر على جوهرها.

واتّباعاً لما قاله مينسر[٢٤] وزلنر[٢٥] وسوبول[٢٦] وستيفان وشرويدر[٢٧]، يفترض أن الالتزام بالمهنة له علاقة بالمستوى التعليمي ودخل الزوج أو دخله الاضافي أو هما معاً، وعدد الأطفال أو التفاوت بين أعمارهم أو هما معاً. وفي هذه الحالة يجدر بالذكر إيراد ثلاث ملاحظات. أولاً قد يعتبر المستوى التعليمي للمشتركة بمثابة بديل عن الدخل الدائم (Permanent Income). والثانية أن هذه المتغيرات قد تؤثر على الالتزام بالمهنة (Commitment to Work)، إما بصورة مستقلة (Independent Effect) أو متبادلة (Inter-Active Effects)

الجدول ٦-١٢ التراجعات على المجموعات النهائية – التحليل ١ (ب)

رقم المجموعة المتوسط	الثابت	الأم	RMa	RMb	الأسرة	السكن	وظيفة الأم	Hadnic	Husbinc	الراتب (منخفض)	الراتب (مرتفع)	R^2	D.W.	N
١٢	٥٤٤ر٠	١٧٧ر٠	٠٧٤ر٠							– ٠٩٨ر٠		٠٥ر٠	١٩٧ر١	٩٩
$\bar{y}$=3.0		(٤٠٢٦ر)	(١٦٧٩ر)							(١٣٨٧ر)				
١٣		١٧٥ر٠	٠٧١ر٠								٠٧٣ر٠	٠٥ر٠		٢٦
$\bar{y}$=3.1	٤٩٠ر٠	(٤٠٠٤ر)	(١٦٠١ر)								(١٤٤٤ر)		١٩٨ر١	
٨	٠٠١ر٠	١٧٤ر٠	٠٠٧ر٠		٥٩٤ر٠							٠٥ر٠	١٩٣ر١	٢٧
$\bar{y}$=3.0		(٣٩٦٥ر)	(١٥٥ر٠)		(٢٢٦٩ر)									
٩	٥٩٤ر٠	١٧٥ر٠	٠٠٧ر٠			– ٥٩٤ر٠						٠٥ر٠	١٩٣ر١	٤٠
$\bar{y}$=3.3		(٣٩٦٥ر)	(١٤١ر٠)			(٢٢٦٩ر)								
١٠	٧٥٥ر٠						– ١٦٣ر٠	٠١٤ر٠				٠٣ر٠	١٩٤ر١	٣٤
$\bar{y}$=8.1							(٣٦١٥ر)	(٢١٩ر٠)						
٥	٧٦٥ر٠						– ١٦٣ر٠		– ٠٢٣ر٠			٠٣ر٠	١٩٤ر١	٤١
$\bar{y}$=3.54							(٣٦٢١ر)		(٨٠٩ر٠)					

١– النسب ٤ تظهر بين أقواس

٢– المتغيرات محددة في الجدول رقم ٧–١٤

٣– المتغير التابع ثنائي التفرع: راغبة في الاستمرار في العمل إلى أن تتحقق الأهداف = مهنة = ١

٤– ٢٧ متغيراً مستقلاً. غير راغبة في الاستمرار في العمل = لا مهنة = صفر

الجدول ٦–١٣ التراجعات على المجموعات النهائية – التحليل ٢ (ب)

رقم المجموعة المتوسط	الثابت	D_1	D_2	المستوى التعليمي (مرتفع)	المستوى التعليمي (منخفض)	Hadnic	Husbinc	R^2	D-W	N
٤ $\bar{y}$=3.13	٠ر٠٥٨٢	٠ر٠٧٧ (١ر٥٩١)		٠ر٠٨٣ (١ر٦٠٢)				٠ر٠١	١ر٩٦	١ر٨٥
٥ $\bar{y}$=3.29	٠ر٦٥٣	٠ر٠٨٠ (١ر٦٦٩)			– ٠ر١٠٥ (١ر٤٦٥)			٠ر٠١	١ر٩٥	١ر٨٥
٦ $\bar{y}$=3.23			– ٠ر١٠٢ (٢ر١٠٩)			٠ر٠٧٤ (١ر١٤١)				٢٦
٧ $\bar{y}$=3.41			– ٠ر٠٨٤ (١ر٧٥٣)							٤٩

١– النسب t تظهر بين أقواس
٢– المتغير التابع كما في الجدول ٧–١٢
٣– ١٢ متغيراً مستقلاً
٤– المتغيرات محددة في الجدول ٧–١٤

*Regression ceased as F. Level insufficient for further computations

الجدول ٦-١٤ قائمة المتغيرات

Hadnic	الدخل الاضافي للزوج	إذا كان «نعم» يكون Hadnic = ١ إذا كان «لا» يكون Hadnic = صفر
Husbinc	الدخل الاضافي للزوج	إذا كان «لا» يكون Husbinc = ١ إذا كان «نعم» يكون Husbinc = صفر
الحالة السكنية	مالكة للمنزل	إذا كانت مالكة = منزل الأسرة. المنزل = ١ إذا كانت مالكة = عقار مستأجر. المنزل = صفر
الأسرة	مالكة للمنزل	إذا كانت مالكة = منزل الأسرة. الأسرة = صفر إذا كانت مالكة = عقار مستأجر. الأسرة = ١
الأم	هل توافقين على توظف الأم؟	إذا كان «نعم». الأم = ١ إذا كان «لا». الأم = صفر
عمل الأم	هل توافقين على توظف الأم؟	إذا كان «لا». عمل الأم = ١ إذا كان «نعم». عمل الأم = صفر
INT 1	D_1 × المستوى التعليمي للمشتركة	D_1 = ١. إذا كان عدد الأطفال أقل من ٢ D_1 = صفر. إذا كان عدد الأطفال أكثر من ٣
INT 2	D_2×HAI	D_2 = ١. إذا كان عدد الأطفال أقل من ٣ D_1 = صفر. إذا كان عدد الأطفال أكثر من ٣
INT 3	RMa × الراتب / الشهر	RMa = ١. إذا كان حافز العمل = قلل الوقت أو اشباع الذات RMa = صفر. إذا كان حافز العمل = زيادة الدخل.

INT 4	RMb × الحالة السكنية	RMb = ١. إذا كان حافز العمل = زيادة الدخل. RMb = صفر. إذا كان حافز العمل = قلل الوقت أو اشباع الذات
المستوى التعليمي (مرتفع)	المستوى التعليمي للمشتركة	إذا كان المستوى التعليمي = متوسطاً / مرتفعاً. المستوى التعليمي = ١ إذا كان المستوى التعليمي = منخفضاً. المستوى التعليمي = صفر
المستوى التعليمي (منخفض)	المستوى التعليمي للمشتركة	إذا كان المستوى التعليمي = منخفضاً. المستوى التعليمي = ١ إذا كان المستوى التعليمي = متوسطاً / مرتفعاً. المستوى التعليمي = صفر
الراتب (مرتفع)	الراتب الشهري للمشتركة	إذا كان راتب المشتركة = متوسطاً / مرتفعاً. الراتب (مرتفع) = ١ إذا كان راتب المشتركة = منخفضاً / متوسطاً. الراتب (مرتفع) = صفر
الراتب (منخفض)	الراتب الشهري للمشتركة	إذا كان راتب المشتركة = منخفضاً / متوسطاً. الراتب (منخفض) = ١ إذا كان راتب المشتركة = متوسطاً / مرتفعاً. الراتب (منخفض) = صفر

الفعل أو بكليهما. والثالثة أن من الواضح أن الغرض السابق، رغم انه يفسر الظروف المَمكِّنَة (Enabling Factors) (عدد الأطفال) والظروف المَيسِّرة (Facilitating Factors) (المستوى التعليمي) والظروف المالية الحافزة (Precipitating Financial Factors) (الدخل)، إنما يتجاهل الظروف السلوكية الحافزة (Attitudinal Factors). ويمكن وضع فرض بديل، يقول بأن الالتزام بالمهنة هو في المقام الأول مسألة موقف سلوكي تشجع عليه حوافز مثل العائد المالي، أو يعوقه عدد الأطفال أو وجود الأطفال الصغار أو عدمه، وهو ما يمكن التغلب عليه جزئياً بتوفر أو عدم توفر الدخل الاضافي للزوج. على أن الفحص الدقيق للفرضين يدل على أن كليهما يشتملان تقريباً على نفس المتغيرات، وأن الاختلاف بينهما هو مسألة ذات مغزى نسبي ليس إلا. ويظهر أن الفرضين معقولان، بداهة، ولابد أن يعتمد الاختيار بينهما على النتائج التطبيقية (Emperical Testing).

وقد وضع افتراض التمكين والتيسير والحفز المالي، وافتراض العامل السلوكي موضع الاختبار التطبيقي، واختبرا على البيانات غير المقسمة على مجموعات، على أساس التفاعل المتبادل، الذي صيغ على أساس شجرتي التحليل ١ (ب) و ٢ (ب). وطبقاً لهذا تم تقدير خمس معادلات ذات تفاعلات متبادلة. والمعادلات الثلاث الأولى تعتمد على فرض التمكين والتيسير والحافز المالي، في حين تعتمد الاثنتان الباقيتان على افتراض العامل السلوكي، على النحو التالي:

وقد تم تعريف المتغيرات في الجدول رقم ٦-١٤. ونجد أن المعادلتين (١) و (٤) تشتملان على متغيرات مستقلة في شكل إضافي ليس إلا، في حين تشتمل المعادلة رقم (٢) على متغيرات في وضع التفاعل المتبادل فقط. أما المعادلة رقم (٣) فتفترض أن هناك أثراً مستقلاً من جانب عدد الأطفال، بالاضافة إلى تأثيرات ذات تفاعل متبادل للأطفال / المستوى التعليمي، والأطفال / دخل الزوج الاضافي. ومثل هذا نجد أن المعادلة رقم (٥) تفترض أن هناك تأثيرات سلوكية مستقلة لدخل الزوج الاضافي وحافز العمل، بالاضافة إلى تأثيرات متبادلة التفاعل مع الراتب وملكية السكن. وترد النتائج في الجدول رقم ٦-١٥.

وتتعلق إحدى الملاحظات العامة بالمقدرة التفسيرية المنخفضة نسبياً، كما تقاس بـ R^2. فإذا درسنا المعادلات الثلاث الأولى التي تعتمد على افتراض التمكين والتيسير والحفز المالي، لاستبعدنا المعادلة (٣)، هي وإمكانية الأثر المستقل للأطفال. وفي المعادلة رقم (١) نجد أن الثوابت الخاصة بمتغير عدد الأطفال ومتغير المستوى التعليمي، لها دلالات صحيحة، ولها مغزاها من الناحية الإحصائية. ويمكن مع ذلك تفسير الدلالة الايجابية لمتغير دخل الزوج الاضافي، رغم انه قد يظهر بمظهر مناقض للتوقعات. ويعتبر ستيفان وشرويدر[٢٧]، استخدام دخل الزوج الاضافي كبديل عن دخله الدائم، وهو ليس بعيداً عن الواقع تماماً في حالة الكويت، يوحيان بأن «الأشخاص ذوو الخصائص المتشابهة قد ينجذبون إلى بعضهم بعضاً». وعلى هذا يستطيع المرء أن يفترض بأن النساء الملتزمات بالمهنة هنّ اكثر ميولاً إلى الزواج من رجال ذوي دخول دائمة مرتفعة، نظراً لأن هؤلاء النساء أنفسهن يتميزن باستثمارات اكثر في مجال رأس المال البشري (Human capital)، ومن ثم تتوفر لديهن امكانية الحصول على دخل أكبر.

فإذا انتقلنا إلى المعادلة (٢) نجد أن دلالات الثوابت تتوافق مع التوقعات. فالدلالة الايجابية لمتغيرات (INT-1) تعني ضمناً أن وجود عدد صغير من الأطفال (طفلان أو أقل) «يمكّن» من الالتزام بالمهنة، وهو عامل يلقى المساعدة من المستوى التعليمي المتوسط / المرتفع. ومن جهة أخرى نجد أن الدلالة الايجابية لمتغير (INT 2) تعني أن الاثر المعوق للعدد الأكبر من الأطفال (ثلاثة أطفال أو اكثر) إنما تخف وطأته إذا توفر دخل إضافي للزوج، مما يعني ضمناً إمكانية الاستعانة بمن يساعد في الخدمة المنزلية أو الرعاية بالأطفال لقاء أجر. ويبدو أن لمتغير (INT 1) مغزاه من الناحية الاحصائية، في حين أن نسبة T اكبر من واحد (T-Ratio is greater than unity) للمتغير (INT-2). ونظراً لأن قيم (The Durbin/Watson Statistic) تدعم إمكانية التحديد «المقبول»، فمن المعقول أن يخلص المرء إلى نتيجة مؤداها أن المعادلتين (١) و (٢)، اللتين تستندان إلى فرض التمكين والتيسير والحافز المالي، إنما تقدمان تفسيراً مقبولاً ومعقولاً للالتزام بالمهنة في أوساط الكويتيات العاملات.

الجدول ٦-١٥ التراجع في حالة التفاعل المتبادل، المتغيرات المستقلة

المعادلة	الثابت	عدد الاطفال	المستوى التعليمي	Hadnic	الراتب/ الشهر	السكن	الأم	الحافز الحقيقي على العمل	INT 1	INT 2	INT 3	INT 4	R^2	D-W
١	٠٫٥٦١	-٠٫٠٣٤ (٢٫٥٩٢)	٠٫٠٧٤ (٢٫٢٣٥)	٠٫٠٩٥ (١٫٣٤٥)									٠٫٠٣	١٫٨٧
٢	٠٫٥٧١								٠٫٠٦٩ (٣٫٤١٧)	٠٫٠٩٥ (١٫٠٤٣)			٠٫٠٣	١٫٩٠
٣	٠٫٥٥٧	٠٫٠٠٤ (٠٫١٨٢)							٠٫٠٧٣ (٢٫٣٣٢)	٠٫٠٩٣ (١٫٠٠٢)			٠٫٠٣	١٫٩٠
٤	٠٫٦٤٢			٠٫٠٢٢ (٠٫٣٣٨)	-٠٫٠٣٤ (٠٫٨٨٤)	-٠٫٣٧٣ (١٫٢٧٦)	٠٫١٥٦ (٣٫٢٧١)	٠٫٠٨٣ (١٫٧٧٠)					٠٫٠٥	١٫٩٥
٥(*)	٠٫٦٤٢			٠٫٠٢٠ (٠٫٣٠٠)			٠٫١٥٩ (٣٫٣٣١)	٠٫٠٧٢ (١٫٣٨٧)			٠٫٠١٢ (٠٫٤٩٩)		٠٫٠٤	١٫٩٥

انظر الجدول رقم ٧-١٤ لتحديد المتغيرات.

(*) F-level* غير كاف لمزيد من الحساب والاحصاء.

وننتقل الآن إلى المعادلتين (٤) و (٥)، اللتين تعكسان افتراض العامل السلوكي، وترتبطان بالتحليل ١ (ب). وهنا نجد أن المتغير السلوكي لـ «الأم» ومتغير «حافز العمل» ومتغير «ملكية السكن»، علاوة على المتغير التبادلي التفاعل «المراتب / حافز العمل» (INT 3) ، نجد أن كل هذه المتغيرات لها الدلالات البديهية الصحيحة. وهناك دلالات إيجابية لمتغيرات دخل الزوج الاضافي. على أن مثل هذه الدلائل الايجابية يمكن تفسيرها استناداً لنفس الأساس السابق (انظر ستيفان وشرويدر). أما دلالة الراتب السلبية في المعادلة (٤) فمناقضة للتوقعات. فعلى اعتبار أن العيّنة تشير إلى أن أغلبية الكويتيات تحفزهن إلى العمل عوامل غير مالية، وبالنظر إلى الصغر النسبي للثوابت، إضافة إلى أنه عديم المغزى من الناحية الاحصائية، فان اسقاط متغير الراتب لن يكون له أثر على التغيّرات المفَسّرة. والعجز عن الحصول على أي تقدير لـ (INT 4) ، إنما يحول دون إجراء تحليل للآثار التبادلية التفاعل للحالة السكنية وحافز العمل على درجة الالتزام بالمهنة. أما فيما يتعلق بالمغزى الإحصائي، فان المتغير السلوكي «الأم» له مغزى كبير، أما «حافز العمل» فيكاد يكون له مغزى، في حين أن متغير «السكن» ضعيف المغزى تماماً. أما بقية المتغيرات فعديمة المغزى إحصائياً.

فإذا لجأنا إلى عقد مقارنة بين المعادلتين (١) و (٢) المستندتين إلى افتراض التمكين والتيسير والحفز المالي، والمعادلتين (٤) و (٥) المستندتين إلى افتراض العامل الاتجاهي، وإن كان لابد لمثل هذه المقارنة أن تكون عشوائية إلى حد ما، لوجدنا ما يشجعنا على تحبيذ المعادلتين الأولى والثانية على حساب المعادلتين السلوكيتين. ولاشك أن هناك ما يثير القلق بسبب غيبة متغيرات التمكين (الأطفال) والتيسير (المستوى التعليمي) والحفز المالي (الدخل والراتب). ومن جهة أخرى يمكن لمتغير المستوى التعليمي في المعادلتين (١) و (٢) أن ينوب عن الموقف تجاه العمل. وبالاضافة لذلك فان هاتين المعادلتين تتميزان بالاقتصاد في التعبير (Parsimonious).

ومن التحليلات السابقة يتضح أن هناك ثلاثة متغيرات (وهي المستوى التعليمي وعدد الأطفال ودخل الزوج الاضافي) يمكن اعتبارها أهم العوامل

المحدِّدة لالتزام الكويتيات العاملات بأعمالهن. وقد يكون من المثير أن نبحث العلاقات بين عامل المهنة – لدى مختلف مجموعات العاملات الكويتيات – وبين هذه المتغيرات الثلاثة التي انتقيناها من التحليل السابق. وعلى هذا فقد ركزنا الانتباه على التحليل الثالث بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي، وتم تطبيق المعادلتين (١) و (٢) المستندتين إلى افتراض التمكين والتيسير والحفز المالي على المجموعات النهائية الست أ، ب، جـ، د، هـ، و. وتتضح النتائج من الجدول رقم ٦–١٦.

ويمكن هنا إيراد بعض الملاحظات العامة. ويتضح لنا بادىء الأمر أن نتائج المجموعات لا تبدو مرضية كالنتائج غير المجمعة. فعدد الثوابت ذات المغزى قليل للغاية، وهي ثوابت (Hadnic) و (INT 1) للمجموعة أ، وثابت (المستوى التعليمي) للمجموعة ب، وغياب أية ثوابت للمجموعات جـ و د و هـ، وتوفر ثابت واحد (Hadnic) للمجموعة و. والدلالات المشتقة من عدد من الثوابت تتناقض مع التوقعات، ولاسيما في الصياغات الاضافية. وعلى هذا نجد أن ثوابت الأطفال و (INT 1) في المجموعة أ لهما دلالات خاطئة. ومثل هذا ما نجده في ثابت الأطفال في المجموعة ب. كما كان معلم (Hadnic) في ثلاث حالات من خمس سلبياً، الأمر الذي يتفق والتفكير التقليدي، وإن تناقض مع نتائج الجدول ٦–١٥. وعلاوة على ذلك كان هناك تحسن في بعض المعادلات في القدرة التفسيرية التي تقاس بـ R^2 ، ولاسيما في المعادلة (١) من المجموعة أ. كما يبدو أن قيمة النتائج تأخذ في التدهور كلما انتقلنا في الشجرة إلى أسفل. أما نتائج المجموعتين أ و و، التي ظهرت عند التقسيم الثاني، فهي أفضل نسبياً من تلك المأخوذة عن المجموعات ب و جـ و د، والتي ظهرت على المستوى الثالث.

والخلاصة أنه بالرغم من أداء المتغيرات النظرية – وهي عدم وجود الأطفال، والمستوى التعليمي، والدخل – دورها بطريقة مرضية بوجه الاجمال، إلا أن هناك من الدليل ما يؤكد انه إذا ما تعلق الأمر بقرار الالتزام بالمهنة لدى مجموعة معينة، فلابد من إدراج متغيرات خاصة أخرى. والواقع أن التراجع

(Regression Analysis) الذي أجري على التحليلين ١ (ب) و ٢ (ب) بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي فيما يختص بالمجموعات النهائية التي استخدمت للتأكد، قد يشكل نماذج مرضية لهذه المجموعات. ومع هذا فان اعتماد التحليلين على شجرتين مختلفتين، إنما يوحي بالحاجة إلى اجراء المزيد من الأبحاث.

الجدول ٦-١٦ التراجعات على المجموعات النهائية - التحليل الثالث

		Intercea	لا أطفال	المستوى التعليمي	Hadinc	INT 1	INT 2	R^2	D-W	N
المجموعة أ	١	٠ر٨٥٤	٠ر٠٧٤ (١ر٨٥)	٠	٠ر٣٩٩ (٢ر٣٤)			٠ر١٩٦	١ر٥٨	١٢٥
المجموعة أ	٢	٠ر٦٧٧				٠ر٠٧٢ (٥ر٦١)	-٠ر٧٢ (١ر٠)	٠ر٠٦	٢ر٠٨	
المجموعة ب	١	٠ر٥١٧	-٠ر٠٢٢ (١ر٢٩٤)	١٢٩ر٠ (٢ر٩٨١)	-٠ر٠٣٤ (٠ر٣٧١)			٠ر٠٧	١ر٩٦	٢٧
المجموعة ب	٢	٠ر٨٧١				٠ر٠١٧ (٠ر٢٢٥)	٠	٠ر٠١	١ر١١	
المجموعة جـ	١	٠ر٥٠٨	٠ر٠٣٠ (٠ر٥٣)	٠ر٠٥٣ (٠ر٤٨)	-٠ر٠٢٨ (٠ر١٢)			٠ر٠١	٢ر٣٧	٤٠
المجموعة جـ	٢	٠ر٥٩٥				٠ر٠٢٨ (٠ر٠٤)	٠ر٠٤٢ (٠ر٠٦)	٠ر٠٣	٢ر٢١	
المجموعة د	١	٠ر٥٧٣	٠	٠ر٠٤٩ (٠ر٤٤)	٠			٠ر٠٠٤	١ر٨١	٢٨
المجموعة د	٢	٠ر٤٦٠				٠ر٠٨٥ (١ر٢٨)	٠ر٠٤٦ (٠ر٠٨)	٠ر٠٢	١ر٩١	

المجموعة هـ	١	٠٫٦٢٨	٠	٠٫٠١٣ (٠٫٠٠٢)	-٠٫٠٤٥ (٠٫٠٠١)			٠٫٠١	٢٫٣٣	٢٩
المجموعة هـ	٢	٠٫١٩٢				٠٫١٠٦ (٠٫٠٩٣)	٠٫٠٥٥ (٠٫٠٨٦)	٠٫٠٣	١٫٩١	
المجموعة و	١	٠٫٥٥٨	-٠٫٠٥٨ (١٫٥٤)	٠٫٠٢١ (٠٫٢٥)	٠٫٢٩٧ (٢٫٠٥)			٠٫١٠	١٫٧٣	٤٩
المجموعة و	٢	٠٫٤٣٢				٠٫٠٦١٧ (١٫٣٤)	٠	٠٫٠٣	١٫٦٦	

(*) F-RATIO غير كاف لمزيد من الحساب والإحصاء.

الفصل السابع

ملاحظات ختامية

إن اقتصاديات دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط لا تندرج بسهولة في إطار أيٍّ من التصنيفين الشاملين للدول، بين «متقدمة» و «متخلفة»، نظراً لأن لها سمات مشتقة من هذين التصنيفين معاً، بنسب متفاوتة. وعلى هذا لا تنطبق على تلك الدول نظريات التنمية الشائعة، كما يشرحها نيرسك وسينغر وهيرشمان وغيرهم.

فنظرية النمو المتوازن توصي بالتوسع المتزامن لأهم قطاعات الاقتصاد ذات الصلة ببعضها البعض. وترجع هذه الفكرة إلى كتابات رجال الاقتصاد الكلاسيكيين. فقد كان من رأي آدم سميث أن تقسيم العمل كان محدوداً بحدود السوق. أما جون ستيورات مِل فقال إن كل زيادة في الانتاج تتم بطريقة رشيدة دون خطأ في الحساب سوف تخلق الطلب الخاص بها.[1] وقد جرى حديثاً بحث نفس هذا المفهوم الخاص بالنمو المتوازن، مع بعض التنويعات، مثل فكرة «الدّفعَة الكبرى»، وما وصفه شامپتر بـ «موجات المستثمرين»، وما يعرف بـ «الاجراءات الكاملة للاستثمار».

ومن جهة أخرى توصي نظرية النمو غير المتوازن التي شرحها هيرشمان بتركيز الاستثمارات في بضعة قطاعات رائدة[2]. ويرى هيرشمان أن أندر الموارد في الدول النامية ليست موارد طبيعية، ولا هي رؤوس أموال أو مقدرة على تنفيذ المشروعات الخاصة. فهذه كلها يمكن توليدها أثناء عملية التنمية. ولكن التنمية تجد الحواجز في طريقها بسبب عدم توفر مراكز للاستثمار، أو الافتقار إلى القرارات اللازمة للنهوض بالمشروعات الانمائية. وعلى هذا تتلخص استراتيجية التنمية في خلق فرص واضحة للاستثمار مما يسهّل من اتخاذ القرارات الخاصة برصد الاستثمارات المطلوبة.

ومن المبادىء الأساسية لنظرية النمو غير المتوازن أن معدل النمو في الدول النامية

لا يجد منه مقدار توفر المدخرات، بقدر ما تجد منه المقدرة على الاستثمار. ويتركز انتقاد هيرشمان لنظرية النمو المتوازن على جانبي العرض والطلب. فمن جهة الطلب يعتقد أن دعاة نظرية النمو المتوازن قللوا من التأكيد على إمكانية الاخلال بـ «توازن التخلف» في أي مرحلة بذاتها. أما من جهة العرض فيتمثل انتقاد هيرشمان الرئيسي لنظرية النمو المتوازن في أن الدول المتخلفة تفتقر إلى الموارد المالية الكافية للشروع في خطط التنمية فيها، بطريقة متوازنة، وللابقاء على عدد كبير من الصناعات الجديدة في الوقت نفسه.

فإذا طبقنا مفهوم النمو غير المتوازن على الاقتصاد الكويتي، لوجدنا أن وجهة نظر هيرشمان القائلة بأن المقدرة على الاستثمار ترجع على التوفر الفعلي للمدخرات، إنما تتضح تماماً في حالة الكويت. فوفرة المدخرات قد قللت التوترات والضغوط، مما هبّط بالتالي من حوافز الاستثمار بصورة منتجة. ومع هذا فان العامل الوحيد الذي لابد من وضعه موضع الاعتبار هو ضيق السوق المحلية. أما انتقاد هيرشمان لنظرية النمو المتوازن من حيث جانب العرض فيها، ألا وهو عدم توفر الموارد المالية الكافية للشروع في تنمية متوازنة واقامة صناعات متعددة، فلا ينطبق على حالة الكويت، أذ أن رؤوس الأموال فيها ليست كافية فحسب، وإنما فائضة أيضاً.

أما فيما يتعلق بنظرية النمو المتوازن، فالمرء يجد أن هناك بعض النقاط لا تصلح للانطباق، ولاسيما القول بأن ضيق السوق هو في الأساس عَرَض من أعراض انخفاض الدخل بالنسبة للفرد. وفي حين يصلح هذا الافتراض لمعظم الدول النامية، نجد أنه لا ينطبق على حالة الكويت. فضيق السوق الكويتية لا يرجع إلى انخفاض دخل الفرد، حيث أن الكويت تتميز بأن دخل الفرد فيها هو من أعلى الدخول في العالم. أما السبب الحقيقي فمرجعه إلى الحجم العددي للسكان ولسياسة التجارة الحرة التي أدت إلى تنمية الأذواق المستحسنة للسلع المستوردة من جميع أنحاء العالم. وقد أفضى هذا بدوره إلى تضييق الطلب على السلع المنتجة محليا. وعلى هذا نجد أن مفهوم نيرسك بأن النمو المتوازن يساعد على حل مشكلات الحجم الصغير للسوق، ويزيد بالتالي من الحافز على الاستثمار، هذا المفهوم لا ينطبق على حالة الكويت[٣].

كذلك نرى أن مفهوم سينغر، الذي ينظر إلى النمو المتوازن باعتباره وسيلة لتصحيح التدهور في المعاملات التجارية للدول المنتجة للمواد الأولية، لا يصح للكويت إلا في نطاق محدود[٤]. فالاعتماد بنسبة ٩٧٪ تقريباً على دخل الصادرات لا يمكن الاقلال منه في فترة وجيزة. وهناك قيود تحد من تنويع الاقتصاد، تتمثل في الافتقار الكامل تقريباً للموارد الطبيعية خلاف النفط، والتعداد القليل للسكان.

ويوحي كل هذا بأن الأوضاع الاقتصادية التي تجد دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط نفسها فيها، إنما تمثل تحدياً للاقتصاديين من خبراء التنمية.

وتتمثل المشكلة التي يواجهها الخبراء في طاقة الاستيعاب المحدودة لاقتصاديات بلادهم، والحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية قبل استنفاد الاحتياطيات النفطية. ويكمن القلق الكبير في الدول المنتجة للنفط في دعيها بأن ثروتها النفطية قابلة للنفاد. ومثل هذا الوعي حديث العهد، لانه خلال الستينات ومطلع السبعينات صدرت قرارات متتالية من جانب منظمة أوبك، ومطالبات متعددة من جانب الدول المنتجة، بزيادة الانتاج اكثر واكثر. ومع أن الوضع الصحيح ليس واضحاً في كل الحالات، إلا أن الحقيقة المؤكدة هي أن الاحتياطيات النفطية مورد قابل للنفاد، ولابد أن يدم لفترة محددة من الوقت ليس إلا.

وبالنسبة للدول المزدحمة بسكانها مثل نيجيريا ليس هناك اختلاف حقيقي، لأنها تعتقد أن مشروعات التنمية التي تخطط لها سوف تحتاج إلى جميع العائدات النفطية التي تستطيع أن تكسبها، حتى لو احتفظ ببعض هذه العائدات مؤقتاً كاحتياطي. أما بالنسبة للدول الأقل ازدحاماً بالسكان كالكويت، التي ترى أنها ستظل تتمتع بفائض ما دامت تواصل انتاجها من النفط، فان المشكلة تبدو حقيقية فعلا. وتتعقد هذه المشكلة بسبب عوامل على الصعيدين المحلي والدولي، ومن شأن العوامل الدولية أن تجعل الحل الأمثل لهذه المشكلة بعيد المنال نوعاً ما.

ويمكن القول بوجه العموم إن هناك من الأموال المتوفرة في بلدان الشرق الأوسط ما يتجاوز مقدرة هذه الدول على استعمالها في نطاق الاقتصاديات المحلية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المحلية، ونزوح قدر كبير من الأموال إلى الأسواق الأجنبية بحثاً عن أسعار فائدة أعلى، وفرص للاستثمار أشد إدراراً للربح. فمثلاً نجد أن عائدات النفط الكويتي قد ازدادت كثيراً جداً من ٤٦٥ مليون دولار تقريباً عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٨ر٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤. كما بلغ متوسط النمو السنوي للعائدات النفطية في السنوات الأخيرة بين ١٩٧٣ / ١٩٧٤ – ١٩٧٦ / ١٩٧٧ حوالي ٢ر١١٢٪. وترجع الزيادة الهائلة في عائدات النفط على امتداد السنين إلى الارتفاع في أسعار النفط الخام، اكثر مما ترجع إلى الزيادة النسبية في حجم انتاج النفط الخام. والواقع أن التفاوت من عام لعام بين معدلات النمو في عائدات النفط وإنتاجه هو تفاوت كبير للغاية.

وتكشف دراسة الانفاق العام في الكويت أن هناك نسبة تتراوح بين ٣٥ و ٤٠٪ من إجمالي العائدات النفطية التي تحصل عليها الحكومة يجري انفاقها على أوجه الانفاق العادي في المتوسط، في حين تخصص حوالي ٦٠٪ من اجمالي العائدات المتوفرة لانفاقها على الاستثمارات المحلية والخارجية. ومع توفر مدخرات عامة وخاصة تزيد كثيراً عن فرص الاستثمار المحلية، تصبح المشكلة هي التوصل إلى استراتيجية للاستثمار الأمثل لعائدات النفط، في علاقتها بالهدف الاجتماعي الخاص بتحقيق نمو اقتصادي سريع في البلاد.

وكانت الاستثمارات في الكويت أثناء السنوات العشر الماضية أقل من نصف المدخرات المحلية الإجمالية، وقد لا تصل في الوقت الحالي إلى ١٠٪ منها. فنجد مثلاً أن الخطة الخمسية الأولى قد قدرت أن تبلغ الاستثمارات المحلية في السنوات الخمس اكثر قليلاً من ٣٦٪ من إجمالي المدخرات المحلية، على أن تزيد النسبة في البداية وتنقص عند نهاية الفترة. ومع ازدياد العائدات النفطية بمعدلها الحالي، فلا يتوقع أن يتغير هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة المقبلة. وسوف تظل الفرص المتاحة محلياً، حتى على فرض توفر أشد المعدّلات تفاؤلاً بزيادة الطاقة الاستيعابية للاستثمارات الانتاجية، سوف تظل عاجزة عن الاستفادة بشكل مربح من نسبة

كبيرة الأموال الكثيرة القابلة للاستثمار. وقد أدى هذا إلى نزوح مقادير وافرة من الأموال إلى دول أجنبية.

ويتمثل القلق العظيم الذي يراود الدول المنتجة للنفط في كيفية الحفاظ على قيمة عائداتها التي تحصل عليها، وهي عائدات تعتبر فائضة عن حاجاتها في الوقت الحالي، وتخصص للاستثمار في الخارج. ولقد تعرضت الأرصدة المالية لهذه الدول للتناقص بسبب التضخم النقدي، مما أدى إلى القول بأن النفط المتبقي في باطن الأرض هو استثمار أفضل من الأموال المودعة في المصارف. ويخشى أن تكون الاستثمارات الانتاجية شديدة الانخفاض في ختام فترة الازدهار النفطي، بحيث لا يتبقى للجيل القادم إلا القليل جداً في شكل موارد طبيعية أو وسائل انتاج. ويرتبط هذا الموضوع بالعلاقة بين معدلات الاستنفاد في السوق والمعدلات المثلى، وهذه لا يمكن التوصل لأحكام اكيدة بشأنها. ويرجع هذا إلى حدٍ ما إلى عدم توفر أي تكهنات يوثق بها حول حجم الاحتياطيات النفطية في كل حالة بذاتها[٥].

ومع هذا فان التوازن الحيوي لاقتصاديات الدول المنتجة للنفط إنما يعتمد على القيم النسبية لمعدل الاستيعاب الداخلي، ومعدل استيلاد العائدات النفطية. وهذا المعدل الأخير يتفاوت بتفاوت معدل انتاج النفط. وتتعقد إدارة هذه الاقتصاديات لأن معدل استيلاد العائدات النفطية لا يعتمد على عوامل داخلية فقط، وانما يعتمد أيضاً على السوق العالمية للنفط الخام.

وقد بدأت الدول المنتجة للنفط تتحقق من أن معالجة المشكلة بصفة عامة إنما تتطلب معاملة الأرصدة المالية على أنها حيازات مؤقتة فقط، واتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل هذه الأرصدة إلى أصولٍ منتجة حقاً، وقادرة على استيلاد دخل مساوٍ عندما تستنفد الاحتياطيات النفطية في النهاية. وعلى هذا ترتبط مشكلة التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بمشكلة رسم استراتيجية للاستثمار الأمثل، والتقليل من الاعتماد المفرط علىَ مورد وحيد قابل للنفاد.

ويبدو أن بعض الاقتصاديين العرب يعتقدون أنه يتعذر القول بأن دولة ما تستثمر أموالها حقاً في مجالات انتاجية إلا إذا تم هذا الاستثمار داخل حدودها[٦]

والواقع انهم بهذا القول يعربون عن وجهة نظر شائعة في الدول المنتجة، مفادها أن أي استثمارات في الدول الأجنبية تعني تعريض الموارد للخطر. فحكومات الدول التي يحتفظ فيها بهذه الموارد قد تصادر تلك الموارد في أي وقت، أو قد تؤممها لقاء تعويض تافه، أو قد تفرض سيطرة من نوع ما على طريقة إدارتها على نحو يتجاهل مصلحة المستثمرين.

أما القبول النسبي الذي تلقاه فكرة الاستثمار في دول عربية أخرى، فرجعه إلى حدٍ ما إلى المصالح الكثيرة المشتركة، وغيرها من الروابط المالية بين الدول العربية، وهي مصالح وروابط تقلل من احتمال حدوث أي إجراء من جانب أيٍّ منها للاضرار باستثمارات دولة أخرى. والحق أن أوسع مجال أمام التنمية الاقتصادية السريعة لهذه البلدان، كما يرى بعض الاقتصاديين العرب، إنما يكمن خارج حدود أية دولة عربية ذاتها، بسبب الحدود المقيدة لمشروعات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة أو تلك. ومفاد هذا الرأي أن تحقيق تكامل اقتصادي قوي بين الدول العربية، لابد أن يقلل من أثر هذه الحدود المقيّدة، وأن يسهل التنمية الصناعية السريعة، اعتماداً على المزايا النسبية. واستناداً إلى هذا الرأي أسهمت دولة الكويت بدور كبير في مشروعات التنمية الاقتصادية العربية. وقد اتخذت هذه المساهمة ستة أشكال حتى الآن؛ الأول إعطاء قروض للدول العربية المحتاجة إلى رؤوس الأموال من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والثاني منح قروض حكومية مستمدة من الاحتياطيات العامة للدولة، والثالث تقديم منح من خلال هيئة خاصة تدعى الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وهذه تخصص للمناطق المحتاجة في منطقة الخليج وفي اليمن، والرابع تخصيص استثمارات مباشرة في سوق العقارات وغيرها أو في السندات التجارية في دول عربية معينة. والخامس ايداع الأموال في مصارف عربية. والسادس والأخير هو الاسهام بنصيب كبير في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحتل الكويت وضعاً مرموقاً بين الدول العربية المنتجة للنفط، من حيث سياستها البعيدة النظر المؤيدة للجهود العربية الانمائية والتمويلية. ومن المقدّر أن تواصل الكويت رصد ما يتراوح بين بليون وبليون ونصف بليون دولار كل عام من عائداتها النفطية، للاستثمار في العالم العربي.

ومع هذا فان الروابط الاقتصادية التي قد تتوفر في الوقت الحاضر تبلغ من الضعف حداً يحول دون إمكان تحقيق تنمية صناعية سريعة في الدول العربية. وعلى هذا قد يصبح تراكم الأرصدة المالية سمة شديدة الاحتمال بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلدان العربية مستقبلاً. ومن الجلي أن إدارة هذه الأرصدة هي شيء مهم بالنسبة لموازنة ميزان المدفوعات، ولنجاح فرص التنمية في هذه البلدان أيضا.

وقد أدى النمو السريع في الاحتياطيات المالية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وزيادته الهائلة على مر السنين، إلى اثارة مشاعر القلق في أذهان الخبراء الماليين، لما تنطوي عليه هذه الاحتياطيات من مغزى بالنسبة للنظام المالي الدولي. ويوضح الجدول التالي ارقام الاحتياطيات الرسمية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط :

جدول ٧ – ١ أرقام الاحتياطيات الرسمية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط

(بملايين الدولارات)

	ايران	العراق	الكويت	السعودية	ليبيا	مجموع الدور الخامس
نهاية عام ١٩٧٢	٩٦٠	٧٨٢	٣٦٣	٢٥٠٠	٢٩٢٥	٧٥٣٠
نهاية عام ١٩٧٣	١٢٣٧	١٥٥٣	٥٠١	٣٨٧٧	٢١٢٧	٩٢٩٥
نهاية مارس ١٩٧٤	٢١٦٠	٢٢٣٨	٦٥٧	٤٨٦٤	٢٤٧٨	١٢٣٩٧
نهاية يونيه ١٩٧٤	٥٥٤٠	٢٨٧٨	٩٥٩	٧٠٨٧	٢٩٩٦	١٩٤٦٠
نهاية سبتمبر ١٩٧٤	٦٣٧٠	٢٩٨١	١٠٣٧	١١٥٤٩	٣٦٨٢	٢٥٦٣٩
نهاية ديسمبر ١٩٧٤	٨٣٨٣	٣٢٧٣	١٣٩٧	١٤٢٨٥	٣٦١٦	٣٠٩٥٤
نهاية مارس ١٩٧٥	٨٣٣١	٢٩١٠	١٧١١	١٩٠١٨	٢٩٨٤	٣٤٩٥٤
نهاية يونيه ١٩٧٥	٩٦٨٦	(٢٨٠٧ مايو)	١٦٧٢	٢٠٥٨٩	٢٣٥٥	٣٧١٠٩

المصدر: الاحصائيات المالية الدولية.

وتشتمل الاحتياطيات الرسمية ضمناً على الذهب والأموال القصيرة الأجل. وفي الوقت الذي أخذت فيه الفوائض تتراكم، تبادر سؤال عما إن كانت الأسواق

تستطيع استيعابها. وأصبح التعبير الشائع هو «اعادة الاستثمار». وفي هذه الحالة كان حجم الدين العام في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة في وضع يسمح له باستيعاب هذه الأموال بسهولة. ولكن المخاوف من كيفية استخدام دول الشرق الأوسط احتياطياتها الفائضة قد بولغ فيها كثيراً. ويرجع هذا عموماً إلى الاقلال من تقدير حجم الطاقة الاستيرادية لدول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، فضلاً عن احتياجاتها في مجال الانفاق على الصعيد المحلي. ولقد أظهرت الدول العربية المنتجة للنفط بوجه الإجمال أنها معنيّة باستقرار النظام المالي الدولي، شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم. وفي حين تحتفظ الدول العربية بقسم كبير من احتياطياتها الفائضة في شكل سندات مالية وقروض قصيرة الأجل للحكومات، نجد أن هناك نسبة متزايدة من هذه الاحتياطيات قد وجهت إلى مجالات استثمارية منتجة طويلة الأجل. والكويت بوجه الخصوص لا تحتفظ إلا بقسط قليل من احتياطياتها في شكل سندات مالية قصيرة الأجل. ويفضل الآن كبار السياسيين والمفكرين ورجال الأعمال أن تأخذ احتياطياتهم – بقدر الامكان – شكل الاستثمارات المباشرة، في مشروعات انتاجية مشتركة، أو على الأقل في رأس المال، على أن يحتل الاقراض والإيداع في المصارف مرتبة ثانية. وإذا افترضنا عدم حدوث نكسات خطيرة لسوق النفط الخام، وعدم انخفاض أسعار النفط انخفاضا شديداً بحلول نهاية الثمانينات، فيتوقع أن تتمكن الكويت من زيادة حجم استثماراتها بشكل مدهش للغاية خارج حدودها. ويدفع البعض بأن الدخل المتوقع من هذه الاحتياطيات سوف يحقق لابناء الشعب الكويتي مستوى معيشياً مرتفعا جداً، حتى لو التزمنا الحرص الشديد في تقدير نسبة العائدات. ومع أن الوصول بهذا الافتراض إلى نتيجته النهائية يوحي بأن الكويت سوف تتحول إلى اقتصاد «رينتيير»، مع ما في ذلك من مغزى خطير بالنسبة للقيود التي لابد أن تحد من مقدرتها على السيطرة على مصادر هذا الدخل، إلا أن هذا الاقتراح ليس بعيداً عن المعقول تماماً لأنه قد يكون شكلاً من أشكال التنويع.

ولكن نظراً لأن الدخل المستمد من النفط والاستثمارات في الدول الأجنبية معرض لأنواع متباينة من التقلقل، فلابد أن تبذل الجهود لزيادة عنصر التنويع،

رغبة في الاقلال من درجة الحساسية التي يتعرض لها الاقتصاد ككل. وينبغي النظر في تنويع أوجه النشاط المرتبطة بصناعة النفط بحرص شديد، لأن مستقبلها على المدى البعيد لابد أن يعتمد على مستقبل النفط ذاته. وقابلية النفط للنفاد إنما تلقي ظلاً من الشك على إمكان تحبيذ عملية التنويع. أما التنويع في أوجه النشاط غير المرتبطة بالنفط فمحدود بحدود الطاقة الاستيعابية. وبصريح العبارة فاننا نرى أن أي اتجاه إلى التصنيع على قياس ذي بال لابد أن يتوقف على المجهودات المبذولة في مجال التنسيق بين دول الخليج. والمؤكد أن هذه المجهودات تحتل مركز الصدارة في جدول أعمال مجلس التعاون الخليجي الذي شكل مؤخراً. فعلاوة على المجهودات المتواصلة في صدد تحسين وتوسيع الأسس الاقتصادية المهمة، هناك أيضاً موضوع الاستثمار في بدائل الطاقة، على الصعيدين المحلي والخارجي. ويبدو لنا هذا السبيل مغرياً بداهة. فالكويت لابد أن تشارك في تلك الأنشطة التي لابد أن تحل في النهاية محل النفط، بحيث يتحقق التزامن المطلوب. ولكن الاستثمار في بدائل الطاقة يتطلب مبالغ كبيرة؛ ومن ثم فإن التعاون مع شركات الطاقة الكبرى (أو شركات النفط سابقا) قد يزاوج بين الأموال والتكنولوجيا، لمصلحة جميع الأطراف المعنيّة. وليس سرّاً أن شركات النفط الكبرى قد اتبعت هذه السياسة منذ أواخر الستينات. ومع أن لديها التكنولوجيا إلا أنها تفتقر إلى الأموال الكافية. أما دول كالكويت فينعكس الوضع بالنسبة لها ولكن الكويت قد اكتسبت مهارات إدارية وفنية في مجال صناعة النفط بشكل عام، وهي مهارات يمكن تطويعها بسهولة لملاءمة متطلبات صناعة الطاقة. وفي رأينا أن هناك ما يدعو إلى الاسراع باعداد دراسة مستفيضة لمثل هذه الامكانية. ولكن مثل هذا الاحتمال وغيره من جوانب المشكلة لا يمكن أن يبحث بصورة مفيدة إلا من خلال خطة إنمائية مفصّلة. وقد تم إيضاح منافع مثل هذا المنهج باستخدام النموذج التجميعي البسيط الذي شرحناه في هذه الدراسة.

ومثل هذه الخطة الانمائية المفصّلة لابد أن تضع اعتباراً للقوى العاملة. وفي اعتقادنا أنه في غيبة خطة تفصيلية للقوى العاملة، قد تنفذ سياسات يمكن أن تترتب عليها عواقب بالغة الخطورة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتؤكد هذا الرأي نتائج KDS-2 التي بحثناها في الفصل الخامس من هذا الكتاب. فاحتياجات الكويت من القوى العاملة، من حيث المهارات والمهن والمستوى التعليمي، الخ. لابد أن تبحث بحثاً مستفيضاً في علاقتها بخطط التنمية. ولابد أن ترتبط هذه أيضاً بالخطط اللازمة للنظام التعليمي. وينبغي أن يدرج وضع هيكل متوازن للقوى العاملة بين الكويتيين وغير الكويتيين بين أهم الأهداف. أما تشجيع الكويتيات على العمل فلابد أن تفرَد له أولوية قصوى. وقد تبدو نتائج هذه الدراسة نافعة، ولاسيما ما يتعلق منها بالمجموعات المختلفة التي أبرزها التحليل بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي.

على أن هذه الدراسة بهدفيها المتلازمين، لابد أن تعتبر بمثابة خطوة أولى على طريق طويل محفوف بالمخاطر. فالنموذج الإطاري الذي شرحنا أبعاده في هذه الدراسة ينقصه الكثير. والمعالجة المبسطة للقطاع النفطي قصد منها أن تستكمل بدراسات أخرى. والأمر يحتاج إلى التخطيط وفقاً للنماذج. كذلك لابد من إجراء المزيد من الأبحاث لمعالجة موضوع الدخل المستمد من الاستثمارات الخارجية وموضوع قطاع القوى العاملة. ويتعين دراسة عيّنة كبيرة بصورة عاجلة، استناداً إلى النتائج المثيرة التي تمخض عنها بحثنا للعينة الصغيرة من الكويتيات. كما قد يكون مفيدا استطلاع آراء من هم خارج قطاع القوى العاملة. ويحتاج الأمر إلى تقدير صحيح لمعادلة «الالتزام بالعمل»، وخصوصاً إذا استخدم النموذج لأغراض تنبؤية. وأخيراً ففي اعتقادنا أن الطريق جدير بالسير فيه رغم أنه طويل ومفعم بالمجازفات.

ملحق « أ »

استمارة بحث

المرأة الكويتية والعمل

القسم الأول: عام: هذا القسم يخص جميع المشتركات

١. اسم المؤسسة:

٢. المنطقة:

٣. القطاع:

١ ( ) عام

٢ ( ) خاص

٤. سن الموظفة:

١ ( ) ١٩ سنة أو أقل

٢ ( ) ٢٠-٢٤ سنة

٣ ( ) ٢٥-٢٩ سنة

٤ ( ) ٣٠-٣٤ سنة

٥ ( ) ٣٥-٣٩ سنة

٦ ( ) ٤٠-٤٤ سنة

٧ ( ) ٤٥-٤٩ سنة

٨ ( ) ٥٠-٥٤ سنة

٩ ( ) ٥٥ سنة فأكثر.

٥. الحالة الاجتماعية

١ ( ) متزوجة

٢ ( ) مطلقة

٣ ( ) أرملة

٤ ( ) غير متزوجة

٦. عدد الأخوة والأخوات

	(أ) أخوة	(ب) أخوات
١ أخ / أخت	( )	( )
٢ أخين / أختين	( )	( )
٣ ثلاثة أو أكثر	( )	( )

القسم الثاني: الحالة التعليمية لجميع المشتركات

٧. الحالة التعليمية	(أ) الموظفة	(ب) الأب	(ج) الأم
١ امي	( )	( )	( )
٢ يقرأ فقط	( )	( )	( )
٣ يقرأ ويكتب	( )	( )	( )
٤ الشهادة الابتدائية	( )	( )	( )
٥ الشهادة المتوسطة	( )	( )	( )
٦ الشهادة الثانوية	( )	( )	( )
٧ الجامعات والمعاهد العليا	( )	( )	( )
٨ ما بعد المرحلة الجامعية	( )	( )	( )

٨. مكان الدراسة للموظفة:	(أ) الكويت	(ب) دولة عربية	(ج) دولة أجنبية
١ الشهادة الابتدائية	( )	( )	( )
٢ الشهادة المتوسطة	( )	( )	( )
٣ الشهادة الثانوية	( )	( )	( )
٤ الجامعات والمعاهد العليا	( )	( )	( )
٥ ما بعد المرحلة الجامعية	( )	( )	( )

٩. هل تجيدين لغة أجنبية؟

١ ( ) نعم

٢ ( ) لا

١٠. هل تنوين استكمال دراستك؟

١ ( ) نعم

٢ ( ) لا

القسم الثالث: الحالة المادية والسكنية لجميع المشتركات

١١. ما هو مرتبك الشهري؟

١ ( ) أقل من ٧٠ د.ك
٢ ( ) ٧٠-٧٩ د.ك
٣ ( ) ٨٠-٩٩ د.ك
٤ ( ) ١٠٠-١١٩ د.ك
٥ ( ) ١٢٠-١٤٩ د.ك
٦ ( ) ١٥٠-١٩٩ د.ك
٧ ( ) ٢٠٠-٢٤٩ د.ك
٨ ( ) ٢٥٠-٢٩٩ د.ك
٩ ( ) ٣٠٠-٣٤٩ د.ك
١٠ ( ) ٣٥٠-٣٩٩ د.ك
١١ ( ) ٤٠٠-٤٤٩ د.ك
١٢ ( ) ٤٥٠-٤٩٩ د.ك
١٣ ( ) ٥٠٠-٥٤٩ د.ك
١٤ ( ) ٥٥٠-٥٩٩ د.ك
١٥ ( ) ٦٠٠-٦٤٩ د.ك
١٦ ( ) ٦٥٠-٦٩٩ د.ك
١٧ ( ) ٧٠٠ فما فوق.

١٢. هل لك دخل اضافي؟

١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

١٣. إذا نعم فما قيمة الدخل الاضافي شهرياً؟ اختر أحد الأرقام من السؤال رقم (١١): ( )

١٤. نوع السكن:

١ ( ) فيلا
٢ ( ) عمارة
٣ ( ) بيت شرقي

٤ ( ) بيت ذوي الدخل المحدود
٥ ( ) ملحق وديوانية
٦ ( ) أخرى (أذكر) _____

١٥. عدد غرف السكن:

١ ( ) غرفة واحدة
٢ ( ) غرفتين
٣ ( ) ثلاثة غرف
٤ ( ) أربعة غرف
٥ ( ) خمسة الى سبع غرف
٦ ( ) ثمانية الى عشر غرف
٧ ( ) احدى عشر غرفة فما فوق
٨ ( ) خيمة أو مسكن مؤقت

١٦. ما هو عدد الأفراد المقيمين في المسكن (بدون خدم)؟

١ ( ) ٢-٣ أفراد
٢ ( ) ٤-٥ أفراد
٣ ( ) ٦-٧ أفراد
٤ ( ) ٨-٩ أفراد
٥ ( ) ١٠-١١ أفراد
٦ ( ) ١٢-١٣ أفراد
٧ ( ) ١٤-١٥ أفراد
٨ ( ) ١٦ فما فوق

١٧. ملكية السكن:

١ ( ) ايجار
٢ ( ) أملاك حكومة
٣ ( ) مؤجر من قبل الحكومة
٤ ( ) مؤجر من قبل الأقارب
٥ ( ) مؤجر من قبل المؤسسة
٦ ( ) من دون ايجار
٧ ( ) ملك للعائلة
٨ ( ) أخرى (أذكر)

١٨. إذا كان المسكن ملكاً للعائلة اذكر التالي:

أ. المنطقة السكنية.

ب. طبيعة السكن.

١ ( ) حديث (خمس سنوات أو أقل)
٢ ( ) غير حديث (أكثر من خمس سنوات)

ج. قيمة السكن:

١ ( ) عالي

٢ ( ) متوسطة
٣ ( ) عادي

١٩. إذا كان السكن مؤجر، فكم تبلغ قيمة الايجار الشهري؟

١ ( ) أقل من ١٩ د.ك
٢ ( ) ٢٠-٢٩ د.ك
٣ ( ) ٣٠-٣٩ د.ك
٤ ( ) ٤٠-٤٩ د.ك
٥ ( ) ٥٠-٥٩ د.ك
٦ ( ) ٦٠-٦٩ د.ك
٧ ( ) ٧٠-٧٩ د.ك
٨ ( ) ٨٠-٨٩ د.ك
٩ ( ) ٩٠-٩٩ د.ك
١٠ ( ) ١٠٠-١٤٩ د.ك
١١ ( ) ١٥٠-٢٤٩ د.ك
١٢ ( ) ٢٥٠-٣٩٩ د.ك
١٣ ( ) ٤٠٠-٥٩٩ د.ك
١٤ ( ) ٦٠٠ د.ك فا فوق

٢٠. هل تعتبرين دخل العائلة:
١ ( ) أعلى من المتوسط
٢ ( ) متوسط
٣ ( ) أقل من متوسط

٢١. هل لديك سيارة خاصة لاستعمالك الشخصي؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٢٢. كم مضى على عملك في هذه المؤسسة؟
١ ( ) ١-٢ سنة ٣ ( ) ٦-٨ سنوات
٢ ( ) ٣-٥ سنوات ٤ ( ) ٩ سنوات فا فوق

٢٣. هل عملت في مؤسسة أخرى قبل ذلك؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٢٤. اذا نعم فا تلك المؤسسة؟
أ. القطاع
١ ( ) خاص ٢ ( ) عام
ب. النشاط الاقتصادي لمؤسستك السابقة:
١ ( ) الزراعة والصيد

٢ ( ) المناجم والمحاجر
٣ ( ) الصناعات التمويلية
٤ ( ) الكهرباء والغاز
٥ ( ) التشييد والبناء
٦ ( ) تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٧ ( ) النقل والتخزين والمواصلات
٨ ( ) التمويل والتأمين والعقارات وخدمات العمال
٩ ( ) خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية.

٢٥. ما هو سبب انتقالك الى المؤسسة الحالية:
١ ( ) مرتب أفضل
٢ ( ) اتفاق العمل وتخصصي
٣ ( ) وقت العمل أفضل
٤ ( ) الاجازات السنوية أفضل
٥ ( ) العمل أكثر راحة
٦ ( ) أسباب أخرى

٢٦. الى أي فئة من الفئات المهنية التالية تنتمين من وجهة نظرك؟
١ ( ) المشتغلون بالمهن العملية والفنية ومن يرتبط بهم من مساعدين فنيين
٢ ( ) المديرون الاداريون ومديرو الأعمال
٣ ( ) الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالأعمال الكتابية
٤ ( ) المشتغلون بأعمال البيع
٥ ( ) المشتغلون بأعمال الخدمات
٦ ( ) المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوانات والصيد في البر والبحر
٧ ( ) عمال الانتاج ومن يرتبط بهم وعمال تشغيل النقل والعمال العاديون.

٢٧. الحالة العملية:
١ ( ) صاحب عمل ويعمل فيه
٢ ( ) يعمل لحسابه
٣ ( ) يعمل بأجر
٤ ( ) تعمل لحساب الأسرة بدون أجر.

٢٨. الوظيفة الحالية:

١ ( ) كتابية
٢ ( ) ادارية
٣ ( ) فنية
٤ ( ) طبية
٥ ( ) خدمات
٦ ( ) تعليمية
٧ ( ) أخرى اذكر النوع

٢٩. كم مضى على عملك في هذه الوظيفة؟

١ ( ) ١-٢ سنة
٢ ( ) ٣-٥ سنوات
٣ ( ) ٦-٨ سنوات
٤ ( ) أكثر من ٨ سنوات

٣٠. الهدف من وظيفتي الحالية:

١ ( ) واضح تماماً
٢ ( ) واضح الى حد ما
٣ ( ) غير واضح بتاتاً

٣١. هل تتفق وظيفتك الحالية ونوع التعليم أو التدريب الذي تتلقينه؟

١ ( ) غاية الاتفاق
٢ ( ) متفق الى حد ما
٣ ( ) مختلف تماماً.

٣٢. اعتبر عملي:

١ ( ) مجزي وذو دوافع
٢ ( ) مثير ومليء بالتحدي
٣ ( ) عادي
٤ ( ) روتيني ومملّ

٣٣. هل حصلت على أي تدريب مهني لوظيفتك الحالية؟

١ ( ) نعم
٢ ( ) لا

٣٤. هل تعتقدين بحاجتك الى تدريب أكثر في مجال وظيفتك؟

١ ( ) نعم
٢ ( ) لا

٣٥. هل علاقتك بزملائك وزميلاتك بالعمل مرضية؟

١ ( ) نعم
٢ ( ) لا

٣٦. هل تنوين تغيير عملك الحالي؟

١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٣٧. إذا نعم ... فما سبب ذلك؟

١ ( ) قلة الراتب

٢ ( ) عدم اتفاق العمل وتخصصي

٣ ( ) ساعات العمل طويلة

٤ ( ) لا يتفق وأعباني العائلية

٥ ( ) أسباب أخرى (أذكري)_____

٣٨. ما هو الدافع الفعلي لعملك؟

١ ( ) قتل وقت الفراغ

٢ ( ) زيادة الدخل

٣ ( ) تحقيق الذات

٤ ( ) أسباب أخرى (أذكري)_____

٣٩. في خلال الخمس سنوات الأخيرة هل توقفت عن العمل لمدة تزيد عن شهرين تقريباً؟

١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٤٠. إذا نعم فماذا كان السبب؟

١ ( ) مرضي

٢ ( ) عائلي

٣ ( ) دراسي

٤ ( ) تدريبي

٥ ( ) لوجودي خارج الكويت

٦ ( ) أسباب أخرى (أذكري)_____

٤١. هل تنوين الاستمرار في العمل في المستقبل؟

١ ( ) لمدة سنة الى سنتين

٢ ( ) لمدة خمس سنوات

٣ ( ) حتى احقق اهدافي

٤ ( ) لا أنوي الاستمرار في العمل

٤٢. هل توافقين على عمل الأم خارج المنزل؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٤٣. ما هو أفضل مجال لعمل المرأة؟
١ ( ) التعليم
٢ ( ) المؤسسات الطبية
٣ ( ) مؤسسات الشؤون الاجتماعية
٤ ( ) أخرى (أذكري) _____

٤٤. ما هو الأفضل أن تعمل المرأة في القطاع الحكومي أو في المؤسسات الخاصة؟
١ ( ) القطاع الحكومي ٢ ( ) المؤسسات الخاصة

٤٥. هل يشجع المجتمع الكويتي المرأة على العمل؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

الملحق الأول

ملحق خاص بالمرأة المتزوجة فقط

٤٦. السن عند الزواج:
١ ( ) أقل من ١٥ سنة
٢ ( ) ١٥-٢٠ سنة
٣ ( ) ٢١-٢٩ سنة
٤ ( ) ٣٠ فأكثر.

٤٧. جنسية الزوج:
١ ( ) كويتي ٢ ( ) غير كويتي

٤٨. سن الزوج:
١ ( ) ١٩ سنة أو أقل

٢ ( ) ٢٠-٢٤ سنة
٣ ( ) ٢٥-٢٩ سنة
٤ ( ) ٣٠-٣٤ سنة
٥ ( ) ٣٥-٣٩ سنة
٦ ( ) ٤٠-٤٤ سنة
٧ ( ) ٤٥-٤٩ سنة
٨ ( ) ٥٠-٥٤ سنة
٩ ( ) ٥٥ سنة فأكثر.

٤٩. الحالة التعليمية للزوج:

١ ( ) امي
٢ ( ) يقرأ فقط
٣ ( ) يقرأ ويكتب
٤ ( ) الشهادة الابتدائية
٥ ( ) الشهادة المتوسطة
٦ ( ) الشهادة الثانوية
٧ ( ) الجامعات والمعاهد العليا
٨ ( ) ما بعد المرحلة الجامعية

٥٠. الحالة العملية للزوج:

١ ( ) صاحب عمل ويعمل فيه
٢ ( ) يعمل لحسابه
٣ ( ) يعمل بأجر

٥١. الوظيفة الحالية للزوج:

١ ( ) كتابية
٢ ( ) ادارية
٣ ( ) فنية
٤ ( ) طبية _____
٥ ( ) خدمات
٦ ( ) تعليمية
٧ ( ) أخرى (أذكري) _____

٥٢. الفئة المهنية للزوج:

١ ( ) المشتغلون بالمهن العملية والفنية ومن يرتبط بهم من مساعدين فنيين.
٢ ( ) المديرون الاداريون ومديرو الأعمال
٣ ( ) الموظفون التنفيذيون في الحكومة والمشتغلون بالأعمال الكتابية
٤ ( ) المشتغلون بأعمال البيع

٥ ( ) المشتغلون بأعمال الخدمات
٦ ( ) المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان والصيد في البر والبحر
٧ ( ) عمال الانتاج ومن يرتبط بهم وعمال تشغيل النقل والعمال العاديون

٥٣. هل تعتبرين دخل الزوج:
١ ( ) أعلى من المتوسط
٢ ( ) متوسط
٣ ( ) أقل من المتوسط

٥٤. هل يقوم الزوج بعمل اضافي؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٥٥. إذا نعم فما هو الدافع للعمل الاضافي؟
١ ( ) قتل وقت الفراغ
٢ ( ) مالي
٣ ( ) دوافع أخرى (أذكري)

٥٦. هل لديك أولاد؟
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا
إذا الاجابة لا انتقل الى السؤال رقم «٥٩»

٥٧ إذا الاجابة نعم:
أ. كم عدد الأولاد؟ ( )
ب. كم عدد الأولاد سن ١٠ سنوات وأقل؟ ( )
ج. كم عدد الأولاد سن ١١-١٢ سنة؟ ( )
د. هل تنوين انجاب أولاد آخرين؟ ( )
١ ( ) نعم ٢ ( ) لا ٣ ( ) لا أدري

٥٨. في آخر حمل ما هي المدة التي توقفت فيها عن العمل؟

أ. أثناء الحمل:
١ ( ) ٩ أشهر ٦ ( ) ٤ أشهر

٢ ( ) ٨ أشهر
٣ ( ) ٧ أشهر
٤ ( ) ٦ أشهر
٥ ( ) ٥ أشهر
٧ ( ) ٣ أشهر
٨ ( ) ٢ شهر
٩ ( ) شهر واحد
١٠ ( ) أقل من شهر

ب. بعد الولادة:
١ ( ) ١-٢ شهر
٢ ( ) ٣-٦ أشهر
٣ ( ) أكثر من ٦ أشهر

٥٩. هل تعتبرين الأولاد من العوامل التي تعوق المرأة في العمل؟
١ ( ) الى حد كبير
٢ ( ) الى حد ما
٣ ( ) لا اتفق

٦٠. إذا كان لديك «ابنة» هل تشجعينها على الخروج الى ميدان العمل؟
١ ( ) نعم وبحماس
٢ ( ) حتى الزواج فقط
٣ ( ) حتى الانجاب
٤ ( ) لا

٦١. ما هي وجهة نظر زوجك تجاه عمل المرأة؟
١ ( ) يؤمن بدور المرأة الايجابي في العمل ويشجع اشتراكها
٢ ( ) يؤمن بدور محدود للمرأة
٣ ( ) لا يمانع
٤ ( ) لا تتفق من حيث المبدأ مع خروج المرأة لميدان العمل.

الملحق الثاني

ملحق خاص للمرأة المطلقة والأرملة

٦٢. السن عند الطلاق أو الترمل؟ ( )

٦٣. هل بدأت العمل بعد الطلاق أو الترمل؟
١ ( ) نعم
٢ ( ) لا

٦٤. إذا نعم فما هو السبب؟

١ ( ) قتل وقت الفراغ

٢ ( ) مالي

٣ ( ) اجتماعي

٤ ( ) أسباب أخرى

٦٥. هل كان لديك اطفال تحت ١٠ سنوات عند الطلاق أو الترمل؟

١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٦٦. إذا نعم فكم كان عددهم؟ ( )

الملحق الثالث

ملحق خاص بالمرأة غير المتزوجة

٦٧. هل تنوين الاستمرار في العمل بعد الزواج؟

١ ( ) نعم ٢ ( ) لا

٣ ( ) يعتمد على وضع الزوج المالي والأدبي ووجهة نظره تجاه عمل المرأة

٦٨. هل تنوين الاستمرار في العمل بعد انجاب الأولاد؟

١ ( ) نعم

٢ ( ) لا

٣ ( ) نعم بعد دخول الأولاد المدارس

٦٩. ما هي وجهة نظر الأب تجاه اشتراك المرأة في العمل؟

١ ( ) يؤمن بدور المرأة الايجابي في العمل ويشجع اشتراكها

٢ ( ) يؤمن بدور محدود للمرأة

٣ ( ) لا يمانع

٤ ( ) لا يتفق من حيث المبدأ على خروج المرأة لميدان العمل.

المراجـــع :

الفصـــل الأول :

(1) Statistics derived from various censuses of population, and various annual statistical abstracts: Ministry of planning – Central Statistical Office.

(2) Abu-Khadra, R. M. "Review of the Kuwaiti Economy" OPEC Review (1978).

(3) Khouja, M. W. and Sadler, P. G. "The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance" Macmillan Press Ltd, London (1979).

(4) See Reference(1) above.

(5) Sonquest, J. A. and Morgan, J. N. "The Detection of Interaction Effects", a report on a computer programme for the selection of optimal combinations of explanatory variables, No. 35, Ann Arbor, Michigan (1964).

(6) Sobol, M. G., "Commitment to Work. On the Employed Mother in America" Edited by I. Nye and L. W. Hoffman. Chicago, Rand McNally (1963).

(7) Feldstein, M. S. "Estimating the Supply Survey of Working Hours" Oxford Economic Papers 20 (1968), 74–80.

(8) See Reference (6) above.

الفصـــل الثاني :

(1) This section draws heavily on: Adelman, I. "Theories of Economic Growth and Development" Stanford University Press, Stanford (1965).

(2) Baumol, W. "Economic Dynamics" Macmillan, New York (1959).

(3) Lewis, A. "Economic Development with Unlimited Supplies of

Labour/The Manchester School" (May 1964). Also reprinted in Aggarwala and Singh (Ed.) "The Economics of Underdevelopment" Oxford University Press (1963).
(4) Ranis, G. & Fei, J. R. "Development of the Labour Surplus Theory and Policy" Richard D. Irwin (1964).
(5) Sen, A. K. "Peasants and Dualism with or without Surplus Labour" Journal of Political Economy (October 1966).
(6) Schultze, T. W. "Transforming Traditional Agriculture" New Haven, Yale University Press (1964).
(7) Lipton, M. "Strategy for Agriclture, Urban Bias and Rural Planning" in Streeten, P., and Lipton, M. (Ed.) "The Crisis of Indian Planning" Oxford University Press (1968).
(8) Dasgupta A. K. "Economic Theory and Developing Countries" Macmillan (1974).
(9) Mabro, R. "Industrial Growth, Agricultural Unemployment and the Lewis Model. The Egyptian Case 1973–1974" Journal of Development Studies (July 1977).
(10) Nelson, R. B. "A Theory of the Low Level Equilibrium Trap" American Economic Review (December 1956).
(11) Leibenstein, H. "Economic Backwardness and Economic Growth" New York, Harper (1970).
(12) Rao, V. K. R. V. "Investment, Income and the Multiplier in an Underdeveloped Economy" Indian Economic Review (February 1952).
(13) See Reference (2) (Chapter 2) above.
(14) Pruton, H. J. "Growth Models and Underdeveloped Economics" Journal of Political Economy (August 1955).
(15) Bhagwati, J. N., and Desai, P. "India Planning for Industrialization" Oxford University Press (1970).
(16) Rangaswami, L. and Somasekhara, N. "Mahalanobis Model of Planning" Allied Publishers (1974).
(17) Robinson, J. "Economic Philosophy" Methuen (1964).
(18) Schultz, T. W. "Investment in Human Capital" American Economic Review (March 1961).
(19) Rosenstein-Rodan, P. N. "Problems of Industrialization of Eastern and South Eastern Europe" Economic Journal (June–September 1943).
(20) Ellis, H. S. (Ed.) "Economic Development of Latin America"

Macmillan, New York (1961).
(21) Ellis, H. S."Accelerated Investment as a Force in Economic Development" Quarterly Journal of Economics (November 1958).
(22) Hirschman, A. P. "Strategy for Economic Development" Yale University Press (1958).
(23) Nurkse, R. "The Conflict between Balanced Growth and International Specialization" Lecture on Economic Development, University of Istanbul (1953). Reprinted in Meir, G. "Leading Issues in Economic Development" Oxford University Press (1976).
(24) See Reference (15) (Chapter 2) above.
(25) This section draws heavily on: MacBean A. I. and Balasubramanyam V. N. "Meeting the Third World Challenge" Macmillan (1976).
(26) Little, I. K. D. et al. "Industry and Trade in Some Developing Countries" Oxford University Press (1970).
(27) See Reference (15) above.
(28) Sutcliffe, R. B. "Industry and Underdevelopment" Addison Wesley (1971).
(29) Prebisch R. "Towards a Dynamic Policy for Latin America" New York, U. N. (1963).
(30) Flanders J. "Prebisch on Protectionism: An Evaluation Economic Journal (June 1964).
(31) Johnson H. G. "Economic Policies Towards Less Developed Countries" Allen and Unwin, London (1963).
(32) Keesing D. "Outward Looking Policies and Economic Development" Economic Journal (June 1967).
(33) Myint H. "South East Asia's Economy: Development Policies in the 1970s" Penguin (1973).

الفصل الثالث:

(1) See Khouja, M. W. and Sadler, P. Reference (3), (Chapter 1).
(2) Sayigh, Y. A. "The Economics of the Arab World" Croom Helm, London (1978).
(3) See (2) above.
(4) See (1)

(5) Niebure, Carten, "Travels in Arabia" Translation to English (1792).
(6) See Reference (3) (Chapter 1). Also various censuses and annual abstracts of statistics.
(7) See Reference (2) (Chapter 3).
(8) See Reference (1) (Chapter 1).
(9) Various census sources.
(10) Khouja, M. W. and Sadler, P.G. "Economic and Social Development of Kuwait". Paper presented to the conference on industrial strategies and policies for Kuwait. Kuwait (March 1980).
(11) Based on Chisholm, F. H. T. "The First Kuwait Oil Concession" London, Frank Cass (1975).
(12) El. Mallakh, R. "Economic Development and Region Co-operation: Kuwait" Chicago, The Chicago University Press (1968).
(13) El. Sheikh, R. "Kuwait: Economic Growth, Problems and Policies" Kuwait University Publications, Kuwait (1972).
(14) See Reference (8) above.
(15) See Reference (1) (Chapter 1).
(16) World Bank Report on the prospects of the Kuwaiti Economy (1961).
(17) See Reference (1) (Chapter 1). Also Reference (2) (Chapter 3).
(18) El. Mallakh, R. and McGuire, J. (Ed) "Energy and Development" (1976). Publication of the International Research Centre for Energy and Development.
(19) Bridge, J. in Reference (13) above.
(20) See Reference (1) (Chapter 1).

الفصـــل الرابع :

(1) "Macro-Economic Models for Planning and Policy-Making" UN (1967) (pages 15–33).
(2) Waterston A. "Development Planning: Lessons of Experience" John Hopkins University Press, London (1974).
(3) See Reference (2) above.
(4) See Reference (2) above.
(5) Blitzer C. R. "The Status of Planning: An Overview" in Econ-

omy-Wide Models and Development Planning. Blitzer C. et al (Ed.) Oxford University (1977).
(6) See Reference (5) above.
(7) Cleron J. P. "Saudi Arabia 2000: a Strategy for Growth" Faculty of Petroleum, Zahran, Kuwait (1977).
(8) Motamen H. unpublished Ph.D. thesis. Cambridge University, Dept. of Applied Economics (1978).
(9) See Reference (5) above.
(10) See Reference (1) (Chapter 1).
(11) See Reference (1) (Chapter 1).
(12) See Reference (1) (Chapter 1).
(13) See Reference (1) (Chapter 1).
(14) See Reference (8) above.
(15) Kalyman B. A. "Economic Incentives in OPEC Oil Pricing Policy" Journal of Development Economics (1975) Vol. 2 No. 4.
(16) Fisher D. et al "The Prospects for OPEC: A Critical Survey of Models of the World Oil Market" Journal of Development Economics (1975) Vol. 2. No. 4.
(17) See Reference (8) above.
(18) Yassakovich S. M. "Oil and Money Flows: The Problem of Recycling" The Banker Research Unit, Financial Times Ltd, London (1975).
(19) See Reference (1) (Chapter 1).
(20) See Reference (8) above.
(21) El Mokadem A. M. "OPEC after Geneva: an Assessment" Surrey Energy Economics Paper Number 7 (August 1981).
(22) See Reference (21) above.
(23) Kennedy M. "An Economic Model of the World Oil Market" The Bell Journal of Economics & Management 5 No. 2 (1974).
(24) Hughes B. M. et al "World Oil: Model Description and Scenario Assessments" Regionalized World Modelling Project (1974).
(25) Blitzer C., et al "A Dynamic Model of OPEC Trade and Production" Journal of Development Economics (1975) Vol. 2, No. 4.
(26) Searle M. F. "Energy Modelling. Resources for the Future" Washington (1973).
(27) See Reference (16) above.

(28) See Reference (2) above.
(29) See Reference (1) above.
(30) Theil H. "Optimal Decision Rules for Government and Industry" North Holland (1968).
(31) See Reference (30) above.
(32) See Reference (18) above.
(33) See Reference (8) above.
(34) Rustem B., et al "Respecifying the Weighting Matrix of a Quadratic Objective Function" Automatica (1979) Vol. 14, pp 567–587.

الفصل الخامس:

(1) Addison J. T. and Siebert W. S. "The Market for Labour: an Analytical Treatment" Good Year Publishing Co. Santa Monica (1979).
(2) Killingsworth M. R. "Determinants of the Supply of Labour Time at the Micro-Level" Department of Economics, Fisk University (1972).
(3) Cohen M. S. et al "A Micro Model of Labour Supply" Bureau of Labour Statistics Staff Paper (1970).
(4) See Reference (3) above.
(5) See Reference (2) above.
(6) Becker G. S. "A Theory of the Allocation of Time" Economic Journal (1965).
(7) As reported in Reference (1) above.
(8) As reported in Reference (1) above.
(9) As reported in Reference (1) above.
(10) As reported in Reference (1) above.
(11) Mincer J. "Labour Force Participation of Married Women – a Study of Labour Supply" Aspects of Labour Economics NBER. Princeton University Press (1962).
(12) See Reference (11) above.
(13) Sweet J. A. "Women in the Labour Force" Seminar Press, London (1973).
(14) See Reference (13) above.
(15) See Reference (6) (Chapter 1).
(16) Stephan P. E. and Shroeder L. D. "Career Decisions and Labour

Force Participation of Married Women" in Lloyed, C. B. et al (Ed.) "Women in the Labour Force" Columbia University Press (1979).
(17) See Reference (16) above.
(18) See Reference (1) above.
(19) Moser C., and Kalton G. "Survey Methods in Social Investigation" Heinemann, London (1977).
(20) Al-Khalid F. "The Role of Gulf Women in Development" in Arabic. Kuwait (March 1981).
(21) Al-Thakib, F. "Women and Work in Kuwait" Kuwait (1980).
(22) McKeirnan P. "Corporate Planning in Small Firms" Unpublished Ph.D. University of Surrey (1980).
(23) See Reference (19) above.
(24) Hannoville R. et al "Survey Research Practice" Heinemann, London (1978).
(25) See Reference (24) above.
(26) Brunner A. G. et al "The Effects of Prior Notification on the Refusal Rate in Fixed Address Surveys" Journal of Advertising Research (March 1969).
(27) See Reference (22) above.
(28) See Reference (24) above.
(29) See Appendix C.
(30) See Reference (6) (Chapter 1).
(31) Dillman D. A. "Mail and Telephone Surveys: The Total Design Method" Wiley Interscience, New York (1978).
(32) See Reference (24) above.

الفصل السادس:

(1) Silvey J. "Social Survey Deciphering Data" Longman, London (1975).
(2) Feldstein M. S. "Estimating the Supply Curve of Working Hours" Oxford Economic Papers (1968).
(3) See Reference (1) (Chapter 6).
(4) See Reference (5) (Chapter 1).
(5) See Reference (5) (Chapter 1).
(6) Fielding A. "Exploring Data Structures" in "The Analysis of Survey Data" by Payne et al (Ed.) George, Allen and Unwin, London (1977).

(7) Doyle P. and Fenwick J. "The Pitfalls of AID Analysis" Journal of Marketing Research (November 1975).
(8) Doyle P. "The Use of AID and Similar Research Procedures" O. R. Quarterly (September 1973).
(9) Sonquest J. A. "Multivariate Model Building" Ann Arbor, Michigan (1970).
(10) See Reference (5) (Chapter 1).
(11) See Reference (5) above.
(12) See Refernece (9) above.
(13) See Reference (7) above.
(14) See Reference (16) (Chapter 6).
(15) See Reference (16) (Chapter 6).
(16) See Reference (16) (Chapter 6).
(17) See Appendix C.
(18) See Reference (11) (Chapter 6).
(19) See Reference (9) above.
(20) See Reference (6) above.
(21) Pindyck R. S., and Rubinfield D. L. "Econometric Models and Economic Forecasts" McGraw-Hill (1976).
(22) See (21) above.
(23) See Reference (16) (Chapter 6).
(24) See Reference (11) (Chapter 6).
(25) See Reference (16) (Chapter 6).
(26) See Reference (6) Chapter 1).
(27) See Reference (16) (Chapter 6).

الفصل السابع :

(1) See Reference (22) (Chapter 2).
(2) See Reference (22) (Chapter 2).
(3) Nurkse R. "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries" Basil Blackwell Ltd. Oxford (1953).
(4) Singer H. W. "International Development: Growth and Change" McGraw-Hill, New York (1964).
(5) Robinson C. and Morgan J. "Economic Consequences of Controlling the Depletion of North Sea Oil" Trade Policy Research Centre, London (1979).
(6) Sayigh Y. A. "Determinants of Arab Economic Development" Croom Hill, London (1978).

By the same author

Development Planning in an Oil Economy and the Role of the Woman: the Case of Kuwait.

Dr. S. M. Al-Sabah

All rights reserved.

No part of this book may be reproduced by any means, nor transmitted, nor translated into a machine language without the written permission of the publisher.

British Library Cataloguing in Publication Data:

al-Sabah, S. M.
Development planning in an oil economy and the role of the woman.
1. Women – Arab countries – Economic conditions
2. Women – Kuwait – Economic conditions
3. Arab countries – Economic policy
4. Kuwait – Economic policy
I. Title
338.953 67 HC415.39
ISBN 0-946416-00-1
ISBN 0-946416-01-x Pbk

تركز هذه الدراسة على المشكلتين الخطيرتين اللتين يمتد أثرهما على المدى البعيد، واللتين تواجهان الدول العربية في الخليج المنتجة للنفط، ألا وهما الاعتماد البالغ على تصدير النفط من جهة، واستيراد الايدي العاملة الاجنبية من جهة اخرى. وتسعى الدكتورة سعاد الصباح - في إلحاحها على ضرورة اتخاذ اجراء مخطط - الى تحقيق هدفين مرتبطين ببعضهما البعض. فهي تدعو أولا الى اعداد اطار عام للتخطيط الانمائي في ظل اقتصاد يعتمد على النفط، يستند الى ضرورة اقامة قاعدة إقتصادية متوازنة وقوى عاملة متوازنة ايضا. وهي تقدم ثانيا تحليلا إحصائيا متعمقا لموقف المرأة العاملة من مسألة «الالتزام بالعمل»، وذلك باتباع منهاج المسح الاستبياني، كأساس لسياسة يتم من خلالها حفز المزيد من النساء على الدخول الى سوق العمل.

وقد طبّق هذا التحليل بصفة خاصة على حالة الكويت، استنادا الى خلفية نظرية تستمد بنيتها من مفاهيم اقتصاديات التنمية، ومدى صلة هذه المفاهيم بالدول العربية المنتجة للنفط. ويعتبر كتاب الدكتوره سعاد الصباح بمثابة تحليل دقيق للغاية لامكانيات التنمية في الكويت، وهو من هذه الناحية يشكّل مساهمة مهمة في دراسة اوضاع الدول النامية المنتجة للنفط.

ولقد حصلت الدكتوره سعاد الصباح على شهادة البكالوريوس في مادة الاقتصاد من جامعة القاهرة، ثم حصلت على شهادة الدكتوراه في التخطيط الانمائي من جامعة صري بانجلترا. وتعكف الان على اعداد دراسة موسعة لجوانب التخطيط الانمائي في دول الخليج العربي.

مؤسسة سعاد الصباح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت